

الكتاب الربيعي

للحكاك الأتلية

الحزب الوطني

١٨٨٣ - ١٩٢٣

مجلد

الكتاب الربيعي
للحكاية الأصلية

الحرف الأول

١٨٨٣ - ١٩٣٣
ميلادية

الطبعة الأولى: ١٩٣٧
١٩٣٧



حضرة صاحب الجلالة الملك
SA MAJESTÉ LE ROI FOUAD PREMIER



والله اعلم
حضرة صاحب الجلالة الملك
SON ALTESSE ROYALE LE PRINCE DU SAÏD
HÉRITIÈRE DU TRÔNE



تقدمة

هذا الكتاب أخرج رجال مصريون ، المؤافين للملة عجل بياض مصر وحاضرها ،
من جهة القضاء وخدمة مبادئ القانون . وضعوه اعتباطا بحكم المصرية الوطنية ،
وتذكرا للمروءة من ملادها بلغت فيها رشدها ، وجازته الى مرتبة النضوج .
ولئن وجدت في شيئا من مظاهر البشر والابتهاج ، ومن تفريرات تاريخية واجتماعية ،
فلقد جن خلال هذا نماذج من جهود فكرية فقيهة تشهد بتبريز العقيدة المصرية وبلوغها ، في
الشأن الموضوع له الكتاب ، درجة لا تليق معها قناعة مصرغ من .
واني لكافي بأرواح آبائنا السابقين ، رياض ، وشريف ، وعلي مبارك ،
وقدري ، وفخري ، تقديما لمها روح إسماعيل العظيم ، مطيقه بمعاهد قضائنا ، مباركة
عليها وعلي رجالها من قضاة ومحامين ، متمشدة بقول الفدوق معدة
كمقتضى الحال :

أولئك أبنائي فخريين بشلهم إذا جمعنا للفخار المجمع
فعلى ذكرى إسماعيل العظيم ، وعلى ذكرى ذلك السلف الصالح ، وفي سبيل
الواجب لكل عامل في تشييد صرح المحاكم المصرية الوطنية ،
نقدم هذا الكتاب إلى أكبر بيت للعاهدة والرجال
حضرة صاحب الجلالة الملك القائم نواذ الأول
تحية برواحان وعرفان للجميل .

رئيس محكمة النقض والإعراء
عبد العزيز فحيم



عبد العزيز فحيم باشا
رئيس محكمة النقض والإعراء من ٢ مايو ١٩٣١
S.E. ABDEL AZIZ FAHMY PACHA
PRESIDENT DE LA COUR DE CASSATION 2 Mai 1931

فهرس الكتاب الذهبي

الجزء الأول

صورة حضرة صاحب الجلالة الملك

صورة حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فاروق أمير الصعيد ولى عهد المملكة المصرية

تقدمة لحضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والإبرام

الفصل الأول — التشريع والقضاء في مصر

(أ)

صفحة

أثر الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر لحضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا ... ١

(ب)

التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية لحضرة صاحب العزة عزيز بهانى بك الحامى ... ٦٢
بيان لأسماء حضرات اصحاب المالى وزراء الحقانية ثم صوره ... ٩٧

الفصل الثانى — إنشاء المحاكم الأهلية وافتتاحها

تشكيل قوسيون النظر في المسائل المتعلقة بالمحاكم من مخططة وأهلية في سنة ١٨٨٠ ... ٩٩
تشكيل قوسيون سنة ١٨٨١ ... ١٠١
مناقشة مجلس النظار في طلب ناظر الحقانية تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية وتحضير القوانين التى تتبع وتكليفه لناظر الحقانية بتقديم المشروع بخصوص تشكيل تلك المحاكم ... ١٠٢
مذكرة حسين نظرى باشا ناظر الحقانية لمجلس النظار ... ١٠٧
مناقشة مذكرة ناظر الحقانية مجلس النظار وقراراته بشأنها ... ١١٦
خطاب مجلس النظار لناظر الحقانية في ديسمبر سنة ١٨٨٢ بخصوص القرارات المذكورة ... ١١٩

صفحة

التسجيلات الأولى للمحاكم الأهلية ... ١٢١

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ... ١٢٧

صورة لزيارة الخديو توفيق باشا لمحكمة بنى سويف الأهلية عقب افتتاحها

محضر جلسة الجمعية العمومية لمحكمة استئناف مصر الأهلية ... ١٣٢

الأحكام القضائية الأولى — محكمة استئناف مصر الأهلية — حكم الاستئناف ... ١٣٥

حفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية ... ١٤٥

صورة لحفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية سنة ١٩٢٦

الفصل الثالث — المحاكم الأهلية وبعض المصالح المرتبطة بها

(١)

المحاكم الأهلية بعد إنشائها لحضرة الأستاذ عبد سالى مازن الحامى بقسم قضايا الحكومة ... ١٥١

بيان لأسماء وكلاء الحقانية ثم صوره ... ١٨٢

بيان لأسماء المستشارين القضائيين ثم صوره ... ١٨٤

محكمة النقض والإبرام في مصر لحضرة صاحب السعادة أمين أنس باشا ... ١

محضر افتتاح أعمال محكمة النقض المدنية ... ٢٠١

صورة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والإبرام

بيان لاسم وكيل محكمة النقض والإبرام منذ إنشائها ... ٢٠٦

صورة درجة مستشارى محكمة النقض والإبرام في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

صورة لقلم تكمب محكمة النقض والإبرام في بدء إنشائها

بيان لأسماء رؤساء محكمة استئناف مصر ثم صوره ... ٢٠٧

بيان لأسماء وكلاء محكمة استئناف مصر ثم صوره ... ٢٠٩

بيان لأسماء رؤساء محكمة استئناف أسبوط ثم صوره ... ٢١١

بيان لأسماء وكلاء محكمة استئناف أسبوط ثم صوره ... ٢١٢

صور هيئات مختلفة لمستشارى محكمة استئناف مصر وأسبوط الأهليين :

- مستشارو محكمة استئناف مصر سنة ١٨٩٥
- » محكمة استئناف مصر سنة ١٩٠٩
- » محكمة استئناف مصر سنة ١٩١٤
- » محكمة استئناف مصر سنة ١٩٢٤
- » محكمة استئناف مصر سنة ١٩٢٨
- » محكمة استئناف مصر سنة ١٩٣٣
- » محكمة استئناف أسبوط سنة ١٩٣٣
- صورة لقلم كتاب محكمة استئناف مصر الأهلية سنة ١٩٠٩

(ب)

المجالس الحسينية لحضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك
صفحة ٢١٣
صور هيئات القضاء الابتدائى :

- رؤساء محكمة مصر من عهد إنشائها
- رجال القضاء بمحكمة أسكندرية فى سنة ١٨٨٨-
- رجال القضاء بمحكمة أسبوط سنة ١٨٨٩
- رجال القضاء بمحكمة أسكندرية فى سنة ١٨٩٥
- رجال القضاء بمحكمة مصر فى سنة ١٨٩٧
- قضاة محكمة مصر الأهلية فى سنة ١٩٠٩
- » محكمة مصر الأهلية فى سنة ١٩٣٣
- » محكمة طنطا الأهلية فى سنة ١٩٣٣
- رجال القضاء بمحكمة أسبوط الأهلية فى سنة ١٩٣٣
- رؤساء المحاكم الابتدائية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
- وكلاء المحاكم الابتدائية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
- المفتشون بلجنة المراقبة القضائية

(ج)

صفحة
المحاكم الأهلية وقضاة المجالس الملي في الأحوال الشخصية لغير المسلمين لحضرة صاحب العزة أحمد صفوت بك ٢٥٧

(د)

النسابة العمومية

- ٢٧٨ تعيين نائب عمومي للمحاكم الأهلية قبل إنشائها
- ٢٨٠ علاقة النائب العمومي بالحكومة وعلاقته بالمحاكم لحضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك النائب العمومي
- ٣٠٢ بيان لأسماء النواب العموميين ثم صوره
- » الأنورانية العموميين ثم صوره
- ٣٠٤
- » باختفتى النيابةات وصورهم
- ٣٠٥

صور مجموعات لأعضاء النيابة

- رجال النيابة العمومية بنسابة الاستئناف سنة ١٩٠٩
- رجال النيابة بنسابة الاستئناف سنة ١٩٢١
- رجال النيابة العمومية سنة ١٩٢٦
- النائب العمومي ورؤساء النيابةات سنة ١٩٣٢
- رجال النيابة العمومية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
- رجال النيابة بذائرة محكمة طنطا سنة ١٩٣٣
- النائب العمومي ورؤساء النيابةات فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

(هـ)

- ٣٠٦ مصاحبة الطب الشرعى لحضرة صاحب العزة الدكتور محمود ماهر بك
- ٣٢٠ بيان لأسماء رؤساء مصاحبة الطب الشرعى ثم صوره
- صور متحف مصاحبة الطب الشرعى ومعامل التحليل
- إحدى قاعات المتحف
- إحدى قاعات معمل الأبحاث
- إحدى غرف قسم الأشعة
- إحدى قاعات المعمل الكيماوى

(و)

مصلحة السجون

صفحة

تطور نظام السجون وإصلاحها في مصر لحضرة صاحب السعادة اللواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير السجون ٣٢١
صورة حضرة صاحب السعادة اللواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير السجون

(ز)

تحقيق الشخصية وإثبات الدوايق لحضرة صاحب العزة محمد شعير بك ... ٣٤٣

(ح)

المحاماة

المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية لحضرة صاحب العزة عزيز خاكي بك المحامي ... ٣٦٨
المحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ... ٣٧٤
بيان لأسماء نقباء المحامين ثم صوره ... ٣٨٢
صورة لبعض رجال المحاماة سنة ١٩٠٩

(ط)

إدارة قضايا الحكومة لحضرة صاحب العزة صليب سمي بك ... ٣٨٤
صورة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة
صورة حضرات رئيس ومستشاري أقلام قضايا الحكومة

(ي)

كلية الحقوق لحضرة صاحب العزة كامل مرمي بك عميد الكلية ... ٤٠٩
صورة سراي معهد الحقوق
بيان لأسماء عمداء كلية الحقوق ثم صوره ... ٤٢٣
صورة هيئة التدريس بكلية الحقوق

(ك)

صفحة

التسجيل لحضرة صاحب العزة صليب سمي بك ... ٤٣٥

(ل)

رجال القضاء الراحلين لحضرة صاحب العزة إبراهيم الهلباوي بك ... ٤٦٨

(م)

قاعة الجنايات الكبرى بمحكمة مصر لحضرة الأستاذ محمد صبري أبو علم ... ٤٦٩

فهرس الكتاب الذهبي

الجزء الثاني

الفصل الأول — موضوعات مختلفة

صفحة

القضاء قديماً وحديثاً . لقاض حضر المهديين ... ١

سورتماذج من أبنية المحاكم الأهلية :

(١) الواجهة الغربية لسراى القضاء العالى

(٢) الواجهة البحرية لسراى القضاء العالى

(٣) الواجهة القبلية لسراى القضاء العالى

(٤) دبرج القضاء العالى

(٥) برابى محكمة استئناف أسبوط

(٦) محكمة اسكندرية الابتدائية

(٧) قاعة الجنايات بمحكمة اسكندرية

(٨) محكمة أسبوط الابتدائية

(٩) محكمة أسبوط الجزئية

(١٠) محكمة بورسعيد الجزئية

تطور قانون المقويات فى مصر من عهد إنشاء المحاكم الأهلية ... ٥

الإجرام فى مصر ... ١٩

الأحداث فى التشريع المصرى ... ٤٥

صور مختلفة عن السجون والإصلاحات :

(١) منظر الواجهة باصلاحية الرجال بالدلتا

(٢) ورشة التجار باصلاحية الرجال بالدلتا

(٣) منظر واجهة ليمان طره

(٤) منظر واجهة المسجد بليان طره

(٥) منظر عموى لسجن مصر

صفحة

(٦) بين مصر — غير المحكوم عليهم من المحاكم الفصلية أو المحاكم المختلطة

(٧) مستشفى ليمان طره

(٨) منظر الواجهة الخارجية لإصلاحية الأحداث بالجزيرة

(٩) منظر عموى من الداخل لإصلاحية الأحداث بالجزيرة

(١٠) غرفة التطريز باصلاحية البنات بالجزيرة

ما أراه من رسائل التعديل فى قانون المقويات ... ٧٦

بعض أوجه الإصلاح فى قانون تحقيق الجنائيات الأهل . حق التصديق للدعوى والاستئناف القرمى لحضرة

صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك ... ٩٥

على أى أساس يكون تحقيق القساون المدنى المصرى ... للدكتور عبد الرازق احمد السبورى أستاذ

القانون المدنى بكلية الحقوق ... ١٠٦

المحاماة كما أعرفها ... لحضرة الأستاذ أحمد رشدى الحامى ... ١٤٤

المرافعة ... للأستاذ حسن الجداوى ... ١٥٣

لغة الأحكام والمرافعات ... للأستاذ زكى مرسى الحامى ... ١٥٦

مرافعات ... جميعها حضرة صاحب العزة مصطفى حنفى بك ... ١٩١

صورة لرجال القضاء العالى فى رحلة خلوية سنة ١٩١٧

إحصائيات عن المحاكم الأهلية ... لحضرة صاحب العزة عبد اللطيف غربال بك ... ٢٣٤

كيف احتفل القضاء الأهل بعيده الخمسينى ... لحضرة صاحب العزة مصطفى حنفى بك ... ٢٥٤

صورة أعضاء لجنة الاحتفال

صورة لميعة سكرتارية لجنة الاحتفال

صورة المدالية التذكارية وشارة العضوية

صورة اللوحة التذكارية

صورة لبعض حضرات كبار المدعوىين للفتلة الساهرة مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

صورة لجزء من مائدة الطعام

همة مشكورة ... لحضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا ... ٢٨٢



الفصل الأول التشريع والقضاء في مصر

(١)

الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر

لحضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا

إذا نسب القضاء إلى بلد فهل ينصرف إلى شيء آخر غير قضاء يتولاه أهل ذلك البلد ويحتوى ساحته كافة القاطنين به دون قيد أو تميز؟ وإذا نسب التشريع إلى بلد فهل ينصرف إلى شيء آخر غير قوانين تسنها هيئات الحكم في ذلك البلد وينبسط سلطانها على كل من يسكنه دون أن يهيمن عليها أو يشترك فيها رقيب أو شريك؟

ذلك هو الأصل. ولكن الأمر في مصر على خلافه، فلا القضاء فيها خالصا لأهلها، منبسط يده على السكان أجمعين، ولا حكومة البلاد مستقلة بالتشريع متصرفة في شؤونه. وهذا بفضل ما اصطلاح على تسميته بالامتيازات الأجنبية.

لأن حالة القضاء والتشريع في مصر لا تفهم على وجهها إلا إذا عرف كنه تلك الامتيازات ومداها ، ولن يعرف ذلك حق المعرفة إلا بطريق العلم بتاريخ نشأتها ، والعوامل التي أثرت في تطورها ، والصور التي اتخذتها في تركيا وفي مصر .

لو إذا كان فهم الحاضر كثيرا ما يعز بغير معرفة الماضي ، فان هذه القضية لم تكن يوما أصديق منها في الامتيازات ، إذ ليس الماضي سبيل فهم الحاضر فحسب ، بل هو غذاء له لا ينفد ، وروح تتنازع وتتجدد .

وليس من سبيل في هذا المقام للإفاضة في هذا الشأن ، ولكن إلمامة بقدر من تاريخ الامتيازات وسيرتها في البلدين أمر لا مندوحة عنه .

ولقد يجد الباحث في ذلك التاريخ أمثلة للامتيازات وأشباهها وأصولا ومراجع في اتفاقات متوغلة في القدم ، ولكن الذي يعنينا ويتصل بواقع الأمر عندنا لا يمتد إلى أبعد من سنة ١٥٣٥ وهي تاريخ أول امتياز منح لفرنسا . ففيها لأول مرة منحت حقوق لسكان قطربا كله ، في عموم السلطنة العثمانية ، وكان العهد قبل ذلك أن تمنح مثل تلك الحقوق في ثغور الدولة العلية لسكان الثغور التجارية كالبندقية وجنوا ومارسيليا . فهذا أول اتفاق عام من هذا النوع .

ولقد أصابت الدول الأخرى اتفاقات من طرازه ، حتى إذا كانت سنة ١٧٤٠ منحت فرنسا امتيازات أكثر فصولا وأبعد مدى في المنح والعطاء . ولم تلبث الدول الأخرى أن انتفعت بأحكامه بفضل شرط "الدولة الأفضل معاملة" ، وكان شرطا شائعا في ذلك الحين . وقد حوكت هذا الامتياز فيما أبرم بعده من الاتفاقات ، ولكنه لا يزال طراز وحده ، ولا يزال أوفى وأتم اتفاق من نوعه ، وإليه يرجع إذا التبس الرأي .

لويشمل هذا الاتفاق أقساما ثلاثة : قسما يخص الشؤون التجارية وقد نسخته من بعد الاتفاقات التجارية . وآخر يتعلق بحقوق الإقامة وهو يرمى إلى توفير الحرية الشخصية للأجانب وحمايتهم من ضروب العبث والاستبداد . وقد ذهب بكثير مما كان له من الشأن والخطر ، ما أدرك القانون الدولي والقانون العام من التطور ، وما بلغت حقوق الأجانب والأهلين من التنظيم والتوسع . على أنه لا يزال بالغ الأثر في بعض أحوال الأجانب . وثالثا هو القسم الخاص بالقضاء وربما كان في أول الأمر أهونها ، ولكنه استحال فأصبح أهمها ، وهي سيرته التي جعلت للامتيازات ما لها من طابع الشذوذ والاستثناء .

ولم يكن يزيد هذا القسم منذ سنة ١٥٣٥ على أن "يوجب على القناصل وأن يبيح لهم معا أن يسمعوا وأن يقضوا فيما بين التجار من رعايا ملكهم ، دون أن يتعرض لهم أو أن يمنعهم عن ذلك ، القاضي ، أو أى سلطة أخرى من السلطات المحلية" . ومضى زمن لم تدع الحالة فيه لتنظيم طريق القضاء حين يكون المتخاصمون من رعايا دول مختلفة ، إذ كانت فرنسا تدعى في ذلك العهد حماية الأجانب عموما ، وكان لقناصلها على من استظل بتلك الحماية ما لهم من السلطة على رعايا بلدهم بحيث كانوا يعتبرون النظر فيما يشجر من الخلاف بين الرعايا الفرنسيين وأولئك الأجانب أو بين بعضهم والبعض داخلا في خصوص ولايتهم . غير أن حرص كل دولة على الاستقلال بشؤون رعاياها دعا منذ اتفاق سنة ١٧٤٠ إلى النص فيه على أنه "إذا ثارت منازعات بين القناصل والتجار الفرنسيين وغيرهم من قناصل وتجار دولة مسيحية جاز لهم ، باتفاق الخصوم وبناء على طلبهم ، أن يحتكموا إلى سفرائهم لدى الباب العالي . وإذا لم يشاءوا أن يحتكموا إلى الباشا أو القاضي أو غيرهما من السلطات المحلية فلا يجوز لهؤلاء أن يلزمهم بالخضوع

لحكمهم أو أن يزعموا لأنفسهم حق الاشتغال بأمرهم". فلاولئك الأجانب الخيار في الاحتكام لأى السلطين ، وليس لأحد الخصوم أن يستعدى أيتهما على خصمه .

لما ما يثور من منازعات بين الأجانب وبين الأهالى فالحكم فيه للحاكم المحلية . وإنما تشترط المادة ٢٦ من اتفاق سنة ١٧٤٠ على القاضى ألا يسمع القضية إلا بحضور الترجمان الفرنسوى ، وتزيد على ذلك أنه إذا غاب الترجمان عن الجلسة — مما يقتضى تأجيل الجلسة — فينبغى على الفرنسيين أن يبادروا إلى أن ينيبوا عنه آخر ، وألا يسرفوا فى الانتفاع بغياب الترجمان . فإذا تجاوزت القضية ٤٠٠٠ قرش اختص بها الديوان السلطانى وحده .

والحكم فى الأقضية الجنائية لا يختلف عن الحكم فى الأقضية المدنية . إذا اعتدى أجنبى على آخر من جنسه فالمرجع فى ذلك لقتلهم . وليس ثمة إشارة لحالة الأجانب مختلنى التبعية . وربما كان الحكم الخاص بالأقضية المدنية ساريا فى هذا الشأن أيضا ، بالرغم من اختلاف طبيعة نوعى الأقضية ، لغلبة الناحية المدنية فى الأقضية الجنائية فى ذلك العهد .

وليس فى هذا القسم أى حديث عن التشريع الذى يطبق على الأجانب خلا إشارة عرضية عند الكلام عن المنازعات التى تحدث بين الفرنسيين من أن السفراء والقناصل ينظرون فيها ويقضون فى شأنها بحسب عرفهم وعوائدهم دون أن يعترض عليهم فى ذلك .

ليتلخص إذن هذا النظام فى أن قضاء البلاد ليست له ولاية فى عموم أقضية الأجانب متحدى الجنسية مدنية أو جنائية .

فإذا اختلفت جنسيات الخصوم فليس للحاكم المحلية أو السفراء ولاية استعداد ، بل الأمر مرجعه خيار أصحاب الشأن . وقد أفضت بهم ضرورات الحال إلى التواضع على إثثار محكمة المدعى عليه اطرادا . على أنه إذا كان النزاع بين أجنبى وعثمانين فالحكم المحلية صاحبة الولاية فى الأقضية الصغرى ، والديوان السلطانى فى الأقضية الكبرى .

لو قد كان من المحتوم أن يستتبع التسليم فى بعض الأحوال بولاية القضاء الأجنبى غمطا لسلطان التشريع المحلى وتعطيلا لفوضه . فان القناصل ، وقد فوضوا فى القضاء ولم يقيدوا بأى شرط ، لم يكونوا يقضون بغير قوانين بلادهم . ولم يكن يعهد فى ذلك الحين أن تطبق المحاكم غير قوانينها مما استحدثه القانون الدولى الخاص من بعد .

ولكن كيف يقبل سلاطين آل عثمان ، فى غير ضعف أو اضطراب ، بهذه الولاية المنقوصة والسلطان المحدود ، ولا يجهل أحد أنهم مشحوا هذه الامتيازات وهم فى أوج قوتهم وعلواء مجدهم ، وأن الدول التى وهبت تلك المنح كانت جد حريصة على الاحتفاظ فى أراضيها بكامل ولايتها وشامل سلطانها ، ومن لم يتسق له ذلك لم يزل عاملا على الوصول إلى تلك الغاية ؟

لختلف الباحثون فى السبب ، وربما كان الحق أن ذلك النظام يرجع إلى مزاج من أسباب عدة . ويلوح على أى حال أن ناحية التفكك أو الضعفة لم تكن تحس فيه ، وأن من أقوى أسبابه أن النظر فى معانى الحكم وأغراضه فى ذلك العهد كان غير نظرنا الآن ، فان قوانين كل بلد والمحاكم التى تطبقها كانت من الخصوص والاتصال بأشخاص المستمين إلى رعية ذلك البلد بحيث تعتبر حظيرة لا يدخلها إلا من كان من أهله . وكان شأن التشريع أهون من شأنه الحاضر ،

فلم يكن للشارع ما نراه له اليوم من جولات في مختلف المضامير وتدخل في نواحي النشاط الإنساني في صوره الاجتماعية والاقتصادية المتعددة ، بل كانت وظيفة الحكومة محصورة في المحافظة على الأمن وضبط النظام ، مما يسمى في اصطلاح العلوم السياسية وظيفة الشرطي . وهي أدنى ما عرف في وظائف الحكومات .

وفي البلاد الإسلامية كان عمل الشارع يختلط في كثير من الأحوال بعمل الأئمة المجتهدين والقضاة ، ولا يكاد ولي الأمر يحتاج إلى أكثر من إذن القضاة باتخاذ مذهب بعينه أساسا للحكم فيما يرفع إليهم من الأقضية . فتصبح أقوال المذهب وطرق الترجيح فيه وأصول التفريع عنه هي كل القوانين المعتمدة دون أن يكون له فيها نقض أو إبرام .

للم يكن من الغريب مع هذا أن تعتبر القوانين شخصية وأن تتعدد حتى في البلد الواحد بتعدد الطوائف الدينية . والواقع أن الطوائف الأهلية غير الإسلامية في البلاد العثمانية كانت تخضع لسلطان البطارقة . كذلك عرف في فرنسا حتى نهاية القرن السابع عشر قيام محاكم دينية لا تطبق إلا قانونا كنسيا .

لم يكن نظام الحكم في الدولة العثمانية ليتبرم إذن بتعدد القوانين وجهات القضاء بقدر تعدد أجناس الأجانب ، خصوصا وأن الأجانب لذلك العهد كانوا بمعزل عن الحياة العامة ، لا تربطهم بالأهلين إلا صلات المعاملات التجارية اليومية البسيطة . وكان عددهم قليلا إذ كان لا يهبط الشرق إلا من أذنت له حكومته بذلك إذا خصا وقدم بين يديه كفالة . وكانوا إذا جن الليل أووا إلى أحيائهم الخاصة وأوصدت دونهم الأبواب . وكان سلطان قناصلهم مبسوطا عليهم ، يحلون بينهم محل الحكام المحليين ، فاذا عجزوا لجأوا إلى هؤلاء ليكون نصيبهم ، ويقضون حق الأمن والنظام .

لوائى للعثمانيين أن يتبرموا بهذا الحال وقد كان في أول أمره سواء بينهم وبين الأجانب ، للعثمانيين في بلادهم ما هؤلاء في السلطنة العثمانية . كذلك كان الشأن في امتياز سنة ١٥٣٥ . إذ بنى على التبادل .

لهلى أن الأمر لم يلبث أن يتحول في بلاد الغرب ، فقد تطور الحكم في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى جانب التجرد من ملاساته الشخصية ، وجعل ينحى إلى الأخذ بعموم سيادة القانون وسلطانه على جميع القاطنين بالبلد الواحد . ولئن كان امتياز سنة ١٧٤٠ جاء خاليا من كل إشارة إلى التبادل ، فإن سلاطين ذلك العهد لم يكونوا يحسون على أنفسهم غضاضة في هذا ، أو يرون فيه مغمزا في عزتهم أو نقصا من سلطانهم أو هيبتهم . وكان الواقع يظهرهم .

لجدا الأجانب في ظل أمان الامتيازات يتوافدون بكثرة على البلاد ، ويستقرون في كل مكان ، ويختلطون بالأهالى ، ويدخلون معهم في شتى المعاملات . واقترن بذلك فساد أداة الحكم ، فلم تعد الامتيازات مجرد نتيجة لنظام الحكم المتبع ، لا ضير فيها ولا خطر لها ، بل اتخذها الأجانب موقلا يعتصمون به كلما زين لهم أن يرموا السلطات المحلية بالعبث أو الاستبداد .

لو كان جديرا بما غشى الدولة العثمانية من الضعف الذى شغلها عن توغل الأجانب ، وبما بينها وبين الدول الأجنبية من اختلاف النظر وتباين النظم ، أن يغرى ممثلى تلك الدول بالتوسع في الامتيازات وبإحالتها وسائل إرهاق وضغط يتلون بها ما عز عليهم أن ينالوه حقا وعدلا ، وأداة نفوذ وجاه يتبعون بها مكانا عزيزا في شؤون الدولة .

للم يكن عملهم في ذلك على وتيرة واحدة فهم في حاضرة الدولة أقل ضراوة وأكثر رفقاً وأوسع حيلة منهم في أطرافها . وإذا أجازوا لأنفسهم في مثل مصر

الخروج الظاهر على الأحكام المكتوبة والاعتداء المكشوف ، فلن يعدوا في الأستانة لغير التأويل وسيلة للتوسع في حقوقهم ، على أنه تأويل سده التجني ، ولحمته الاعتداد بالقوة . وهل غير ذلك أساس لاصطلاحهم على أن يكون الفصل في الأقضية المدنية بين الأجانب المختلفي الجنسية لمحكمة المدعى عليه ، أو لمحاوّلهم أن يكون الاختصاص الجنائي على هذه الشاكلة ؟ وهل بغير سبيل التعسف يجعل حضور الترجمان واجبا في كل أدوار التحقيق في الأقضية الجنائية بين الأجانب والعثمانيين ، ويشترط توقيعه على كافة القرارات والأحكام وإلا اعتبرتها السفارات باطلة ؟ أو تمتنع تلك السفارات والقنصليات عن أن تنفذ بواسطة رجالها الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم المحلية ^(١) ؟ أو تشترط أن تكون تلك الأحكام وفقا لأحكام بلادها (روسيا) أو ألا تكون مخالفة لأحكام بلادها (فرنسا) أو أن تتولى بنفسها تطبيق القانون العثماني ولو كان مخالفا للقوانين بلادها (ألمانيا - إيطاليا) ؟ على أن القناصل ظلوا دائما ينفذون ما تصدره المحاكم العثمانية من الأحكام الجنائية على الأجانب فيما يرتكبونه من الجرائم على غير أبناء جنسهم .

* *

لقد يكون من المفيد قبل أن نتقل إلى بيان ما صارت إليه الامتيازات في مصر أن نستوفي الحديث عن مالها في تركيا نفسها . وقد تقدم القول فيما كان من أمر ولاية القضاء . أما ما يتعلق بالتشريع فقد ظل خارجا عن سلطان التشريع المحلي كل ما خرج عن ولاية القضاء فقط . وبقي ذلك السلطان غير منازع أو مدافع فيما عدا ذلك ، وحرصت تركيا على إخضاع الأجانب لكل ما ترى سنه من

(١) يرجع الانتهاب إلى السفارات والقنصليات في تنفيذ هذه الأحكام إلى العارية التي اصطلح عليها في تأويل ما نصت عليه الامتيازات من حرمة مسكن الأجنبي ومخضه .

لوائح البوليس والأمن . ومن جانب آخر بدأت منذ الخط الشريف المعروف بخط جلخانة في سنة ١٨٣٩ تنظم قوانينها العامة وقضاءها وتجريدها من الصفة الدينية تمهيدا للاندماج في جماعة الدول (Communauté Internationale) . وكانت تعتقد أنها حاصلة في مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ على إلغاء الامتيازات ، غير أن الدول رأت أن ما قدم من العربون لذلك غير كاف فرفضت إلغائها . ومنذ ذلك العهد مضت تركيا قدما في سبيل التنظيم والتجريد (Sécularisation) ، وظلت تدافع مستبسلة عن حقوقها ، فوقف تيار التوغل والإقتيات ، وجاوت الوصول بالمفاوضات إلى إلغاء الامتيازات في سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣ فذهبت مساعيها سدى .

فلما كان مؤتمر لوزان بعد الحرب العظمى اشترطت ، فيما اشترطت ، إلغاء الامتيازات ، وحصلت على ماطلبت ، وعقد بينها وبين الدول الموقعة على معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ اتفاق خاص بحقوق الإقامة والاختصاص القنصلي قائم على التبادل تعاهدت به مع الدول على أن يكون للأجانب وعليهم في تركيا ما يكون للأتراك وعليهم في البلاد الأخرى من حق التقاضي والخضوع للقضاء والقوانين ، وأن يكون مناط العلاقات بينها وبين الدول الأجنبية قواعد القانون الدولي العام ، ولم يستثن من ذلك إلا مسائل الأحوال الشخصية ، فقد رفضت الدول أن تتولى المحاكم التركية القضاء فيها ولو بطريق تطبيق القوانين الأجنبية ، وجعل للتقاضين الأجانب أن يرجعوا في ذلك إلى محاكم بلادهم الأصلية ^(١) . ولم يزد ثمن هذا الإلغاء على تعهد من جانب تركيا بأن تستخدم مستشارين أوروبيين لمدة لا تتجاوز

(١) كان ذلك قبل أن تلحق تركيا العمل بالقوانين الدينية وتقتبس من القانون المدني السويسري كل أحكام تشرعها المدني حتى ما كان منها خاصا بالأحوال الشخصية .

خمسين سنين يشتركون في اللجان التشريعية، ويراقبون سير الهيئات القضائية، ويرفعون عنه وعما يتلقونه من الشكاوى تقارير إلى وزير الحقانية .

هكذا هي النتيجة السعيدة التي ظفرت بها تركيا ، فلم يعد للامتيازات عندها أثر في القضاء أو التشريع .

لما مصر شريكها - بل في الحق خليفتها - في الامتيازات فقد اختلفت فيها سيرة تلك الامتيازات منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر . وقد كانت العوامل التي تعمل لإحالة الامتيازات أداة ضغط وإرهاق وسبب نفوذ وجاء هي هي في تركيا وفي مصر . بل إن تلك العوامل كانت في مصر أقوى . فقد كان للحكومة المركزية في الأستانة من الشوكة وعزة الجانب ما لم يتهاى للحكومة النابتة عنها في مصر . ناهيك أن السياسة التي اتبعها والى مصر مجد على رأس العائلة المالكة كانت ترمى إلى تشجيع الأجانب وإلى استيفادهم بكثرة وتيسير سبل الإقامة عليهم .

لأنه ليدون من الغريب أن يجزى العمل على تشجيع الأجانب من جانب الحكومة المحلية بالسعى من جانب القناصل في الاقليات على سلطان القضاء المحلي . فقد جعلوا يتمتعون الدعوة التي توجه إليهم لإرسال مندوب عنهم فيما يرفع إلى المحاكم المحلية من المنازعات بين المصريين والأجانب ، للبحث في اختصاص تلك المحاكم ، وللتدرج من ذلك إلى القضاء في موضوع النزاع نفسه حين يكون الأجنبي مدعى عليه ، بل لقد بلغ بهم الاقليات أنهم حيث يكون المدعى عليه مصرياً يعرضون للقضاء في الموضوع بعد أن تكون المحاكم المحلية فصلت فيه كلما كان للدعى عليه طلبات قبل المدعى الأجنبي ، رافضين أن ينفذوا قضاء تلك المحاكم إلا أن ينظروا في الأمر من جديد .

لأنهم يمنعهم انعدام ولايتهم في المسائل العقارية من تنظيم العقود الخاصة بها والقضاء في مشاكلها ، بل من إنشاء مكاتب رهون عقارية وفق قوانين بلادهم بحيث أوشك النظام العقارى في مصر أن تتوزعه التشريعات الأجنبية المختلفة . وقد شهدت مصر مثل ذلك التوزيع والتمزيق في النظام الجنائي ، فقد عمد القناصل إلى الاستئثار بالنظر فيما يرتكبه الأجانب التابعون لهم من الجرائم ولو أنها ارتكبت على غير بنى جنسهم ، بل ولو أنها ارتكبت على أهل البلاد أنفسهم .

كان هذا التوسع والاقنيات يوفر للقناصل نفوذاً وللجاليات الأجنبية استقلالاً وبسطة يد فيما تعالجه من الشؤون ، فجعلوا جميعاً يعضون على تلك الحالة بالواجب ، ويحرصون على دوامها ، ويناضلون دونها ويرفضون أن يزلوا عن شيء منها . ولكنها لم تلبث أن تنقلب عليهم وبالا حين تعددت المعاملات وتشعبت وتداخل بعضها في البعض الآخر ، فان ما نجم عن توزيع القضاء بين نحو سبع عشرة محكمة قضائية ، عدا المحاكم المحلية بأنواعها المختلفة ، من احوال الامتناع عن الحكم (deni de Justice) ، أو تنازع الاختصاص ، ومن تعارض الأحكام وتناقضها وعما يتصل بذلك من صعوبات التنفيذ - كل أولئك كان خليقاً بأن يشع في مصر نوعاً من الفوضى القضائية لا تغنى فيها شكوى ، ولا تستقيم معها ثقة أوجاء ، ولا نجد في وصفها أبلغ مما قالته اللجنة الفرنسية في تقريرها سنة ١٨٦٧ : "إن الجهات التي تلى القضاء بالنسبة للأوروبيين في مصر والتي تحدد علاقاتهم بالحكومة وبسكان القطر لا أساس لها من الامتيازات ، فلم يبق من الامتيازات إلا الاسم ، وقد حل محلها أوضاع عرفية لا ضابط لها يكيفها ممثلو الدول الأجنبية كل بحسب طبعه ، وتستمد من سوابق تعسفية أحدثتها الضرورات والضغط من ناحية والتساعح والرغبة في تسهيل الإقامة على الأجانب من ناحية أخرى" .

تلقاء هذه الحال التعسة تجرد الخديو إسماعيل ووزيره نوبار لمعالجة الإصلاح .
وضع نوبار باشا في ذلك تقريره المشهور في سنة ١٨٦٧ ، يشرح فيه مساوئ
النظام القضائي في ذلك العصر ، ويصف فيه ما يقترحه من وجوه الإصلاح ،
ورفعه إلى الخديو فأقره وأبلغ إلى الدول .

لكن أن الإصلاح لم يتم ولم تفتتح المحاكم الجديدة إلا في سنة ١٨٧٥ (وقد
تخلت فرنسا فلم تبلغ موافقتها إلا في سنة ١٨٧٦) وانقضى ما بين التاريخين
في مفاوضات طويلة عسيرة لرد اعتراضات الدول وتسكين مخاوفها ولحلها آخر الأمر
على قبول الإصلاح .

أقترح نوبار إنشاء محاكم تكون وحدها جهة القضاء التي تجتمع في ساحتها ،
وجوبا ، كل الأقضية التجارية سواء أكانت بين المصريين وحدهم أم بين الأجانب
وحدهم أم بين هؤلاء وأولئك ، وكل الأقضية المدنية بين المصريين والأجانب
وبين الأجانب مختلفي الجنسية ، وجوازا ، أقضية المصريين المدنية فيما بينهم .
وتكون مختصة بالحكم في مواد المخالفات . وتتولى التحقيق في الجنايات والجنح ،
ويعهد بالحكم فيها إلى هيئات محلفين . وتطبق المحاكم العقوبات في الجنح والجنايات
على أساس ما تصدره تلك الهيئات من القرارات .

لكن مشروعه لم يلق من الدول استقبالا حسنا . وكان أشد ما منى به من
للد الخصومة وقوة المعارضة آتيا من جانب الجاليات الأجنبية . وقد قالت اللجنة التي
شكلتها الحكومة الفرنسية عام تقديمه للنظر فيه : " إنه إذا كان للإصلاحات التي
اقترحها الخديو بعض الأنصار النادرين فقد استقبل المشروع بسوء ظن تام كاد
يكون عاما " .

لقد انتهى الرأي بتلك اللجنة إلى رفض المشروع . وقدمت اقتراحا جديدا يرى
إلى قصر اختصاص المحاكم الجديدة على المسائل المدنية والتجارية بين الأجانب
والأهالي حين يكون هؤلاء مدعى عليهم ، ولم يترك لها من المسائل الجنائية غير النظر
في مواد المخالفات .

للم تيسر هذه النتيجة نوبار . وظل يفاوض الدول حتى حصل على موافقتها
على تأليف لجنة دولية تجتمع في القاهرة في سنة ١٨٦٩ لإبداء الرأي في مشروع
الإصلاح . ولم يشترك في تأليف اللجنة من الدول صاحبة الامتيازات غير إنجلترا
وفرنسا وإيطاليا وبلاد الشمال الألمانية والنمسا وروسيا .

لقد نظرت اللجنة في شكوى الحكومة المصرية من الحالة القائمة ، وسلبت بأنها
ضارة بكافة المصالح ، وبأن الحكومة والبلاد والأهالي والأجانب يحقون جميعا
في التبرم بها . وفيما يتعلق بالمواد الجزائية أقرت اللجنة بأن أشد الجناة عتوا يفلتون
في سهولة ويسر من العقاب ، وأنه حيث يوقع عقاب لا يكون سريعا أو زاجرا .
ورأى بعض أعضائها أن ما يجري في الأمور الجنائية أشد إضرارا بمصالح الأجانب
من الفوضى السائدة في الأمور المدنية .

للم يسع اللجنة تلقاء ذلك إلا أن تعلن الموافقة على ما اقترحه الحكومة المصرية
من إنشاء محاكم مختلطة تطبق تشريعا واحدا ، وتختص ، على الأقل ، بالأقضية بين
الأهالي والأجانب . غير أنها أجلت النظر في الإصلاح الجنائي . وتقرير هذه اللجنة
هو أساس الباب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

للم تكن اللجنة إلا لجنة استشارية لا تقيد آراؤها الحكومات التي مثلت فيها .
ومع ذلك فقد كان لتقريرها أثر بالغ في نفوس الجاليات الأجنبية ، وضجت تلك

الجاليات بالاحتجاج والاعتراض عليه . ورأت الحكومة الفرنسية أن تعرض عمل تلك اللجنة على لجنة فرنسية ، فأشارت برفض المشروع الذى أقرته اللجنة الدولية على ما فيه من نقص وبتر .

وأثلا هذا مفاوضات عسيرة مع الحكومة الفرنسية قبلت فيها تلك الحكومة بسط اختصاص المحاكم المختلطة على أقضية الأجانب مختلفى الجنسية . ثم طفق نوبار يعالج اختصاصها الجنائى ، وكان يراه جزءا أساسيا من مشروع الإصلاح ، ولكن الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا اعترضت المفاوضات فوقت ردحا من الزمن . ولم يستأنف البحث فى هذا الشأن قبل سنة ١٨٧٣ حيث اجتمعت لجنة دولية فى القسطنطينية للتوفيق بين الآراء المتعارضة فى هذا الشأن .

لوقد انتهى رأى فى هذه اللجنة الذى اعتمد أساسا لوضع الباب الثانى من اللائحة ترتيب المحاكم . وعلى أثر هذه اللجنة أعد نوبار الصيغة النهائية لللائحة ترتيب المحاكم ، وأبلغها الدول بمنشور فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ ، وأنت الموافقات تترى من الحكومات الأجنبية فى السنوات الثلاث التالية ، طورا بالموافقة على نص اللائحة ، وطورا بالموافقة على الإصلاح القضائى كما أقرته اللجنتان الدوليتان ، وطورا بالموافقة على إنشاء المحاكم المختلطة . ولم تعلن فرنسا موافقتها إلا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٧٦ وبعد أن حصلت على تعديل اللائحة فى أكثر من موضع .

للك هى سيرة مفاوضات نوبار أثينا فيها على مجمل معارضه ، وما اعترضه ، والنقط التى بدئت منها ، والغاية التى اختتمت عندها . ومن شاء تفصيل ذلك وجدته فى محاضر أعمال اللجان وتقاريرها ^(١) .

(١) ولقد يجب الإنسان أن تيق هذه الوثائق ملوية قل من راجعها . ومن المصلحة أن تنشر لتكون بين يدي كل من يريد أن يتعرف تاريخ مصر فى فيها صفحة بأشنة من ذلك التاريخ . ومن الواجب على كل مصرى أن يردد النظر فيها وأن يحيط بتفاصيلها ومغازيها . وهو جدير إن قيل أن يكون أمج بصرا يحاضره وأسد سعيا لمستقبله .

لوقد لا يكون آن الأوان بعد لأن يصدر التاريخ حكمه على عمل نوبار الذى لا يزال قريب العهد . غير أنه لا يستطيع المرء أن يدفع بعض الفضول والتساؤل عما إذا كان عمل عملا صالحا ، وعما إذا كانت الصفقة التى جاهد فى سبيلها سنين طويلة تعد صفقة رابحة .

لوالإجابة على هذا السؤال سيلان : سبيل الحكم على خطة نوبار فى ذاتها بأن يضع المرء نفسه موضعه ، وينظر فى الأمر بمعلوم ذلك العهد ومصطلحه ، وعلى هدى الظروف التى كانت تحيط بنوبار وقوة الوسائل التى كان يملكها - وسبيل الحكم الذى يسمح به تكشف ما كان مجهولا ، وتطور الحوادث ، واختلاف الزمن ، وعلى الأخص معرفة السيرة التى سارته المحاكم التى تمحضت عنها تلك المفاوضات العسيرة .

* *

(١)

لأما السبيل الأول فينقصنا فى صده أننا لم نبيل الفوضى التى كانت تنمن منها حكومة الخديو ، أو شيئا يقاربها ، ونحن نتصورها بالخيال . على أنه يجوز أن يكون قد بولغ فى قدرها . ويجب على كل حال أن نحذر من تصورنا فاشية فى حالة تشبه ما نحن فيه من كثرة العلاقات وتشابكها ، فان العلاقات بين المصريين والأجانب لم تتعدد وتشابك إلى هذا الحد إلا بفضل ما أحدثه إنشاء المحاكم الجديدة من نظام واستقرار .

لوقد يكون أشد ما يؤخذ على نوبار أنه منذ بدء المفاوضات يكاد يعترف بما كان الأجانب يدعونه من أن قيام العرف الذى فشا فى تلك الأيام بالالتجاء إلى المحاكم القنصلية ، كان ضرورة قضى بها عدم وجود محاكم محلية منظمة ، وأن

يكون سبيله الوحيد للخلاص من تلك الحالة إنشاء محاكم تكون الغلبة والرياسة فيها للأجانب .

لور بما كنا الآن أضعف حجة وأبعد سبيلا عن نقض تلك الدعوى أو مقابلتها بدعوى ليست دونها عن المحاكم القنصلية . ولكن الذى لاشك فيه هو أن ذلك العرف كان افتياتا على سيادة البلاد ونحروجا ظاهرا عن الامتيازات ، وكان فسادا لا يجوز أن يبنى عليه أو على التسليم بصحة قيامه أى بناء . وقد كان نوبار يخشى البحث فى هذه الناحية فى مفاوضاته ، ويتجنب الطعن فى صحة ذلك العرف . ولم يكن يد بعد ذلك من أن تتأثر المفاوضات بعدم المجادلة فيه ، فيصبح أساسا لها ، ويصبح الإصلاح مجرد تصالح على الاستعاضة عنه بنظام آخر يؤدى للأجانب ما يؤديه ذلك العرف من الخسائر .

كفى أنه لو سلم باتخاذ أساسا لوجب مع ذلك أن يراعى أن جانب المصريين أو كفتهم أرحم من جانب الأجانب وكفتهم . فالمصريون يشتركون فى المحاكم الجديدة بكل ما كان يجب رفعه إلى المحاكم المحلية — بمقتضى قاعدة محكمة المدعى عليه — من الدعاوى على أفراد المصريين وعلى دوائر الأمراء وعلى جهة الحكومة ، وهى الدعاوى الأكثر عددا والأكبر خطرا ، فى حين لا تشترك كل طائفة من الأجانب إلا بما كان يرفع على أفرادها من الدعاوى أمام محكمتها القنصلية .

ولقد كان أولى فى محاربة العرف الفاسد والقضاء عليه وأدنى إلى التوفيق أن يبدأ نوبار بتنظيم المحاكم المحلية على نحو ما فعلت تركيا ، فإذا انتظمت واطمأن الناس إلى قضائها دعا الأجانب إلى الاحتكام إليها مدعين أو مدعى عليهم . لا نقول ذلك لأن هذا ما ندعو إليه اليوم بعد أن استقر الأمر فى المحاكم الأهلية على وجه يجعلها

جديرة بأن تؤدى القضاء بين سكان القطر أجمعين ، بل لقد أشار بعض أعضاء اللجان الدولية إلى ذلك .

كفى أنه يلوح أن نوبار كان قد عيل صبره من تلك الفوضى ، وأنه جعل ينوء بحمل المطالبات المالية التى كانت تقدم من الأجانب على الحكومة والدوائر بالطرق السياسية . ولم ينصح له ناصح بطلب التحكيم . ولم يكن التحكيم فى مثل تلك الأحوال قد بلغ الشاؤ الذى بلغه فى الأزمنة الحالية . وكانت الحكومة إذ ذاك تهتم بالقيام بكثير من الأشغال العامة ، ويقف بها دون ذلك ما تخشاه من المطالبات التى جعلها بعض الأجانب تجارة رابحة . ولعل قلة بضاعة المحاكم المحلية من الخبرة والنظام ، وضعف ثقته بإمكان الوصول بها ، فى الفترة القصيرة التى يريد فيها تحقيق آماله العظام ، إلى المستوى اللائق ، جعله يتعجل الأمور ويركب الصعب ، ويذهب إلى اقتراح إصلاح فيه من الافتيات على السيادة المصرية ما فيه .

ولو كانت مرايمه أكثر تواضعا لكان مع ذلك أدنى إلى التوفيق ، ولجنب نفسه كثيرا من الصعاب التى كلفه تذليلها جهدا غير يسير . فلقد أراد المحاكم الجديدة أشمل ما تكون اختصاصا حتى لا تند عنها قضية ولا تخرج عن ساحتها مشكلة . فهو يريد للحكم بين الأجانب والمصريين ، وبين الأجانب بعضهم والبعض ، بل وبين المصريين بعضهم والبعض . وهو يريد للحكم فى المسائل المدنية والتجارية ، ويريد كذلك للحكم فى المسائل الجنائية بالنسبة لهؤلاء جميعا . ويريد فى الشؤون الأخيرة إنشاء نظام محلفين للأجانب والأهالى . وقد تكون الرغبة فى توسيع اختصاص المحاكم الجديدة على هذا الوجه ، فى نظر نوبار ، صورة من الاحتفاظ بالسيادة القومية . ولكن أين هذه الصورة الخادعة من

الحقيقة القاسية ؟ وهل يصبح للسيادة مجال في محاكم تكون الأغلبية والرياسة فيها للأجانب ؟

أولاً أن نوبار شاء أن يقصر اختصاص المحاكم الجديدة على ما بين المصريين والأجانب من الدعاوى التجارية والمدنية عن الممتلكات والعقارات جميعاً^(١) لكأن حجة في استظهار السيادة القومية أبلغ وأنهض ، ولو سعه أن ينكر أن تكون للأجانب الأغلبية والرياسة^(٢) .

ولم يكن لنوبار في الواقع مندوحة ، حين يعرض أن يزرع عن المحاكم القنصلية اختصاصها بقضايا الأجانب فيما بينهم ، من أن يجعل لهم الغلبة في المساومة . ولقد لقي أشد العنت من الحكومة الفرنسية بسبب هذا الاختصاص الأخير . مع أن هذا الاختصاص بقضايا الأجانب كان أتفه ما كان ينبغي أن تعنى بحقيقته حكومة في مثل ما كانت فيه حكومة نوبار . ولو أنه قصر عمل المحاكم الجديدة على ما بين المصريين والأجانب من تلك القضايا المدنية والتجارية ، لكان نجاح التجربة جديراً بأن يغري الأجانب أنفسهم بطلب زيادة اختصاص المحاكم الجديدة بما للمحاكم

(١) لم يكن اختيار المحاكم القنصلية في الشؤون العقارية شاملاً إجمالاً . فادخل هذا الاختصاص في المساومة للمحاكم الجديدة يزيد من قسط الحكومة المصرية في رأس مال الشركة التي تؤسس عليها قواعد تلك المحاكم .

(٢) ومن الحق أن نذكر لنوبار أنه لم يعرض - أول ما عرض - أن تكون الأغلبية للأجانب ، بل عرض أن تولف المحاكم تجارية أو مدنية أو مختلطة من عدد متساو من المصريين والأجانب - اثنين في المحاكم الابتدائية وثلاثة في الاستئناف - تحت رئاسة مصري . ولكنه لم يكد يحس أن اللجنة التي شكلتها الحكومة الفرنسية ترفض أسس مشروعه وتقرض قصر عمل المحاكم الجديدة على النظر في أفضية الأجانب والمصريين غير الجنائية ، مع بقاء الحالة فيما يتعلق بأفضية الأجانب فيما بينهم على ما كانت عليه (فاغدة المدعي عليه) ومع قبولها أن تولف المحاكم من عنصر مصري وآخر أجنبي تحت رئاسة مصري ، حتى راح يعرض الرياسة والأغلبية للأجانب آملاً - في الظاهر - في حل تلك اللجنة على قبول الاختصاص الواسع للمحاكم الجديدة . ولقد ترى أنه لم يظفر ببنيته ، وأن الاختصاص الجنائي بين ، إلا قليلاً ، خارجاً عن ولاية تلك المحاكم ، وأنه لم يستطع يوماً أن يحدث نفسه بالرجوع فيما عرضه في شأن الأغلبية والرياسة .

القنصلية من الاختصاص . وأنى للأجانب أن يخشوها فيما بينهم من الأفضية بعد أن تكون قد أدت الأمانة في أفضية ما بينهم وبين المصريين ؟

لقد يدهشك أن ترى نوبار في مفاوضاته يبالغ في السعي إلى تعميم اختصاص المحاكم الجديدة ، وأن ترى الدول تدافعه عن ذلك ، وتقبض يدها ، وتعض بالنواجذ على امتيازاتها وعرفها ، حتى لتكاد تعتقد أن النزاع قائم على إنشاء محاكم أهلية تبتلع اختصاص المحاكم القنصلية الأجنبية ، مع أنك لا تلبث أن تبين أن المحاكم الجديدة هي كذلك أجنبية^(١) . غير أن أجنبيتها هي على وجه عام شائع (Impersonnel) في حين اعتادت الدول ألا تفهم وألا ترضى إلا الأجنبية الخاصة ، أجنبية المحاكم القنصلية حيث يحس رعاياها أنهم بين أهلهم ، وحيث يجد القناصل أعمالاً لقضاء حق إخوانهم في الجنسية من الحماية والمعونة . وما بالدول أن تستبدل نظاماً أجنبياً سليماً بآخر معيب ، واستقامة الحكم وتوطد النظام العام في مصر أمر لا يعينها ، فإذا اختل أو اعتل فالتبعة في ذلك على مصر ، وما ينبغي لها إلا أن تعوض كل أجنبي عما يزعم أنه حاق به من الضرر .

أولاً أن نوبار لم يتعجل الأمور لحاز أن تسعى إليه الدول بطلب الإصلاح ، فكان هو المطلوب بدلاً من أن يكون الطالب . فقد اعترفت اللجنة الدولية الأولى التي شكلت للنظر في اقتراحات نوبار في سنة ١٨٦٩ بأن الحال التي وصفها تضر بالأجانب أكثر من ضررها بالمصريين فيما يتعلق بالشؤون الجنائية . ولعلمهم آخر الأمر - وفيما عدا ما يبتزه بعضهم بالضغط السياسي - أشد خسارة في المسائل المدنية .

(١) كان دخول الناصر المصري فيها في مبدأ الأمر أشكل بمعنى التشریف ، فقد كان الأجانب يرددون - ونوبار يؤمن على قولهم - أنهم لا يصلحون لنول القضاء .

لما ما كسبته الحكومة المصرية فهو أنها استبدلت محكمة أجنبية واحدة بمحاكم أجنبية متعددة ، وما يتبع ذلك التوحيد من نظام في الإجراءات ، ووحدة في القانون الذى يطبق ، واستقرار في تنفيذ الأحكام .

لعل أن الحكومة المصرية لم تحرز هذا المكسب ، الذى تدفع تكاليفه بالإتفاق على المحاكم ، إلا بشرط عدم المساس بالامتيازات المكتوبة وما أضيف إليها بالعرف الذى أجمع الكل على فساد . ولم تحرز إلا على الوجه الذى عرفت من اعتبار نصيب مصر في تشكيل المحاكم أقل النصيبين . وقد كتب وزير خارجية فرنسا يلخص موقف حكومته بأن المفاوضات مع الدول تجرى ، لا بشأن الامتيازات المكتوبة ، بل بشأن العرف الذى ترى المحافظة عليه ضرورة لأمن رعاياها ما لم تحصل في مقابل التنازل عنه على ضمانات مساوية له .

لقد أعلن نوبار منذ أول الأمر أنه راغب في تقديم تلك الضمانات ، بل في أن يقدم منها ما يزيد على الحاجة . فهل كسب إلى جانب الوحدة والنظام في المحاكم الجديدة أن الامتيازات وقفت عند حد لا تتعداه أو هل أدركها النقص ؟ ذلك شيء كان يجوز أن يتعلق به الأمل عند إنشاء المحاكم الجديدة . وستعرف ما إذا كان قد حققه العمل .

* *

(٢)

لأما السبيل الثانى فالحديث فيه أطول . وليس الأمر فيه فرضا وظنا ولكنه حقيقة واقعة .

لشأن نظام المحاكم المختلطة مؤقنا لخمس سنين ، إذ احتفظت الدول بحق الرجوع فيه وتعديله بحسب ما توحى به التجربة ، ولكنها لم تكد تنقضى تلك المدة الأولى حتى أدركت أنها سعيدة به حقا ، فلم تتردد في الاحتفاظ به .

لما كان تعديل النظام ليكون بالزيادة من مزايا الأجانب والضمانات اللازمة لهم ، فلم يكن فيه زيادة لمستريد . ويقضى العدل أن يعاد النظر فيه لتسترد مصر ، كلها تقدم بها الزمن واستجلت أسباب القوة والنظام ، ما تطوعت بالنزول عنه من حقوقها ، ولتتدارك ما تتكشف عنه التجارب من عيوب النظام في ذاته ، أو الآثار التى تحدثها الأداة الجديدة وقد أصبحت حكمة بأمرها متحركة بذاتها .

اتفقت الدول جميعا في سنة ١٨٨٠ - بناء على طلب الحكومة المصرية - على إعادة النظر في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بواسطة لجنة دولية . كذلك اجتمعت بلجان دولية من بعد للنظر في إصلاح هذه المحاكم بناء على اقتراحات قدمتها الحكومة المصرية . على أنك تراها بعد عمر أوفى على الستين لم يمسه غير تعديلات بسيطة . وتلك المقاومة التى لقيها إنشاء هذه المحاكم هى عينها المقاومة التى تعترض كل رغبة في تعديل نظامها . وتلك الدول التى كانت زاهدة فيها حريصة على توقيتها وعلى الاحتفاظ بحق الرجوع فيها ، هى التى ظلت جد حريصة على استدامتها بالحالة التى نشأت عليها .

لقد ظلت جداول أعمال اللجان الدولية تتضاءل المرة بعد المرة . وكان جدول سنة ١٨٨٠ يقوم على مشروع إصلاح كامل ، ولكن وقت اللجنة لم يتسع لاستيفاء بحثه . واعترضت فرنسا وغيرها في لجنة سنة ١٨٨٤ على استمرار النظر فيه ، وعملت على حصر المواضيع التى يجرى فيها البحث والمداولة . وفيها تلاها من اللجان أصبح

جدول الأعمال محصوراً في مسائل معينة تكاد تكون ثانوية على أن تلك التعديلات التي لم تعد ذات بال لم تكن الحكومة تظفر بها إلا بعد مفاوضات طويلة عسيرة .

* *

لأن هذه التعديلات تشكل الدوائر الابتدائية من ثلاثة قضاة بدلا من خمسة والاستثنائية من خمسة بدلا من ثمانية . اقترحه نوبار منذ سنة ١٨٦٩ ولم توافق عليه اللجنة الدولية الأولى التي اجتمعت في تلك السنة . وأقرته لجنة سنة ١٨٨٤ ولكنه لم ينفذ إلا في سنة ١٩١٠ على أثر مداوات لجنة سنة ١٩٠٤ ويدخل في باب تعديل التشكيل ما اقترحه الحكومة في سنة ١٩٢٧ بشأن جعل رئاسة المحاكم ووكالتها مداولة بين المصريين والأجانب وهو تعديل لم ينفذ^(١) .

* *

لعل أن أهم ما كان يدعو إلى التعديل هو اختصاص تلك المحاكم . لا ذلك الاختصاص المرسوم بلائحة ترتيبها ، فقد يظهر أنه باق لها ما بقيت ، غير مبخوس ولا منقوص ، بل هو اختصاص آخر زعمته تلك المحاكم لنفسها . وقد مهد لها سبيل ذلك التوسع أنه عند إنشائها لم يحسب حساب كاف لبعض النزعات التي تغلب في الكائنات الحية . وهي من طبائع الحياة . والمحاكم الجديدة بلا شك من تلك الكائنات . فهي مؤقتة تشبه الدوام . ومن أسباب ذلك الدوام أن

(١) وكذلك يدخل في هذا الباب مسألة رئاسة الجنائز . وقد تار بشأنها جدل كثير ونجحت فيها من جانب الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف روح المحافظة على التقاليد وإن تكن ظالة لكرامة المصري في داره . وبالرغم من نضاعة جهة الحكومة في أن قواعد النظام ومفهوم اللائحة تؤيد حق المصري في رئاسة الجنائز ، فقد قبلت الحكومة أن تعرض على الدول نصا جديدا في اللائحة يثبت له هذا الحق . وقد عرض هذا النص من أكثر من سنة . وقد وافقت عليه حتى الآن بعض الدول . ولا يعلم إلا الله متى تنجح — إن جاءت — وردد الدول الأخرى وما إذا كانت جميعها تنحى بالمرافقة . أما مسألة الأغلبية فقد ظلت حتى يومنا هذا لا يجرى بشأنها عرض أو اقتراح .

تتغلغل حينما استطاعت ووجدت لذلك سبيلا . وقبلها كانت تتم جهود الحكومة في الكف من تلك النزعة للتوسع . وربما أصابت بعض التوفيق حينما يكون الخروج فادحا ظاهر الإسراف .

لعل أن عمل الحكومة على الزيادة في سلطة المحاكم المختلطة لم يكن أحسن حظا من عملها على الحد من توسع تلك المحاكم في الاختصاص . فقد أثار تطبيق المادة ١٢ من القانون المدني المختلط الخاصة بطريقة تعديل التشريعات المختلطة شكوكا واعتراضات كثيرة منذ سنة ١٨٧٧ ولم يهتد إلى طريقة عملية لتطبيقها إلا بعد نحو خمس وثلاثين سنة . وظلت الحكومة المصرية أثناء تلك المدة تلاقى الأمرين كلما همت بتعديل نص أو وضع تشريع جديد . وناهيك بما لقيه وما يلقاه حتى الآن كل مشروع يرمى إلى توسيع الاختصاص الجنائي للمحاكم المختلطة . وما يثيره لدى الدول من مختلف المطالب وشتى صور التداخل في الإدارة المصرية . (تراجع في هذا الشأن أجوبة الدول على مشروع إضافة بعض الجناح إلى اختصاص المحاكم المختلطة الذي اقترحه الحكومة في سنة ١٩٢٧) .

ليرجع فشل الحكومة في هذا الصدد إلى حرص الدول على الاحتفاظ بكل ما لها من المزايا مهما يكن من تطور مصر وتقدم نظمها في سبيل المحاكمة للنظم الغربية ثم إلى حرصها على تعظيم شأن المحاكم المختلطة وتثبيت قدمها .

لعل أن هذا الحرص ما كان ليكفي في شل يد الحكومة وقصر مساعيها عن النجاح لولا تلك الطريقة العجيبة التي كانت مصر تجلس بمقتضاها في اللجان الدولية كواحدة من الدول العديدة التي تمثل فيها . وهي هي أحد طرفي التعاقد في الاتفاق الذي تم به الإصلاح ، والدول جميعها الطرف الآخر . فقد تم هذا

الإصلاح في الواقع باتفاقات ثنائية كانت مصر طرفا في كل منها وكان الطرف الثاني واحدة من الدول صاحبات الامتيازات .

كان النظام المتبع في تلك اللجان أن تمثل كل دولة بمندوبين أولهما ممثلها السياسي في مصر وثانيهما ، ويعتبر المندوب الفني ، المستشار التابع لتلك الدولة في محكمة الاستئناف أو أقدم القضاة الابتدائيين التابعين لها . وأتى للحكومة أن ترجو من هؤلاء استقبالا حسنا لما تقترحه من مشروعات التعديل حين تقوم على الاعتراض على قضائهم في تلك المحاكم ومذهبيهم في التوسع ؟

فوجدت المحاكم إذا منذ نشأتها للإغارة والكسب . وها هي ذى قد قطعت زهاء الستين سنة وهى ماضية في هذا السبيل بعزيمة صادقة وخطة ثابتة مطردة ، متوسلة إلى ذلك بكل ما يواتيها من وسائل التأويل ، متوغلة في كل ناحية نجد ثغرة أو منفذا لبسط سلطانها عليها .

* *

أوليس من يجهل أو يستطيع أن ينكر أنها خلقت للأجانب . ولكنه كفى أن يشار في بيان الولاية الموكولة إليها ، إلى اختصاصها في الشؤون العقارية بالنسبة للمتحدى الجنسية ، لتزعم لنفسها الاختصاص بتلك الشؤون فيما بين المصرى والمصرى .

لو إذا كان أحد لاشك في مصريته فهو الحكومة المصرية نفسها وإداراتها المختلفة . ولكنه كفى أن تكون لبعض تلك الإدارات شخصية مستقلة ، وأن يكون في الهيئات أو المجالس التى تشرف على إدارتها أجنب لتعد تلك الإدارات أجنبية أو ، على الأصح ، لتعتبرها المحاكم المختلفة - بحسب التسمية التى ابتدعتها مستمدة إياها من نظرية المصلحة المختلفة - أشخاصا مختلفة ، وتكون الخصومات

بين تلك الإدارات وبين المصريين من اختصاص تلك المحاكم . وأنتكى ما في هذه الدعوى أن تشمل بلدية اسكندرية . وقد حرص الشارع في وضع نظامها على أن يعلن بصريح العبارة أنها شخص أهلى ، مبالغة في تحديد قصده إلى إخراجها من عموم الولاية التى بسطتها تلك المحاكم على الهيئات ذات الإدارة المختلفة .

أما نظرية المصلحة المختلفة فقد صوّرها لأول مرة حكم أصدرته تلك المحاكم في سنة ١٨٧٦ أى في سنتها الأولى ، وزعمت فيه أنها مختصة بالنظر في نزاع بين فرنسيين حين يرتبط به مصلحة مختلفة . ثم تولت هذا المذهب بالشرح والبيان في حكم أصدرته في سنة ١٨٨٨ وذهبت فيه إلى أن اختصاص المحاكم يتحدد بنوع المصالح التى يشتبك بينها النزاع ، لا بأشخاص من تمتل فيهم تلك المصالح ، وإلى أن القضاء مطرد في معنى أنه إن كانت الخصومة قائمة بين مصريين تكون المحكمة المختلفة مختصة إذا ظهرت فيها على وجه التعيين مصلحة مختلفة ، ولو لم يتدخل في القضية صاحب تلك المصلحة أو لم يعلنه أى الخصمين . وقد كان هذا القضاء مطردا في سنة ١٨٨٨ ولم يزل كذلك حتى يومنا هذا . بل لقد وصف أخيرا بأنه وإن يكن جاء من طريق التأويل فأن له من القوة والوزوم ، ما للاختصاص الثابت بالنص . وعلى ذلك لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، باعتبار أنه من أصول النظام العام .

لو قد بنى هذا الاختصاص على المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلفة . وقيل في تأويلها إنها لم تنجى استثناء من أصل ولاية المحاكم المختلفة ، كما بيّتها المادة ٩ ، بل جاءت على سبيل التمثيل والتطبيق لقاعدة عامة مدارها اختصاص المحاكم المختلفة بكل خصومة فيها مصلحة مختلفة ، وأساسها روح التنظيم والتشريع المختلط .

لأرى المطلع على المادة التاسعة من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة أنها ترسم الاختصاص بحسب جنسية الأشخاص المتقاضين (Ratione Personae) فكيف به تحول إلى اختصاص بحسب المصلحة التي تجرى في الدعوى . أللهم إنها يد القضاء السحرية تصنع الأعاجيب !

ولقد يزعم بعض المدافعين أن المحكمة لا تختص بالمصلحة من حيث هي ولكن من حيث اتصالها بشخص أجنبي^(١) . وإنه ليكفيه أن المصلحة المزعومة قد يجوز أن تكون يوماً من الأيام موضوع دعوى ، وأن الحكم الذي يصدر في الدعوى القائمة بين اثنين متحدى الجنسية قد يمس أجنبياً بالذات أو بالواسطة ، ولا يعنيه بعد ذلك أن يعرف أن المبادئ المسلبة تأتي أن يكون لغير الأشخاص الذين في الدعوى شأن في تحديد الاختصاص .

لماذا تريد بعد ذلك أن يكون أساس هذا المذهب الجديد؟ إن لم تكن النصوص موالية فليكن روح التشريع ومقاصد الشارع ! ومن العبث أن تذكر أن الامتيازات والعرف الذي بنى عليها ، كل هذا يدل التاريخ على أنه قام على أساس جنسية الأشخاص الذين في الدعوى . ومن الهين على مناظرِك في هذا الجدل بعينه أن يطرح جانب ذلك التاريخ الذي يرد إليه عادة فضل ما تنعم به تلك المحاكم من اختصاص واسع ، وأن يحتاجك بنوع جديد من التاريخ ، تاريخ المقاصد الجديدة للدول كما تمت عليها أعمال اللجان الدولية . فإذا قصصيت هذا التاريخ ألفت أنه كان قد عرض على لجنة سنة ١٨٩٨ - بناء على طلب الحكومة المصرية - النظر في سلسلة من غزوات المحاكم المختلطة في نواح مختلفة لوضع حد لها ، فرفضت اللجنة الفرعية - وهي مؤلفة من قضاة المحاكم أنفسهم - اقتراحات الحكومة عن بعضها ، وأعلنت

(١) كذلك زعمت اللجنة الفرعية في لجنة سنة ١٨٩٨ الدولية . ورأيها في هذا يناقض الأسباب التي بنى عليها حكم سنة ١٨٨٨ وينقض ما يشبه الحكم .

أنه لا سبيل لعلاج ما تشكو منه الحكومة فيما يتعلق ببعض الآخر ، ورفضت لذلك نص المادة ٩ المقترح من الحكومة في مجملته . فلما عرض الأمر على اللجنة العامة ، وهي مؤلفة من ممثلي الدول السياسيين ، صوت لرأي اللجنة الفرعية ستة مندوبين وضده أربعة وامتنع عن التصويت خمسة .

لقد ثبتت هذه النظرية ، فيما طبقت ، على الشركات المساهمة . والقانون يصف ما ألف منها بمصر ومبرسوم مصرى بأنها مصرية الجنسية وشخصيتها معنوية ، وهي مستقلة عن شخصية أعضائها . ولكنه كفى المحاكم المختلطة أن يكون من بين مؤسسي الشركة أجنبياً أو أن يجوز أن تؤول الأسهم إلى أجنبياً ، لتعتبر أن بكل شركة من ذلك الطراز مصلحة أجنبية ، وليتعين اختصاصها بالنظر في قضاياها حتى مع المصريين . ولذلك اضطرت طائفة من تلك الشركات ، حرصت على أن تظل مصرية ، أن تجعل أسهمها اسمية وأن تحظر بيعها لغير المصريين .

ولقد تعلم المحاكم المختلطة أن قاعدة تبعية الفرع للأصل لا تليح أن تنزع قضية من جهة قضاء الأصل لمجرد جواز تدخل أجنبي فيها . وإنما لتطبق تلك القاعدة فتختص بدعوى ضمان بين اثنين متحدى الجنسية حيث تكون الدعوى الأصلية من اختصاصها . على أنها تسوغ لنفسها أن تقضي في دعوى أصلية ليست من اختصاصها حين تكون دعوى الضمان قائمة بين اثنين مختلfi الجنسية . فهي تطبق قاعدة " الفرع يتبع الأصل " ونقيضها أي " الأصل يتبع الفرع " حيثما وجدت بأيهما سبيلاً للاختصاص .

لوفي حجز ما للدين لدى الغير ذهبت تلك المحاكم إلى أنه حيث يكون الحاجر والمحجوز عليه والمحجوز لديه من جنسيات مختلفة فهي - فوق اختصاصها ببطلان الجزأ أو صحته - تختص أيضاً بكافة صور النزاع في الموضوع إذا كان الموضوع - من حيث مادته - لا يخرج عن اختصاصها ولو اتحدت جنسية المتنازعين .

ثم ذهبت إلى أنه إذا تحول بعض الحق لأجنبي أصبحت مختصة بالنزاع في جملته . وقد تكون هذه الحوالة الجزئية مع ذلك صورية ، إذن وجب على من يدعى الصورية إقامة الدليل عليها . وفي هذا عادة من الصعوبة ما فيه . والمحكمة حين تقضى في الصورية تعرض لموضوع الحوالة نفسه وتقضى فيه بقانونها ولو اختلف عن القانون الأهلي - قانون الدائن والمدين .

كذلك ذهبت إلى أن الدائن الأجنبي إذا استعمل حق مدينه المصرى على مدين مصرى لذلك المدين أصبحت القضية من اختصاصها ، ولو أن الدائن لا يستعمل في هذه الحالة حقاً خاصاً به .

وذهبت إلى أن التعاقد مع أجنبي ليكون صاحب الدعوى اسماً (prête-nom) يجعل القضية من اختصاصها ولو كان النزاع في الواقع قائماً بين أشخاص متحدى الجنسية . فان لصاحب الاسم سنداً ظاهراً يجعل له قبل الغير كل حقوق المالك بينما تقوم علاقات ما بينه وبين هذا على قواعد الوكالة . وزعمت أنها إن لم تفعل ذلك لحظرت أمراً مباحاً لم يثبته القانون .

وهذا القضاء استحدث الأجانب لأنفسهم صناعة مغلة ، هي صناعة التدخل في القضايا مقابل أجر معلوم . وشاع الالتجاء إلى أرباب تلك الصناعة كلما بدا لأحد المتقاضين أمام المحاكم الأهلية أن يعترض تنفيذ أحكامها . وضح الناس بالشكوى من تلك الحالة التي وصفها المستشار القضائي ماكريث "بأنها قاضية على نظام الاختصاص الذي وضعته المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة والذي أصبح أثاراً بعد عين . ولم يعد محل للبداءى أو القوانين في شأن الاختصاص كما لم يعد للمحاكم الأهلية وجه للبقاء " .

لوما قضت به في هذا الصدد أن الذي يتعهد بالإتفاق على قضية ، ويقتضى في مقابل ذلك نصيباً في موضوع النزاع - يباشر عملية تجارية ، وتصيح له مصلحة

شخصية مستقلة عن مصلحة صاحب الدعوى نفسه ، ويصبح النزاع بسبب وجوده مختلطاً ولو كان في أصله مقصوراً على أشخاص متحدى الجنسية .

لوهى تعتبر مسائل الاختصاص من أمور النظام العام ، وتذهب إلى أن كل اتفاق يرى إلى تغييره باطل . على أن تلك القضية إنما تصح عندها حين يكون الاتفاق للخروج عن اختصاصها ، فاذا كان للدخول فيه فهو مقبول .

لوهى بعد لا تلتقي بالا للدفع بأن الدعوى عنها قائمة مام محكمة أهلية أو للدفع بقوة الشيء المحكوم به حين يكون الحكم صادراً من محكمة أهلية .

لوترى في نفسها هيئة قضاء ذات اختصاص عام (Juridiction de droit commun) وتقول إن المحاكم الأهلية ليس لها أى اختصاص أوحق على الأجانب ، فكل قضاء لها في شؤونهم - سواء جاء من باب الخطأ أم بسبب سكوت الخصوم أو أحدهم عن الإشارة إلى تبعيتهم الأجنبية أم بسبب قبولهم ورضاهم الاحتكام إلى المحاكم الأهلية - باطل بطلاناً أصلياً لا سبيل معه إلى أن يكون له أى نصيب من قوة الشيء المحكوم فيه ، بل يكون باطلاً كذلك كل قضاء مجرد ظهور مصلحة مختلطة . وفي الوقت نفسه ترى أن قضاءها بين مصريين لا يرد عليه هذا البطلان ، وأنه يحوز القوة التي تمنع على أحكام المحاكم الأهلية . أتدرى علة هذا التمييز في الحكم ؟ هي أن المحاكم المختلطة يتناول اختصاصها المصريين ، وأن من بين قضائهم مصريين ، وأنها وليت القضاء بتفويض من الحكومة المصرية .

لوفي سبيل توسيع اختصاصها أخذت المحاكم المختلطة بالرأى الذي يخرج الجنسية من عداد الأحوال الشخصية . ونظراً لتوقف اختصاصها على ثبوت الجنسية الأجنبية للمتقاضين جعلت تقضى بنفسها في شأن تلك الجنسية . وتعتبر أن قضاء

الهيئات الأخرى فيها ، بل قضاءها هي نفسها في ذلك الشأن ، لا يمنعها من أن تقضى قضاء مخالفا بالنسبة للشخص عينه في قضية أخرى . وهي تكتفي في إثبات الجنسية الأجنبية بشهادة من قنصلية البلد الذي تنسب إليه الجنسية ، إلا إذا نوزعت تلك الشهادة بتصريح يخالفها من حكومة أخرى . وقد كانت عند النزاع توقف الفصل في القضية حتى يتفق بالطرق السياسية على جنسية صاحب الشهادة ، لكنها منذ سنة ١٩٠٢ جعلت تتولى بنفسها الفصل في أمر الجنسية بعد إيقاف القضية مرة أولى حين لا تتوقع إمكان اتفاق الدولتين اللتين تتنازعا الجنسية . بل قد تذهب منذ بدء القضية إلى رفض طلب إيقاف الفصل فيها ، وتتولى النظر في أمر الجنسية محتجة بأنها غير ملزمة أصلا بالإيقاف . ولقد تكتفي في إثبات الجنسية بتصريح وارد في عقد .

لوفي حالة تغيير الجنسية لا تعتبر بحالة الشخص في وقت نشأة الحق الذي يتنازع فيه ، بل بحالته حين رفع الدعوى ، لأنها تنكر على المحاكم الأهلية كل سلطان على الأجانب كيفما كانوا في الماضي . ومتى رفعت إليها قضية رفعها صحيحا لاختصاصها بها استمر ذلك الاختصاص ولو تغيرت جنسية الخصوم تغيرا من شأنه أن ينزع القضية منها . والمبدأ حق . ولكنه حق للمحاكم المختلطة باطل على غيرها . فالمحاكم الأهلية تصبح غير مختصة بمجرد ظهور مصلحة أجنبية . ويجب عليها أن تكف مباشرة عن الحكم . ويبطل كل حكم لها إذا تغيرت جنسية المحكوم عليه ولو قبل التنفيذ . ولو أن قضية رفعت إليها رفعا باطلا لعدم اختصاصها بها ، وتغيرت بعد ذلك جنسية بعض الخصوم تغيرا من شأنه أن يجعل الأمر من اختصاصها ، اعتبرت أنها رفعت صحيحة .

لوكانت في تأويل قانون الجنسية العثمانية تذهب إلى عدم اشتراط إذن الحكومة العثمانية في التجنس بجنسية أجنبية إذا وقع في الخارج . ولا تستلزم في ذلك التجنس إذا وقع في داخل الأقطار العثمانية استصدار فرمان ، بل تكتفي بالإذن غير الصريح .

لبل إنها تأخذ بظاهر الحال (Possession d'état) في شؤون الجنسية إذا ظل غير متنازع ، وإن يكن ذلك الظاهر من عمل الفرد وغير محيز تغيير جنسية ثابتة بحكم القانون .

لومع أنها تعتبر مسائل الجنسية من شؤون النظام العام فهي لم تكن تعمل حكم المادة التاسعة من قانون الجنسية العثماني (التي تقابل مادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٩) .

للم يستقر القضاء على أن الأجنبية التي تتزوج عثمانيا تصبح عثمانية إلا في سنة ١٩١٤ ، وكانت بعض الأحكام قبل ذلك تأخذ بأسانيد مرجوحة من النصوص ، بل تعلن أن تجنس الزوجة بجنسية الزوج رغما عنها ، أمر لا يستطيعه الشارع العثماني (المصري) لأن الحكومة العثمانية (المصرية) لا تستطيع أن تلزم شخصا من ذوي الامتيازات بالنزول عن حقه .

* *

لوقد حاولت الحكومة دفعها عن الإغارة على اختصاص المحاكم الأهلية بما اقترحت على اللجان الدولية . وسلبت لجنة سنة ١٨٩٨ بما ترتب على ذلك القضاء من السيئات . وقد رأيت ما فعلته في أمر المصلحة المختلطة . أما الاختصاص بالشؤون العقارية بين المصريين وبالإدارات المختلطة فقد حلت مشكلته بقانون صدر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ يصد المحاكم المختلطة عنه . وأما الحوالة فقد كفت

عن تطبيق القانون المختلط فيها حيث تقع بين مصريين ، وذلك بتعديل المادة ٤٣٦ من القانون المدني . وأما الحجز فقد عدلت له المادتان ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات . وتم التعديل بقانونين صدرا أيضا في العام نفسه . وفيما عدا ذلك تراها في بعض قضايا الحديث قد عدلت إلى القول بأن ضروب المداورات والحوالات والإدخال في الدعوى التي يكون الغرض الحقيقي منها إخراج الخصوم ذوى الشأن من حظيرة قاضيه الطبيعي بخلق عنصر مختلط كاذب أو مصلحة مختلطة وهمية ليست سبيلا مقبولا لاختصاص المحاكم المختلطة . على أنك لا تتبين في قضاء آخر أنها تجد مانعا من اتخاذ صاحب دعوى اسم أجنبي لإيجاد مصلحة مختلطة في الدعوى .

* *

للى جانب هذه الفتوح في الناحية المصرية فتح في ناحية الأجانب لا يقل عنها خطرا ، ولا يقصر أثرها من حيث المساس بالسيادة المصرية .

كان الأجانب المقيمون بمصر في سنة ١٨٧٤ أى قبل أن تبدأ المحاكم المختلطة حياتها ، يكادون يكونون جميعا من التابعين للدول صاحبة الامتيازات ، فلم يكن من بين نحو ثمانين ألف أجنبي سوى نحو مئمة من الإيرانيين وعشرين من الجنسيات الأخرى غير ذوات الامتيازات . وكان إلى جانب هؤلاء عدد غير قليل من المغاربة تونسيين ومراكشيين لا يعدون في الحق أجانب ، فقد كانت تونس تابعة ولوا اسماء لتركيا ، وكان كلا الفريقين بسبب اتحادهم مع أهل البلاد في الدين واللغة لا يتميزون عنهم ، ولا يزالون يتدمجون فيهم الجليل بعد الجليل .

لجعل بعض الأجانب من غير ذوى الامتيازات يلجأون إلى المحاكم المختلطة في أول عهدنا . ولم تكن المحاكم الأهلية نظمت بعد . فلما نظمت هذه كان من

الطبيعى أن يسعى بعض المتخاصمين إلى الخلاص من إحداهما بالأخرى ، وأن يستمروا في الالتجاء إلى المحاكم المختلطة . ثم أخذت طوائف الأجانب من غير ذوى الامتيازات تزداد تارة بانفصال بعض الدول البلقانية عن السلطنة العثمانية ، وطورا باتصال العلاقات بدول لم يكن رعاياها يهبطون مصر في الماضى . ولم يكن بد من أن يختلف المتخاصمون في تحديد ولاية تلك المحاكم ، يزعمها بعضهم واسعة بحيث تشملها وينكر ذلك عليه البعض الآخر . فكيف كان قضاء تلك المحاكم ؟

لم تردد في بسط اختصاصها على الأجانب عموما ، واحتجت لذلك بعموم لفظ " الأجانب " في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبأنها ذات ولاية عامة (Juridiction de droit commun) بين كل مختلفي الجنسية في مصر ، كما احتجت بخصوص ولاية المحاكم الأهلية إذ كانت لائحة ترتيبها (مادة ١٥) قد قصرت اختصاصها على " ما يقع بين الأهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية " .

لهدل هذا النص لإزالة كل شبهة في عموم ولاية المحاكم الأهلية ، بمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وجاء بمذكرته الإيضاحية ما يأتى :

"لوقد يقع في النفس من عبارة هذا النص (القديم) أن اختصاص هذه المحاكم مقصور على الأهالى وأن الأجانب أيا كانوا غير خاضعين لقضائها . والحق أنه يجب لتفهم هذا النص على وجهه الصحيح أن يقرن إلى المادة التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وأن يرجع إلى تاريخ المفاوضات التي أدت إلى إنشاء تلك المحاكم . ولقد يتضح جليا من وثائق ذلك العصر أن المقصود بإنشائها هو أن يستبدل بسلطات القضاء المحلية والقنصلية سلطة قضاء واحدة يبنى اختصاصها على اختلاف جنسيات الخصوم لا على جنسية المدعى عليه وحده كما كان الحال قبل ذلك . وما كان لأجنبي أن ينتفع بالنظام الجديد إلا أن يكون

من ذوى الامتيازات . ذلك بأن هذه المحاكم لم تكن إلا توفيقا بين مقتضيات العصر وبين النظام الذى كان أولئك الأجانب يتمتعون به بحكم الامتيازات .

ولم ير من الضرورة الإشارة إلى هذا القيد فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة كلما استعملت كلمة "أجنبي" وعلى وجه الخصوص فى المادة التاسعة ، ولكن القصد لم يكن ليتناوله الشك أو يدركه اللبس . والواقع أن الأجانب الذين كانت المفاوضات تعنى بأمرهم كانوا جميعا من ذوى الامتيازات . وليس ثمة ما يفسر أو يرير أن تنزل الحكومة عن حقوق سيادتها ، أو أن تقبل النقص فيها فيما يتعلق بالأجانب الذين لا يتمتعون بالامتيازات . كما أنه ليس ما يفسر أو يرير أن تكون الدول صاحبة الامتيازات أرادت أن تمكن لهذا الصنف من الأجانب من الانتفاع بالنظام الاستثنائى الذى نتج من إنشاء المحاكم المختلطة أو أن تبسط لهم رواقه .

فلما أنشئت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ كان من الطبيعى أن يتأثر تحرير الأحكام الخاصة باختصاصها بوجود المحاكم المختلطة قبلها . لذلك وضع فى اللائحة الجديدة فى مقابل لفظ "الأجانب" لفظ "الأهالى" . وإذا كانت طوائف الأجانب ، حتى من كان منهم من غير ذوى الامتيازات ، لا يشملها لفظ "الأهالى" بحسب معناه اللغوى ، فإن مركز هذا الصنف الأخير من الأجانب لا يمكن مع ذلك أن يكون مثار شك ، إذ الواقع أن الأجانب ، بحسب المبادئ المسلم بها قاطبة فى القانون العام ، يعاملون معاملة الأهالى فيما يتعلق بالقضاء ، اللهم إلا أن ينحصر بمزايا كما هو الشأن فى نظام الامتيازات ، أو أن يلحقهم قيد خاص كما يكون الشأن فى البلاد التى تشترط على الأجنبي كفالة للتقاضى . فسواء إذن أكان اللفظ الذى استعمل لبيان اختصاص المحاكم الأهلية شاملا صراحة لهذا الصنف من

الأجانب أم لم يكن شاملا لهم ، فالحكم فى الحالين لا يختلف ما دام الأجانب الذين عتبتهم لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا يمكن أن يكونوا بحكم أصل تلك المحاكم وتاريخها غير الأجانب ذوى الامتيازات .

ولقد تبين قصد الحكومة المصرية فى هذا الشأن جليا مما فعلته عند تعديل قانون العقوبات فى سنة ١٩٠٤ ، فقد عدلت المادة الأولى من هذا القانون لتدل صراحة على أن أحكامه تسرى على المصريين والأجانب إلا إذا كانوا غير خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية بناءً على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية . ولم ير مع ذلك حاجة لأن تعدل فى الوقت نفسه المادة ١٥ من لائحة سنة ١٨٨٣ التى رتببت اختصاص تلك المحاكم . ولا شك فى أن تعديل المادة الأخيرة كان يكون واجبا لا بد منه لو أن الشارع منح هذه المحاكم اختصاصا جنائيا جديدا لم يكن لها بالنسبة للأجانب ، وإلا وجد تعارض بين الحكم الأساسى لاختصاص المحاكم وبين أحد القوانين الخاصة .

ففى المحاكم المختلطة عدلت بعد هذا القانون وهذا الإيضاح عن نزعتها أو غيرت قضاءها ؟ يجهل المحاكم المختلطة من يظن ذلك ! فانها لم يكن يعوزها الدليل على فساد الأساس الذى بنت عليه توسعها .

ولو لم يكن إلا أن كلمة "أجنبي" استعملت تارة فى اللائحة لوصف المتقاضين وتارة لوصف القضاة ، وأنه لا يتصور أن يكون لها فى الحالين غير معنى واحد ، وأن أحدا من رجال المحاكم المختلطة لا يسلم بأن يكون القضاة من غير رعايا الدول ذات الامتيازات — لو لم يكن غير ذلك ، لكفى لهدم ذلك الأساس .

ولكننا يجب أن نسلم نحن بأن الأجانب التابعين للدول التي لا تتمتع بامتيازات في مصر لا يختص بقضاياهم مع المصريين غير تلك المحاكم^(١) ! كما يجب أن نقبل ما تصوره تلك المحاكم من أن الدول ذوات الامتيازات تعاقدت لمصلحة الدول الأخرى^(٢) ! فإذا سألت كيف كان التعاقد ، قيل لك إن هذا مجرد تشبيه وفرض ، فإن هذه الدول الأخرى لم تكن بحاجة للانضمام إلى معاهدات المحاكم المختلطة إذ لم يكن لديها امتيازات تتنازل عنها . فقيم إذن الاستناد إلى نظرية التعاقد لمصلحة الغير (Stipulation pour autrui) وقد تخلف السبب وانهار الأساس ؟

ومن العبث أن نذكر فوق ذلك أن في الاعتماد على تلك النظرية مصادمة لأصول القانون الدولي وللقواعد المرعية في المعاهدات الدولية ومصادرة لصريح عبارات الاتفاقات التي نشأت عنها المحاكم المختلطة ، وهي لم تكن من نوع المعاهدات العالمية التي تظل مفتوحة لانضمام غير موقعيها ، بل كانت اتفاقات ثنائية بين مصر وكل دولة من الدول ذوات الامتيازات تعاقدت فيها كل دولة عن رعاياها والداخلين في حمايتها (Protégés) .

ولو أن دولة من غير ذوات الامتيازات طلبت فعلا من الحكومة المصرية إدخال رعاياها في ولاية المحاكم المختلطة لكان نصيب ذلك الطلب الرفض المحقق ، فإنه لا يعقل أن تنزل الحكومة المصرية طائفة مختارة عن حقوق سيادتها ،

(١) إذا كان النزاع بين أجنبيين من هذا الطراز تعدى المجلس خرج الأمر من ولاية المحاكم المختلطة لنص المادة التاسعة من لائحة ترتيبها . ولقد يكفي الحكم على مذهب المحاكم المختلطة في هذا الصدد أن ترى المحاكم الأهلية مختصة بالنظر في هذا النزاع وأن تجد من يدافعها عن الاختصاص بالقضاء في نزاع بين مصري وأجنبي من هؤلاء .

(٢) نقول أنه يكفي لإسقاط كل حجة في هذا السبيل أن نتعاقد دولة أجنبية مع مصر على قبول اختصاص المحاكم الأهلية بالنسبة لرعاياها . ولكنه ظن ، واليقين عليه مرهون برأي المحاكم المختلطة . ومن الغريب أن تكون فارس التي كان لرعاياها أكبر الأثر في استصدار هذا القضاء أول من يتعاقد مع مصر على قبول ولاية المحاكم الأهلية .

فكيف جاز للمحاكم المختلطة إذن أن تفترض رضى الحكومة بذلك التنازل ، والتنازل أمر لا يجوز فيه الفرض والتقدير ، وهل يكون لها بغير هذا الفرض سبيل إلى الاختصاص بهم ؟

ولقد عدلت الحكومة نص المادة ١٥ كما رأيت . فكانت نتيجة التعديل أن رضيت المحاكم المختلطة ألا تدعى الاختصاص بالعثمانيين ورعايا البلاد المنفصلة عن تركيا بسبب الحرب العظمى ، ولكنها أصرت على قضائها السابق فيمن عداهم من الأجانب ، وراحت تؤيد مذهبها بأن قانون سنة ١٩٢٩ استثنى من قضاء المحاكم الأهلية كل ما جرى به العرف . وإذا وصفت قضاءها بأنه عرف فقد زعمت أنه صحيح بإقرار الحكومة المصرية نفسها — تفعل ذلك والحكومة تنكر بملاءمها ذلك القضاء .

.*

لذلك شأن المحاكم الأهلية . ولكنها ليست وحدها التي مسها النقص ، فلمحاكم الأحوال الشخصية هي الأخرى شأن كذلك مع المحاكم المختلطة . لم تكن الأحوال الشخصية داخلة في غرض التوحيد الذي بنى عليه تأسيس المحاكم المختلطة . لذلك أخرجتها المادة التاسعة من لائحة ترتيبها من اختصاص تلك المحاكم ، وفصلت المادة الرابعة من القانون المدني هذا المعنى ، إذ عددت مواد الأحوال الشخصية ، وقررت أنها تبقى من اختصاص قاضي الأحوال الشخصية .

ولعلنا نجد في التشريعات الأجنبية ، إذا ذكرت الأحوال الشخصية ، بيانا كيان هذه المادة . على أن المحاكم المختلطة تزعم لنفسها الاختصاص ببعض تلك الأحوال ، لأن الشارع المختلط عرض لها في قوانينه ، وهي تعتبر أن كل ما وجد له حكم في تلك القوانين فهو داخل في ولايتها ولو كان من بين المسائل

التي منعت من النظر فيها . ذلك الشأن في النفقات التي جاء فيها حكم المواد ٢١٧-٢٢٠^(١) وفي أصل الوقف .

ثمّ نجد الوضع بينها وبين المحاكم الأهلية في مسألة النفقات . ولكن المحاكم الأهلية آثرت المانع على المقتضى فحكمت بعدم اختصاصها بالنفقات إلا حيث يكون حق الثقة ثابتا بمواد القانون المدني لا بقوانين الأحوال الشخصية . وتركت هذا النوع الأخير لأهله ، كما تركت لهم أصل الوقف . ولولا أنها رأت أن تعمل نص المواد ١٥٥-١٥٧ لحاز أن تعتبر ورودها في القانون المدني أشكل بالتقليد والنقل الحرفي عن القانون الفرنسي ، وأثرا من آثار السرعة والخطأ في وضع القوانين المختلطة .

ألا ترى أن قواعد الترخيم والتأويل تختلف بين القضاة وأن القضاء المختلط يجنح دائما إلى النوع الذي يزيد في اختصاصه ؟

أولا شك في أن المحاكم المختلطة ممنوعة من نظر دعاوى الأحوال الشخصية بصفة أصلية . فإذا جاءت على سبيل الدفع لدعوى تختص هي بنظرها فحكم المادة الرابعة من القانون المدني هو أن توقف الدعوى الأصلية حتى يفصل في الدفع إذا كان الفصل فيه ضروريا للفصل في الدعوى . فان لم تقم ضرورة ، أى إن كان الفصل في الدعوى لا يتوقف على الفصل في الدفع ، أمهله القاضي المختلط عند الفصل في الدعوى .

لؤمهما يكن قدر الضرورة أو تكن سهولة الفصل في الدفع فلا شأن في الواقع للمحاكم المختلطة به . ولكن جانباً كبيراً من الأحكام يذهب إلى جواز الفصل

(١) ترى المحاكم المختلطة أن العلة في ذكر النفقات في القانون المدني هي أنها ليست في نظر الشارع من الأحوال الشخصية حسب . بل هي أيضا من الأحوال العينية ، فان المصلحة العامة والنظام العام يقضيان بتعين من يجب عليه الثقة ، ولو أن القانون لم يزم الأفراد بذلك الدين لوجب أن تتكفل الخيرات العامة بالفقر الذي لا يهوله أحد .

في الدفع حينما لا تكون ثمة ضرورة عملية للإيقاف ، كأن يترتب الفصل في الدعوى على الفصل في مسألة واقعية أو في مسألة قانونية واضحة . وقد أصبح تطبيق المادة الرابعة بذلك مقصورا على الأحوال التي لا يخلو حلها ، من حيث تطبيق القانون ، من دقة أو صعوبة . وكثيرا ما تولت المحاكم المختلطة نفسها تطبيق قانون الأحوال الشخصية في مسائل الأهلية والموارث . على أن العبرة في الضرورة التي تشير إليها المادة الرابعة بالتلازم أو بضرورة العقل والمنطق ، أى بتوقف الفصل في أمر على الفصل في آخر ، لا بالضرورة العملية التي ترجع إلى محض تقدير القاضي وثقته بقدرته .

فإذا أوقفت الدعوى ، ولم يعد الخصم بعد ذلك بالحكم المطلوب من جهة قضاء الأحوال الشخصية ، فكثيرا ما تحكم المحاكم المختلطة في الدفع نفسه ، مستندة في تخطيها حكم المادة الرابعة ، بعد الأخذ به عند الإيقاف ، إلى قاعدة " قاضي الموضوع هو قاضي الدفع " . وقد تنكر في بعض الأحوال قيام الضرورة العملية التي سلمت من قبل بوجودها . والحق أنه لا يجوز لها أن تقضى في أمر من أمور الأحوال الشخصية على أى وجه وفي أى صورة ، بل يتعين عليها أن ترفض الدعوى بالحالة التي هي عليها حتى يجيئها الحكم من الجهة المختصة بإصداره .

فإذا استصدر الخصم حكما من جهة قضاء الأحوال الشخصية تناول تقدير القاضي المختلط ذلك الحكم نفسه سواء من حيث اختصاص الهيئة التي أصدرته أو من حيث صحته أو نهائيته . فإذا رأى أنها تجاوزت اختصاصها لم يأخذ من الحكم إلا بقدر ما يراه داخلا في ذلك الاختصاص . وإذا تنازعت هيئتان الاختصاص تولى هو تحديد صاحب الحق فيه . وبذلك أقامت المحاكم المختلطة

نفسها فيصلا في أمور تنازع الاختصاص بين جهات القضاء في الأحوال الشخصية .

* *

كذلك حال المحاكم المحلية بنوعها مع المحاكم المختلطة . وليست الحكومة في جملتها بأحسن حالا معها من المحاكم . ولتنظيم العلاقة بين القضاء والإدارة طريقان : طريق يجعل الشكوى من تصرفات الإدارة من شؤون المحاكم العادية وهو المتبع في إنجلترا وإيطاليا وبلجيكا . وآخر يقوم على وجود قضاء إداري مستقل بنظر ذلك النوع من الأقضية .

لقد أوترأخذ بالطريق الأول . فقضت المادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بأن " ليس لهذه المحاكم أن تحكم في الأملاك الأميرية العمومية من حيثية الملكية ولا أن تفسر أى إجراء إداري أو توقف تنفيذه ، وإنما لها أن تقضى في الضرر الذى يلحق بحق مكتسب لأجنبي من جراء عمل إداري في الأحوال المذكورة في القانون المدني " .

لو يكنى في معرفة مذهب المحاكم المختلطة في تأويل تلك المادة أن الحكومة المصرية ضجت بالشكوى من أحكامها ، فلا هى تستوحى القواعد المعمول بها في البلاد التى احتلت مصر مثلها ، ولا هى تميز بين أعمال السيادة التى يقصد بها إلى تنظيم سير أعمال الدولة وتحقيق غاياتها الطبيعية — مما يجب أن يظل خارجا عن اختصاصها — وبين التدابير التى تكون أعمالا فردية يجوز أن تمس حقا مكتسبا بمقتضى القانون المدني (منشور الحكومة للدول في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧) .

لأنظر اللجنة الدولية التى انعقدت في سنة ١٨٩٨ في هذا الأمر وانتهت إلى تعديل المادة تعديلا قليل فيه إنه لا يرى لأكثر من ضبط وإيضاح لفظي^(١) . وظلت المحاكم تسلك طريقها الأول في تأويل تلك المادة .

لأناسم الحقوق المكتسبة تقوم بيننا دعوى إعفاء الأجانب من الضرائب ، يؤيدها قضاء المحاكم المختلطة ، وتستند إلى عرف لا تدرى كيف سوى بالمعاهدات والقوانين أو التعهدات ، وقد خلا النص القديم والجديد من أى إشارة إليه^(٢) . على أنه إن جاز أن يجرى عرف بعمل حسى كعدم جباية ضريبة بعينها من الأجانب دون المصريين ، فلن يتصور عرف يشل سلطة فرض الضرائب نفسها . فهى ليست عملا حسيا ولا هى أمر محدود بضريبة معينة ، بل هى مظهر من مظاهر السيادة لا يدركه النقص بالسكوت عن استعماله ، كما لا ينضب المعين لأنه لا ينهل منه . وإنما يبلغ العرف مبلغ تعطيل السلطة فى جوهرها وفيما يترتب عليها من الآثار إذا كان الأجانب لم يفرض عليهم فى زمن ما ما يفرض على الأهالى من الضرائب ؛ وإذا كان ذلك قد جرى على سبيل الاستثناء الصريح وعلى وجه الاطراد . ومن

(١) تقضى المادة ١١ فى صيغتها الجديدة بأن :

" ليس لهذه المحاكم أن تحكم فى الاملاك الأميرية العمومية من حيثية الملكية .

وليس لها أن تحكم فى أعمال الحكومة التى تجربها بموجب سلطتها العامة أو التى تخصها بناء على قوانين ولوائح الإدارة العمومية وتنفيذ تلك القوانين واللوائح .

وليس لها أن تفسر أمرا إداريا أو توقف تنفيذه ، إنما لها أن تنتظر فى الضرر الذى يلحق من ذلك العمل بحق لأجنبي اكتسبه بمقتضى المعاهدات أو القوانين أو التعهدات " .

ولهذا الموضوع شباب وذه أبحاث وليس هنا محل التعرض لها أو الإضافة فيها .

(٢) نجت المحاكم بهذا القضاء فى إعفاء الحكومة إلى التماس مصادرة الدول على بعض القوانين التى تفرض الضرائب ، وكانت الحكومة تفعل ذلك اتقاء لما يمكن أن يعترض تحصيلها من مشاكل ومنازعات لا سبيل معها إلى إنفاذ القانون على وجهه . ولا تفعله إلا وهى محتجة متحفلة ولم يكن يسمعها — ما دامت المحاكم المختلطة قائمة مكفولا لأحكامها الفاض — إلا أن تقبل إحدى التين خبرها شرة أن تفرض الضرائب على المصريين وعدم أو لا تفرض ضرائب مطلقا .

الشروط التي أجمع عليها أهل الرأي في العرف الذي يكون له صفة الإلزام في العلاقات الدولية أن يكون مسلما به فيما بين الدول التي يجري بينها ^(١).

ولعلك بعد هذا خلصت لك صورة مجملة من أثر الامتيازات في القضاء المصري ، وهي كما ترى صورة غير مشرقة . وكأنه لم يكف أن تحده ، من جانب ، الحاكم القنصلية بما تختص به كل منها من الأفضية المدنية بين رعايا دولتها ومن أحوال الشخصية ومن الجلع والجنايات التي يرتكبونها في مصر ، ومن جانب آخر ، الحاكم المختلطة بكل ما رسمته لائحة ترتيبها من اختصاص مدني وتجاري وجزائي ، حتى جعلت هذه المحاكم تقص من حواشي ما بقى وتبسط اختصاصها إلى أفضية مصرية في سنار نظريات مختلفة كان أبلغها في التخطي نظرية المصلحة المختلطة ، وإلى أشخاص مصرية بعض فروع الحكومة ، وكالأشخاص المعنوية ، وإلى الأجانب غير ذوى الامتيازات ، كما بسطته إلى غير قليل من شؤون الأحوال الشخصية .

وأقد أقامت نفسها حكما فيما يشجر من الخلاف والتنازع بينها وبين المحاكم الأهلية أو جهات قضاء الأحوال الشخصية أو بين هذه المحاكم وجهات القضاء بعضها البعض ، محتجة بأنها هيئة القضاء العامة (Juridiction de droit commun) وكل ما سواها ذو ولاية خاصة . وتطاولت إلى سلطان الحكومة فلم تنج منها أعمال السيادة . ووصفت نفسها بأنها حامية المصالح الأجنبية (حكم ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٢) وتولت هي مع ذلك تعريف حقوق الأجانب المكتسبة .

وأإذا صح أن إنشاء المحاكم المختلطة قد قضى على اضطراب الحالة السابقة على وجودها ، وعلى العرف السائد إذ ذاك ، فإن هذه المحاكم تولت بنفسها إنشاء عرف

(١) يغلى العرف على اتفاق ضمني تصدره ويوجه أعمال من الجانبين ويؤكد هذا التبادل نفسه . وهو يستند صفة الإلزام من قبل الدول التي تراعى . (فوشيل — القانون الدول العام) .

جديد . بهذا وصفت قضاءها نفسه ، لتجعل منه أصلا شرعيا للزيادة من سلطتها أو من حقوق الأجانب . وهي في كل ما تفعل وما تقضى حاكمة بأمرها لا يعقب عليها أحد . فقد كان من الضمانات الواجبة لها عند إنشائها أن جعل لها الاستقلال بتنفيذ أحكامها ، وليس من شك في ضرورته عند الانتقال من القوضى التي سبقتها ، غير أن ذلك الاستقلال انقلب من بعد ، مع نزعة التوسع التي عرفت آثارها ، أداة نفوذ لا سبيل إلى مقاومتها ، أو الكف من تطاولها ، إلا أن ينتهى أجل المحاكم نفسها .

فإذا ذكرت أن إنشاء تلك المحاكم استحدثت نظاما لم يسبق لمصر به عهد ، وأن المصالح الأجنبية وجدت في ظله من الحماية والتيسير أكثر مما تطمع فيه في بلاد أهلها أنفسهم ، أدركت لم كثرتوافد الأجانب وتوارد أموالهم ، ولم اطمأنوا إلى استثمارها في هذا البلد . وقد ازداد عدد الأجانب ، وهو يبلغ بحسب إحصاء سنة ١٩٢٧ (٢٢٥٦٠٠) واستقر بكثير منهم المقام ، فلم يعودوا يفكرون في العودة إلى بلادهم . وهم يتناسلون في مصر جيلا بعد جيل ، لا يتدجون ولا يحتمل أن يتدجون في أهل هذا البلد . وليس الذي يحول دون هذا الاندماج ما يفصلهم عن أهل البلد من لغة أو دين أو خلق أو نظم أو تقاليد اجتماعية ، بل هو الامتيازات التي تسمح لهم بأن يعيشوا على هامش الجماعة متمتعين بجميع ما توفره الدولة من المرافق وأسباب الحرية والراحة والنعيم ، غير محتلين إلا لليسير من التكاليف — كل أولئك في الوقت الذي تضاعف فيه الدول على رعاياها التكاليف والقبود حتى لتشكو البلاد المتحضرة ، بدون استثناء ، طغيان الدولة على الحريات والمصالح الخاصة .

كان من الطبيعي إذن أن تكثر المصالح الأجنبية، وأن تتشابه بالمصالح المصرية وتتوثق الصلات بينهما . وكلما تشابكت المصالح وتوثقت الصلات ، ازداد عمل المحاكم المختلطة لا بفضل اختصاصها الأصلي وحده ، بل بفضل ما أضافته وتضيفه إليه ، ونقص بذلك القدر عمل المحاكم الأهلية . وستطرد الزيادة والنقص على مدى الأيام .

لقد كانت المحاكم المختلطة في الماضي سببا ومدعاة لإقبال الأجانب على مصر . وهي الآن في نظرهم ألزم ما تكون لحماية مصالحهم . وقر في قلوبهم أن تلك المحاكم اختلطت بكتاب نظام الحكم في مصر وكتب لها التأييد . ولو صح ظنهم لكان قضاء أديا على المحاكم الأهلية .

* *

لما أثر الامتيازات في التشريع فقد علت مما تقدم أن التشريعات الأجنبية نفذت إلى هذه البلاد تسير وراء اختصاص المحاكم القنصلية ، وكلما ازداد عمل هذه المحاكم وامتد سلطانها عظم شأن التشريعات الأجنبية . وقد كان من أغراض إنشاء المحاكم المختلطة توحيد التشريع الذي يطبق في المعاملات ، والقضاء على ما في تعدد التشريعات النافذة من لبلة وإيهام واضطراب . أعلن نوبار تلك النية منذ هم بالإصلاح . وتم فعلا منذ سنة ١٨٧٠ وضع تشريع موحد احتذى فيه مثال التشريعات الأوروبية وأبلغ الدول . والواقع أنه نقل عن القانون الفرنسي .

لما تزد الحكومة على مجرد الإبلاغ لتتعرف الدول طراز التشريع الذي سيجرى عليه العمل فتطمئن لانتظام الحال في المحاكم الجديدة . وقد نظرت الدول في ذلك التشريع جملة لا تفصيلا . وكان كل ما عاها ، أن تستوثق عند

وضعه من أنه يخو نحو القوانين الغربية ، وأن مبادئه تتصل بمبادئها^(١) . ولم يشذ عن هذا النظر إلا فرنسا فقد طلبت أن يضاف إلى اللائحة نص يثبت للدول بعد رضاها بالأصل حق الاعتراض على التعديل (Veto) على الوجه الآتي :

” إلى حين يتسق للحكومة المصرية وجود مجلس استشاري تكون فيه الضمانات الكافية فيما يتعلق بالتعديلات التي يراد إدخالها على القوانين الجديدة يكون لكل حكومة الحق في النظر في كل تغيير يجري في تلك القوانين للتثبت من أن الشروط التي بنيت عليها الترتيبات التي اتفق عليها لم تتغير “ .

لقد اعترض نوبار على هذا الطلب في كتاب طويل وجهه إلى فرنسا في سنة ١٨٧٢ أشار فيه إلى رضا الدول الأخرى بالقوانين دون قيد أو تحفظ . ورأى في الطلب افتياتا على سيادة مصر ، وذكر أن التصميم عليه يوشك أن يعطل تمام الإصلاح . وقد يلوح أن الحكومة الفرنسية عدلت عن التمسك به . ويفهم من تصرفها عند إعلان موافقتها — بعد طول التردد — على إنشاء المحاكم المختلطة ، أنها تركت الأمر في تغيير القوانين إلى الحكومة المصرية . فقد أشارت في كتاب الموافقة إلى استحسان تعديل القوانين في مواضع أخذت عليها بعض الغموض أو الإيهام .

لقد يستوقف نظر المطلع على تاريخ المفاوضات أنه لم يكن للتشريع أي شأن فيها^(٢) . وأن كل ما كانت الدول تبدي الحرص عليه هو الحصول على ضمانات

(١) كانت الدول تحرص — فيما يظهر — على أن يكون التشريع الموحد غير دني . ولعل هذا كان مناط البحث فيه عند الدول . انظر إلى كتاب المجترة في سنة ١٨٧٠ إذ تقول ” إن القوانين بنيت على مبادئ تتفق مع أحكام القوانين الأوروبية بحيث تسوغ الموافقة على العمل بها “ . وإلى إجابة التماس حيث تذكر أن القوانين تحقق مطالب الإنسانية في عمومها .

(٢) يكاد يهصر ذكره في وثائق المفاوضة في إشارة من مثل النص في لجنة سنة ١٨٦٩ الدولية ، وكان قد وضع مشروعا يعارض به مشروع نوبار ، إلى القوانين التي تطبقها المحاكم الجديدة والتي يجب أن تشر بموافقة الدول . وقد أجاب نوبار أن تيه اتجهت دائما إلى وضع ذلك التشريع . وأنه كان قد اقترح أن تضع اللجنة الدولية نفسها قانون مرافعات مدنية .

في خصوص نظام القضاء . وقديماً كان هم الامتيازات الأكبر تأمين الأجانب من عسف الحكام وعهتهم . وما بنى العرف ، الذى لواها عن قصدها وأخرجها من حدها ، إلا على اعتبارات تتعلق بسيرة المحاكم وطرق التنفيذ . ويقع في النفس أن الدول لم تكن تحتاج — فيما عدا توفير الضمانات اللازمة في هذا الصدد — لأكثر من الاستيثاق من أن التشريع سيكون من نوع لا نجد غضاضة في تطبيقه على رعاياها . أما أن يكون وفق هذا أو ذاك من القوانين الغربية فكيف يتعلق به غرض مشروع ، ومصر — فوق وجوب اعتبارها بظروفها الخاصة وتقاليدها — تتنازعها تشريعات أربع عشرة دولة . وإذا جاز أن تطالب بشيء فهو أن تلتزم حدود الكليات في تلك التشريعات . أما التوفيق بين أحكامها وإرضاء الأنظار والتصويرات والمذاهب التي تأخذ بها كل دولة فذلك الاستحالة بعينها .

لقد رأيت أن نوبار ينكر على فرنسا جواز اعتراض الدول على التعديلات التي قد تجريها الحكومة المصرية ؛ فهل تظنه فكر في إشراك الدول في القوانين المصرية بغير تلك النظرة العامة عند وضعها للتأكد من أنها من نوع مقبول ؟

لقد أبلغت الدول القوانين في سنة ١٨٧٠ وأبلغت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٣ بعد إعدادها في لحتى سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٣ الدوليتين . وأشير في اللائحة إلى تلك القوانين إشارة بالغة الدلالة على منزلة الدول في شأنها . فقد وصفها المادة ٣٤ حين عرضت لبيان ما تطبقه المحاكم الجديدة بأنها القوانين التي قدمتها الحكومة المصرية للدول .

لألا تستحوذ عليك بعد ذلك دهشة شديدة حين ترى أن القانون المدني الذى أعدته الحكومة المصرية ، والذي قدم للدول فنظرت فيه جملة لا تفصيلاً يتضمن في المادة الثانية عشرة حكماً نصه كما يأتي :

”تصدر الإضافات والتعديلات للقوانين الحالية بناءً على موافقة هيئة القضاء ، وإذا دعا الحال بناءً على اقتراحها . على أنه في فترة الخمس سنين لا يجوز إدخال أى تغيير في النظام المتفق عليه“ (١) .

لأهل يستطيع المرء أن يمسك عن التساؤل كيف يتضمن القانون المدني حكماً لا يقل في أهميته وخطره عن كل ما ضمته لائحة ترتيب المحاكم ؟ وكيف تتطوع مصر بعرض مثل هذا الحكم ولم تطلبه الدول ولم تسع إليه ؟ وكيف يمكن التوفيق بين موقف نوبار في سنة ١٨٧٢ وهو ينكر على فرنسا جواز معارضة الدول (Veto) فيما قد تجريه الحكومة المصرية من التعديلات ملوحاً بسيادة مصر واستحالة قبول تركيا بهذا القيد ، والمعارضة لا تزيد على حق سلبى ، وبين مفهوم المادة المتقدم ذكرها وهي ترى إلى إشراك إيجائى في كل تعديل بطريق قضاء المحاكم وغالبيتهم أجنبية ؟ وكيف لا يجرى لهذا الموضوع ذكر في مفاوضات لجنة سنة ١٨٧٣ أو في المفاوضات المباشرة مع الدول ؟

لألواقع أن المحاكم المختلطة — وهي التي عمدت منذ أول عهدها بالعمل ، إلى التوسع في اختصاصها القضائى — حارت في أمرها حين طلبت منها الحكومة في سنة ١٨٧٦ أن تعرض مشروع قانون ينظم للدينين حسمى النية صلحا احتياطياً يقبهم شر الإفلاس . وقد أجابتها محكمة الاستئناف بأنه يحسن قبل أن تنظر في ذلك أن يتداول وزير الحفانية مع ممثلى الدول في انطباق المادة ١٢ على تلك الحالة . أما ممثلو الدول في مصر فقد روى عنهم أنهم كانوا منذ بدء المحاكم الجديدة كارهين

(١) راجع نص المادة ٤ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وهو كما يأتي :

”لا يسوغ تغيير أدنى شيء في هذا النظام المتفق عليه في أثناء مدة الخمس سنوات .

وبعد انتهاء هذه المدة إذا اتضح من العمل عدم الحصول على الفائدة المقصودة من تشكيل المحاكم فللدول الخيار إما أن ترجع لما كانت جارية قبل أو تتفق مع الحكومة المصرية على طريقة أخرى يستحسنونها“ .

لأن يكون لها ذلك السلطان الواسع . وتراهم في لجنة سنة ١٨٨٤ الدولية حين
يجرى الحديث في أمر المادة ١٢ وفي لجنة سنة ١٩٠٤ ، حين يتداولون في
مشروع إنشاء نظام الدوائر المجتمعة لتوحيد القضاء عند تعارض الأحكام ، وحين
يقترح أحدهم نظاما أشبه بالنظام الذي لحظته المادة ١٢ ، يبدون حرصهم على
الاحتفاظ بحق الدول في الاعتراض على ما تقره هيئة القضاء من التعديل .

ولا يتساءل المرء بعد ذلك عن حقيقة المقصود بحكم لا تفهمه محكمة الاستئناف
ولا تستطيع تطبيقه ، وينكره ممثلو الدول . فإذا جرى الحديث بإحيائه أي ممثلو
الدول أن يحملوه على حمله وحرصوا على أن يعلو صوت الدول صوت هيئة القضاء ؟

لا يستطيع أحد أن يرى في حكم كهذا تفاهما صحيحا بين مصر والدول على نظام
التشريع في مصر وعلاقة الدول الأجنبية به ، وقصدا صريحا إلى الخروج على
ما درجت عليه تركيا من الاستقلال بشؤون التشريع وتوه به نوبار في مذكرته إلى
فرنسا في سنة ١٨٧٢ ؟ وهل يكون هذا الحكم من نوع الضمانات الزائدة عن
الحاجة التي أعلن نوبار ارتياحه إلى تقديمها ؟ إذن لأشار إليها ولتوه بها . أم هو
قد ظن أنه لن يلقى عنتا في الحصول على موافقة هيئة القضاء ، أو ظن أنها هبة
يستطيع الرجوع فيها ؟

ليحار المرء في اكتناؤه الغاية التي توخاها نوبار بهذا الحكم . ولا يسعه إلا أن
يرى فيه صورة من أنكى الصور التي تطورت بها الامتيازات بين قصور الحكومة
وطمع الدول . ولو أدرك من تطلع به أي غل سيقيد به ، لآثر أن يستصلح
الحاكم المحلية مستقلا بالتشريع لها ، وأن تبقى الحاكم القنصلية بفوضائها حتى تطلب
الدول نفسها من الحكومة أن تطب لها بعلاج .

لهمها يكن من الشكوك التي تحيط بعلة هذا الحكم وغرضه ومدى انطباقه ،
فقد جمدت الحكومة أمامه واعتقدت أنها لا بد مأخوذة به محمولة عليه ، وأنها
لن تستطيع تعديل القوانين المختلطة ، يوحى سلطانها وحكم سيادتها :

(١)

هات المادة ١٢ مع ذلك لا تطبق زمنا طويلا ، فقد جاءت إشارتها
إلى هيئة القضاء (Corps de la Magistrature) غامضة المعنى . أقصد بها محكمة
الاستئناف وحدها أم هي مع المحاكم الابتدائية أم كان المقصود هيئة غير هذه أو
تلك تؤلف من محكمة الاستئناف منضا إليها قاض يمثل الدول التي لا يمثلها
مستشار ؟ ولم تكن إشارة المادة المذكورة إلى النظام المتفق عليه (Système adopté) ،
للنهي عن مساسه بالتعديل في فترة الخمس سنين ، أكثر وضوحا ^(١) . أقصد به
كل أحكام القوانين كما يظهر أن فهمته محكمة الاستئناف في سنة ١٨٧٦
في مسألة الصلح الاحتياطي ؟ ولكن ما شأن هذه الأحكام بالتجربة الأولى وهي
إنما تتصل بالنظام القضائي . أم قصد به هذا النظام نفسه كما يدل عليه استعمال
العبارة نفسها في المادة ٤ . من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ؟ ولكن ما شأن
ذلك بالقانون المدني الذي وردت فيه المادة ١٢ أو بالقوانين المختلطة التي تشير

(١) وردت على لسان مندوب فرنسا في اللجنة الدولية لسنة ١٩٠٤ مناقلة غريبة . فقد قال إن من المثلما الاحتفاء
بأن المادة ١٢ أصبحت منسوخة بعدم التطبيق ، وإنما هي لا تطبق طالما لم ينته عهد القترات (لا الفترة) الخمسية . ومرى
هذه الدعوى — فيا يظهر — هو أن حياة المحاكم المختلطة عهدين : عهد القترات الخمسية وعهد التجديد لأجل غير مسمى .
أما العهد الأول فإن تعديل القوانين يكون فيه بيد الدول ولعله يكون بمناسبة التجديد . وأما العهد الثاني فالتعديل فيه مرهون
بموافقة هيئة القضاء . وليس هذه الدعوى أساسا أو سند من التاريخ أو النصوص في تلك المادة أو في المادة ٤ . من اللائحة .
وقد يمنع تلك الدعوى بأن الإشارة إلى الخمس سنين لم تقرن إليها لفظة "الأول" . على أنه لا سبيل إلى الشك في أن الفترة
الأولى هي المقصودة بالذات في النصين .

الفقرة الأولى من تلك المادة إلى الإضافة إليها أو التعديل فيها ، وليس النظام القضائي من بينها فيصبح استثناءه منها أو الاستدراك حتى لا يقع في عموم دلالتها .

لذلك هذا الغموض الذي عطل العمل بهذه المادة ، وتعذر الاتفاق على طريقة عملية لتطبيقها ، لم يكن للحكومة مندوحة عن أن تلجأ اطرادا إلى الدول لتحصل على مصادقتها كلما أرادت إدخال تعديل مهما يكن طفيفا . وكانت الحكومة تنتهز فرصة اجتماع اللجان الدولية على رأس كل خمس سنين لتعرض مشروعات القوانين عليها تمهيدا لمفاوضة الدول في شأنها بعد الاتفاق على صيغتها في تلك اللجان .

وكانت الحكومة تلتقي أشد العنت في إصدار القوانين التي يجري حكمها في الأجانب . فقد كان يجب الحصول على موافقة أربع عشرة دولة وناهيك بما تستتبعه تلك المفاوضات من مساومات وبطء . والحديث في هذا مستفيض في كل ما كتب عن الامتيازات .

وقد حاولت الحكومة منذ سنة ١٨٨٠ الخروج من هذا المأزق . فاقترحت في مشروع تعديل اللائحة الذي عرضته على اللجنة الدولية التي انعقدت في ذلك العام ، أن يشكل مجلس للنظر في التعديل والإضافة لقوانين المحاكم المختلطة من ثلاثة قضاة أجانب ومندوب تعينه الحكومة ووزير الحقانية ، وأن تظل الحكومة حرة فيما عدا ذلك من التشريعات . أليس في تقديم مثل هذا الاقتراح ، والعهد قريب بمفاوضات إنشاء المحاكم ، ما يشعر بأن الحكومة المصرية قد ندمت على أنها عرضت من تلقاء نفسها حكما تحكم المادة ١٢ ، وبأن تلك المادة تجاوزت غرضها من تأمين الأجانب على مستقبل التشريع في مصر ؟

لوفي مؤتمر سنة ١٨٨٤ لم يتيسر الوصول إلى اتفاق على تطبيق المادة ١٢ التي عاد الكلام إليها . وقد تواضعت الحكومة واللجنة الفرعية على اصطلاح في فهم عبارة "هيئة القضاء" . ولكن اللجنة العامة أبت إلا أن تحتفظ بحق الدول في المعارضة .

لوعادت الحكومة بعد ذلك تقترح في سنة ١٨٨٨ أن تعرض القوانين على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف للتثبت من أنها لا تخالف المبادئ الأساسية للتشريع (Principes essentiels de la législation) ^(١) وللالتزامات المترتبة على أحكام المعاهدات . فلم يصادف الاقتراح قبولا .

لوقد تجدد البحث في المسألة حين اقترحت الحكومة في سنة ١٩٠٣ اتخاذ نظام الدوائر المجتمعة في حالة تضارب الأحكام ، وعدل المندوب البلجيكي الاقتراح بأثر يرمي إلى تقرير نظام للتفسير الرسمي اشتق من النظام الذي آتت به المادة ١٢ ، وامتد البحث في الاقتراحين حتى انتهى إلى وضع الصيغة الجديدة للمادة ١٢

لوفي تلك الفترة وضع اللورد كرومر مشروع سنة ١٩٠٥ يجبذ فيه إنشاء هيئة تشريعية يكون نصفها من الأجانب على قاعدة تمثيل المصالح لا العدد ، والنصف الآخر من موظفي الحكومة على أن تكون غالبيتهم بريطانيين . فلقى معارضة من الأجانب ، ومعارضة أشيد من جانب المصريين إذ رأوا فيه محاولة مكشوفة لتأييد التدخل الأجنبي ، والبريطاني على وجه الخصوص ، في شؤون التشريع .

(١) ذكر هذا التعبير أول مرة في مشروع سنة ١٨٨٤ وهو يلحق أخاه "النظام المعمول به" في الدوز ، وقد لخصها رئيس لجنة سنة ١٩٠٤ بأن المقصود بهما هو النظام القضائي .

لإعدادات الحكومة المصرية تفاوض الدول في قبول المادة ١٢ بصيغتها الجديدة^(١). وتم لها الحصول على موافقتها في سنة ١٩١١ فأصدرت قانون رقم ١٧ لسنة ١٩١١ وأصبحت تلك المادة المثبتة في القانون المدني دستور التشريع للأجانب.

(١) تنص هذه الصيغة على ما يأتي :

”إذا اقتضى الحال تعديل القوانين المختلطة أو الإخافة عليها فيكون إجراء ذلك بطلب نظارة الخفانية وطبقا للمادة الجمعية العمومية المحكمة الاستئناف المختلطة ويدعى إلى الجمعية المذكورة أقدم قاض من كل دولة من الدول التي وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ وليس لها مستشار بمحكمة الاستئناف .

ولا يكون تشكيل الجمعية صحيحا إلا إذا حضرها خمسة عشر عضوا من أعضائها على الأقل .

إذا غاب أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو حدث ما يمنعه عن الحضور وثبت ذلك طبقا لأحكام اللائحة الداخلية التي تضعها الجمعية العمومية تلك المحكمة في جلسة اعتيادية يحل محله أقدم قاض من القضاة التابعين لدولة .

فإذا غاب أقدم هؤلاء القضاة أو حدث ما يمنعه عن الحضور بالكيفية السابقة حل محله القاضي التالي له في الأقدمية من القضاة التابعين لدولة ، ويجب أن يكون القرار بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

ومشروعات القوانين المصدق عليها بتلك الكيفية لا يجوز إصدارها إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق المذكور .

وتعرض المشروعات المذكورة للمداولة فيها من جديد بعد انقضاء الميعاد المذكور إن طلبت ذلك دولة أو أكثر من الدول المذكورة قبل انقضاء المدة المشار إليها ، والمشروع الذي يكون حاز في المداولة الجديدة أغلبية الأصوات المقررة يجوز إصداره بدون إجراءات ولا مواعيد أخرى .

والجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المنعقدة هيئة اعتيادية أن تبلغ ناظر الخفانية الاقتراحات المتعلقة بالتعديلات التي ترى إدخالها في القوانين المختلطة .

ومع ذلك لا يجوز ، بمقتضى هذه المادة ، إجراء أي تعديل أو إضافة أي نص بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

ويجوز العمل بالقوانين التي يصير إقرارها بالطريقة الآتية الذكر بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية .

وإذا مضى على مشروع قانون ثلاثة شهور بعد الميعاد الذي كان يمكن فيه نشره ولم ينشر يعتبر المشروع مزمكا ولا يجوز الرجوع إليه إلا بإعادة تطبيق أحكام هذه المادة عليه “ .

رأى هيئة القضاء ، على عكس ما كان في المادة ١٢ القديمة ، ليس قاطعا . وقد قصد بتعليق نشر مشروعات القوانين التي تقرها ، ثلاثة أشهر ، حفظ حق الدول في المعارضة ، كما كان مثل الدول يعالون في الجمان الدولية . على أنه في هذه الصيغة يمكن هيئة القضاء أن تكون لها الكلمة الأخيرة .

(٢)

سبق هذا التنظيم وضع نظام خاص للوائح البوليس في سنة ١٨٨٩ ، وكانت الحكومة قبل هذا التاريخ قد درجت على أن تصدرها وتنفذها على الأجانب بحض سلطانها . وجرى المحاكم على تطبيقها معتبرة أن القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية ، من حيث سريانها على الأجانب نوعان : قوانين معدلة للقوانين المنشورة ، وتجب فيها مراعاة أحكام المادة ١٢ ، وقوانين البوليس ، وحق الحكومة في إصدارها غير مدافع ، تؤيده المادة ١٠ من القانون المدني وهي تنص على أنها ملزمة لسكان البلد بلا تمييز ، كما تؤيده المادتان ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط .

كان هذا هو التذليل الذي أخذت به إحدى المحاكم الجزئية في سنة ١٨٨٦ عندما عرض عليها تطبيق لائحة البغاء . ولكن محكمة الاستئناف رفضت تطبيق تلك اللائحة ، لأنه لم يصادق عليها وفقا لأحكام المادة ١٢ أخذا بعموم هذه المادة ويوجب النص صراحة على كل استثناء منها . وربما كانت الظروف الخاصة بتلك اللائحة من حيث تحويلها للبوليس سلطة واسعة ، مما أعان على القول بهذا الرأي .

أضرت محكمة الاستئناف على قضائها وبجرت الحكومة عن تحويلها عنه فعمدت إلى مفاوضة الدول لتتفق معها على خطة ميسورة لإصدار لوائح البوليس ، خصوصا بعد أن عز الاتفاق على طريقة عملية لتطبيق المادة ١٢ وانتهت تلك المفاوضة إلى إصدار دكرينو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وهو يلزم الأجانب بما كان معمولوا به من اللوائح في تاريخ إصداره ، ويجعل اللوائح التي تصدرها الحكومة.

من بعد في الشؤون المبينة في المادة الأولى (١) نافذة على الأجانب بشرط موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة. وتتخصر مهمة تلك الجمعية في التثبت من: أولاً - أن القوانين واللوائح المقدمة للنظر فيها هي عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء.

ثانياً - أنها لا تشمل على حكم مخالف لنص المعاهدات والاتفاقات ، وأن أحكامها لا تشمل على عقوبات أشد من عقوبات المخالفة .

لحقق بذلك ازدواج طريقة التشريع ، كما قالت به المحكمة الجزئية المختلطة، وإن اختلف الواقع عما قرره حقاً من أن لوائح البوليس تلزم الأجانب بحض سلطان الحكومة ، فقد وجب أن تعرض اللوائح على محكمة الاستئناف المختلطة للتثبت من توفر شروط معينة فيها .

(٣)

ولا شك في أن التشريع أصبح بهاتين الأداتين ذكرتي سنة ١٨٨٩ والمادة ١٢ ، أسهل مما كان قبلهما ، ولكنهما مع ذلك لا تخلوان من عيوب ذات خطر .

(١) ونص هذه المادة كما يأتي :

” ابتداءً من أول فبراير سنة ١٨٨٩ تحكم المحاكم المختلطة المصرية بمقتضى ما يكون متبعاً الآن أو ما تصدره فيما بعد حكومتنا من الأوامر الخاصة بالأصول المتعلقة بالأراضي والحدود والترع وحفظ الآثار القديمة والتنظيم والإجراءات الصحية والضبط والربط في المحلات العمومية كالقنادل (الركاندات) والقهاوى والمنازل المقروضة المدة للإيجار والتمائم ومخلات المؤسسات وغير ذلك ودخول الأسلحة والمواد القابلة للاشتعال أو الخطرة وبيعها وحملها وعرائد الصيد ولابحة الرهبات وغيرها من وسائل النقل والضبط والربط في المين والملاحة والكبرى والتسول ودرزوان الإنسان على هوى نفسه والتجول للبيع وغيره والمخلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وعلى وجه العموم جميع اللوائح الدائمة والعامة المختصة بالضبط والربط والأمن العمومي . وذلك مع مراعاة التقيد المنصوص عليه في المادة الثانية من أمرنا المذكور قبل .“

أما ما يتعلق بلوائح البوليس فقد قيدت الحكومة بالألا تفرض جزاءً على مخالفتها أكبر من الحبس أسبوعاً والغرامة جنيهاً واحداً . وهو جزاء لا يقضى حاجة النظام في الشؤون الجارية ولا يناسب ضرورات الردع . ولم يكن في التيسير على الحكومة في هذا الباب من بأس . فالجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة تتثبت من كل ما تدعو لحماية الأجانب من العبث إلى التثبت منه ، والحكام المختلطة بعد هي التي تطبق أحكام تلك اللوائح .

وكثيراً ما يقترن الجزاء المتقدم بضروب من الجزاء الإداري ترمى إلى قطع أسباب المخالفة كإقفال المحلات واسترجاع الرخص وكالمصادرة ، وإن يكن فرض هذه الجزاءات أو تحديد شروطها في بعض الأحوال مشار خلاف بين الحكومة والجمعية . على أن هذه الجزاءات لا تسد دائماً نقص الجزاء الأصلي وقصوره عن الغاية .

ولقد يقتضى النظام الذى تبنى عليه لائحة من لوائح البوليس أن يكون للإدارة سلطة في تقدير بعض الشؤون لإجراء حكم من أحكام اللائحة ، أو أن يكون لها سلطة الفصل في بعض الأمور الفنية التى تنظمها اللائحة . إذن يتجلى سوء ظن الجمعية المذكورة بالإدارة ، وهى تأتى ، فى غير ضرورة شديدة أو بغير ضمانات وافية ، أن تسلم لها بمثل تلك السلطة .

ويقع أن لائحة من لوائح البوليس تتضمن حكماً يمس التشريع الذى يراعى في تعديله حكم المادة ١٢ إذن تقتضى المحاكم المختلطة أن يكون لإقرار اللائحة جميعها بالطريق الذى رسمته المادة المذكورة . وذلك انتقالاً لما قد يحدث من خلاف في النظر إذا عرضت على الجمعيتين كل فيما يخصها ، وإيثاراً لكبرى الجمعيتين وأوسعهما اختصاصاً وسلطاناً .

لقد علمت أن تشكيل الجمعيتين ليس واحدا . فأما سلطانهما فالجمعية المشار إليها في المادة ١٢ ترى أنها خليفة الدول ، وأن تحقيق تمثيل الدول فيها يجعل لها الحق في تقدير ما يعرض عليها من مشروعات القوانين بلا شرط ولا قيد ، فهي تقدرها من ناحية أدائها للغرض المرسوم لها ، كما تقدرها من حيث مطابقتها أو مخالفتها للامتيازات ، بل من حيث مناسبتها لظروف الزمان والمكان ، وإن تكن عادة تنكر أنها تفعل ذلك أو تقصد إليه . وهي لا تخرج من اقتراح تعديلها لدفع شبهة أو تحقيق ضمان أو معنى أو غرض مما تقدم . أليس ذلك اشتراكا منها في إدارة شؤون الدولة لا ينقصه إلا أن هذا الشريك لا يحمل عن عمله تبعه ، وإلا أنه لا يتخذ له سببا من الملابسة الكاملة لواقع الحياة القومية من ناحيتها الاجتماعية والاقتصادية ؟

وليس شيء أدق من مهمة الشارع المصرى . فهو يشرع لجماعة غير متجانسة ، تتألف من المصريين ومن الجاليات الأجنبية التي قد لا تتفق مصالحها فيما بينها ، والتي قد تتباين مصالحها العاجلة مع مصالح البلد الذى تنعم بخيراته .

ولو أن كلمة البلد هي العليا لكان نصيب مصر من التشريع نصيب غيرها من البلاد التي في مثل حالها من الرخاء والنظام وطرز المدنية ؛ ولكن سلطتين تتوليان التشريع : السلطة المحلية تضعه ، والسلطة المثلثة للجاليات الأجنبية تصادق عليه . وكل منهما تصدر عن آراء وعن نظر في الحياة ، وتقصد إلى أغراض ، لا تصدر عنها أو تقصد إليها الأخرى . والواقع أن كل تشريع تضيق ، وأن هذه السلطة الأجنبية جديرة ، إذا جعل لها شأن في التشريع ، بأن تذكر لكل تضيق ، وألا تقبل منه إلا ما كان خليقا بتوفير مصالح الأجانب أو كفالتها . وفي الحق أن التجديد أو الابتكار في التشريع في مثل هذه الأحوال يصبح مستعصيا إن لم يكن متعذرا .

لأيهما يكن من ذلك فإن تصديق الجمعية المختلطة وإن يكن سبب تعجيل في إصدار القوانين - إذا قيس إلى تصديق الدول - لا يزال بذاته سبب بطء في هذا الشأن . فالقضاة لا يجعلون للتشريع من وقتهم ومن مشاغلهم إلا ما يتركه لهم عملهم في القضاء وهو قليل . ومن أسباب البطء ما جرت به عادتهم في العهد الأخير من استشارة بعض الهيئات ذات الصلة بالأجانب كالغرف التجارية والبنوك . وقد أتى التفاعل بين النظام البرلماني وهذا النظام بسبب آخر ؛ هذا إلى أن مداولة القانون بين البرلمان والجمعية المختلطة قد لا يخلو من المساس بمظهر السيادة القومية إذا وافق عليه البرلمان أولا ثم رفضته الجمعية المختلطة .

والواقع أنه إذا اتسع صدر الاثنين للقانون من حيث مبدؤه قامت مشكلة التعديلات التي قد يدخلها أيهما في المشروع الذى أقره آخر ، وما يترتب عليها من تداول المشروع مرات عدة بين الاثنين ، وما يخلج فيها من حد سلطة ممثلي البلاد في كل جليل وحقير من شؤون التشريع .

فإذا فرغ من القانون على صورة اتفقت عليها إرادة السلطتين جاء دور الإصدار ، ونظامه كما رتبته الدستور لا يتفق مع النظام الذى رتبته المادة ١٢ فهو يجب أن يصدر بعد شهر من موافقة البرلمان عليه من ناحية ولا يستطيع إنفاذه في الأجانب - حتى بعد الإصدار - قبل أن تمضى ثلاثة شهور من موافقة الجمعية المختلطة .

فهو من المستغرب بعد ذلك أن يكون الإنتاج التشريعى ضعيفا وألا يكون متناسبا مع ما خططه البلاد في سبيل الحضارة وال عمران ؟

لولا يسعنا إلا أن نتساءل في ختام هذه الكلمة كيف استمر هذا الحال وإلى متى يدوم ؟

نشأت المحاكم المختلطة - كما تعلم - نتيجة تقبل عليها الحكومة المصرية في رغبة ونحس باديين ، وتقبلها الدول كارهة متورطة لأنها لا تستطيع تلقاء الفوضى التي كانت شائعة اذ ذلك تلكوا أو اعتذارا . على أن الحكومة المصرية لم تعرض أمر إنشاء تلك المحاكم إلا على أن يكون نظاما موقتا . نعم لم تحدد مدى توقيته أو نوع النظام الذي يقدر أن يخلفه . ولكن هل يجوز الشك أو يقبل الجدل في أن الغاية الطبيعية لذلك التوقيت هي وصول مصر إلى حالة يطمئن لها الأجانب ، وفي أن النظام الذي لا نظام غيره بعد نهاية الأجل المرسوم للمحاكم المختلطة هو النظام الذي تقتضيه السيادة النامة ومشاكله حال الدول الحرة .

أما الدول فقد اشترطت أنه إذا لم تؤد التجربة فائدة الإصلاح جاز لها أن تعود للنظام السابق أو أن تنظر بالاتفاق مع الحكومة المصرية في اتخاذ تدبير آخر . واشترطت كذلك ألا يجري على أى حال تغيير في النظام المعمول به في الخمس السنين الأولى .

لومضت الحكومة المصرية تطلب التجديد كلما انقضى الأجل المضروب (خمس سنين) . وهمت أول الأمر بإعادة النظر في نظام تلك المحاكم لتردها إلى الحدود المعقولة ، فليقت من الدول إصرارا على مظاهرتها على التوسع في اختصاصها . ثم أصبح أمر التجديد آليا ، لا تكاد تستشرف الحكومة بمناسبة إلى الوقت الذي تنقطع فيه استئطالة تلك المحاكم على سلطاتها ، ولا ترجو الدول إلا أن يتحول التوقيت بمضى الزمن إلى دوام . وقديما قالوا في الشرق إنه لا يدوم

فيه إلا الموقت . وربما كان الملحوظ في تلك التهمة التي ذهبت مثلا ، المحاكم المختلطة بعينها .

لوكاد يقع في النفوس أن الأمر كذلك لولا رحمة من ربك .

نشأت المحاكم تجدد كل مرة إلى خمس سنين . وكان آخر تلك التجديدات سنة ١٩١٠ فلما كانت سنة ١٩١٥ ألفت الحرب قائمة وكل شيء في ميزان القدر ، وأصبحت المحاكم تجدد سنة فسنة . وفي سنة ١٩١٩ طلبت الحكومة التجديد لتسعة شهور محتفظة بحق إنهاء أجل المحاكم قبل انقضاء تلك المدة . وجرى في ذلك الوقت الحديث في إعادة النظر في النظام القضائي ، وجعل أجل المحاكم يمد بعد ذلك كل مرة لستة شهور .

للم يكن المد لهذه المدد القصيرة ليطلو من الصعوبة والضرر بسبب بطء بعض الدول في الإجابة ، وما يترتب على التأخير من الإبهام والاضطراب في نظام التقاضي . حتى إذا كان ٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ أعلنت الحكومة الدول بمنشور أنها لا تستطيع إنفاذ النظام الجديد في أول نوفمبر سنة ١٩٢١ كما كان مقدرا ، ولذلك فهي تطلب مد أجل المحاكم إلى أجل غير مسمى . على أن يكون للحكومة الحق في أن تسمى ذلك الأجل بإعلان تعلنه للدول قبله بسنة . وقد قبلت ذلك الدول جميعا ولم يحتفظ بعضها إلا بأن يكون لها أيضا حق فسخ الأجل بالشرط عينه . ووافقت الحكومة على مبدأ التبادل في استعمال ذلك الحق .

لوفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ أصدرت الحكومة قانونا بما تقدم فأذا بالنسبة للدول عدا فرنسا واليونان وهولندا . أما الأوليان فقد تم مد الأجل بالنسبة لهما على الوجه المذكور بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢ وأما الأخيرة بقانون رقم ٣٥ من السنة عينها .

لوقد ظن بعضهم أن قد كتب بذلك التأييد للحاكم المختلطة . على ان الواقع أن النية لم تنقطع يوما عن النظر في تعديل النظام القضائي . وإنما أثرت الحكومة أن تستبدل بنظام التجديد لمدة قصيرة ، وهو النظام الذي يحتاج إلى موافقة صريحة ويتكرر في نهاية كل أجل ، نظاما لا يعدو في الحقيقة أن يكون مد أجل يتجدد ضمنا كل سنة حتى يصبح عزم الحكومة على وضع حد للتجديد . وهو نظام أبلغ في التوقيت من المد كل خمس سنين .

لوقبل ذلك قام الخلاف فيما إذا كانت الحكومة تستطيع نقض الاتفاق الخاص بالحاكم المختلطة عند نهاية كل أجل . وزعم بعضهم أن المادة ٤ من لائحة ترتيبها لم تجعل ذلك الحق إلا للدول وأن مفهوم المخالفة ألا يكون لمصر مثله . ولم تكن مصر ، في الحق ، بحاجة لأن تحتفظ بحق نسخ قانون هي التي أصدرته . وما كان التجديد ليتم إلا بأمر تصدره الحكومة المصرية . وكانت ديباجة أوامر التجديد تنطق دائما بأن التجديد بني على اتفاق الحكومة المصرية والحكومات ذات الشأن .

.*.*

لوقد يكون من أقوى الأسانيد وأمتن الحجج على حق مصر في استكمال سيادتها في القضاء والتشريع أنها استطاعت ، وسط الشعب والصخور التي أجهلنا لك وصفها ، أن تجرى سفينة الحكم في أمن وسلام ، بل هي استطاعت أن تقطع شوطا غير قصير في حلبة العمران والمدنية . على أنه لن يتم لها الشعور بما يجب لكل أمة من العزة والكرامة ، ولن تتحقق لها العدة التي ينبغي أن تعتمد بها في نضال الحياة العنيف ، ولن تنهيا لها المساهمة في النشاط الدولي والإنساني على الوجه الذي يؤهلها له ماضيها المجيد وحاضرها العتيق وكل ما حباها الله من خيرات ،

ووهبه أهلها من خلال وصفات ، إلا أن تحط عن عائقها تلك الامتيازات التي تقيد خطاها إلى الكمال .

لأذن التقى المقتضى من حاجة البلاد وحالتها وعدم المانع من أى عهد سابق أو قيد نافذ وحقت كلمة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإبرام في خطابه بحفلة العيد الحسيني للحاكم الأهلية : " ولئن كنا تعودنا ، نحن رجال القضاء الأهلي ، أن نسمع من جلالكم في كل مناسبة أمثال تلك الكلمات المطمئنة : "سيروا ببركة الله وهدية إلى الأمام ، وأيقنوا أن ما تقدمون من عمل صالح جزاؤه مكفول لكم حتما وللبلاد ، وأن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، وأن الله مع الصابرين" - لئن كنا تعودنا سماع مثل تلك الكلمات الجميلة البالغة في التشجيع ، فلقد آن لنا اليوم أن نطمع منكم أن تجهروا بكلماتكم مسموعة معلنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت إلى الغاية القصوى وسائل مشروع أبيكم العظيم ، وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بإدارة العدل في ديارها بين قاطنها أجمعين . والله المستول أن يحقق لمصر هذا الأمل في عهد جلالكم السعيد" .



وربطها والفصل في المشاكل التي تقوم بين الأهالي والأجانب على السواء ، وعين فيه عالما من كل مذهب من المذاهب الأربعة للنظر في مسائل الموارث والأوصياء ، والجنائيات الكبيرة ، وخصصه بوضع نظمات البلاد الأولى وسن اللوائح .
أرأيت هذا المزيج من الاختصاصات الإدارية والقضائية والتشريعية ؟

لوفي ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ أصدر أمرا إلى كتبخدا بك يتن فيه كيف تنظر المسائل التي تعرض على ذلك المجلس وطرق المداولة فيها وسماه (المجلس العالي الملكي) .

لوفي شعبان سنة ١٢٤٥ هـ سن محمد علي قانونا لضبط أحوال الزراعة سماه (قانون الفلاح) بين فيه أحكام الغصب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بدون رضاه وسرقة الفواكه والغلال والدجاج والغنم ، وأحكام المهملين في الحرث والزرع ، وعقوبة من يمتنع عن إرسال أنفار إلى الجهادية ، ومن يظلم الأهالي من المشايخ عند جباية الأموال ، ومن يهجي ممولا بلأ إليه هربا من دفع الأموال الأميرية ، ومن يكسر السواقي ، ومن يحرق الأجران ، ومن يكذب على الحكام ، ومن يذبح إناث الحيوانات أو ذكورها قبل الثالثة من عمرها . وجعل العقوبات الضرب بالكرباج والنفي إلى فيزاوغلي والليمان والإعدام . وكانت العقوبة تقع على المحرم وعلى شيعه أحيانا وعليهما تارة وعلى القائم مقام تارة أخرى .

لوما كثرت القوانين وتعددت اللوائح وحدتها الحكومة فاتزعت من مجموعها قانونا عاما أطلقت عليه اسم قانون "المنتخبات" طبع ونشر في سنة ١٢٤٥ هـ هجرية . وهذا القانون أحسن مصدر يرجع إليه لمعرفة تاريخ البلاد في ذلك العهد وما كانت عليه الأمة من درجة المدنية .

(ب)

التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية

حضرة صاحب العزة عزيز خانكي بك المحامي

لكن أراد الإلمام بتاريخ التشريع والقضاء في مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية عليه أن يستعرض حالة مصر السياسية والتشريعية والقضائية والاجتماعية والمالية والعلمية قبل تاريخ إنشاء هذه المحاكم . فإذا ما استعرضها كلها انطبعت في ذهنه صورة حقيقية لما كان عليه التشريع والقضاء من ولاية محمد علي لغاية خديوية إسماعيل .

لقبل أن تسند ولاية مصر إلى محمد علي باشا في سنة ١٨٠٥ كان الوالي التركي الذي كان يرسله السلطان إلى مصر في آخر كل سنة - هو الذي يحكم مصر ، وكان يعاونه ٢٤ بيكا منهم ١٢ يتولون المصالح الكبرى في القطر . وكانت الإسكندرية والسويس ودمياط تابعة لتركيا رأسا يحكمها ثلاثة قبطانات يعينهم السلطان . فلما ولي محمد علي باشا على مصر أبطل النظام التركي القديم ، وأصدر أمرا في سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) بإنشاء ديوان سماه (ديوان الوالي) اختصه بضبط المدينة

لوفي ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ هـ صدر قانون أشبه بلائحة داخلية وطرق مرافعات
وسمى هذا القانون "ترتيب مجلس أحكام ملكية".

لوفي شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ وضع مجد على قانونا عاما للبلاد سماه
(قانون السياسة نامة) به حصر السلطة في سبعة دواوين هي :

١ - لديوان العالى : وكان اختصاصه خليطا من الاختصاصات الإدارية
والمالية والقضائية والشرعية والجهادية والبحرية وغيرها ، لأنه تناول إجراءات
الضبط والربط ، وفي الوقت نفسه تناول الفصل فى الخصومات وفى مشاكل
بيت المال . وبينما نرى اختصاصه يتناول النظر فى مسائل الأوقاف وقضايا
مجلس التجار نراه يتناول إدارة مصلحة المبانى والمخبز الملكى والقوافل وجبال
المرمر وظره وأشغال الحمودية والبوستات . وبينما نرى اختصاصه يشمل النظر
فى الدعاوى وفى العرضيات وفى أمور الأحكام لمدينة الإسكندرية نرى اختصاصه
يتناول مباشرة شؤون ديوان المواشى والسلخانة والشفخانة والتمرخانة والعربخانة
والترخانة والرزناجحة .

٢ - لديوان الإيرادات .

٣ - لديوان الجهادية .

٤ - لديوان البحر .

٥ - لديوان المدارس : وكان ينظر فى أمور المدارس الابتدائية والتجهيزية
والخصوصية كما كان ينظر فى مخازن الآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق
وإدارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وإدارة المارينوس والاصطبلات
الكبرى فى شبرا .

٦ - لديوان الأمور الإفرنجية والتجارة المصرية . وكان له النظر فى المعاملات
بين الأهالى والأجانب فى التجارة ، وفى الوقت نفسه كان ينظر فى بيع متاجر
الحكومة ومشترياتها وحساب مصالح إيراد مدينة مصر .

٧ - لديوان الفاريقات : فابريقة الطرايش فى شبرا وسائر الفاريقات التى
كانت موجودة فى مدينة مصر وفى مدن الأقاليم .

لوأمر محمد على باشا تشكلت (جمعية عمومية) كانت تعرف باسم (مجلس
المشورة) تتألف من مديرى الدواوين السبعة ومن بعض العلماء ومن الذوات
الذين يعينهم الوالى للنظر فى المسائل الكبرى والمصالح الكلية . وكانت تعرض
قراراتها على الوالى للتصديق على ما يراه منها . فكانت الكلمة الأخيرة للوالى ،
وما كان للمديرين أو للعلماء أو للعظماء رأى قطعى أو حكم قطعى .

وفى ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ أمر مجد على باشا بتشكيل مجلس جمعية الحقانية .
وكان لهذه الجمعية حق التشريع وحق سن القوانين واللوائح لتسرى على الناس كافة
فوق أصل اختصاصها وهو رؤية جميع القضايا الخاصة بالعسكرية أو بالأهالى التى
تقدم إليه من الدواوين ذات الشأن فيها ثم إعادة النظر فى القضايا التى يأمر ولّى
النعم بنظرها ثانيا ثم بنظر التهم الموجهة إلى كبار الموظفين الخ . . . وجمعية الحقانية
هذه قد سميت فى ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ هـ باسم مجلس الأحكام . وهو
ذلك المجلس الذى بقى موجودا حتى افتتاح المحاكم الأهلية . وكانت درجة
ثالثة للخصومات . وكان من أعضائه عالم حنفى وعالم شافعى وكانت أحكامه ترسل
إلى ديوان كتحذا ليصدر أمره بالتنفيذ .

لوفي سنة ١٢٦١ هـ شكل مجد على مجلسا لتجار الإسكندرية اجتمع لأول مرة
فى ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ . وكان يتألف من ١٢ عضوا هم : رئيس ومعاون

وباشكاتب وكاتب يعرف اللغة العربية واللغة الإيطالية و ٨ من التجار - ٥ وطنيين و ٣ أورباويين - وكان ينظر القضايا التجارية بين الأهالي والأورباويين وبين الأهالي بعضهم مع بعض. ومن الغريب أنه ما كان يسوغ للناس أن يرفعوا خصوماتهم إلى هذا المجلس رأساً، بل كان الواجب على صاحب الشأن أن يقدم عريضة بظلامته إلى مدير الديوان الداوري، فإذا وافق على نظر الدعوى بالمجلس أشر بذلك على العريضة وسلبت العريضة إلى صاحبها ليذهب بها إلى رئيس المجلس. وكان التظلم من أحكام هذا المجلس يرفع إلى وليّ النعم ذاته.

لوفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ هـ صدر منشور بترتيب مجلس تجارى في مصر على مثال مجلس تجار نجر الإسكندرية. وتقرر سريان اللائحة السابقة على المجلسين معا.

لوفي ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ صدر أمر إلى كتخذاً باشا بتشكيل ثلاثة مجالس أحدها يسمى (المجلس الخصوصى) يعقد تحت رئاسة إبراهيم باشا ابن محمد على باشا، وثانيها يدعى المجلس العمومى ويكون في مصر، وثالثها يدعى مجلس جمعية الإسكندرية ويكون في الإسكندرية.

أما المجلس الخصوصى فانه كان ينظر في عظام الأمور الكلية وسن اللوائح وإعطاء التعليمات لجميع مصالح الحكومة ودواوينها. وأما المجلس العمومى ويقال له الجمعية العمومية بالمالية فكان يعقد جاساته مرتين في الأسبوع على الأقل. ويختص بنظر المسائل العمومية المهمة ثم يرسل قراره فيها إلى المجلس الخصوصى. فإذا وافق عليه عرضه على وليّ النعم وصدر الأمر العالى بتنفيذه. وأما الجمعية العمومية بالإسكندرية فقد كان اختصاصها كاختصاص المجلس العمومى بالمالية إلا أن قراراتها كانت تعتبر ابتدائية بالنسبة إليه فكانت ترسل إليه ليبدى رأيه فيها ثم يرسلها إلى المجلس الخصوصى.

لوفي ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ هـ صدر الأمر بالغاء المجلس الخصوصى لوفاته رئيسه.

لوفي ١٣ شوال سنة ١٢٦٨ هـ في عهد عباس الأول شكلت الحكومة خمسة مجالس للأقاليم:

١ - لمجلس طنطا ويختص برؤية جميع الدعاوى والمنازعات التي تقوم بين أهالي مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة.

٢ - لمجلس سمندو لنظر الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية.

٣ - لمجلس الفشن لمديريات البحيرة والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم.

٤ - لمجلس جرجا لمديريات أسيوط وجرجا وقنا وإسنا.

٥ - لمجلس الخرطوم لقضايا السودان.

لأن كان لكل مجلس عالمان أحدهما حنفى والآخر شافعى. ويضم لكل مجلس اثنان من مشايخ البلاد. ولكل مجلس إمام للصلاة ومطبعجى.

لوفي ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ كانت الدولة العلية سنت قانوناً عاماً سمته (قانون نامه السلطاني) صدر به خط همايوني شريف فيه أبواب ثلاثة:

١ - لحياب الأمن على النفس.

٢ - لحياب الأمن على المال.

٣ - لحياب الأمن على العرض.

لقد نشر هذا القانون على جميع الولايات وانتزع منه قانون خاص بمصر هو المعروف أمام المجالس الملغاة باسم (القانون الهايوى) . ومن سنة ١٢٧١ هـ صار القانون الهايوى دستورا مرعى الإجراء .

لوفى ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١ هـ ألغى سعيد باشا مجلس الأحكام . وفى غرة ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ أعاده .

لوفى سنة ١٢٧٢ هـ طلب قناصل الدول من الحكومة تأليف مجلس استئناف للسائل التجارية وتم الاتفاق وعملت لائحة صدر أمر عال باعتمادها بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ نذكر ديباجتها : « قد عرض علينا ما اشتملت عليه إفادتك رقم ٢٣ جمادى سنة ١٢٧٢ هـ نمرة ١٦٢ وما انطوت عليه الإفادة المحررة على رأى جناب قنسلوس الإنجليز وقنسلوس النمسا وقنسلوس فرنسا وقنسلوس سردينيا وقنسلوس إسبانيا وقنسلوس اليونان وقنسلوس السويد وقنسلوس أمريكا ... » . ونص فى هذه اللائحة على أنه إذا كان المستأنف من رعايا الحكومة المحلية فيرفع استئنافه مباشرة إلى المحافظة ، وإذا كان أجنبيا يرفعه إلى قنصله وهو يبايعه إلى المحافظة . ولا يقبل استئناف إلا إذا دفع المستأنف ما حكم به عليه ابتداءً ليودع فى الخزينة على سبيل الأمانة . وكانت خلاصات مجلس التجار تقدم إلى ديوان الخديوى لاعتمادها . وبقى العمل جاريا على هذه الوتيرة حتى سنة ١٢٧٦ هـ حيث صدر أمر عال تاريخه ٢٤ شعبان بوجوب تقديم الخلاصات إلى المحافظة .

لوكنت رسوم الدعاوى تدفع بعد انتهاء الدعوى ، إلا أنه فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٦ هـ أصدرت محافظة اسكندرية أمرا إلى مجلسها بوجوب تحصيل الرسوم مقدما .

لومن ذلك التاريخ صار قانون التجارة العثمانى واجب الإجراء فى الديار المصرية كما نصت على ذلك المادة ٤٠ من اللائحة . على أنه إذا لم يوجد نص فى قانون التجارة العثمانى وجب تطبيق القانون الفرنساوى .

لوكنت أحكام مجلس تجار إسكندرية تستأنف أمام مجلس استئناف تجار مصر ، وأحكام مجلس تجار مصر تستأنف أمام مجلس استئناف تجار اسكندرية ، وكانت ملخصات أحكام المجالس التجارية تنشر باللغة الفرنسية .

لوفى ١١ ربيع ثان سنة ١٢٧٣ هـ صدر أمر عال بحالة النظر فى مصروفات جميع الدواوين وإيراداتها على مجلس الأحكام .

لرأيت كيف أن مجلس الأحكام — وهو أكبر هيئة قضائية فى البلد — كان ينظر أيضا فى المسائل المالية المحضة ؟

لوتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ هـ عاد سعيد باشا وأمر بالغاء المجالس كلها (مجلس مصر ومجلس اسكندرية ومجالس الأقاليم برمتها) وعهد بأعمالها إلى المديرىات والمحافظات .

لوفى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ هـ رجع سعيد باشا فأعاد مجلس الأحكام . وبقى هذا المجلس قائما من تاريخ إعادته حتى إنشاء المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٤ ، فأحلت عليها الحكومة قضايا الوجه البحرى . وبقى مجلس الأحكام ينظر قضايا الوجه القبلى إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية فى الوجه القبلى فى خلال سنة ١٨٨٩

لوفى عهد سعيد باشا كانت المديرىات والمحافظات تنظر فى الخصومات بين الأهالى والأجانب . وبعد ذلك أنشأ مجلسا خصوصيا لنظرها فى سنة ١٢٧٨ سماه (مجلس قوميون مصر) سن له لائحة سمها (قانون رؤية الدعاوى بمجلس

قومسيون مصر). وكان هذا المجلس يتألف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضو أوروبايى وعضو للأروام وعضو إسرائيلى وعضو أرمنى ، وكان يحق للقنصليات أن ترسل من قبلها مندوبا لحضور الجلسات . أما القوانين التى كان يعمل بها أمام ذلك المجلس فكانت القوانين المعمول بها فى الدولة العلية مع اعتبار الأصول المرعية فى القطر المصرى . وكان يجب على الخصم المقيم خارج مدينة القاهرة أن يقيم فيها إلى أن تنتهى خصومته أو ينيب عنه ويكلا .

لأن النظر فى هذا المجلس النظر فى المنازعات الخاصة بالعقارات لم يكن من اختصاص هذا المجلس نظر فى المنازعات الخاصة بالعقارات لأن النظر فيها كان من اختصاص الحاكم الشرعية . وكانت أحكام مجلس قومسيون مصر تستأنف أمام مجلس الأحكام وتنفذ بمعرفة الجهة المتسلطة على الشخص المحكوم عليه .

لوفى رجب سنة ١٢٨٣ هـ أمر الخديوى إسماعيل بتشكيل مجلس شورى التواب ليتداول فى المسائل الداخلية ويعرض عليه ما يقر عليه رأيه .

لوفى ٨ شعبان سنة ١٢٨٩ هـ تشكل المجلس الخصوصى ثانية بأمر إسماعيل مؤلفا من ناظر المالية وباشمعاون الخناب الخديوى ورئيس مجلس الأحكام وناظر الجهادية ومحافظ مصر وسردار الجيش لينظر فى أمور الحكومة كافة، وبعد أن يفحصها يعرضها على الخديوى للتصديق .

لوفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) صدر امر الخديوى إسماعيل إلى نوبار باشا بتشكيل مجلس نظر يتولى الحكم مع الخديوى ، فشكلت الحكومة من سبع نظارات .

لوفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ أصدر إسماعيل باشا أمرا بتشكيل مجلس باسم (مجلس شورى الحكومة) يكون رئيسه رئيس مجلس النظر ، وله وكيلان

أجنيبان وثمانية مستشارون أربعة من الأهالى وأربعة من الأجانب وأربعة عرضا لدية اثنان من الأهالى واثنان من الأجانب . واختصاصاته كانت إبداء الرأى فى مشروعات القوانين العمومية والفصل فيما يحصل من الخلاف بين النظارات والنظر فيما ينسب إلى الموظفين . إلا أن هذا المجلس لم يباشر عملا ما لأنه لم ينعقد .

لوفى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ (١٩ أغسطس سنة ١٨٧٩ م) ألغى الخديوى توفيق باشا مجلس النظر وأجاز لكل ناظر أن يستقل بشؤون نظارته .

لوفى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ميلادية (١٢٩٧ هـ) عاد الخديوى توفيق باشا وأعاد تشكيل مجلس النظر .
هكذا من جهة التشريع .

لما القضاء الأهلى - المدنى والجنائى - فكان منوطا بالمجالس المحلية . وهذه المجالس كانت على خمسة أنواع هى مجلس الدعاوى والمجالس المركزية والمجالس الابتدائية والمجالس الاستئنافية ومجلس الأحكام . واختصاص كل واحد منها وحالة العمل فيها مفصلان فى التقرير القيم ، الذى قدمه المرحوم نخرى باشا ناظر الحقانية لمجلس النظر ، المنشور فى هذا الكتاب :

لأظهر ما يتميز به التشريع والقضاء فى ذلك الزمان الغابر المميزات الآتية :

- ١ - إلغاء سلطة التشريع وسلطة القضاء فى سلطة الوالى .
- ٢ - سيطرة الإدارة على القضاء سيطرة تالاشى معها استقلاله .
- ٣ - تغلب العنصر العسكرى على العنصر المدنى .
- ٤ - تنازع سلطان تركيا ووالى مصر ولاية القضاء الشرعى فى مصر .
- ٥ - ضعف الحكام والقضاة والموظفين والكتاب فى العلم وفى اللغة .

١ - إلغاء سلطة التشريع لأساطة القضاء

في سلطة الوالى

كان الديوان الخديوى - الذى اختصه الوالى بالفصل فى المشاكل والخصومات التى تقوم بين الأهالى والأجانب وعين فيه علما من كل مذهب من المذاهب الأربعة للنظر فى مسائل الموارث والأوصياء والجنايات الكبرى ، واختصه أيضا بوضع نظمات البلاد الأولى وسن اللوائح - كان هذا الديوان إذا رأى رأيا أو أصدر حكما عرضه على الوالى ليصدر أمره فيه بما يشاء .

كانت أحكام مجلس اسكندرية ترسل إلى الديوان الخديوى للتصديق عليها ، فان رأى فيها ما يوجب إعادة النظر أحالها على المجلس العالى الملكى .

فندما سن محمد على باشا قانون مجلس (جمعية الحقانية) جعل من اختصاصه إعادة النظر فى القضايا التى يأمر ولى النعم بنظرها ثانيا .

وعند ما شكل مجلس تجار اسكندرية سن له لائحة فى سنة ١٢٦١ هـ قال فيها " إنه لا يسوغ للناس أن يرفعوا خصوماتهم إلى المجلس مباشرة ، بل ينبغى لصاحب الشأن أن يقدم عريضة بظلامته إلى مدير الديوان الداورى ، فاذا وافق على نظر الدعوى بالمجلس أمر بذلك على العريضة وسلبت لصاحبها لذهب بها إلى رئيس المجلس " . وكان التنظيم من أحكام المجلس يرفع إلى ولى النعم .

وكانت خلاصات مجالس التجار تقدم إلى ديوان الخديوى لاعتمادها منه .

ولما وضع محمد على باشا الترتيبات الأساسية لتنفيذ قانون (السياسة نامه) فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ قال إن " مجلس التجار وأمور الاحتساب

ورؤية الدعاوى والعرضات وأمور الأحكام باسكندرية تكون بطرف مدير الديوان الخديوى " .

لوفى البند ١٩ من لائحة ترتيب مجالس التجار نص على أنه إذا تظلم أحد من أرباب الدعاوى من الحكم الذى صدر عليه من المجلس إلى الديوان (وقدم عرضا للعتبة السنية فيصدر عليه أولا الاستعلام من الديوان) . وإذا اتضح أن الحكم قد ظلمه فتحال الدعوى على جمعية تجار أخرى على أن تعرض خلاصة ما تصدره على (الأعتاب السنية ويبقى الأمر منوطا لإرادته العلية) .

لو كان أكبر مجلس يعرض قراراته على الوالى . أصدر رئيس مجلس ثانى قبل قرارا فى سنة ١٢٧١ هـ جاء فى آخره (فيتحرر لحضرة كاتب سعادة الخديوى الأكرم بالعرض عن ذلك للأعتاب وما تتعلق الإرادة العلية بإجراها يتبع الإجراء بموجبيه . هذا ما استقر عليه رأى المجلس - رئيس المجلس . سعادته غير حاضر) .

فأيت كيف أن سلطة الوالى كانت تحجب سلطة التشريع وسلطة القضاء ، وأن القضاء كله كان خاضعا لإرادة الوالى إن شاء أبقاه وإن شاء ألغاه ؟

لحل إن وجود المجالس كان معلقا على إرادة الوالى إن شاء أبقاها وإن شاء ألغاه . مثال ذلك :

كان إبراهيم باشا بن محمد على باشا رئيسا للمجلس الخصوصى وهو أعلى مجلس فى القطر لأنه كان قائما مقام السلطة التشريعية الكبرى . فلما توفي إبراهيم باشا رئيس المجلس صدر الأمر فى ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ هـ بإلغاء المجلس الخصوصى بسبب وفاة رئيسه .

أُحدث في سنة ١٢٧١هـ أن سافر سعيد باشا على قطاره الخاص إلى مديرية الروضة (الغربية والمنوفية معا) وكان بها مجلس رئيسه المرحوم جعفر باشا . فذهب سعيد باشا إلى المجلس رأسا فلم يجد به أحدا من العمال . فغضب غضبا شديدا وأمر رياض باشا - الذى كان وكيل مديرية الروضة وقتئذ - بأقفال أبواب المجلس وتسميرها . ونفذ رياض باشا الأمر لساعته . ولما عاد إلى مصر أصدر أمرا إلى إسماعيل باشا بالغاء مجلس الأحكام . ثم أحال رؤية الدعاوى والمصالح التى كانت مطروحة أمامه على إسماعيل باشا على أن ينظرها هو بنفسه ويعرض ما يراه فيها على سعيد باشا . ولما هدأت ثورة غضب سعيد باشا عاد وأمر إسماعيل باشا فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٧٣هـ بإعادة مجلس الأحكام وعينه رئيسا له .

وفي ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦هـ عاد سعيد باشا وغضب على المجالس ، لأنه بلغه أن رجال مجلس مديرية الغربية ارتشوا فى قضية كانت مقامة على أهالى الدجنون فكان مظهر غضبه أن أمر بالغاء مجلس مصر ومجلس اسكندرية ومجلس الأحكام ومجالس الأقاليم على بكرة أبيها ، وأحال أعمالها على المديريات والمحافظات ، واستبقى لنفسه النظر فى القضايا الجنائية التى تستوجب " القصاص " . وفى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٧هـ عاد وأمر بإعادة مجلس الأحكام . ثم أعاد مجلسين اثنين من مجالس الأقاليم كان مقر الأول طنطا لنظر قضايا الوجه البحرى كله ، ومقر الثانى فى أسبوط لنظر قضايا الوجه القبلى كله . وجعل استئناف أحكامها من اختصاص مجلس الأحكام على أن يكون تنفيذها موقوفا على (تصديق المعية السنية) . وبقى مجلس الأحكام قائما حتى جاءت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٤م وورثت عنه قضايا الوجه البحرى . ولما أنشئت المحاكم الأهلية فى الوجه القبلى فى سنة ١٨٨٩م تلقت عنه قضايا الوجه القبلى .

لم يكن الأمر مقصورا على الوالى ، بل كان (باشمعاون الحضرة الخديوية) يصدر أوامر ويسن لوائح - مدنية وغير مدنية - تسرى على الكافة . رأينا أمرا صادرا منه فى ٢٠ محرم سنة ١٢٨١هـ (١٨٦٤ ميلادية) يحرم التبائع فى الأراضى التى تجاور جانبي السكة الحديد . وأصدر أوامر أخرى كثيرة لها قوة القوانين .

٢ - سيطرة الإدارة على القضاء سيطرة ثلاثية شعبها استقلاله

وكانت الإدارة مهيمنة على القضاء سيطرة ثلاثية معها استقلاله .

لأن كتحدا بك الذى كانت له السيطرة على الدواوين السبعة كانت له السلطة على المجالس عامة ، حتى إن مجلس الأحكام - وهو أعلى هيئة قضائية فى البلد - كان يأتمر بأوامره .

لأن الأقاليم كان يحكمها " الكشاف " بغير نظام ولا قانون . وكان الكشاف يتصرفون فى شؤون الناس حسب أهوائهم . وكانوا كلهم من الأغوات والمماليك والمعاتيق ومن السناجق رؤساء الفرق العسكرية .

كانت القوانين تصدر فى الأصل باللغة التركية التى لا يفهمها المصريون فيستأثر الحكام الترك بتفسيرها وتأويلها والحكم بمقتضاها حسب إيشاءون .

كانت خلاصات الأحكام التى يصدرها مجلس الأحكام ترسل إلى " ديوان كتحدا " ليصدر أوامره بتنفيذها .

كانت " الضبطية " قائمة مقام النيابة العمومية أمام المجالس الابتدائية و " المحافظة " أمام مجالس الاستئناف .

كان المديرين يستخدمون رؤساء المجالس وأعضاءها في العمليات وفي مباشرة جسور النيل إبان فيضانه وفي تحصيل الضرائب . روى المرحوم فتحي باشا زغلول في كتابه "المحاماة" أنه "في خلال سنة ١٢٩٢ هـ غضب مدير الغربية على مأمور مركز دسوق فأمر رئيس مجلس الدعاوى المرحوم شناوى أفندي زغلول (أخا فتحي باشا) بالهجوم على بيت المأمور وإخراج جميع أمتعته والقبض عليه . وما كان في طاقة أحد إذ ذاك مخالفة أمر المدير فصعد رئيس المجلس بالأمر ونفذه ."

لومن مظاهر تغلب الإدارة على القضاء ان المجالس والمصالح والأقلام الأميرية كانت تباع إلى الملتزمين ببيع السلع - حتى المحاكم الشرعية كانت تباع إلى الملتزمين . ورد في البند السادس من الترتيبات الأساسية لقانون السياسة النامه أن (الأقلام والمصالح الأميرية التي بحسب الاقتضاء يباعوا إلى الملتزمين فينبغي قبل نهاية مدة الملتزم الأول بشهرين يصير الشروع في بيع المصلحة) . وذكر المرحوم فتحي باشا زغلول في كتابه "المحاماة" صحيفة ٢٣٩ أن "كثيرا من مصالح الحكومة ذات الإيراد ، حتى المحاكم الشرعية ، كان يباع بالالتزام فيتصرف فيها الملتزمون وفي الرعية على حسب ما يشاءون" .

لعل سبب سيطرة الإدارة على القضاء خلو البلاد من المجالس حتى سنة ١٢٦٨ هـ لأنه قبل هذا التاريخ كانت الدعاوى ترفع إلى المديرين والحكام وكانوا يحكمون فيها بحسب نصوص الأوامر والمشورات التي كانت تصدر من مجلس الأحكام ومن المجلس الخصوصي . وفي سنة ١٢٦٨ هـ فقط تشكلت مجالس الأقاليم في طنطا وسمنود والقشن وجرجا والخرطوم ، ولكن على كل حال كان تنفيذ الخلاصات راجعا إلى (ديوان كتمخذا) .

لوزاد اختلاط الإدارة بالقضاء عند ما صدر أمر سعيد باشا في ١١ ربيع ثان سنة ١٢٧٣ هـ بأحالة نظر مصروفات جميع الدواوين وإيراداتها على مجلس الأحكام فكان هو الذي يقررها .

٣ - تغلب العنصر العسكري على العنصر المدني

لأمر محمد علي باشا في ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ بتشكيل (مجلس جمعية الحقانية) قال إن أعضاءها ينتخبون من (الخائزين لرتب الميرلوا والميرالاي ومن الضباط البرية والبحرية) . ثم أمر بأن يشكل المجلس من رئيس وستة أعضاء (على أن يكون اثنان منهم من ذوات الجهادية واثنان من ذوات البحرية واثنان من ضباط العسكريين والملكيين لتحقيق الدعاوى التي يطلب أربابها تحقيقها) .

لوعندما شكل مجلس قوميون مصر قيل إنه يكون من أعضائه مصريان (واحد أفندي برتبة ثالثة وواحد أفندي برتبة قائمقام) .

لأكانت صفة العسكرية في نظر الوالي معتبرة من المؤهلات لتقلد جميع المناصب الإدارية والقضائية والسياسية . حدث - كما ذكره المرحوم فتحي باشا في كتابه "المحاماة" - أن شخصا منهم كان في وقت واحد (محاظف رشيد) و(ياور خديوى) و(لواء الساحل) و(مدير البحيرة) . ومع كل هذا كان أميا لا يقرأ ولا يكتب .

٤ - تنازع سلطان شركيا والوالي لشهر ولاية القضاء الشرعي في لشهر

لكان سلاطين آل عثمان يولون على الديار المصرية قاضيا يختارونه من قضاة الأستانة . وكانت توليته لسنة واحدة ، فاذا حضر إلى مصر تولى فعلا قضاء مصر

المحروسة واختار للمدريات والمحافظات قضاة يوليهم هو بمعرفته . وكان تعيين قضاة المدريات جاريا بكيفية غريبة تذكرنا بكيفية اختيار القضاة في بعض ممالك أوروبا في القرون الوسطى . ذلك أنه كان يعرض التزام قضاة المدريات والمحافظات لمن أراد ، فكان كتاب المحاكم الشرعية يتهافون عليها ويدفعون فيها أثمنا عالية .

لم يكن لقاضى مصر مرتب معلوم يتقاضاه في آخر الشهر ، بل كان له حق تقاضى اثنين في المائة من قيمة الإشهادات والوقيات والاستبدالات والبيع والهبات وغيرها . وكان أعوانه الكتبة والمأذونون مثله ليس لهم مرتب معلوم يتقاضونه في آخر كل شهر ، بل كانوا يتقاسمون الرسوم التي يفرضونها بطريقة استبدادية على الإشهادات التي كانوا يحرقونها . وكان هؤلاء المأذونون يطلق عليهم اسم (السادة العدول) أو (مأذونى القاضى) .

ولما استعمل أمر هذه القوضى اتفقت حكومة مصر مع حكومة تركيا على تعديل هذا النظام . وتم الاتفاق على أن تختص الحكومة المصرية دون قاضى مصر بتعيين قضاة المدريات والمحافظات . ودفع مصر لتركيا مبلغا كبيرا من المال ثمنا لهذا الحق .

بعد ذلك وفي سنة ١٢٩٣ هجرية جمع إسماعيل باشا المجلس المخصوص وعرض عليه أمر المحاكم الشرعية وكيف حلت فيها القوضى محل النظام . فقرر رأى على أن تكون تولية قاضى مصر بأمر الخديوى ، وأت يكون قاضى مصر موظفا تابعا للحكومة المصرية ، وأن تستمر ولايته خمس سنوات قابلة للتجديد ، وأن توضع لائحة رسوم ، وأن ترتب ميزانية لمرتبات القضاة والكتاب . وبناء على هذا اختار الخديوى المرحوم الشيخ عبد الرحمن نافذ افندى ليتولى القضاء على مصر

المحروسة . وبقى الشيخ عبد الرحمن نافذ قاضيا خمس عشرة سنة متوالية ، ولم يعترض السلطان على تعيينه واكتفى بالاستيلاء على مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه التي كانت حكومة مصر تدفعها إلى القاضى التركى . واستمرت الحكومة المصرية تدفع مرتب قاضى مصر مرتين مرة للقاضى ومرة للسلطان .

كلى أن استنار سلطان تركيا بولاية القضاء الشرعى في مصر إذا كانت نجت عنه تلك القوضى فلقد كان له أثر حميد في ذلك النزاع الذى قام بين السلطان ووالى مصر بخصوص حق " القصاص " .

كان حق القصاص في جميع الولايات العثمانية - بما فيها مصر - من حق السلطان . حدث أنه في عهد عباس باشا الأول طلب منه السلطان أن يتبع " التنظيمات " التي كانت أصدرها لجميع الولاة في سلطنة آل عثمان وبها اتزع من الولاة حق القصاص واحتفظ به لنفسه وحده دون سواه . إلا أن عباسا رفض وجادل وادعى أن له حق القصاص وأن حقه غير مقيّد باذن السلطان . هدده السلطان فلم يذعن عباس . فأرسل إليه السلطان في سنة ١٨٥٢ م فؤاد افندى أحد رجال السياسة في الأستانة ليقتنعه بأن الحكم بالإعدام يجب أن يصدر من مجلس يتعقد بحضور قاضى مصر (التركى) ولا ينفذ إلا بعد أن يصدر (الفرمان العالى بالإجراء على مقتضى الإعلام الشرعى الذى يحور بذلك ويقدم للأعتاب السنية السلطانية من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الإسلام بالأستانة العلية) . وبعد أخذ ورد انتهى الأمر بأن قبل السلطان الاعتراف بحق عباس في القصاص بدون استثناء السلطان لمدة سبع سنوات ، ولكنه قيد هذا الحق بأن يتشكل مجلس عال لمراجعة القضايا المحكوم فيها بالإعدام قبل تنفيذ الحكم . وقد كان لفكرة تشكيل هذا المجلس العالى فضل عدم صدور حكم بالإعدام على أى مصرى في باقى مدة ولاية عباس (راجع صحيفة ٢٧ من كتاب الدكتور محمد صبرى في " الأمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل ")

٥ - ضعف لرجال القضاء والتشريع

في العلم وفي اللغة

كانت الأمية فاشية في مصر فثنا مريعا . أكثر من ٩٩ في المائة من الأهالي كانوا أميين لا يقرأون ولا يكتبون ، وحالة الحكام من العلم ومن اللغة ومن الكتابة كانت من أضعف ما يكون . لأن الترك والكرد والشراكسة والأرناؤوط كانوا يترفعون عن تعلم اللغة العربية وعن التكلم بها ، وإذا عرف بعضهم قشورا منها اشمأز من الكلام بها علوا واستكبارا . وعدا الترك والكرد والشركس والأرناؤوط كان أصل كثير من الحكام من بلاد الموره ومن جزيرة كريت ومن بلاد الأناضول ، وقعوا في يد جيش إبراهيم باشا أسرا وسبيا وخطفا ، وسبقوا إلى مصر أرقاء ، فوزعهم محمد علي وإبراهيم عبيدا على ضباط جيشه . ولما أسلموا تحرروا من ربة الرق . وتولى كثير منهم الحكم فكانوا مثل الترك والكرد والشركس والأرناؤوط في ترفعهم عن معاشره المصريين وعن التكلم باللغة العربية .

لأن مميزات ذلك العصر أن اللغة التركية كانت لغة البلاد الرسمية ، وكانت الوقائع المصرية تطبع وتشر باللغة التركية في زمن محمد علي ، ثم بعد حين صارت تكتب وتشر باللغة التركية وباللغة العربية معا ، ولم تكتب باللغة العربية وحدها إلا في عهد سعيد . وكانت مدارس ذلك العهد تدرس اللغة التركية واللغة الفارسية . وكانت القوانين توضع وتشر بأصلها التركي ثم تعرب إلى اللغة العربية ليفهمها المصريون . إلا أن نقلها من أصلها التركي إلى اللغة العربية كان كثيرا ما يقع مشوها لدرجة لا يفهمها التركي ولا يفهمها المصري . وكانت اللغة التركية هي اللغة السائدة ، لدرجة أنهم كانوا يشترطون في باسكتاب المجلس معرفته اللغة العربية .

لنقل لك هنا على سبيل المثال بندا من الأمر الصادر بترتيب مجلس أحكام ملكية . لتدرك درجة التشويه الذي يصيب النصوص من نقلها إلى اللغة العربية عن أصلها التركي :

”لكن ثاني - لأن قراءة المصلحة يصير السماع بالأذن القلبية ويكونوا مبرين عن الصيانة والحجابة وأيضا من الغرض والنفسانية ويعطى لها صورة مرضية ، وإذا كان أحد من أرباب المجلس يريد يستغفل المجلس لداعي غرض وفسسانية ويتم أحد الذوات الذي يكون مستقيم الأطوار استنادا لسيه في خلاص المذنب من باب النصاحب فإذا تظاهر ذلك فلا يصير إغماض العين بل يصير الإظهار من الغرض - ويصير إنصاحه أولا بالمجلس وإيقاظه وفي ثاني دفعة إذا حصل منه ذلك يحبس “

لأبقى بنود الأمر وغيره من الأوامر على هذا النحو المعتل .

لأننا خلاصات عدة ، وقرارات كثيرة ، وعرائض منوعة ووثائق رسمية مختلفة ، فوجدنا لغتها العربية في غاية الضعف والركاكة .

لأحسبك أن تعرف أن شيخ الجامع الأزهر نفسه كان إذا كتب أسرف في الغلط . تراه يذكر المؤنث ويؤنث المذكر ويرفع المنسوب ويخفض المرفوع . قرأنا استرحاما رفعه إلى محمد علي باشا قال فيه حكاية عن شخص : ”إن في طريقه من مال الجراية ٥٦ كيسا فطالبته بهم “ و ” شرعت بتولية شيئا آخر ... “ و ” إنه رجل كلما سمع هبة طار إليها ببغلتة ... “ ثم قال ” ليقف بين يدي أفندينا ويبادل عن نفسه لتبرا ساحتته وينضف عرضه ... “ إلى أن قال ” إن صرت عاجزا عن القيام بمصالح الجامع الأزهر والعاجز لا يصلح أن يكون متأبطا لهذا المحل “

و"المرجو من حضرة الأفندي مأمور الديوان الخديوى أن يسهل طريق الراحة فى بيتى وافرضنى بمنزلة الشئ المعدوم ..."

لو كانت المحاكم الشرعية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية . ولو أنها كانت تطبق الشريعة الإسلامية وفق أحد المذاهب الأربعة لكان الأمر ، لكنها كانت تؤلف من قضاة من المذاهب الأربعة فكانت الأحكام تصدر تارة بحسب مذهب الإمام أبى حنيفة والأخرى وفق مذهب الإمام الشافعى ، وآونة طبق مذهب الإمام مالك ، وأخرى بحسب مذهب الإمام أحمد بن حنبل . وكان شيخ الإسلام تارة شافعى المذهب وتارة حنفى المذهب .

لو كانت المجالس تطبق القوانين التركية والفرمانات الشاهانية ، وفى بعض الأحوال تطبق القوانين الفرنسية مع مراعاة الأوامر والمنشورات والعادات المصرية . وكان جهل رجال تلك المجالس بما يطبقونه من تلك القوانين والأوامر ظاهرا معروفا .

لوها برهان رسمى جاء على لسان رجال الحكومة :

لقد ما انعقد مجلس النظار فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ للنظر فى المذكرة المقدمة من ناظر الحفانية التى طلب فيها تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية ولتجهيز القوانين التى تتبع أمامها حصلت مناقشة بين رياض باشا ونفري باشا وشريف باشا وزكى باشا وعلى مبارك باشا وحيدى باشا وعمر لطفى باشا دار البحث فيها على ما إذا كان من الأوفق اختيار قضاة أجنبى يعاونون القضاة المصريين أم لا . فقال على مبارك باشا "لو كان من الممكن إدخال قضاة أجنبى لكان أتم" . فأجابه زكى باشا "ربما من تشكّل منهم المحاكم لا يفهمون القوانين الموجودة الآن" . فرد عليه رياض باشا قائلا "الذى لا يفهم القوانين الموجودة الآن لا يفهمها بعد

تعديلها" . فأيدته شريف باشا قائلا "لا أرى فى الأهلىن الاستقلال الكافى ولا العلم الكافى لحسن سير المحاكم الأهلية بدون مساعدة قضاة أجنبى" .

هذه المناقشة تعطيك صورة صادقة لما كانت عليه حالة الأمة من العلم ومن الاستقلال فى الرأى قبل إنشاء المحاكم الأهلية . وإذا عرفت ما كانت عليه الأمة وحكامها فى سنة ١٨٨٢ أمكنك أن تدرك ما كانت عليه الأمة وحكامها فى أيام محمد على وفى زمن عباس وفى عهد سعيد وفى عصر إسماعيل .

لعل بداية نهضة اللغة العربية فى المحررات القضائية الرسمية ترجع إلى زمن شفيق منصور يكن وإسماعيل صبرى والشيخ محمد عبده وأمين فكرى وعلى نفري وسعد زغلول وفتحى زغلول وقاسم أمين ومحمد صالح وحفنى ناصف ومجدى وحشمت وأحمد عفيفى ، فان معظمهم عنوا عناية خاصة بتحرير الأحكام فتخيروا أبلغ العبارات وأسلس الألفاظ وأجزل الجمل وأقربها إلى مدارك أرباب القضايا فكانت فى مجموعها أصدق دليل على رقى فن تحرير الأحكام فى العصر الجديد .

لو قد سار رجال القضاء ورجال النيابة ورجال المحاماة فى الزمن الحاضر على هذه الوتيرة أيضا . وفى اعتقادنا أنهم فاقوا أسلافهم فى هذا الميدان ، إذ أن من يستقرئ أحكام المحاكم الأهلية - من جزئية وابتدائية واستئنافية ونقض وإبرام - ومنشورات النائب العام ، يجدها قد جمعت بين متانة اللغة وجزالة الأسلوب . وكذلك الأمر بالنسبة إلى مذكرات ومرافعات رجال المحاماة فان منها مذكرات ومرافعات تضارع أحسن ما خط فى كتب الأدب بيانا وبلاغة .

هكذا . ولاستكمال الإحاطة بما كانت عليه حالة التشريع والقضاء فى مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية نرى من المفيد إلقاء نظرة سريعة فى قوانين ذلك الزمان .

لعمل القوانين على وجه العموم ، والجنائية منها على وجه الخصوص ، خير مقياس لحضارة الأمم . القوانين مرآة تنجلي فيها الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة في أصدق صورة . إن كانت الهيئة الحاكمة مستبدة انطبع استبدادها في القوانين ، وإن كانت ظالمة ظهرت آثار ظلمها في القوانين ، وإن كانت رجعية بانت رجعتها في القوانين ، وإن كانت جاهلة بدا جهلها في القوانين ، وإن كانت راقية متمدنة عادلة ظهرت مظاهر الرقي والمدنية والعدل في القوانين . فقوانين كل بلد تعطي صورة صادقة من حالة الحكم ومن حالة المحكومين ، إما استبدادا وظلما وقسوة وبغيا وجهلا ورجعية ، وإما عدلا ورحمة وإخاء وحرية ومساواة .

لوصفوه القول أن من يريد أن يعرف حالة أى أمة فعليه أن يرجع إلى قوانينها . لأن من قوانينها يعرف أخلاق الحاكم وطبائه ودرجة ميله للخير أو للشر ، للعدل أو للظلم ، للرقي والمدنية أو للتأخر والهمجية . وفي الوقت نفسه يعرف جبلة المحكومين ودرجة استعدادهم للحرية أو للاستعباد .

قال الجاحظ : " إنك لا تعرف الأمور ما لم تعرف أشباهها ، ولا عواقبها ما لم تعرف أقدارها ، ولن يعرف الحق من يجهل الباطل ، ولا يعرف الخطأ من يجهل الصواب ؛ وكيف يعرف السبب من يجهل المسبب " .

فإذا عرفت ما كانت عليه مصر وما كان عليه المصريون في ولاية محمد علي وفي زمن عباس وفي عهد سعيد وفي عصر إسماعيل أمكنك أن تعرف الحالة التي وصلت إليها مصر وما كان عليه المصريون في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

كان تجنيد المصريين عقوبة في نظر محمد علي ، واختفائهم عند العربان وتزييم بزيمهم جريمة . ألا تراه ينص في قانون الفلاحة الذي طبع ونشر في شعبان سنة ١٢٤٥ هـ " إذا اختفى أحد الفلاحين عند العربان وتزيا بزيمهم ثم وجد عندهم فإن كان عليه بواق يؤخذ ما عليه من أخفاه من العربان ، وإن لم يكن عليه بواق وكان من أخفاه شابا فيرسل إلى الجهادية . وإذا كان أحد الفلاحين أو المشايخ يكسر ساقية أحد أو يحرقها أو يهدمها أو يسرق آلاتها ، فإن كان الفاعل شابا فيرسل إلى الجهادية " و " إن حصل عصيان فتوجه أحد من قرية مجاورة لنجدة البلدة العاصية فإن كان شابا من الفلاحين فيؤخذ للجهادية ؟

لإيواء الفلاحين المتسحين من قراهم جريمة عقوبتها الإعدام صلبا . ورد في المادة التي سنتها جمعية الحقانية في ١٨ محرم سنة ١٢٢٠ هـ أنه " إذا تحقق أن أحدا من الناس لم يرسل من عنده من المتسحين في ظرف شهر ويقبل من يأتيهم منهم من الآن فصاعدا فن بعد التحقيق يجازى بصلبه وإعدامه " .

لإهمال الفلاح تخضير أرضه جريمة عقوبتها الضرب بالكراباج . ورد في قانون الفلاحة أن " من لم يأخذ محراثه في وقت التخضير ويذهب إلى غيطه أو يتكاسل في تخضير أرضه يضرب ٥٠ كراباجا ويجبر على شغله بمحراثه حتى يخضر أرضه " .

لأعدم دفع الوريكو للسلطان جريمة عقوبتها الحبس . نصوا على أن من تعنت أو خالف " واجب تأدية الوريكو المقتن على الإيالة المصرية لزم أخذه وحبسه وإجباره " .

لأخير الموظفين في تأدية اشغالهم المصلحية جريمة عقوبتها الحبس والتغريم^(١) وتصديق الخديوى بالشفاعة عنده فيمن عزل من خدمته لارتكابه جنحة يعتبر

(١) راجع بند ٩٧ من سياسة الالعة التي طبعت ونشرت في ربيع آخرة ١٢٦٠ هـ

جرمة عقوبتها الحبس . قالوا إنه "إذا عزل مستخدم وقطع معاشه بناءً على جنحة ثم عاد إلى الخدمة وتظلم إلى المدير أو المأمور وطلب صرف استحقاقه مدة عزله وجب صرف النظر عن طلبه وعدم مساعدته . فإذا كان ذلك المدير أو المأمور يساعده في استدعائه ويجري ذلك أو يسترحم له من الاعتبار العلية بذكر جملة موجبات ومدحيات بأطيب كلمات تقتضى قبول استدعائه ، فإن أجرى له ذلك من نفسه أو تجاسر على تصديق حضرة الخديوى الأعظم فمن حيث إنه صار بذلك مخالفاً لطرائق القوانين وفاعلاً للتصاحب وساعياً في إضرار جانب الميرى يجب أن يجازى في مقابلة هذه الأفعال التى هى غير مرضية بأن يحبس أول مرة في محل خدمته ستة أشهر من غير معاش وفى الثانية ينزل من رتبته درجة واحدة ويحبس من سنة إلى سنتين وفى الثالثة يربط بالقلعة من سنة إلى ثلاث سنوات^(١) .

فكفوا من لا شيء جريمة وعاقبوا عليها عقاباً شديداً ! !

لوعدم دفع دين الفلاح جريمة عقوبتها الحبس والضرب . نصوا على أنه "إذا كان أحد الفلاحين له دين على أحد وحصل التنبيه على المديون مراراً بدفعه ولم يدفعه وماطل في أدائه ، فإن كان مقتدراً يسجن ويستخلص منه الحق فإن تعنت يضرب ٥٠ كراباجاً ثم يسجن وبعد السجن يؤتى به ويحصل السعى في استخلاص ما عليه فإن تعنت يضرب ثانياً مائة كراباج ، فإن لم يدفع ما عليه يسجن أيضاً ويضرب ٥٠ كراباجاً تضييقاً عليه ويقال له إنك إن لم تدفع ما عليك تضرب في كل يوم ٥٠ كراباجاً زيادة على المرة الأولى حتى يحصل منك ما عليك ويجبر على الدفع ."

(١) راجع بند ١٠٧ من المادة التى نشرت من جمعية الحقانية في ربيع آبرسة ١٢٥٩ هـ

أحكام غريبة في مسائل مدنية محضة ! !

لوكانوا يميزون في العقوبات بين الرفيع والوضيع^(١) .

أورد في القانون السلطاني أنه إذا وقعت جريمة على النفس أو المال أو العرض أو الناموس بمصر المحروسة وكانت لا تستوجب إلا التعزير فقط يجب أن ينظر إلى حالة المدعى عليه وشأنه، لما أن أنواع التعزير وكيفيته تتفاوت بحسب أحوال الناس ، فإن كان من يستوجب التعزير من العلماء الفضام والسادات الكرام ووجوه الناس وأصحاب الرتب وجب إحضاره إلى مجلس الأحكام وتعزيره فيه بما يليق، وإن كان من أوساط الناس أو السوق ومن يشابههم لزم جلبه وتعزيره بالحبس أو النقي على حسب ما يقتضيه الحال ، وإن كان من آحاد الناس فإنه يؤدب بالحبس أو النقي أو الضرب من ٣ عصي إلى ٧٩ . ويجرى مثل ذلك أيضاً في خارج المحروسة بمعرفة المدير . "وقى جرائم انتهاك العرض والناموس" إن كان الفاعل من الأهالي أو من الخدمة الصغار فإنه يؤدب بالضرب من ٥٠ كراباجاً إلى ٥٠٠ ، وإن كان من الكبار فيحبس بمحل خدمته بمدة من شهر إلى سنة واحدة . "وبالنسبة إلى جريمة التعدي على العرض كرها إن كان الجاني من الأهالي أو من الخدمة الصغار فيرسل إلى اللومان من ستة أشهر إلى ثلاث سنين وإن كان من الخدمة الكبار فيربط بالقلعة تلك المدة ."

والضارب والجرح إذا كان من كبار الناس يحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة إذا تعطل المضروب أو الجرح عن شغله مدة تزيد على ٢٠ يوماً ، ويلزم بدفع

(١) وجدوا في مقايير بنى حسن (مركز أبو قرقاص) مقبرة لأئمة حكم الوجه القبلي اسمه ... مقوش على جدرانها باللغة الهيرغليفية مناقب هذا الحاكم ومنها أنه (كان يسهل بين الكبير والصغير ولا يميز في أحكامه بين الرفيع والوضيع الكل عنده سواء) .

إذن كان المصريون لدى القانون سواء من ٤٠٠ سنة وكان مبدأ المساواة معروفاً عند قدماء المصريين من قبل أن تعرف أوروبا بأربعين قرناً .

نفقات المعالجة ودفع مقابل الكسب الذى حرم منه المضروب حتى يتم له الشفاء وتعود له المقدرة على العمل . وإن كان الضارب أو الجارح من الصغار فيلزم بدفع ثمن العلاج ومقابل الكسب الذى ضاع على المضروب أو المحروح ويضرب من ٣٠٠ كراباج إلى ٥٠٠ إذا كان الضرب بسيطا . فإذا كان الضارب من الكبار يحبس من ١٥ يوما إلى ثلاثة أشهر ، وإن كان من الصغار يضرب من ٥٠ كراباج إلى ٣٠٠

أو عقوبة من يهدم أو يخرب أو يتلف أو يشوه التماثيل والآثار القديمة والجديدة الموجبة لزينة البلاد وشهرتها وسائر المنافع العامة كانت الحبس من شهر إلى سنتين والتغريم من ٤٠٠ قرش إلى ٢٠٠٠ قرش لأجل صرفه إلى الاستبالية الملكية ، وإن كان الخاني من الأكابر "لزمه عمل ذلك الشيء الذى أتلفه بمعرفته مع اطلاع المدير" (١)

وإذا وقعت سرقة في ناحية من النواحي وعجز مشايخ تلك النواحي عن ضبط السارق كانوا مسئولين ووجب عليهم أن يدفعوا قيمة ما سرق .

لهذا . ولكنهم من جهة أخرى كانوا يعرفون الشروع في ارتكاب الجريمة ويستكرونها ويعاقبون عليه . ورد في البند ١٢٣ من المادة المنشورة من جمعية الحقانية في ٣ شعبان سنة ١٢٦٠ هـ أنه "إذا عزم أحد على فعل ذنب كبير وتبين بالأمارات الظاهرة أنه حين هم بفعله وشرع فيه طرات عليه موانع أخرته عن إتمام إجرائه كوجود أحوال خيبته بدوت اختياره أو وقوع أسباب غير منتظرة ترتب عليها المنع التأخير فيعتبر هذا القصد من الذنوب الكبيرة" .

(١) راجع المادة ٢ من الفصل الخامس من القانون السلطاني .

وكانوا يعاقبون المشبهين والمتشربين ويضعونهم تحت ملاحظة الضبطية . وكانت الحكومة تأمر بإبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم وتطردهم من القطر المصرى (بند ١٥٢ من المادة المنشورة من جمعية الحقانية في ٩ شعبان سنة ١٢٦٠ هـ) .

وإذا وقعت سرقة من أحد مثل لوكانجي وعربجي وخانجي وقهوجي وحماي ومراكبي ومن يتبعه ، فيما سلم له على وجه الأمانة ... أو كان السارق من الأضياف أو المشتريين الذين يحضرون إلى المحلات المذكورة فتكون العقوبة إرسال الفاعل إلى فيزاوغلي من سنة إلى خمس سنوات .

ويعاقبون التفالس بالتدليس باللومان . نصوا على أن "المفلسين والمكسورين بالكذب والحيلة يجرى مجازاتهم بالإرسال إلى اللومان لمدة محدودة والذين يكون إفلاسهم عاريا عن الحيلة يجازون باللومان وأقله شهر وأكثره سنتان" .

ومن فر من السجن يحبس من ستة أشهر إلى سنتين إن كان فراره "بسبب توافقه مع الخفراء أو مأمور السجن أو إغماض عين منهم" .

وشاهد الزور إن كان فردا عاديا يحكم عليه باللومان من سنة إلى خمس سنين . ويضبط المال الذى أخذه مقابل شهادته "لأجل صرفه على الاستبالية" ، وإن كان من "مزورى المحكمة" - كذا - فيرسل إلى فيزاوغلي بدلا من اللومان .

وأحرما التسول . فنصوا على أن البلاد التى يكون فيها محلات معدة للفقراء لأجل تعيشهم وعدم تحملهم الضرورة إذا وجد منهم أحد يسأل في الطريق العام فيضبط ويرسل إلى محل الفقراء . ولا يؤذن له بالخروج منه بأى وجه من الوجوه مدة ثلاثة أشهر ويعامل حينئذ مثل المحبوس . أما المسئولون الذين يكونون قد

اتخذوا السؤال عادة مع كونهم أخصاء الجسم وقادرين على ان يشتغلوا ويتعيشوا من شغلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الأبنية الميرية التي بالمديرية أو المحروسة لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر .

أو من يبذل ولدا بولد أو ينسب ولدا بالكذب إلى امرأة غير أمه يجازى بالربط في القلعة من سنتين إلى خمسة ومثله من يكون في ذمته ولد ولم يعطه إلى من له حق في طلبه .

أو السارق العائد ثلاث مرات ينفي ويغرب إلى بلاد السودان .

أو الزغلية الذين يقلدون السكة السلطانية أو أوراق النقدية يوضعون في القيد من ستة أشهر لغاية أربع سنوات على حسب سوء صنيعهم . ومثلهم من يدفع النقود البرانية فيجازى بعين جزاء الزغلي على حسب جرمه أو إساءته .

أو إذا ادعى أولياء الدم على أهل البلد بالقتل وأرادوا تخليف ٥٠ رجلا عينوهم منها وحلقوا لهم بشرط أن يقولوا في اليمين إنهم ما قتلوا ولا نظروا من قتل ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكتفوا منهم باليمين فحينئذ تجب الدية على أهل البلد وتؤخذ منهم وتعطى لأولياء الدم . وهذا من أحكام الشريعة الإسلامية وكان له أثر كبير في تقليل جرائم القتل .

أو حتى الأمراء كانوا يحاكون ويعاقبون . ورد في القانون السلطاني أنه لا يسوغ لأحد من الأمراء المستخدمين خدمات ميرية أن يتدخل فيما لا يخص مأموريته أو فروعهما أو أن يعامل أحدا بما لا يليق ، وإن خالف وارتكب مثل ذلك حبس في محل مأموريته مدة من عشرة أيام إلى شهر .

أو ما تنفيذ الأحكام فكان في غاية القسوة . فالضرب بالكرباج كان يصل إلى ٥٠٠ جلدة والجلد يكون على الأقدام والمقعد . وفي بعض العقوبات كانت تغل يدا المتهم بالخشب ويربط بسلاسل من الحديد .

أو من طرق التنفيذ القاسية أنه " إذا حكم على أحد بإرساله إلى اللومان لمدة الحياة فانه يلزم أن يفصح بجمع الناس بتعليق ورقة في عنقه ويدق على كتفه الأيمن بالإبر حرف لام " . وكذلك " من سرق أو اختلس أو زور وحكم عليه بأن يقيد بزنجير الحديد في القلعة أو يرسل إلى اللومان مدة تزيد على خمس سنوات فانه يلزم قبل تقييده أو إرساله أن تحرر ورقة بخط غليظ تشتمل على بيان اسمه ولقبه وصناعته ومسكنه وكيفية مجازاته وسبب ترتب تلك المجازاة في حقه . ويجرى تعليق الورقة في عنقه ويترك بالمثل الذي هو فيه قدر ساعة لأجل تشهيره بين الناس " .

أو كل حكم يصدر بإعدام شخص أو بإرساله إلى اللومان « سواء كان تخليدا أو بمدة مديدة أو النفي والجلد لمدة الحياة أو الربط بالنجير في القلعة أو الطرد والتباعد عن الحكومة أو الحرمان والتبرئة من تمتع الحقوق الملكية يلزم أن تطبع صورها وتشر وتعلق بكل من بندر المديرية والمجلس الذي صدر منه ذلك الحكم والبلدة التي وقع فيها هذا الذنب والمحل الذي يجري فيه الجزاء والمكان الذي فيه سكن الشخص المذنب » .

أو كانوا يشغلون المجرمين في الأبنية الميرية .

أو هم إنهم في بعض الأحوال كانوا يجيزون للحاكم الحق في تعذيب المتهمين لحلهم على الاعتراف في الجرائم التي لا يظهر فيها الفاعل . وذلك (بتطويل مدة الحبس والضرب الذي لا يؤدي إلى الهلاك) .

لأن أجل أن يرسخ محمد على في أذهان المصريين ما يدخله في مصر من القوانين كان يعلن أنه "من مبادئ قوانين الدول المعظمة أنه عند مباشرة أى قانون حديث العهد تجرى الحكم بها بصرامة لأجل تربية العالم".

فالعقوبات كانت إذن الإعدام ، والصلب ، والتعذيب ، والنفي إلى جبال فيزاوغلى مقيدا بالنجير ، والضرب بالكراباج على الأقدام والمقعد ، والسجن في اللومان مكلا بالحديد ، والنفي إلى أبى قير ، وربط المحكوم عليهم والمغضوب عليهم بالنجير في القلعة ، والحبس في محل الخدمة ، والتجنيد في الجيش ، وصرف الغرامات والمبالغ التي تصادر - كالرشوة وغيرها - في لوازم الاسبتالية الملكية ، والتشهير .

لهذه نظرة سريعة في أنواع العقوبات وأنواع الجرائم وأساليب التحقيق الجنائى وكيفية تنفيذ الأحكام الجنائية .

.*.*

لما ترتب المجالس وطرق المرافعات والقوانين المدنية والتجارية والأمور الشرعية فانها كانت تتطور بتطور أحوال الزمان . نذكر لك طائفة من النظم والأحكام لتستخلص منها صورة ما كان عليه الحال في ذلك الزمان :

كان محمد على باشا كلما وضع قانونا يذكر في مقدمته أنه إنما يشبه بمالك أوروبا لوضع النظم الجديدة في مصر . تجده يكرر هذه العبارة في مقدمات جميع القوانين واللوائح التي وضعها . مثال ذلك :

لأنه عند ما وضع القانون الأساسى في سنة ١٢٥٣ هـ قال في مقدمته : "إن المالك المختلفة الكائنة بأوروبا موجود لكل منها قوانين متفرقة بحسب طبيعة وأخلاق ودرجة تربية اهاليها وجرى إجراء حكم امورهم الملكية على مقتضاه"

لأنه عند ما أنشأ في ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ (مجلس جمعية الحقانية) قال : "ولذا توجد دقة واعتنا كثير لهذا في أوروبا..." ثم قال : "وحيث إن الأوروبيين هم رجال قد دبروا أشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصلحة ونحن مجبورون على تقليدهم" إلى أن قال : "إن جميع الأحكام السياسية تنظر في هذه الجمعية ويلزم الحكم فيها وبعد العلم بما يقدم لدى نجاتكم تستعلمون وتستفهمون من المترجم بك عما هو جارى في أوروبا".

لورد في المادة ٩ من قانون تشكيل الدواوين حكاية عن أعضاء المجلس أنه "يصير انتخابهم من العبيد الذين يجريين الأطوار وأصحاب قابلية ولياقة ومفهومية لدى ولي الأمر حكم الجارى بمالك أوروبا".

كانت عندهم مجالس الأخطاط ، ومجلس دعاوى البلد ، وكان استئناف أحكام مجلس دعاوى البلد يرفع إلى مجلس دعاوى المركز في ظرف ١٥ يوما (من تاريخ تفهيم المحكوم عليه الحكم) .

كانوا يعرفون الدعاوى المستعجلة ، ويعرفون قصر المواعيد (ولو يوما بل وساعة) ، ويعرفون الإجراءات التحفظية ، والدفع الفرعى ، وضم الدفع الفرعى إلى الموضوع والحكم فيهما بحكم واحد .

لأن إذا طعن خصم بالتزوير في سند فكان المجلس يقرر بالإيقاف حتى ينتهى التحقيق .

لأن كان للمجالس خبراء في الحسابات وفي الخطوط يسمونهم (مميزين) .

لأن كان الحكم الغيابى (ينفذ ويجرى العمل به بعد الإعلان بيوم ويستمر ركوزه إلى وقت المناقضة) . وتكون (المناقضة مقبولة إلى وقت الإجراء) . أى أن المعارضة تقبل حتى يوم التنفيذ .

لو كان يجوز شمول الحكم بالفاذ المعجل (على أن يوضع المبلغ المحكوم به أمانة بمحل الاقتضاء) .

لو كان تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس التجار يتم (بمعرفة المحافظة) .

لو كانوا يعرفون رد القضاة عن الحكم إذا وجدت بين الخصوم والقضاة صلة قرابة أو نسب أو كان بين القاضى والخصم دعوى ، أو ثبت أن القاضى أعطى (نصيحة بشأن الخصومة ، أو سبق توكيله ، أو كتب شيئا يتعلق بها ، أو أدى شهادة بخصوصها ، أو ثبت أنه قبل هدايا من أحد الخصام من ابتداء افتتاح الدعوى) .

لو من أحسن ما رأينا فى لائحة ترتيب مجلس العسكرية أن (العضو الذى لا يرى رأى إخوانه فى الحكم كانت له الحرية فى عدم التصديق على الخلاصة وكان له الحق فى أن يكتب ملاحظاته فى ذيل الخلاصة ويختم عليها) . وهذه الطريقة متبعة الآن فى بعض الولايات الأمريكية . وكانت لجنة تنقيح قانون المرافعات التى شكلت فى مصر فى سنة ١٩١٣ قد بحثتها ومال بعض الأعضاء إلى تقريرها .

لو كانوا يعرفون مواعيد المسافة فكان يعطى شهران لمن يكون محل توطئه أبعد من بنى سويف والقيوم لغاية أسوان ، وأربعة أشهر لمن يكون محل توطئه بالمديريات الموجودة من (أسوان وطالع) . وكانوا يشترطون على المدعى عليه المقيم بالمديريات (أن يحضر إلى الحراسة بنفسه ويسكن بها لغاية نهو الدعوى المقامة عليه أو يقيم وكلا من طرفه مستوفيا لجميع الشروط ليقوم مقامه إمام أرباب المجلس القومسيون فى كل كلية وجزوية) .

لو أداء العيين يكون أمام مجلس القومسيون (ويصير الحلف عليها بالكتب المقدسة المتعلقة بديانة الشخص الملزوم بأداء العيين ، إنما ينبغي لرئيس المجلس أن يعظ الشخص ويعلمه بأهمية الأمر المطلوب منه أداء العيين عليه وما يترتب عليه من العواقب الباطنة والظاهرة والعقوبات التى يستحقها من يثبت عليه فيما بعد أنه أدى عينا باطلا) .

لو عند المداولة يشترطون أن يبدأ بالرأى أصغر الأعضاء سنا (ثم من يليه منهم فى السن واحدا بعد واحد حتى ينتهوا ، وبعد ذلك رئيس المجلس أو من هو قائم مقامه ليكون رأيه ختامهم) .

لو صدور الحكم يكون فى أودة سر المجلس بدون حضور الخصام .

لو من أحكام لائحة مجلس الأحكام نهى المستخدمين من شرب الدخان فى أثناء تأدية وظائفهم ولهم شرب القهوة فقط . وممنوع حضورهم بشبوكاتهم إلى دواوينهم . وإذا أراد المستخدم شرب قهوة ودخان فيتوجه إلى الأودة القريبة ويشرب القهوة والدخان ثم يعود للمجلس . وحفظ للداوالات من الشيوخ اختاروا خدمة أود المجالس من الأشخاص الخرس .

لو كانت المجالس تشتغل فى الصيف من الساعة ٩ صباحا إلى الظهر ومن الساعة ٣ إلى الساعة ٦ بعد الظهر ، وفى الشتاء من ٩ صباحا إلى الظهر ومن ٣ إلى ٥ بعد الظهر .

لو رأيت إذن كيف أنه فى ولاية محمد على وفى زمن عباس وفى عهد سعيد وفى عصر إسماعيل كانت السلطة التشريعية فى مصر لها مصدر واحد هو الحاكم ، والسلطة التنفيذية كانت فى قبضة يده أيضا ، والقضاء فى ذلك الزمن كان غير

مستقر على حال لأن المحاكم كانت تابعة لرأى الوالى إن شاء ابقاها وإن شاء ألغاها ، والقوانين كان يراعى فى سننها مصلحة الحكومة قبل مصلحة المحكومين ، وأن قوانين ذلك الزمان كانت مزيجاً من أحكام عليها طابع الرجعية والهمجية وأخرى عليها طابع الرقى والمدنية ؟



بيان

لأسماء حضرات أصحاب المعالي وزراء الحفانية هم كورهم

فؤاد باشا من ٢٩ أبريل ١٨٧٨ إلى ٩ يونيو ١٨٧٨
حسين فخرى باشا من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ١٣ سبتمبر ١٨٨١
فؤادى باشا من ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى ٣ فبراير ١٨٨٢
مصطفى فهمى باشا من ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ إلى ١٩ يونيو سنة ١٨٨٢
على إبراهيم باشا من ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٢
حسين فخرى باشا من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ إلى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣
فؤاد باشا من ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إلى ١٠ يونيو سنة ١٨٨٨
حسين فخرى باشا من ١١ يونيو سنة ١٨٨٨ إلى ١٢ مايو سنة ١٨٩١ ومن ١٣ مايو سنة ١٨٩١ إلى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩١
إبراهيم فؤاد باشا من ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى ١٤ يناير سنة ١٨٩٣
أحمد كطلوم باشا من ١٥ يناير سنة ١٨٩٣ إلى ١٨ يناير سنة ١٨٩٣ ومن ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ إلى ١٥ أبريل سنة ١٨٩٤
إبراهيم فؤاد باشا من ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ومن ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨

حسين الرشدي باشا ... من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ إلى ٢٢ فبراير سنة ١٩١٠
 سعد الغول باشا ... من ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ إلى ٣١ مارس سنة ١٩١٢
 حسين الرشدي باشا ... من أول أبريل سنة ١٩١٢ إلى ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ومن ١٥ أبريل سنة ١٩١٢ إلى ٤ أبريل سنة ١٩١٤
 عبد الخالق شروت باشا ... من ٥ أبريل سنة ١٩١٤ إلى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومن ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩
 أحمد أبو الفقار باشا ... من ٢١ مايو ١٩١٩ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٢١
 عبد الفتاح يحيى باشا ... من ١٧ مارس سنة ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١
 مصطفى فتحى باشا ... من أول مارس سنة ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢
 أحمد أبو الفقار باشا ... من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ ومن ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤
 محمد حبيب الغرابي باشا ... من ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤
 محمد سعيد باشا ... من ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
 أحمد شوسى باشا ... من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥
 عبد العزيز فهمى باشا ... من ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ إلى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥
 أحمد أبو الفقار باشا ... من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ إلى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦
 أحمد أركى أبو السعود باشا ... من ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨
 أحمد محمد هشبه باشا ... من ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ إلى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ومن ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ إلى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩
 حسين كرويش باشا ... من ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى أول يناير سنة ١٩٣٠
 محمد حبيب الغرابي باشا ... من أول يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠
 عبد الفتاح يحيى باشا ... من ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ١١ يولي سنة ١٩٣٠
 هلى فاهر باشا ... من ١٢ يولي سنة ١٩٣٠ إلى ٤ يناير سنة ١٩٣٣
 أحمد هلى باشا ... من ٤ يناير سنة ١٩٣٣

الفصل الثاني

إنشاء المحاكم الأهلية وإفتتاحها

تشكيل قوميون للنظر في المسائل

المتعلقة بالمحاكم

عن المختلطة الأهلية في سنة ١٨٨٠ (*)

كارت المذاكرة في كيفية تشكيل قوميون للنظر وإجراء المطالعات والتحضيرات اللازمة للحكومة بشأن المحاكم المختلطة وبشأن المحاكم الأهلية .

(*) عن محضر لجنة مجلس النظار في ٢٧ يولي سنة ١٨٠٨

تشكيل قوميون سنة ١٨٨١ (*)

ثم قال دوللو الرئيس إنه يلزم تشكيل قوميون للباشرة في ترتيب الحاكم ولعمل لائحة نظامها الداخلي وانتخاب مستخدميها فتقرر تشكيل قوميون تحت رئاسة سعادة ناظر الحقانية مركب من النائب العمومي أمام الحاكم الأهلية ووكلائه الثلاثة^(١) ومن بطرس بك ومسيو فاشيه النائب العمومي لدى الحاكم المختلطة وبوريلى بك وإبراهيم بك فؤاد رئيس مجلس الجيزة والقلوبية وأن تكون مأمورية هذا القوميون مأمورية استشارية فقط لسعادة ناظر الحقانية في ترتيب الحاكم وانتخاب مستخدميها .

(*) من محضر مجلس النظار المؤرخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١

(١) ترى أسماءهم بعد في الطلب الخاص بإنشاء قلم النائب العمومي

فقرر :

أن القوميون المختص بالحاكم المختلطة يكون متشكلا من :

سعادة ناظر الحقانية ... رئيسا

بطرس بك غالى ...

كحيل بك ...

فدري بك ...

فهد السميع أفندى ...

أعضاء { بوريلى بك ...

مسيو أرا ...

مسيو فاشيه ...

فجران بك ...

وأن يضاف على حضرات من ذكروا كل من حضرتي :

إبراهيم خليل باشا

محمود حمدي باشا

التشكيل القوميون المختص بالحاكم الأهلية .

وبعد إتمام كل من هاتين اللجنتين أعمالهما يصير تقديمها لمجلس النظار للنظر فيها والإقرار على ما يستصوب منها .

مناقشة مجلس النظار

لقد طلب ناظر الحقانية تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية ولتحضير القوانين التي تتبع وتكليفه لناظر الحقانية بتقديم المشروع بخصوص تشكيل تلك المحاكم (*)

لقد كانت المذكرة المقدمة من سعادة ناظر الحقانية المين بها لزوم تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية ولتحضير القوانين التي تتبع أمامها .

لقد أتى أيضا مشروع الأمر المقدم مع المذكرة المحكي عنها الذي يصدر بتشكيل اللجنة وتعيين وظائفها .

لقد لفتوا رياض باشا - قبل الآن ظهر لنا أن التثبيت بتعديل القوانين وتحضيرها يستغرق زمنا طويلا مع أننا في حاجة إلى سرعة إدارة المحاكم المستجدة ، وتلاحظ لنا إذ ذاك أوقية العمل بموجب القوانين الموجودة بعد إدخال تعديل خفيف في واحد أو اثنين منها ، وبعد ذلك عند المرسى في تعديل القوانين للمحاكم

(*) عن مجلس النظار في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢

المتخلطة تتبع هذه القوانين أيضا أمام المحاكم الأهلية فلماذا لا يتبع الإجراء على هذا الوجه ؟

لقد سعادة نفري باشا - كان رأيي أيضا كذلك . وكان لي أمل بأنه مع اعتدال محاكمنا الأهلية التي تنشأ على النظام الجديد وقيامها بحق واجباتها بموجب ذات القوانين المتبعة في المحاكم المتخلطة يتيسر للحكومة الاستغناء عن هذه المحاكم ببرهان عدم الحاجة إليها ، ولكن طرأت تغييرات على هذه الأفكار وتراءى لي أن هناك فائدة في تشكيل لجنة لتقدير ما يلزم لإجراء إدارة المحاكم المستجدة .

لقد لفتوا رياض باشا - لائحة تنظيم المحاكم المستجدة قد صدرت فأسأل حضرة رفيق ناظر الحقانية هل له فيها ملحوظة وهل هناك محل لتبديل شيء فيها ؟

لقد سعادة نفري باشا - أحيل مشروع اللائحة حسبما أقر عليه القومسيون الذي كان مشكلا لذلك ، وكان قاضيا بجواز إقامة الدعوى من أفراد الناس على موظفي الحكومة بشرط الاستحصال ابتداء على إذن بذلك من لدن الحكومة . واللائحة التي صدرت نهائيا قد عدلت هذا النص ومنعت بالكلية جواز إقامة الدعوى على موظفي الحكومة . فالقوميون الذي يتشكل الآن هو الذي ينظر فيما إذا كان هناك اقتضاء لتعديل شيء في اللائحة أم لا .

لقد لفتوا شريف باشا - الذي دعانا لإجراء التعديل الذي أورى عنه سعادة ناظر الحقانية هو عدم إمكان سير المصالح المبررة لو تصرح بإقامة الدعوى على موظفي الحكومة ولو بقيد الاستئذان منها ، لأنه تلاحظ لنا أنه عند طلب الإذن من الحكومة إذا أذنت كانت نتيجة هذا الإذن انحلال المصلحة المترأس عليها ذاك المأمور المقصود إقامة الدعوى عليه وإذا تمتعت الحكومة عن إعطاء الإذن نسب إليها الاستبداد أو الإجحاف بحقوق الناس .

أقولتلور رياض باشا - يرى أصوبية التعديل الذى ادخل فى اللائحة بناءً على هذه المحظورات ثم صارت مذكرة عمومية فى شأن سرعة تشكيل المحاكم الأهلية المذكورة .

فقال دولتلور رياض باشا - رأى أن تصير المبادرة فى تشكيل المحاكم الأهلية على حسب لائحتها وأن تصير إدارتها بلا تأخير وتعطى لها القوانين الموجودة الآن المتبعة أمام المحاكم المختلطة بعد أن تجرى فيها التعديلات الضرورية التى لا يمكن الاستغناء عنها ثم تشكل اللجنة وتستغل فى تعديل القوانين ويكون من ضمن معدات عملها ذات التجربة التى تتم عملاً فى المحاكم المستجدة أثناء سيرها بموجب القوانين المذكورة .

ثم قال نحن فى اضطرار لتحسين حالة المجالس المحلية التى لا يمكن البقاء عليها، فإذا أحرنا هذا التحسين انتظاراً لنهو تعديل القوانين لاخلو من اللوم والظعن من جهة أهل البلد وزيادة عنهم من جهة الأجانب وربما نجبر فيما بعد على إجراء شئ لا أعلم ماذا يكون وينسب لإجرائه للأجانب ثم يقال إنه لولاهم لما تم تحسين فى حالتنا القضائية .

سعادة على مبارك باشا - موافق لجميع ما قاله دولتلور رياض باشا . وزاد على ذلك بقوله إن هذه المسألة منظور إليها بعين الأهمية عند الدول ، فإذا عملنا شيئاً منظماً نكون قد خدمنا بلدنا خدمة حقيقية ، ولو كان ممكن إدخال قضاة أجانب لكان أتم ، ولكن أظن أن هذا لا يتيسر الآن إنما يمكن إيجاد مستشارين من الأجانب . وعلى كل حال يلزم التدقيق فى انتخاب قضائنا من معتبرى الناس وأكثرهم استعداداً ويكون من ضمنهم من توجهوا لأوروبا وتعلموا القوانين .

أقولتلور رياض باشا - بالطبيعة إننا ننتخب لهذه الوظائف أذكى الناس المشهورين بالعفة والاستقامة ، وذلك عند تقديم ترتيب تشكيل المحاكم من طرف سعادة ناظر الحفانية ، أما الآن فعلياً أن نقرر هل تشكل المحاكم قبل تعديل القوانين أو ننتظر إتمام تعديلها .

سعادة زكى باشا - ربما من تشكل منهم المحاكم لا يفهمون القوانين الموجودة الآن .

أقولتلور رياض باشا - الذى لا يفهم القوانين الموجودة الآن لا يفهمها بعد تعديلها ، ومن جهتي فأرى ضرورة تشكيل المحاكم بلا تأخير وتعطى لها القوانين الموجودة بعد التعديل الخفيف الضرورى .

سعادة عمر لطفى باشا وسعادة على مبارك باشا - موافقان على هذا رأى .
سعادة حيدر باشا - موافق أيضاً إذا أمكن السير بهذه القوانين .

أقولتلور شريف باشا - لا أرى فى الأهليين الاستقلال الكافى ولا العلم الكافى لحسن سير المحاكم الأهلية بدون مساعدة قضاة أجانب .

أقولتلور رياض باشا - إذا ادخلنا قضاة أجانب فتحنا باباً لا يسد فيكفينا الآن أن نعين رجال آل ذكاء واستقامة وعدل لبينا يتواجد عندنا آل العلم الكافى ، وإذا أبحرنا المقارنة بين أهاليها ودرجة تمدنهم وبين أهالى أوروبا ودرجة تمدنهم نرى أن القضاة الذين نعينهم على الوجه المذكور يعادلون نسبة قضاة أوروبا ، أما إذا ادخلنا أجانب فى محاكمنا ربما نسا عن ذلك دخل للدول ووقعنا فى القيود التى نحن فيها أمام المحاكم المختلطة من حيثية عدم إمكاننا تغيير بند واحد فى القوانين إلا بموافقة رأى الهيئة القضائية .

دولتو شريف باشا - إيجاد المحاكم المختلطة ازال سلطة سبعة عشر قنصلا وقوانينهم الخصوصية التي حل محلها قانون واحد هو المنيع أمام المحاكم المذكورة ، فبالطبيعة لم تقبل الدول بالتصريح لنا بتعديل هذا القانون إلا باشتراك القضاة النائين عنها في المحاكم ، ولكن هذا لا يتأتى في محاكمنا الأهلية بمجرد إدخال قضاة أجنب فيها .

سعادة على مبارك باشا - موافق لرأى دولتو شريف باشا (رئيس المجلس) .

دولتو رياض باشا - الذى أراه هو أن سعادة ناظر الحقانية يقدم لنا مشروعه عن تشكيل المحاكم ووقيتها ننظر في لزوم وإمكان إدخال قضاة أجنب فيها وأن تشكيل اللجنة التي يطلبها سعادته الآن يصير تأخيرها حينما يتقدم من سعادته مشروع تشكيل المحاكم .

لحضرات أعضاء المجلس وافقوا جميعا على هذا الرأى فوعد سعادة ناظر الحقانية بتقديم مشروع بخصوص تشكيل المحاكم الأهلية ما

لإمضاء

(شريف)



هذكرة حسين فخري باشا ناظر الحقانية لمجلس النظار

المجالس الأهلية الموجودة الآن بالقطر المصرى تنقسم لخمس أنواع ، وهي مجالس الدعاوى والمجالس المركزية والمجالس الابتدائية والمجالس الاستئنافية ومجالس الأحكام . أما مجالس الدعاوى فتوجد في كل بلدة من بلاد الوجه البحرى ، واختصاصها قاصر على المواد الجنائية التي تستوجب حبس أربعة وعشرين ساعة فقط ، والقضايا الحقوقية التي لا يزيد موضوعها عن خمسمائة قرش . ومجالس دعاوى البنادر يجوز لها أن تحكم بالحبس لحد ثلاثة أيام في الجنائيات ، وفي الحقوق لحد ألفين قرش . وجميع المجالس المذكورة مكلفة بمصالحة الخصام في كافة القضايا إن أمكن ، وأحكامها يمكن استئنافها أمام المجالس المركزية ، وكل منها يتركب من ريس واثنين أعضاء ينتخبون من أهالى البلاد بدون ماهية .

أما المجالس المركزية فهي لا توجد أيضا إلا في الوجه البحرى وعددها واحد وثلاثون . ويتركب كل منها من ريس موظف ومن أربعة أعضاء بدون ماهية ينتخبون من أهالى المركز . وتختص بالحكم في القضايا الجنائية التي

لا يزيد الجزا فيها على حبس خمسة عشر يوما ، وبحقيق باقى القضايا الجنائية ورفعها للمجالس الابتدائية للحكم فيها ، وفى المواد الحقوقية يجوز لها ان تحكم فى الدعاوى التى لا يزيد موضوعها عن خمسة عشر ألف غرش . واحكامها تستأنف امام المجالس الاستئنافية .

لوفى الوجه القبلى وفى المحافظات يوجد أقلام للدعاوى بكل مديرية أو محافظة تقوم مقام المجالس المركزية ، وتختص بنظر الدعاوى الجنائية التى يكون الجزا فيها بحبس ثمانية أيام ، والحقوقية التى لا يزيد موضوعها عن ألف ومحمائة غرش ، واحكامها فى المواد الحقوقية تستأنف امام المجالس الابتدائية .

وأما المجالس الابتدائية فعددها ثمانية ، منها اثنان فى مصر أحدهما لمدينة مصر والثانى للجزيرة ، وواحد فى اسكندرية ، وواحد فى طنطا ، وواحد فى المنصورة ، وواحد فى بنى سويف ، وواحد فى أسيوط ، وواحد فى قنا . واحكامها تصدر من ثلاثة قضاة . ومن خصائصها الحكم بصفة ابتدائية فى كافة القضايا الجنائية والحقوقية التى ليست من خصائص المجالس المركزية أو أقلام الدعاوى ، وبصفة انتهائية فى القضايا التى يرفع عنها أبلو أمامها من أحكام أقلام الدعاوى . إنما أحكامها فى المواد الجنائية التى يزيد الجزا فيها عن شهرين حبس لا يمكن تنفيذها إلا إذا نظرت بالاستئناف ولو لم يرفع عنها أبلو . ومجلس مصر واسكندرية يختصان أيضا بنظر القضايا التجارية بدلا من مجلسى التجارة المختلطين ، وينضم للحكم فى هذه القضايا للثلاثة قضاة ، تاجران .

والمجالس الاستئناف ثلاثة أحدها فى مصر والثانى فى طنطا والثالث فى أسيوط ، واحكامها تصدر من خمسة قضاة . وتختص بنظر جميع الأحكام التى تصدر من المجالس الابتدائية أو المركزية متى رفع عنها أبلو ، أو بدون رفع أبلو إذا كان الجزاء

زائدا عن شهرين حبس فى المواد الجنائية كما تقدم . وكافة أحكامها ما عدا ما كان منها بخمسة آلاف غرش فى المواد الحقوقية ، وما عدا أحكام استئناف مصر فى القضايا التجارية ، هى قابلة للاستئناف أمام مجلس الأحكام متى رفع عنها أبلو . ومع ذلك فالأحكام الجنائية التى تزيد عن ثلاث سنوات فى اللبان فترفع لمجلس الأحكام لنظرها به ولو لم يعمل عنها أبلو .

والمجلس الأحكام ينظر من تلقاء نفسه فى أحكام الاستئنافات التى تزيد عن ثلاث سنوات ، وفى الإعلانات الشرعية الصادرة بالقصاص ، وفى أحكام المجالس الابتدائية التى تصدر بخمسم مبلغ على طرف الديوان . ويحكم فى باقى القضايا الجنائية والحقوقية متى رفعت إليه بطلب أحد الخصام ، ومتى كان حكم الاستئناف فى المواد الحقوقية زائدا عن خمسة آلاف قرشا . وجميع أحكامه تصدر من سبعة قضاة .

أما القوانين الجارى عليها العمل فى المجالس المحلية فى المواد الجنائية جارى اتباع القانون الهائوى ، ولعدم كفاية النصوص المدرجة به فبعض المواد جارى تطبيقه عليها بوجه التنسيب . وفى المواد المدنية لا يوجد قانون مدون ، وكافة الأحكام التى تصدر فيها هى اجتهادية ما عدا ما يكون صادرا عنه لائحة أو منشورات مثل لائحة الأقطان . إنما كيفية سير المرافعة فى الجنائية والحقوق صار وضع قاعدة لها بمعرفة نظارة الحفائية ، وهذه قاصرة فقط على تحضير الدعوى والحكم فيها ، وهى عبارة عن أربعين بندا وبالطبع لا تكون كافية . وفى المواد التجارية متبع القانون التجارى العثمانى ولائحة لرؤية الدعاوى مستمدة على أربعة وأربعين بندا . وبمقتضاها يلزم الرجوع للقانون المدنى الفرنساوى فى حالة عدم وجود نص يمكن تطبيقه على الدعوى فى القانون التجارى العثمانى . أما إقامة الدعوى العمومية

في المواد الجنائية ، فضلا عن كون المدعى بحقوق فيها يعتبر مدعيا أصليا في الجنائية ويجازى إن لم تثبت دعواه ، فانه لا يمكن الحكم فيها إلا إذا أخذت أقوال مأمورى الإدارة بالنيابة عن الحكومة . وهذه الطريقة وإن كان أصل الغرض من وضعها جعل مأمورى الإدارة مؤقتا حين ترتيب المجالس بصفة نواب عموميين عن الحكومة التى لها الصالح الكلى فى مجازاة الجنائين ، لكنه بواسطة عدم إمكان تفرغهم لهذه الأعمال ترتب على ذلك تأخير القضايا . أما صيغة التنفيذ بخارى تحريرها من المديريات والضبطيات عن أحكام المجالس المركزية والابتدائية ، وبمعرفة الداخلية عن أحكام الاستئنافات والأحكام . والتنفيذ محول لإجراؤه على جهات الإدارة بدون وجود قاعدة للسير فيه إلا بعض تعليقات غير كافية جارى إصدارها من نظارة الحقانية بحسب اللزوم ، ونشأ من ذلك وجود الكثير من الأحكام المدنية بدون تنفيذ .

فكما ذكر يتضح أن درجات المجالس ثلاث وأن جميع القضايا ، ما عدا الجزئية منها ، لا تنتهى إلا بعد نظرها بالثلاث درجات المذكورة ، وأنه لا يوجد قوانين كافية للحكم على مقتضاها ، وأن القوة الإدارية مختلطة بالقوة القضائية ، وأن أغلب القضايا تبقى بدون حكم مدة سنوات للناسبات السابق ذكرها ، وأن الأحكام التى تصدر هى برأى القضاة واجتهادهم . وكل ذلك يحتاج إلى إصلاح . وعند ما اعتنت الحكومة بذلك قرر مجلس النظار فى ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بتشكيل قومسيون تحت رئاسة ناظر الحقانية للنظر وإجراء المطالعات والتحضيرات اللازمة للحكومة بشأن المحاكم المختلطة وبشأن المحاكم الأهلية ، وأنه بعد إتمام كل من هاتين اللجنتين أعمالها يصير تقديمها لمجلس النظار للنظر فيها والإقرار على ما يستصوب منها .

فهم ظهر الاحتلال العسكرى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وترك القومسيون عمله بدون إتمام .

وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر مجلس النظار أيضا بتشكيل قومسيون رئيسه ناظر الحقانية للمباشرة فى ترتيب المحاكم وعمل لائحة نظامها الداخلى ، وأن تكون مأمورية هذا القومسيون مأمورية استشارية فقط للناظر المشار إليه فى ترتيب المحاكم وانتخاب مستخدميها . وكذلك هذا القومسيون لم يتم عمله لداعى استمرار الحوادث عينا .

لوحيت الآن بمنه تعالى قد زالت تلك العوائق فما على الحكومة الخديوية إلا المبادرة فى إتمام ما كانت شرعت فيه مرتين بدون إنجاز مقصدها . والمتراءى لى أن الإصلاح المقصود حصوله مرهون على أمرين وهما :

أولا - وضع القوانين الكافية الملائمة لعوائد الأهالى وطبائعهم فى المواد المدنية والتجارية والجنائية والمرافعات ، وتعيين حدود للمجالس لا يتعدونها ولا يتعدى عليها أحد فيها .

ثانيا - انتخاب أشخاص ذوى لياقة واستعداد واستقلال فى الرأى ، وإعطاء التأمينات الكافية للقضاة ولأرباب القضايا .

فمن الوجه الأول أقول إن القوانين المتبعة الآن أمام المحاكم المختلطة ، وإن كانت نافذة على الأهالى منذ ثمانية سنوات ، إلا أنها ربما كانت صعبة بالنسبة لقبليتهم . ولهذا فعند انعقاد القومسيون الأول كان تقر بأن القوانين المذكورة تتخذ أساسا ويصير تعديلها بحسب طباع الأهالى ومعاملتهم فيما بينهم ، ويراعى فيها أيضا جهة المحاكم المختلطة بحيث تكون كافلة لنظام المحاكم الأهلية وكافية

لسير المحاكم المختلطة . ولهذا الرأي مزايا كثيرة منها عدم تعدد القوانين في بلد واحدة ، وإمكان الجمع يوما ما بين المحاكم المختلطة والأهلية ، وسهولة استدراك قضاة المحاكم الأهلية على القضاء بواسطة الاطلاع على تطبيق القوانين في أحكام المحاكم المختلطة ، وغير ذلك . وهذه الامال كان يمكن بلوغها في ذاك الوقت لانعدام القومسيون الدولى لتنقيح القوانين المختلطة بينما القومسيون المصرى مشغلا بتنظيم المحاكم الأهلية ، وكنت بنفسى من ضمن هذين القومسيونين . لكن بالنسبة لتعطيل النظر في أمر المحاكم المختلطة ، ولعدم إتمام أشغال ذلك القومسيون ، ما تم إجراء هذه التعديلات . ثم فيما بعد تراءى للحكومة وضع قانون مدنى مطابق للشرعة الغراء ، وأحيل عمله على سعادة قدرى باشا ، وتشكل قومسيون آخر لترتيب المجالس . فبقطع النظر عن البحث في أرجحية هذا رأى فانه لم يتم عمل هذا القانون لآن . وهل يمكن تطبيق ذلك القانون على الأهالى بالنسبة لعاداتهم ومعاملاتهم الآن سواء كان فيما بينهم أو مع الأورباويين أو يرجع للقانون المدنى الذى هو عبارة عن تسوية معاملات مثل البيع والإيجار والامتلاك ونحوه ؟ وإذا قيل لا بد من أن يكون القانون المدنى مطابقا للشرعة فربما يقال إنه من باب أولى يلزم أن الحكم بالجنائيات وسير المرافعات ورؤية الدعاوى يكون أيضا على مقتضى الشرعة . وفى هذا ما لا يحتاج لتعريف من الصعوبات بالنسبة للحالة الجارية بين الأهالى . فالمتراعى أن تؤخذ القوانين المصرية الموجودة الآن أساسا للعمل بالمحاكم المختلطة ، ويتشكل قومسيون لإتمام التعديلات التى صار الشروع فيها وتطبيقها بعد نظرها بمجلس النظار لأجل المبادرة فى إصلاح تلك المجالس .

وإن تعيين حدود للمجالس لا يتعدونها ولا يتعدى أحد عليها ، فاللازم ، لأجل انتظام المحاكم وإحقيق الحق للعموم على نسق واحد وعلى مقتضى قانون

واحد ، أن يكون السير فى كافة القضايا والحكم فيها بمعرفة هيئة قضائية لا يشترك معها غيرها . ولذلك فى البلاد المتقدمة صار وضع حدود للقوة الإدارية والقوة القضائية ، بحيث لا يجوز للواحدة منهما أن تتعدى وتعمل عمل الأخرى . وهذا وإن كان لا بد من إجرائه فى القوانين التى ستعمل بواسطة القومسيون الذى يتعين ، لكنه يوجد أمر آخر مهم يلزم الالتفات إليه وهو أنه مع وجود المحاكم النظامية توجد المحاكم الشرعية ، وهذه (أى المحاكم الشرعية) يجوز لها أن تحكم فى كافة القضايا التى ترفع لها سواء أكانت متعلقة بالأحوال الشخصية أو بحقوق أو بجنابة . فلو استمر ذلك مع تباين السير واختلاف القوانين فى الهيئتين لنشأ منه من المضرات ما لا يمكن حصره . وذلك أنه يلزم لكل هيئة حكم من التأثير والنفوذ القانونيين ما يوجب احترامها وتنفيذ أوامرها ، فلو تعددت فى نوع واحد مع اختلاف فى الطريقة والسير والقانون ، وكان كل إنسان حرا فى رفع دعواه للهيئة التى يرغبها لما أمكن إيجاد الاحترام اللازم للهيئات وسقط حينئذ تأثيرها ونفوذها . وهذا فضلا عما يلحق بالحكومة والأهالى من الضرر من تعدد الأحكام واختلافها فى النوع الواحد .

وأعلى هذا فيلزم وضع حدود لاختصاص كل من المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية ، وأن تكون المحاكم الشرعية خاصة بالنظر فى الأحوال الشخصية . وباقى القضايا مدنية كانت أو تجارية أو جنائية تكون من خصائص المحاكم النظامية بما فى ذلك مواد القتل ، لأنه لا فائدة من تكرار نظرها بالمحاكم الشرعية والنظامية كما هو جارى الآن سوى التطويل بدون اقتضاء وعدم رعاية واحترام المحاكم الشرعية . لأنه إن لم يثبت القتل شرطا لدى المحاكم الشرعية وصدر الحكم ببراءة المتهم فالقضية تنظر ثانيا بالمحاكم النظامية ويصير تطبيق القانون عليها ، وربما يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لثبوت الجنابة سياسة ، وحينئذ فيكون حكم القاضى

أما الوجه الثاني وهو انتخاب أشخاص ذوي لياقة واستعداد واستقلال في الرأي فإن كان معلوما أن عدد الأشخاص الذين درسوا القوانين قليل لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ويلزم أن تؤخذ الاحتياطات السديدة في انتخاب القضاة زيادة عن باقي مأموري الحكومة . فان المأمورين لهم ريس يستصдرون منه الأوامر ويسترضدون منه ، أما القضاة فلا يمكن إعطاؤهم أي تعليمات كانت ، ولهذا فيلزم أن يكونوا أكثر معرفة ودراية من مأموري الإدارة . ولأجل إجراء الانتخاب بأحسن كيفية يلزم حصوله بواسطة قومسيون تعينه الحكومة ولا يتم التعيين إلا بتصديق من مجلس النظار . هذا من جهة الاستعداد وبحسب الإمكان والموجود . أما من جهة الاستقلال في الرأي فعلى فرض وجوده طبعا غريزيا في الأهالي فانه ، لأجل تأييده ، يلزم أن يكون مرتب القاضي كافيا له وأن يكون آمنا على نفسه وعلى معاشه وعلى مستنده . ولو استحصل على جميع ذلك فيلزم أن يكون استقلال رأيه مقرونا بالعلم والاستعداد والخبرة وإلا فيكون الاستقلال المذكور مضرا لا نافعا . وفي حالة القطر الموجود عليها الآن مع عدم تضرر الأهالي وتعودهم على القضاء إن سلمنا بوجود استقلال الرأي فلا نضمن اقترانه بالاستعداد الكافي في جميع من يصير انتخابه من الأعضاء ، ولذلك فيلزم لمدة ما تدريب القضاة وتمرينهم حتى يمكنهم أن يقوموا فيما بعد بأعباء وظائفهم بأنفسهم . وبما أنه لا يتأتى إيجاد مستشارين للحاكم لعدم جواز إعطاء تعليمات أو إرشادات للقضاة فيتحتم حينئذ تعيين أشخاص لهم دراية بعلم القوانين عالين بطباع الأهالي عارفين بلسانهم يدرجون ضمن أعضاء المحاكم ويكونون موجودين معهم بالحكمة ولهم رأى مثلهم يمكن المجادلة

لهذا هو المتراعى لى فى تنظيم المحاكم الأهلية وحسن سيرها فان استصوب
لدى المجلس الإقرار عليه فيصير العرض عنه للحضرة الفخيمة الخديوية كى ، مع
الموافقة، يصدر الأمر بترتيب القومسيون الذى قدمت عنه مذكرة فى ٢٩
أكتوبر سنة ١٨٨٢ للنظر فى القوانين وإتمام التعديلات اللازمة وتقديم
مشروعه حسب ما هو مقرر بهذا التقرير ٤

الإمضاء

(فخری)

هـلى مبارك وعمر لطفى - مصرين على عدم التقييد على المحاكم الشرعية ،
بمعنى أن كلا يريد المرافعة أمامها يكون له الحق في ذلك ويجبر خصمه على الحضور
أمامها .

هـيرى - موافق على ذلك .

هـلى مبارك - من جهة القوانين رأى أن تتبع القوانين الموجودة أمام المحاكم
المختلطة وفي أثناء العمل يصير تنقيحها .

هـمر لطفى - مادام عمل التنقيح في أغلبيه فالأوفق نهوه .

هـريف - رأى أن يكون القانون واحداً أمام المحاكم المختلطة والمحاكم
الأهلية والتنقيح يكون للاثنين وإلا فلا .

هـخرى - المعروض الان هل تبقى المجالس المحلية وتشكل المحاكم الأهلية
المستجدة وما هو القانون الذى يعطى لها .

هـلى مبارك - تزال المجالس المحلية بتمامها وتشكل المحاكم المستجدة بلا تأخير
وتعطى لها القوانين الجارية أمام المحاكم المختلطة .

هـريف - رأى ان القانون المدنى وقانون التجارة يصير اتباعهم كما هم أما
قانون المرافعات المدنية وقانون العقوبات وقانون المحاكمات الجنائية فيلزم تعديلهم .

هـخرى - مع اتباع القانون المدنى الحالى يلزم اتباع قانون المرافعات الحالى .

هـسماعيل أيوب - تتبع بالمجالس القوانين الستة في المحاكم المختلطة والتعديل
الذى يحصل فيها يسرى امام نوعى المحاكم ويصير إبقاء من يمكن من قضاة

هناقشة هذكرة

هناظر الحقانية لهمجلس لهناظر لهقراراته ههشأنها (١)

هـلى مبارك - أنا أوافق على جميع أفكار هناظر الحقانية ما عدا الحجر والتقييد
على اختصاص المحاكم الشرعية .

هـخرى - المسائل الحقوقية جميعها ومسائل التمليك والحقوق التجارية
جارى نظرها جميعها في المجالس المحلية الان .

هـسماعيل أيوب - رأى امتداد اختصاص المحاكم المختلطة في الدعاوى بين
الأهالى وبعضهم .

هـريف - يلزمننا تشكيل محاكمنا الأهلية وانتظامها بحيث مع سيرها المنتظم
يمكن الاستغناء عن المحاكم المختلطة بعد ثلاثة أو أربعة شهور أولى من بقاءها على
الدوام ودوام العار علينا بوجود محاكم ملية .

(١) من محضر مجلس الهناظر المزمع ٢١ ديسمبر ١٨٨٢

المجالس الحالية ويدخل في المحاكم المستجدة أقله قاضى أوربى مع ترجيح من يفهم العربى .

خيرى - أخذ ستة قوانين برمتها مضر يصير تعديل قانون العقوبات والمحاكم الجنائية ونهت تعديلها تشكل المحاكم ولا مانع من دخول أجنبى قضاة مع ترجيح من يعرف العربى .

وكى - مطابق لراى خيرى باشا بشرط أن القاضى الأجنبى يكون عارفا بالعربية .

هلى مبارك وعمر لطفى - كذلك يشترط أن يكون القاضى الاجنبى عارفا بالعربية .

كيدر - موافق لراى خيرى باشا .

فخرى - كذلك .

شريف - كذلك .

قرار بالأغلبية لراى خيرى باشا .

فخرى - هناك محظور آخر : المحاكم المختلطة درجتين وأما محاكمنا المستجدة فثلاث درجات والقوانين مؤسسة على درجتين فهل محاكمنا المستجدة تكون درجتين حسب القوانين أو تعدل هذه ؟

قرار - تكون المحاكم المستجدة درجتين وكذلك تعدل اللائحة الأساسية .

خطاب مجلس المنظار

لناظر المحفانية فى ديسمبر سنة ١٨٨٢ بخصوص القرارات المذكورة

محفانية ناظرى سعادتلو افندم حضر تلى

لأنه لدى المذاكرة بالمجلس فى جلسته المنعقدة فى يوم الخميس ١٠ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بناء على مذكرة سعادتك فيما يلزم لإجراة بخصوص تشكيل المحاكم الأهلية المستجدة والقوانين التى تتبع فيها تقرر أولا أن يصير الإسراع فى تشكيل هذه المحاكم من رجال مستعدين للقيام بوظيفة القضاء سواء كانوا من الموجودين بالمجالس المحلية الآن أو من غيرهم مع إدخال بعض قضاة أجنبى فى المحاكم الأهلية المستجدة باعتبار قاض واحد فى كل محكمة ابتدائية واثنين فى كل محكمة استئنافية بشرط أنه يراعى فى إدخال هؤلاء الأجنبى أربحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية ، ثانيا أنه تتبع أمام المحاكم المستجدة القوانين المتبعة الآن فى المحاكم المختلطة على ما هى عليه ما عدا قانونى العقوبات وتحقيق الجنائيات فإنه يصير تعديلها بما يكون ملائما لحالة البلد بحسب الأفكار ، وبعد التعديل يصير تطبيقهما أيضا بالمحاكم المستجدة فى آن واحد مع القوانين

الأخرى أى القانون المدنى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التجارة وقانون
التجارة البحرية متى حصل فيها تعديلات وصار تطبيقها أمام المحاكم فيصير تطبيقها
أيضا أمام المحاكم الأهلية حتى يكون القانون واحدا ، ثالثا انه تكون درجات المحاكم
المستجدة لغاية درجة الاستئناف فقط وتحذف منها درجة التمييز وأنه يصير تعديل
اللائحة الأساسية السابق صدورها بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ (١٧ نوفمبر
سنة ١٨٨١) بمعنى حذف محكمة التمييز منها .

فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم بأمل إجراء كلما يقتضيه قرار المجلس بوجه
السرعة إذ لا يخفى سعادتكم ما تراه الحكومة السنية من الأهمية الكبرى في تنظيم
وسير المحاكم المستجدة في أقرب وقت وما تؤمله في انتظام سيرها من الفائدة
والإصلاح العموميين أفندم .

صفر سنة ١٣٠٠

ديسمبر سنة ١٨٨٢



التشكيلات الأولى للمحاكم الأهلية

في غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) صدرت الأوامر العالية بالتعيينات
القضائية الأولى في محاكم الوجه البحرى وهى :

محكمة الاستئناف لشعر

رئيس	إسماعيل يسرى باشا
وكيل	سليمان نجاشى بك
	إبراهيم رشدى باشا
	مسيو فليمنكس
	مسيو إيموس
	مسيو مينار
	مسيو همسكر
قضاة	عبد الحميد بك صادق
	مصطفى شوقى بك
	إدريس بك ثروت
	إبراهيم حليم بك
	محمود فهى بك
	شفيق منصور بك
	أحمد بليغ بك

شبكة الفصل

رئيس	إبراهيم فؤاد بك
وكيل	مراد بك
	سليمان رؤوف بك
	محمد كامل بك
	مسيو أندريس
	مسيو لوجريل
قضاة	محمد سعيد بك
	صالح ثابت بك
	سليم كليل بك
	حنان نصر الله أفندي

شبكة الإسكندرية

رئيس	حسين واصف بك
وكيل	يونس أفندي
	عمر رشدي بك
	مسيو دوهوليس
	إبراهيم شوقي أفندي
قضاة	عبد الغني فكري أفندي
	أمين عزمي أفندي
	برسوم حنين أفندي

شبكة الشطا

رئيس	إسماعيل صفوت بك
وكيل	إسماعيل صبري أفندي
	سليمان يسري بك
	مسيو فابري
قضاة	عبد جوهري أفندي
	سليم فؤاد أفندي
	مصطفى رحي أفندي

شبكة الجنا

رئيس	أحمد سامي بك
وكيل	عامر جوده بك
	مسيو فان در جريحت
	خليل حلمي أفندي
قضاة	مصطفى شوقي أفندي
	محمود القبايي أفندي
	نادر إبراهيم أفندي

المحكمة المنصورة

رئيس	مصطفى رضوان بك
وكيل	يوسف صدق أفندي
قضاة	عبد الهادي أفندي
	محمد متيب أفندي
	محمد علي أفندي
	إبراهيم محمد أفندي
	مسيو جورج برنار
	ميخائيل شارويم أفندي
	محمد وصفي أفندي
	حبيب نعمة أفندي

أقسام النائب العمومي

رؤساء أقسام النائب العمومي	جبرائيل كحيل بك
	أحمد حشمت أفندي
	حامد محمود أفندي
	أمين فكري أفندي
وكلاء النائب العمومي	عبد العزيز كحيل أفندي
	إسماعيل ماهر أفندي
	أمين حمد الله أفندي
	علي فائق أفندي
	محمد زكي أفندي
	مسيحه لبيب أفندي
	محمد مجدي أفندي

لوفي ٢٩ شوال سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩) صدرت الأوامر العالية بالتعيينات القضائية الأولى في محاكم الوجه القبلي وهي :

المحكمة لبي شوييف

رئيس	يحيى إبراهيم أفندي
وكيل	سليم فؤاد أفندي
قضاة	محمد صالح أفندي
	حسن جلال أفندي
	مصطفى سامي أفندي
	أحمد حلمي أفندي
	مصطفى واصف أفندي
	يحيى عبد الشهيد أفندي
	قاسم أسعد أفندي
	حسن السبكي أفندي

المحكمة بسيوط

رئيس	حسين ثابت أفندي
وكيل	مصطفى فهمي أفندي
قضاة	أمين علي أفندي
	أحمد زبور أفندي
	علي عيش أفندي
	مرقص غالي أفندي
	علي أحمد بك
	أحمد عبد الله أفندي
	عبد الحميد فريد أفندي
	محمود رشاد أفندي

شبكة

رئيس	محمد مصطفى أفندي
وكيل	محمد مظهر أفندي
قضاة	محرم فاني أفندي
	برسوم جريس أفندي
	أبو النعمان عمران أفندي
	حسن حسني أفندي
	علي كامل أفندي
	علي حسين أفندي
	محمد وهي أفندي
	أحمد فتحي أفندي

أقسام النائب العمومي

رؤساء أقسام النائب العمومي	قاسم أمين أفندي
	أحمد فتحي أفندي
	محمد التجاري أفندي
وكلاء النائب العمومي	أحمد طلعت أفندي
	أنطون حصي أفندي
	علي جلال أفندي
	عجود علي أفندي
	محمد عبد الفتاح أفندي
	أحمد حمدي أفندي

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣^(١)

في منتصف الساعة السادسة من هذا اليوم توجه أعضاء هذه المحاكم الأهلية إلى سراي عابدين العامة فقدمهم صاحب السعادة ناظر الحفانية مخاطبا بلخابه الرفيع بهذا المقال وهو :

« هو لاى

نحن يوم جلوسكم على تحت جدودكم توجهت عنايتكم العلية لإصلاح شؤون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها . وهامم ياخذ يوبنا الأجل ، الرجال الذين دعتمهم ثقتكم العلية لإحقاق الحق في محاكمكم المحمية » .

(١) عن الوقائع المصرية رقم ١٨١٩ الصادرة في يوم الاثنين ٢ ربيع الأول سنة ١٣٠١ الموافق ٣١ ديسمبر

لما فرغ سعادته من هذا المقال التفت إليه الجنب الخديوى المعظم وإلى حضرات الأعضاء وألقى عليهم خطابا جليلا والجميع وقوف على الأقدام وهذا نصه المنيف :

« لقد سرفى اجتماعكم لى فى هذا اليوم المبارك الذى أعد لافتتاح المجالس التى انتظمت . وأشكر همتكم والذين اشتركوا معكم للوصول إلى هذا المقصد الأجل .

لأن المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق ، والسير على وفق ما تقتضيه القوانين ، وتوقيع الأحكام حسب نصوصها ، ليبلغ العدل بذلك مبلغه ، ويصل الحق إلى مستحقه ، ويكف المعتدى عن عدوانه ، ويزدجر غيره . وتعلو زيادة ميل ورغبتى فى حب العدالة والإنصاف والتساوى فى الحقوق والمعاملة بين الغنى والفقير . ومن عهد ما استوليت مسند الخديوية المصرية لم تزل أفكارى متجهة لما يعود على وطننا بالتقدم والنجاح . ومن جملة ذلك إيجاد المجالس الكافلة لإجراء الأحكام وتنفيذها تطبيقا للقوانين ، وإناطة هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام ، جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر بكل دقة فى شؤون ذوى المصالح ، لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ولا يميلون إلى غير الطريق المستقيمة ، ولا يراعون الخواطر ، ولا يتطلعون إلى حب المنفعة الذاتية فيؤثرونها على المنفعة العامة . وقد تم بعناية الله ترتيب المجالس على الوجه المرغوب ، وعيناكم بها لما هو مشهود لكم به من الأهمية واللباقة والصدق والاستقامة والعفة وشرف النفس وتوفر الشروط التى يعتد بها ويستند إليها فى تحميلكم هذه الوظائف الجليلة . وأملى ، وقد صرتم أمناء على أحكام القانون وتنفيذها ، أن تسلكوا المسلك الحميد الأثرى ، ومن الله التوفيق والاستقامة .

لوعبد أن أكل جنبه هذا النطق الشريف قال سعادة ناظر الحقانية إنه يجب على رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومى ، بمقتضى المادة الخامسة والثلاثين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، أن يحلفوا اليمين بين يدى الجنب الخديوى على أنهم يؤدون وظائفهم بالذمة والصدقة . ثم استأذن سعادته من جنبه الرفيع عن ذلك . فأذن أيده الله وحلفوا هم والنائب العمومى . وهذه ألفاظ القسم الذى حلقه كل من حضراتهم (أقسم بالله العظيم أنى أؤدى وظيفتى بالذمة والصدقة) .

ثم ترحب الجنب الخديوى بحضراتهم وأذنهم بالجلوس بجلوسا مسرورين ، وتلطف جنبه الكريم بخياهم بما جبلت عليه ذاته المنيفة من الإكرام . ثم قاموا من بين يديه الكريمتين وتوجهوا إلى السراى التى أعدت بمصر للمحاكم الجديدة يتقدمهم سعادة ناظر الحقانية .

لما وصلوها واستقر بهم المقام ألقى سعادته عليهم المقال الآتى معلنا فيه افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية وهو :

« فيما حضرات القضاة

لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران الممالك قد وجه الجنب العالى - حفظه الله - أنظاره منذ تبوئه أريكة الخديوية المصرية لإصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد وأصطلاحات بلادنا على قدر الإمكان . ولهذا قد تشكلت جملة لجان من ثلاث سنوات مضت للبحث فى اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا الغرض . والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين فى الجرائد الرسمية : وبناء على ما تعهده فيكم

الحضرة الخديوية من الصداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام بالنيابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ألا وهي القسط بين الناس ، وإيصال الحقوق لذويها ، والأخذ بيد المظلوم من الظالم مع المساواة بين الرفيع والوضيع والقوى والضعيف .

لقد اجتمعنا في هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ومحكتها الأهلية أيضا .

للهذا فاني أعلنكم بناء على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتحتان من يومنا هذا . ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العالية الصادرة بنشر القوانين .

لأسأل الله التقدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عموما في حسن اجتهدكم وإخلاصكم وأن يقرن بالنجاح أعمالكم .

لبعد فراغ سعادته منه جاوبه سعادة إسماعيل باشا يسرى رئيس محكمة الاستئناف بما يأتي وهو :

” بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهئة على ما بذلقوه من الهممة في إصلاح أحوال المحاكم الأهلية ، ونشكركم أيضا على ثقتكم بنا ، وأرجو سعادتكم تقديم شكرنا للجناب الخديوى المعظم وإبلاغه إخلاص نيتنا وصدق طوبتنا في أعمالنا القضائية “ .

ثم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر وإسكندرية وطنطا وبنا والمنصورة يمينا أمام محكمة الاستئناف .

ثم حلف كل من رؤساء أقلام النائب العموى ووكلائه يمينا بين يدى سعادة ناظر الحقانية على تأدية وظائفهم بالذمة والصداقة .

لوفي الساعة ١٠ عربى من هذا اليوم توجه حضرات القضاة إلى نظارة الحقانية فاستقبلهم سعادة ناظرها ثم قدمهم لدولة شريف باشا رئيس مجلس النظار فهتأهم دولته ، وشكروا له ثقة الحكومة السنية بهم ، فقابل القضاة هذه الكلمات بمزيد الامتنان ، وأكدوا لدولته رغبتهم التامة في تحقيق مقاصد الحكومة السنية .



شهادة الرئيس افتتاح جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل .
ساد كل من أقام العدل وشاد بنيانه ، وساد كل من سار في طريق العدل ونفذ
أحكامه . لا يخفى أن من خلال الكمال التي تتنافس فيها كل دولة وتفتخر بها كل
أمة إيجاد القوانين التي بها تحفظ الأموال ، وتحقق الدماء ، وتصان الأعراض .
ولا تكون تمشيتها إلا برجال عوفى النفس طاهرى الذبول لا يميلون مع الأهواء
والأغراض . والسعيد من اقتدى في الكمال بغيره ، واقتفى أثره في استقامة سيره .

شادنى : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل
والحرية . وهما أصلان ثابتان في شريعتنا ، وهما ملاك القوة والتدبّر وبهما انتظام
الملك ودوامه .

شادنى : الملك يستأن والعدل سياجه ، وما لا يصبان لا يدوم حفظه .

شادنى : قد آت لكل فرد من أتباع الحكومة المصرية الخديوية أن يبنى
نفسه ويشكر فضلها من صميم فؤاده على ما أشرقت به شمس توفيقها من مطالع
السعادة ، وأبنت به غصون فضلها من مجامع الإفادة . ألا وهو قانون الحكام الأهلية
النظامية ، وصدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام ، وانتقاء من وثقت
به للقيام بأعباء هذه المهمة من القضاة والحكام .

شادنى : قد تحلت حكومتنا السنية بهذه الفيضلة ، وتحلت عن مسؤولية
الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الخلية ، مع كمال الثقة بمحضراتكم فى تأدية هذه
الوظيفة الشريفة ، التى من شأنها التسوية بين القوى والضعيف فى الاحكام ،
والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لأربابها على مقتضى القانون .

شهادة الرئيس افتتاح جلسة الجمعية العمومية الأولى

لمحكمة استئناف مصر الأهلية

المنعقدة بمحكمة استئناف مصر الأهلية فى يوم الأربعاء الواقع فى ٢ ربيع آخر
سنة ١٣٠١ ألف وثلاثمائة وواحد الموافق ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ الساعة عشرة
وربع أفرنكى صباحا .

شحت رئاسة سعادة إسماعيل باشا يسرى وبحضور حضرات سليمان بك نجاشى
وكيل المحكمة وأحمد بك بليغ وعبد الحميد بك صادق ومحمود بك فهمى وإدريس بك
ثروت ومينار وفليمينكس وهمسرك وإيموس وإبراهيم بك حلیم ومصطفى بك شوق
أعضاء والمسئوم كسويل النائب العمومى عن الحضرة الخديوية وسابازكا باشكاتب
المحكمة .

شهادة إبراهيم باشا رشدى أحد أعضاء المحكمة تخلف عن الحضور لداعى
انتدابه بمأمورية من طرف ديوان الداخلية .

شأني : لا تحسن الظلم منحصر في أخذ المال من يد مالكه بغير حق ، بل يعم من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للستحق . فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات ، وإنصاف المظلوم من الظالم من أزم الحقوق . وقد اجتمعنا للشروع بما نيط بنا من هذا العمل الجسيم . فعلياً أن نتعاضد على إنجازهِ على الوجه المستقيم .

شأني : المشاورة أصل من أصول الدين وسنة واجبة أمر بها الله سبحانه في كتابه ، أشرف النبيين . وما جعلت الحاكم مؤلفة من هيئة إلا لهذا القصد الخليل . وكلنا يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه ، وما يترتب على نتائجه من استقامة العمل في مبدئه ومنتهاه .

وبعد ذلك تداولت الجمعية في مادة تشكيل محكمة الجنايات والمحكمة المدنية والتجارية ، ولجنة الإعانة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها . لكن من حيث إن لائحة الإجراءات الداخلية المنصوص عليها في المادة السادسة والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لم تصدر إلا أن تقرر بموافقة الآراء انتظار صدور لائحة الإجراءات الداخلية البادية ذكرها لإجراء العمل بموجبها . وقد كلفت الجمعية سعادة رئيس المحكمة باستعجال صدور اللائحة المذكورة من جهة الاقتضاء للشروع في العمل . ثم كلفت باشكاتب المحكمة بإرسال صورة هذا المحضر إلى قلم الوقائع المصرية لدرجها في أول عدد يصدر من الصحيفة المذكورة . وبعد ذلك انقضت الجلسة والساعة إحدى عشر ونصف أفرنكي صباحاً ما

باشكاتب المحكمة
(لمضاء)

رئيس المحكمة
(لمضاء)

الأحكام القضائية الأولى

محكمة استئناف مصر الأهلية حكم الاستئناف

في قضية النيابة العمومية على محمد هندي السمكري .

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من سعادة إسماعيل باشا يسري رئيس المحكمة وحضرات أحمد بك بليغ ومحمود بك فهمي والمسيو إيموس ومينار قضاة وحضرة شفيق بك منصور رئيس قلم النيابة العمومية وحضرة سبابا أفندي زكا باشكاتب المحكمة القائم بوظيفة كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي بيانه :

في قضية النيابة العمومية نمرة ١

ضد

محمد هندي السمكري المتهم بسرقة

بعد سماع التقرير المتقدم من سعادة الرئيس وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم وبعد المداولة في ذلك بالمحكمة رؤى :

لأن حيث إنه في يوم عشرين محرم سنة ١٣٠١ (ألف وثلثائة وواحد)
حضر لضبطية قسم الموسيقى إمامي محمد الخبير ومعه حرمة تدعى حفيظة بنت أحمد
افندي عبد الباقي وشخص آخر ادعى أن اسمه محمد عفيفي وقال إنه نظر الحرمة
حفيظة حاملة طفلا رضيعة والمدعو محمد عفيفي مارا خلفها ثم سرق فردة خلخال
من أرجل الطفلة وأسرع بالمسير . وهناك أجرى ضبطه ووجد معه فردة الخلخال
وقطعة زجاج مشطوفة .

لأن حيث إنه لدى التحقيق بالضبطية المذكورة حصل الاعتراف من ذلك
السارق بما ذكر . وكذلك الحرمة صادقت الخبر ورغبت تسليمها فردة الخلخال
وأجرى اللازم مع السارق بمعرفة الحكومة وقد بعث بالجميع إلى ضبطية مصر بإفادة
من مأمور ضبطية القسم المذكور واحتج بها أن السارق المحكي عنه هو من أرباب
السوابق الدائرين على هوى أنفسهم في العريضة وسبق ترده على الضبطية بسرقات
من هذا القبيل .

لأن حيث إنه بعد تفتين فردة الخلخال بمبلغ عشرون قرش تسلمت للذعية ثم ثبت
أن اسم المذكور الحقيقي هو محمد هندی نظرا لسبق التداعى عليه بهذا الاسم من
حرمة تدعى حسنة من سكان قنطرة سنقر لتجارية على أخذ طقية عليها ثمانية عشر
غازية بما فيهم مجيدية وعرش صاغ من على رأس ابنتها الصغيرة حال مرورها
مع خادماتها في يوم عشرين جماد أول سنة ١٣٠٠ (ألف وثلثائة) باشتراكه
مع شخص آخر لم تعين اسمه وأسرعوا بالمسير إنما لإنكاره وبجز الحرمة المذكورة
عن الثبوت وعدم حضورها حفظت الأوراق .

لأن حيث إن السارق المذكور أقر بأنه لم يأخذ سوى فردة الخلخال وأن تغيير
اسمه فهو من خوفه .

لأن حيث إن ضبطية مصر أوضحت أنه من أرباب السوابق كما سلف . وأنه سبق
الحكم عليه من مجلس ابتدائي مصر بسجنه بالضبطية مدة شهرين نظرا لتجاربه
على سرقة خيرية ذهب من على رأس لجل حضرة راشد افندي من أعضاء محكمة
مصر وتنفيذ الحكم عليه .

لأن حيث إن مجلس مصر الملغى بناء على التحقيق الذي صار إجراه في هذه
القضية حكم بمقتضى المضبطة الصادرة منه في ٢٩ صفر سنة ١٣٠١ (ألف
وثلثائة وواحد) بإرسال مجد هندی المذكور إلى ليمان اسكندرية مدة ستة شهور
تطبيقا للمادة الحادية عشرة من فصل ثالث من القانون الهايوني المقال فيه
إن مادة السرقة التي لم يوجد فيها ثبوت شرعي وإنما وجد فيها نصاب السرقة
حيث إنه لا يوافق العدالة فيها مجازاة من أخذ شيئا يساوي بعض مئآت من
القروش بتخصيص مدة زيادة يلزم أن يستخدم في الخدمات الدينية مقيدا بالحديد
من ثلاثة شهور إلى ثلاثة سنوات على حسب قيمة الشيء المأخوذ .

لأن حيث إن من سرق ثلاثة مرات وجوزى عليها ولم يرتدع فيفهم من حاله
أنه صار غير قابل للاستقامة وحسن السلوك فيلزم نفيه وتغريبه إلى بلاد السودان .

لأن حيث إن الحكم الصادر من مجلس مصر الملغى هو في محله .

لبناء على الأسباب المذكورة

لأن بتأييد الحكم الصادر من مجلس ابتدائي مصر الملغى بتاريخ ٢٩ صفر
سنة ١٣٠١ (ألف وثلثائة وواحد) بإرسال مجد هندی المذكور إلى ليمان اسكندرية

مدة ستة شهور تطبيقا للمادة الحادية عشر من فصل ثالث من القانون الهايوى ،
يخصم له منها مدة سجنه مع إلزامه بالمصاريف القانونية .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة فى يوم الخميس الواقع
فى ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ الموافق ١٧ ربيع آخر سنة ١٣٠١ هـ

رئيس المحكمة	كاتب الجلسة
هـتم	أمضاء
(إسماعيل يسرى)	(شبابا كوكا)



محكمة استئناف مصر الأهلية الأودة المدنية

باسم الحضرة الخديوية

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من حضرة سليمان نجاشى بك وكيل المحكمة
وحضرات عبد الحميد صادق بك وأمين سيد أحمد بك والمسئومينار وإدريس
ثروت بك قضاة وحسن افندى قواد كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتى بيبانه :
فى قضية الحرمة سالمة بنت عمر سلامه نمرة ٧

ضد

محمد سلامة

نحن حيث إن الحرمة سالمة بنت عمر سلامة تطالب أخيها محمد سلامة بنصيبها
فما تخلف عن والدها من الميراث بعد وفاته من أطيان وغيره .

أوحى إن محمد سلامة لا يقر على هذه الدعوى وقال إن والده توفى دون أن
يترك شىء ما مطلقا وما هو مكلف عليه من الأطيان هو حيازته .

أوحى من التحريات التى جرت فى هذه القضية بمعرفة مديرية المنوفية بناء
على قرار تمهيدى صدر من مجلس طنطا اتضح أن والد الحرمة سالمة المذكورة
توفى فى ٢٠ ذى القعدة سنة ٧١ وهذا التاريخ هو قبل صدور لائحة الأطيان
الصادر عليها أمر الاعتماد بتاريخ ٢٤ الحجة سنة ٧٤ التى أجازت للإناث الميراث
فى الأطيان الخراجية .

لوحيت إنه قبل صدور تلك اللائحة ما كان للإثبات حق الميراث في الأقطان الخراجية .

لوحيت إنه في هذه الحالة تكون دعوى الحرمة سالمة المذكورة بشأن الاقطان لاجبة .

لوحيت إن مجلس طنطا الملغى حكم في ٢٨ رجب سنة ٣٠٠ برفض دعوى الحرمة سالمة المذكورة وقد وجد أن حكمه هذا في محله .

فبناء على هذه الأسباب

لقرر الحكم بتأييد ما حكم به مجلس ابتدائي طنطا بتاريخ ٤ يونيو سنة ٨٣ موافق ٢٨ رجب سنة ٣٠٠ ومعافاة الحرمة سالمة المدعية من المصاريف القانونية لثبوت فقرها تطبيقا للقاعدة الستون من لائحة الإجراءات الداخلية .

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٦ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢٨ جماد أول سنة ١٣٠١

كاتب الجلسة

(لحم)

سليمان نجاتي

(لمضاء)

حسن فاؤاد

محكمة استئناف مصر الأهلية

الأودة التجارية

الحاكم الحضرية الخديوية

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من حضرة سليمان بك نجاتي وكيل المحكمة وبحضور حضرات عبد الحميد بك صادق وأمين بك سيد احمد وإدريس بك ثروت والمسيو ميناو قضاة ورجس افندي يوسف كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي بيان نصه :

في قضية مصطفى بك الهجين التاجر بمصر المقيمة بالجدول العمومي بتمرة ٢

ضد

السيد احمد الحسيني تاجر بخان الخليلي بمصر .

للمقتضى تقرير تقدم من محمد الصدر بالتوكيل من مصطفى بك الهجين

لمجلس ابتدائي مصر الملغى بتاريخ ٤ محرم سنة ٩٦

لصار تكليف السيد أحمد الحسيني بالحضور لسماع الحكم عليه بملزوميته بدفع مبلغ أربعة وثلاثين ألف ومائة وخمسة وعشرين غرش قيمة كتيالة مع الفايط والمصاريف الرسمية والغير رسمية . وينظر القضية بالمجلس صدر منه حكم بتاريخ ٣ يناير سنة ٧٩ برفض تداعي مصطفى بك الهجين على السيد أحمد الحسيني بخصوص مبلغ الثلاثمائة وخمسين جنيه إيجار بما أنه مثبت سداد المبلغ إليه بموجب المكتوبة المحررة عليه بتاريخ ١١ ربيع آخر سنة ٩٥ بامضاء من

السيد أحمد الحسيني ورفض باقي طلبات الطرفين وعوايد المجلس تؤخذ منهما مناصفة . وبإعلان الحكم إلى مصطفى بك الهجين في ٢٦ صفر سنة ٩٦ تقدم من وكيله محمد افندي الصدر تقارير رفض الحكم لمجلس مصر الملقى في ٢٨ صفر سنة ٩٦ ثم تقدم أوجه التظلم لمجلس الاستئناف في ١٧ ربيع آخر سنة ٩٦ بطلب لغو الحكم الصادر من الجلسة التجارية بمجلس ابتدائي مصر وملزومية أحمد الحسيني بدفع مبلغ الثلاثمائة ومئتين جنيه إنجليزي مع الفايط والمصاريف الرسمية والغير رسمية .

لُيُنظر القضية في مجلس الاستئناف الملقى صدر منه حكم بتاريخ ١٣ صفر سنة ٩٧ برفض الأبلو المرفوع من مصطفى بك الهجين وصرف النظر عن دعواه على السيد أحمد الحسيني بشأن كميالة الثلاثمائة ومئتين جنيه إنجليزي وملزومية مصطفى بك الهجين بعوايد المجلس .

لُوباعلات ذلك الحكم إلى مصطفى بك الهجين في ١٦ ربيع آخر سنة ٩٧ لم يقبله وتقدم تقرير الأبلو من وكيله محمد افندي الصدر في ١٣ جماد أول سنة ٩٧ بطلب إعادة نظر القضية في ذات المجلس الصادر منه الحكم والطعن فيه بطريق الريكيت سيثيل وأرفق بتقريره فتوى من ثلاثة أفوكاتية وإيصال الصراف عن الرسم المقرر لأعمال الريكيت سيثيل تطبيقا للقانون وبناء على ذلك صدر حكم المجلس بتاريخ ٦ رجب سنة ٩٧ بقبول الريكيت سيثيل المرفوع من مصطفى بك الهجين .

لُوصدر أيضا من مجلس الاستئناف المذكور قرار بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ بأحالة الخو المتظاهر في كميالة الثلاثمائة ومئتين جنيه الرقيمة احد عشر ربيع آخر سنة ٩٤ مع الكتبة الرقيمة احدى عشر ربيع آخر سنة ٩٥ المحررة

على كميالة الثمانين جنيه المؤرخة في ١١ ربيع آخر سنة ٩٤ ومقال من حضرة مصطفى بك الهجين بأن السيد أحمد الحسيني هو الذي أحدثها على ضبطية مصر لتحقيق هذا وهذا بمعرفتهما بالجلسة الجنائية . وبعد استيفاه لتقدم الأوراق للمجلس الابتدائي كما هو جاري في القضايا الجنائية وتوقيف موضوع القضية بالمجلس لحينا يحكم في النوعين الجنائيين المذكورين وعوائد المجلس على الطرفين مناصفة .

لُولمناسبة لغو مجلس الاستئناف أحييت القضية على هذه المحكمة . وبعد طلب الأخصام بمقتضى علم خبر تقيدت القضية بالحدول العموى بكرة ٢ وتقدمت بجلسة يوم الأربعاء الواقع في ١٩ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢١ جماد أول سنة ٣٠١ فحضر المدعى والمدعى عليه شخصيا . وبعد سماع أقوالها وضعت القضية في المداولة .

لُوبالمذاكرة في ذلك بالمحكمة روى

لُكن حيث إن مجلس استئناف مصر الملقى سبق أصدر قرارا بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ بأحالة تحقيق الخو المتظاهر في كميالة الثلاثمائة ومئتين جنيه مع الكتبة المحررة على كميالة الثمانين جنيه على ضبطية مصر .

لُوحيث بطلب الأوراق وحضورها وجدت غير مستوفية حسبما نص بالقرار المذكور .

لُوحيث من الاقتضى الاجرى حسبما نص بالقرار المتنى عنه لإتمام التحقيق .

هذه الأسباب

فقرر إرسال أوزاق التحقيقات التي جرت بمعرفة ضبطية مصر بناءً على قرار مجلس استئناف مصر الملغى الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ إلى قلم النائب العمومي بمحكمة مصر الابتدائية لأجرى ما يلزم نحوها حسبما هو منصوص بالقرار المذكور .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢٨ جماد أول سنة ٣٠١ ثلثية وواحدة .
كتاب الجلسة : وكيل محكمة استئناف مصر

(المضاء) (الهم)

جرجس يوسف سليمان شجاعي



حفلة افتتاح

محكمة استئناف أسبوط الأهلية (*)

فاحتفل اليوم (١٠ مارس سنة ١٩٢٦) في منتصف الساعة الحادية عشرة قبل الظهر بافتتاح محكمة أسبوط الاستئنافية الأهلية الجديدة في سرادق واسع نظم نصب لهذا الغرض بحضور حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية وحضرات أصحاب السعادة والعزة النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ومندري أقاليم أسبوط وخرجنا وقتنا وأسوان ، وجمهور من كبار العلماء والرؤساء الروحانيين والموظفين والأعيان ورجال المحاكم الأهلية والمحامين .

فبدأ الاحتفال بتلاوة آي الذكر الحكيم بقوله تعالى (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) . ثم وقف حضرة صاحب السعادة صالح حقي باشا رئيس محكمة استئناف أسبوط الأهلية فتلا كلمة ترحيب بال حاضرين ، وعقبه حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية فأعلن افتتاح المحكمة وذكر البواعث التي اقتضت إنشاءها والمنافع التي ترحى من ورائها من حيث تخفيف المتاعب عن جمهور المتقاضين في أسبوط وما يليها جنوباً من الأقاليم العليا في الوجه القبلي .

فخطب في هذا الاحتفال من رجال المحاماة حضرة صاحب العزة الأستاذ إبراهيم الملباوى بك وحضرة الأستاذ ناشد حنا تقيب نقابة المحامين الفرعية في أسبوط وتلا فيه الأستاذ محمود ضيف كبير الكتبة في هذه المحكمة الجديدة منظومة حسناء كان لها أحسن تأثير في نفوس السامعين .

(*) عن جريدة الاهرام الصادرة في ١١ مارس سنة ١٩٢٦

كلمة وزير الحقانية

في حفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية

أيها السادة

لأنى سعيد أن أراى هنا بينكم للاحتفال بافتتاح محكمة استئناف أسبوط الجديدة .

نشأت الحكومة أن يكون هذا الافتتاح رسميا وأن يحضره لرجال القضاء والموظفون فقط بل ممثلون نقابة المحامين والأعيان أيضا . فرجال القانون ، سواء أكانوا قضاة يجلسون للحكم أم أعضاء النيابة يقيمون الدعوى العمومية أم محامين يقومون بالدفاع عن موكلهم ، متحدون جميعا في القيام بالعمل المشترك الذى تخصصوا له وهو خدمة الحق والعدل . وهذا الاشتراك فى الجهود ضرورى لإقامة العدل بين الناس . فالعدل لا فرق فيه ولا تمييز من أى نوع بين أهل الوطن الواحد مهما تباينت درجاتهم فى الهيئة الاجتماعية أو معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية . لأن العدل أساس الرقى الأدبى والمادى فى الشعب ، وإنه من أكبر العوامل فى تأسيس الوحدة القومية . ولذلك كان من أول الواجبات على كل حكومة أن تنظم القضاء فى بلادها ، فان إعطاء كل ذى حق حقه ، والاقتصاص من المجرمين ليأمن السكان على حياتهم وأموالهم ، والحفاظة على النظام العام ، شرط أساسى لنجاح الشعوب وفلاحها فى جو مشبع بالطمأنينة والسلام .

لأنكى تكون العدالة ذات أثر فعال ، وليتمكن القضاة من الوقوف بسرعة على ما يحتاجون إليه من المعلومات المتعلقة بالوقائع فى القضايا المفروضة عليهم ، يجب ألا تكون مراكز المحاكم بعيدة عن محال المتقاضين .

لأنما كان حضرة صاحب الجلالة الملك دأبه الوحيد الاهتمام براحة شعبه وإسعاده كما تعلمون ، فقد توجه نظره السامى إلى مايعانيه المتقاضون المقيمون فى الصعيد بسبب نظر قضايهم المستأنفة فى مصر أى فى مدينة تبعد بمئات الكيلو مترات عن محال توطنهم مما يعرضهم لنفقات باهظة ولشاق جسيمة سواء جاءوا بأنفسهم إلى القاهرة لخبرة المحامين فيها ، أم كلفوا بحماى الصعيد بالذهاب إلى القاهرة للاهتمام بقضايهم . لكل ذلك لم يتردد جلالتك قط فى الموافقة على المشروع الذى كان من زمن محلا لبحث وزارة الحقانية ألا وهو إنشاء محكمة استئناف ثانية يكون مركزها مدينة أسبوط .

لأنما ما تقرر إنشاء المحاكم الأهلية فى القطر المصرى فى سنة ١٨٨٣ كانت الحكومة قررت ترتيب محكمتين للاستئناف إحداهما فى القاهرة والأخرى هنا . وإذا كانت محكمة أسبوط لم تنشأ إذ ذاك فما ذلك عائد على الأرجح إلا إلى بعض الصعوبات التى كانت قائمة ومنها الأسباب المالية . ولكن كلما كانت تنشر فى البلاد الوسائل التى من شأنها ترقية الزراعة والتجارة ويترتب عليها ازدياد قيمة العقارات كان عدد القضايا يزداد تبعا أمام المحاكم حتى أصبحت محكمة استئناف مصر واجبا عليها أن تقوم بعمل جسيم جدا . وقد دلت الخبرة على أنه عند ما تزيد قضايا محكمة على حد ما تستطيع الفصل فيه ، تتضح جدواها ، فعلى الرغم من زيادة عدد قضاتها وما يبذلونه من الغيرة وحسن الإدارة لا يعود من الممكن السير فيها بالأعمال سيرا طبيعيا . وإن الأفضل فى حالة كهذه أن تقسم الدائرة القضائية وتنشأ محكمة جديدة أقرب إلى المتقاضين تتوفر لديها السهولة اللازمة للفصل فى القضايا بسرعة .

كل هذه الأسباب حملت الحكومة على أن تقرر أن قضايا الاستئناف التي ترفع عن أحكام محكمة أسبوط وقنا يفصل فيها من الآن فصاعدا أمام محكمة استئناف جديدة رؤى أن يكون مركزها الدائم مدينة أسبوط .

لهذا التدبير الذى لا غنى عنه لتحسين توزيع العدالة فى بلد يقطنه ثلاثة عشر مليوناً من الأنفس تحمرت الحكومة أن لا يترتب على إنقاذه عبء يهبط عاتق دافعى الضرائب أو ينقل ميزانية الحاقية . لهذا ارتأت أنه بتوزيع القضايا بين المحكمتين يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية دون زيادة عدد المستشارين زيادة جديدة ، وفكرت أنه لأجل القيام بأعمال محكمة استئناف أسبوط يكفى أن ينقل إليها من محكمة استئناف مصر عدد من المستشارين متناسب مع عدد القضايا التى ستؤخذ منها بعد الآن . وتعلم الحكومة جيداً أنها بعملها هذا تطلب من مستشارى محكمة استئناف مصر المعينين للجولس فى كراسى محكمة استئناف أسبوط تضحية حقيقية فانه من الصعب على الإنسان - عندما يكون منظمًا معيشته فى مدينة ، وتكون الوظيفة القائم بها يجعله يأمل أن لا يغير محل إقامته - أن يضطر فجأة إلى اتخاذ تدابير جديدة وأن يغير ترتيب بيته ومعيشته . لكن الحكومة تعلم جيداً أنها يمكنها الاعتماد على وطنية المستشارين وإخلاصهم للمصلحة فيقبلون هذه التضحية . وفى الواقع قد تبين ما بدا من مستشارى محكمة الاستئناف الجديدة عند ما دعتهم الحكومة إلى هذا العمل أنهم فى الحقيقة عالمون بما هو واجب عليهم نحو بلادهم وأنهم يعرفون عند الاقتضاء كيف يفضلون المصلحة العامة على مصالحهم الخصوصية .

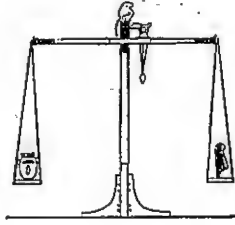
لومن جهة أخرى يعلم هؤلاء المستشارون أيضاً أنه عند كل خلو فى محكمة استئناف مصر سيدعون للرجوع إلى كراسيهم فيها بحسب ترتيب أقدميتهم . فان الحكومة اتخذت هذا التدبير العدل بادئ ذى بدء لئلا تخفف عنهم بقدر الممكن المضار المترتبة على النقل المطلوب منهم الآن .

لوقد تكونت هذه المضار محسوسة فى حالة الكتب والمستخدمين المقولين من محكمة استئناف مصر إلى المحكمة الجديدة أكثر منها فى حالة المستشارين . فهؤلاء الموظفون الذين يشتركون فى دائرة عملهم فى إقامة العدالة يظهرون هم أيضاً إخلاصاً كبيراً لخدمة مصالح البلاد ويستحقون الثناء علناً على وطنيتهم . وستكون معاملتهم فى النقل إلى مصر على طريقة نقل حضرات المستشارين .

أيها السادة

ألم تخف على الحكومة أن إنشاء محكمة استئناف فى أسبوط قد يترتب عليه شيء من الخطر فى أن يتعد قضاء هذه المحكمة الجديدة عن المبادئ التى وضعتها محكمة استئناف مصر . فرجال القانون يعلمون أنه من الممكن حل أى مشكلة قانونية حلولاً مختلفة يستند كل منها إلى مبادئ القانون وإلى العدالة ؛ لكن التجارب دلت على أنه ليس من المصلحة أن تحمل مسألة واحدة فى بلد واحد بطريقتين مختلفتين لأشياء سوى مصادفة أن إحداها نظرت أمام محكمة الجنوب والأخرى نظرت أمام محكمة الشمال ، ولهذا يرى فى أغلب البلاد التى وصلت إلى درجة راقية فى تطور نظامها القضائى ، محكمة وحيدة للفصل فى النقط القانونية تسمى عادة محكمة النقض والإبرام . غير أن قوانيننا المصرية لم ينص فيها على الطعن بطريق النقض والإبرام إلا فى المسائل الجنائية ؛ وأظن أن الحكومة أحسنت صنعاً بجعل النظر فى جميع الطعون التى من هذا القبيل مهما كانت المحكمة الصادرة منها الحكم محكمة جنح أو محكمة جنائيات ، من اختصاص محكمة استئناف مصر ، إذ أنها بذلك تضمن وحدة المبادئ القضائية فى المواد الجنائية .

أما فى المواد المدنية فالطعن فيها بطريق النقض والإبرام غير منصوص عليه فى القانون ، على أن وحدة المبادئ فى أحكام القضاء كانت مكفولة فى الواقع بوجود



الفصل الثالث المحاكم الأهلية وبعض المصالح المرتبطة بها

(١)

المحاكم الأهلية بعد إنشائها

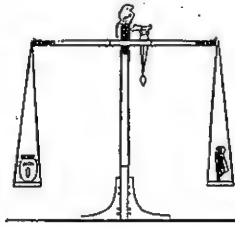
الحضرة الأستاذ محمد ساي مازن المحامي بقسم قضايا الحكومة

لم يكن القضاء الاهلي قبل إنشاء المحاكم الأهلية قضاء مسيرا لروح العصر ومتشيا مع تقدم البلاد ، بل كان على جانب غير قليل من الشذوذ والاضطراب .
وقد رأت الحكومة أن الحاجة ماسة إلى الإصلاح ، فقرر مجلس النظر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ تشكيل لجنة تحت رئاسة ناظر الحفائية للبحث والنظر في هذا الشأن . وقد تشكلت هذه اللجنة من : عبد السمیع افندی القاضي بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة ، والمسيو أرا رئيس مجلس شوری الحكومة ، وبوريلى بك رئيس قلم قضايا وزارة المالية ، وبطرس غالى بك وكيل نظارة الحفائية ، وقدرى بك

محكمة استئناف واحدة وبالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ مكررة من قانون المرافعات التي تقضى بأن تحال على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة القضايا التي يرى فيها العدول عن اتباع مبدأ قانوني تقرر في أحكام سابقة .

لومن الواضح أنه إذا كان هذا النص يمنع التناقض في أحكام القضاء في دائرة محكمة استئناف واحدة فهو لا يمنع حصول ذلك في دائرتي محكمتي استئناف مختلفتين مستقلتين الواحدة منهما عن الأخرى . فليس للتقاضين ما يعتمدون عليه في هذا الأمر إلا محكمة مستشارى محكمة استئناف أسيوط لكي لا ينشأ عن أحكامهم تناقض في قضاء المحاكم في المسائل المدنية . وإلى واثق تيمم الثقة بأن هذا الخطر سيكون نظريا صرفا لمدة من الزمن يتاح فيها للحكومة إنشاء محكمة النقض . فانكم يا حضرات المستشارين آتون كلکم تقريبا من محكمة استئناف مصر ورأسكم أحد رجال القضاء الخبيرين ، وقد جلس هو نفسه سنوات طوالاً في محكمة استئناف مصر ، فلا خوف إذا أن تبتعدوا فيما ستصدرونه من الأحكام عن المبادئ التي قررها قضاء محكمة استئناف مصر أثناء السنوات الأربعين ونيف التي مضت على تأسيسها ، تلك المبادئ التي اعتاد المتقاضون ورجال القانون الرجوع إليها .

لم يبق على الآن ، أيها السادة ، إلا أن أطلب من الله تعالى أن يبارك أعمالكم . وأدعوكم في الختام إلى رفع آيات الشكر والإخلاص إلى مقام حضرة صاحب الجلالة ملكنا المحبوب فؤاد الأول . ففي عهده السعيد تبدأ محكمة استئناف أسيوط أعمالها . والآمال معقودة على أنها — بتوزيعها العدالة في أقاليم الصعيد على وجه الإنصاف والمساواة بين الجميع — تساعد على توافر الطمأنينة والأمن في تبادل المعاملات بين الناس . فالطمأنينة والأمن يتوافران دائما في البلاد إذا وثق سكانها بأن العدالة سريعة وأكيدة ، وأن حق كل ذى حق معترف به ومحافظ عليه .



الفصل الثالث

المحاكم الأهلية وبعض المصالح المرتبطة بها

(١)

المحاكم الأهلية بعد إنشائها

حضرة الأستاذ محمد سامى مازن الحامى بقسم قضايا الحكومة

لم يكن القضاء الاهلى قبل إنشاء المحاكم الأهلية قضاء مسائرا لروح العصر ومتشيا مع تقدم البلاد ، بل كان على جانب غير قليل من الشذوذ والاضطراب .
لقد رأت الحكومة أن الحاجة ماسة إلى الإصلاح ، فقرّر مجلس النظار في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ تشكيل لجنة تحت رئاسة ناظر الحفائية للبحث والنظر في هذا الشأن . وقد تشكلت هذه اللجنة من : عبد السميع افندى القاضى بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة ، والمسئو أرا رئيس مجلس شورى الحكومة ، وبوريلى بك رئيس قلم قضايا وزارة المالية ، وبطرس غالى بك وكيل نظارة الحفائية ، وقدرى بك

محكمة استئناف واحدة وبالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ مكررة من قانون المرافعات التي تقضى بأن تحال على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة القضايا التي يرى فيها العدول عن اتباع مبدأ قانونى تقرر في أحكام سابقة .

لأن الواضح أنه إذا كان هذا النص يمنع التناقض في أحكام القضاء في دائرة محكمة استئناف واحدة فهو لا يمنع حصول ذلك في دائرتي محكمتي استئناف مختلفتين مستقلتين الواحدة منهما عن الأخرى . فليس للمتقاضين ما يعتمدون عليه في هذا الأمر إلا محكمة مستشارى محكمة استئناف أسبوط لكي لا ينشأ عن أحكامهم تناقض في قضاء المحاكم في المسائل المدنية . وإلى واثق تمام الثقة بأن هذا الخطر سيكون نظريا صرفا لمدة من الزمن يتاح فيها للحكومة إنشاء محكمة النقض . فانكم يا حضرات المستشارين آتون كلكم تقريبا من محكمة استئناف مصر وبرايسكم أحد رجال القضاء الخبيرين ، وقد جلس هو نفسه سنوات طوالاً في محكمة استئناف مصر ، فلا خوف إذا أن تتبعدوا فيما ستصدرونه من الأحكام عن المبادئ التي قررها قضاء محكمة استئناف مصر أثناء السنوات الأربعين ونيف التي مضت على تأسيسها ، تلك المبادئ التي اعتاد المتقاضون ورجال القانون الرجوع إليها .

لم يبق على الآن ، أيها السادة ، إلا أن أطلب من الله تعالى أن يبارك أعمالكم . وأدعوكم في الختام إلى رفع آيات الشكر والإخلاص إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مليكنا المحبوب فؤاد الأول . ففي عهده السعيد تبدأ محكمة استئناف أسبوط أعمالها . والآمال معقودة على أنها — بتوزيعها العدالة في أقاليم الصعيد على وجه الإنصاف والمساواة بين الجميع — تساعد على توافر الطمأنينة والأمن في تبادل المعاملات بين الناس . فالطمأنينة والأمن يتوافران دائماً في البلاد إذا وثق سكانها بأن العدالة سريعة وأكيدة ، وأن حق كل ذى حق معترف به ومحافظ عليه .

المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وإبراهيم خليل باشا المستشار بمجلس الأحكام ، ومحمود حمدي باشا المستشار بمجلس الأحكام ، وكيل بك سكرتير مجلس النظار ، وتجبران بك وكيل نظارة الخارجية ، ومسيو فاشيه النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .

لوفي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر أمر عال بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وقد روعى في وضعها الاستعاضة عن المجالس القديمة التي كانت قائمة في ذلك الوقت بمحاكم مشكلة تشكيلا نظاميا متفقا مع المبادئ العصرية الحديثة .

لأنهم ما تشمل عليه هذه اللائحة من الأحكام ماذكرته خاصا بترتيب درجات هذه المحاكم ، فقد وضعت لها أربع درجات - المحاكم الابتدائية ومحاكم الأمور الجزئية ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز .

للمحاكم الابتدائية تترتب في مصر والإسكندرية وفي كل مديرية من الوجه القبلي والبحري وفي جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية التي تتعين فيما بعد بأمر من الحضرة الخديوية . ويحال على هذه المحاكم بمقتضى أمر من الحضرة الخديوية النظر في الدعاوى الواقعة في المحافظات التي لا توجد فيها محاكم ابتدائية . وتشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالأقل يكون أحدهم رئيسا وأخر وكلا . وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة . ويجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية ليزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على أربعة ، وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة الأصليين عند غيابهم أو حدوث عذر لهم يمنهم من الحضور . وتختص بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بنظرها المحاكم الجزئية . وتختص أيضا بصفة ثانية درجة في الأحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية . أما في المواد التأديبية فتختص بالحكم بصفة أول درجة في الجنيح ، وبصفة ثانية درجة في مواد المخالفات .

للمحاكم الأمور الجزئية يترتب منها في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة واحدة أو أكثر . ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض أو نائب يتعين بمعرفة المحكمة الابتدائية . ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة أن تسترجع القاضي المذكور وتستعيضه بغيره من رفقائه . وتختص بالحكم في المواد المدنية بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، ولها الحكم أيضا في المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات .

للمحاكم الاستئناف تترتب منها محكمتان إحداها بمصر والأخرى بأسبوط . أما ما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيما بعد بأمر من الحضرة الخديوية . وتشكل كل محكمة من ثمانية قضاة بالأقل يكون أحدهم رئيسا وآخر وكلا . وتصدر الأحكام من خمسة قضاة . وتختص بالحكم في المواد المدنية والتجارية في الأحوال المقررة بالقانون ، وتحكم بصفة أول درجة في الجنائيات ، وبصفة ثانية درجة في الجنيح .

للمحكمة التمييز ومقرها مصر تتركب من عشرة قضاة بالأقل يكون من بينهم الرئيس والوكيل وتصدر الأحكام من سبعة قضاة . وترفع إليها بناء على طلب أولى الشأن الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية وهي :

أولا - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى يكون موضوع الطلب فيها زائدا على ٢٥,٠٠٠ قرش ، أو يكون الطلب بحقوق لم تقدر لها مبالغ .

ثانيا - الأحكام التي يكون فيها خروج عن منطوق القوانين مهما كانت أهمية الدعوى . وفي هذه الحالة متى ثبت لمحكمة التمييز أن الحكم خارج عن منطوق القانون فإنها تنقضه وتنظر في موضوع الدعوى وتفصلها بحكم واحد .

لورفع تلك الدعاوى أمام محكمة التمييز يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها ما لم يكن الحكم مأمورا بتنفيذه تنفيذا معجلا بدون توقف على الطعن فيه .

والمختص محكمة التمييز أيضا بالحكم قطعا بصفة ثانية درجة في مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة أول درجة . وتقضى في المسائل المتعلقة بعدم استيفاء القواعد الإجرائية المقررة أو بالخروج عن القانون . وتفصل في هذه المسائل اتباعا لقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة نقض وإبرام .

لوقد تضمنت اللائحة نصوصا مؤداها أنه يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت المصلحة ذلك ، وأنه يجوز لمحكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تشكل فيها دائرتين أو أكثر . على أن تشكل كل من المحاكم ، وزيادة عددها ، وتعين دائرة اختصاص كل منها ، وتجديد دوائر فيها ، يكون بأمر من الحضرة الخديوية يصدر بموافقة رأى مجلس النظار .

كما نصت على أنه يترتب بالمحاكم قلم نيابة عمومية يتولى رياسته نائب عموى .

لوقد صدد اختصاص المحاكم الأهلية بوجه عام نصت المادة ٢٢ من اللائحة على أن المحاكم الأهلية تختص بالحكم في كافة الدعاوى الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الأهالي بعضهم مع بعض . ومختص في مواد التأديب بالحكم في المخالفات والجنايات الواقعة من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات والجناح والجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها .

لأما القضايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالي فانها تنظر ويحكم فيها بمجلس إدارى يترتب فيما بعد بأمر خديوى . على أنه لا يجوز إقامة دعوى من أحد أفراد الأهالي على مأمور من مأمورى الحكومة بسبب أمور وقعت منه في إنشاء إجرائه وظيفته . بل من يدعى بحصول ضرر له من إجراءات أحد المأمورين فدعواه تقام على الحكومة أو على جهة الإدارة التابع لها ذلك المأمور ، لا على المأمور نفسه .

لوقد نصت اللائحة أيضا على أنه لا يجوز للمحاكم الأهلية الحكم في المسائل المتعلقة بالأوقاف ، ولا في مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ، ولا في مسائل الهمية والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ، وليس لها تأويل الأحكام التي تصدر فيها من القاضى المختص بها - إنما يكون من خصائصها الحكم في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أو تنفيذ تلك الأحكام . كما أنه لا يسوغ للمحاكم المذكورة أن تحكم فيما يتعلق بملكية العقارات المخصصة للنافع العمومية . ولا يجوز لها أن تفسر أى أمر صادر من جهة الإدارة أو توقف تنفيذه .

لواشتملت اللائحة في ختامها على نص يقضى بأن مجرد تشكيل كل محكمة من المحاكم المستجدة يترتب عليه لغو المجالس المحلية الموجودة في الجهة التي تشكلت بها المحكمة المستجدة المذكورة . والدعاوى التي كانت منظورة بالمجالس الملغاة ترفع للمحاكم المستجدة ويصير إتمام إجراءاتها على حسب أصول المرافعات الجديدة اعتبارا من آخر ورقة تحررت بشأنها مستوفية الشروط اللازمة .

لوقد ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة برئاسة ناظر الحقانية للباشرة في ترتيب المحاكم ووضع نظامها الداخلى وانتخاب مستخدميها ، على

أن تكون مأمورية هذه اللجنة استشارية فقط . ومما قرره في هذه الجلسة تعيين على باشا إبراهيم نائبا عموميا للحاكم الأهلية المزمع إنشاؤها وتعيين ثلاثة وكلاء له وأن يكونوا جميعا هم أعضاء اللجنة المذكورة . وانتظر في استصدار الأمر العالي بالتعيين حتى يؤخذ رأى على باشا إبراهيم . والظاهر أن على باشا اعتذر فصدر الأمر العالي في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين سعادة إسماعيل باشا يسرى نائبا عموميا وتعيين الثلاثة الوكلاء المذكورين معه فتم بهم تشكيل اللجنة .

ولكن اللجنة لم تستمر في عملها بسبب الاضطراب السياسى الذى وقع في البلاد حينذاك إلى أن تقدم المرحوم حسين نغرى باشا ناظر الحفانية إلى مجلس النظار في ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمذكرة قيمة يطلب فيها الإذن باتمام ما كان قد شرع فيه من التنظيم والإصلاح^(١) .

لشأننا مجلس النظار في هذه المذكرة بجلاسة ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وقرر ما حاصله وجوب الإسراع في تشكيل هذه المحاكم مع إدخال بعض قضاة أجانب فيها ، وترجيح من يكون منهم عارفا باللغة العربية ، وأن تتبع فيها القوانين المتبعة الآن في المحاكم المختلطة ماعدا قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ، فبعد تعديلهما بما يلائم حالة البلد ، يجرى تطبيقهما أيضا بالمحاكم المستجدة في آن واحد مع القوانين الأخرى، وذلك حتى يكون القانون واحدا . وأن تكون درجات المحاكم المستجدة لغاية درجة الاستئناف فقط ، وتحذف منها درجة التمييز ، وأن يجرى تعديل اللائحة الأولى السابق صدورها بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١^(٢)

(١) راجع نص هذه المذكرة المنشورة بهذا الكتاب ص ١٠٧ وما بعدها .

(٢) راجع نص هذا القرار المنشور آتفا بصفحة ١١٦ و ١١٨ .

لحدلت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وصدر بها الأمر العالي المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ وبمقتضاه رتب المحاكم إلى محاكم جزئية ومحاكم ابتدائية ومحاكم استئناف ، بينت حدود ولايتها ، كما بينت طريقة تشكيل كل محكمة منها واختصاصاتها على ما تراه في مجموعات قوانين سنة ١٨٨٣

لوقد نص في تلك اللائحة على أنه يترتب بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يتولى رياسته نائب عمومى .

لهم صدرت في سنة ١٨٨٣ نفسها أوامر عالية بالقوانين التى يجرى العمل بمقتضاها في المحاكم الجديدة .

لوفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال بتشكيل محاكم الوجه البحرى وتحديد دوائر اختصاص كل منها .

لما محاكم الوجه القبلى فلم يتناولها التشكيل إلا في ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ لوعقب ذلك صدرت أوامر عالية بتعيين القضاة ورجال النيابة الذين يباشرون العمل في المحاكم التى رتب .

لوفى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاحها^(١) .

لوفى ٢٧ يناير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال ببيان الأحكام الوقتية المترتبة على إنشاء ما أنشئ من المحاكم الأهلية ، وضرورة نقل الدعاوى وملقاتها إليها من المجالس الملغاة ، وكيفية التصرف في هذا .

لوفى ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بلائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية تضمنت كثيرا من الأحكام المتعلقة بتنظيم العمل في هذه المحاكم .

(١) راجع إجراءات افتتاحها المنشورة في ص ١٦٨ وما بعدها .

لوفي ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال بتشكيل محاكم للواد الجزئية والمصالحات. وقد نص على أنه تشكل محاكم للواد الجزئية والمصالحات فيكون في كل مركز وفي كل قسم من الأقاليم وفي كل مدينة من المدن محكمة واحدة بحسب ما يقرره ناظر الحقانية (مادة ١). وتترتب كل محكمة من هذه المحاكم من رئيس يعين بأمر عال ومن قاضيين من معتبري البلاد يحسنان القراءة والكتابة يعينان بالمتابعة ممن ينتخبهم ناظر الحقانية من الأشخاص الذين تقدم قائمة بأسمائهم من مجلس كل مديرية. فإذا تأخر أجل القضاة لعذر وجب على الرئيس استدعاء أحد المتخين ليقوم مقامه حتى يحضر (مادة ٢).

ثم تضمن الأمر العالي المذكور بيان اختصاصات هذه المحاكم والإجراءات التي تتبع أمامها (المادة ٤ وما بعدها). ونصت المادة ٣٢ منه على أنه تتبع في هذه المحاكم الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ما لم يوجد نص مخصوص في هذا القانون يخالفها - على أن هذا الأمر العالي لم ينفذ حتى ألغى بمقتضى الأمر العالي المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢).

لوفي ١٨ أبريل سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال نص في المادة الأولى منه على أن كلا من نظار الأقسام في مديريات قبلي الخارجة عن دوائر المحاكم الأهلية يحكم في دائرته في القضايا الحقوقية لغاية ألف ومئائة قرش، بدخول الغاية، وفي القضايا الجنائية بالحبس لغاية ثمانية أيام. وتكون أحكامهم في ذلك قابلة للطعن بالمجالس الابتدائية إذا رفع عنها ألباؤها إليها.

لنص في المادة الثانية على أن كلا من المديرين في المديريات المذكورة يحكم قطعيا في المنازعات المتعلقة بوضع اليد سواء كانت ناشئة عن اغتصاب أو تغيير حدود، بحيث لا يترتب على أحكامهم في ذلك الإضرار بحقوق الملكية.

لوفي ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بالتصديق على تعريفه الرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية والجنائية أمام المحاكم الأهلية.

لقد تعدلت بمقتضى أوامر عالية صدرت بعد ذلك. وأخيرا استبدلت بها تعريفه أخرى صدر بها الأمر العالي المؤرخ ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧

لوفي ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩ صدر أمران عاليان بتحديد دوائر اختصاص محاكم الوجه القبلي وهي محكمة بني سويف الابتدائية ومحكمة أسبوط الابتدائية ومحكمة قنا الابتدائية. وقد نص الأول منهما على أن دائرة محكمة بني سويف تشمل مديرية بني سويف ومديرية الفيوم ومديرية المنيا، ودائرة محكمة أسبوط تشمل مديرتي أسبوط وجرجا، ودائرة محكمة قنا تشمل مديرية قنا. ونص الثاني على أن محاكم بني سويف وأسبوط وقنا الابتدائية الأهلية تكون داخلية ضمن دائرة محكمة استئناف مصر.

لوفي ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال نص على أن دائرة محكمة قنا الابتدائية الأهلية تشمل محافظة الحدود فيما يتعلق بالمواد المدنية والتجارية، وكذلك المواد الجنائية العادية التي لا تكون من خصائص المجالس العسكرية.

ثم صدرت أوامر عالية بتعيين القضاة ورجال النيابة الذين يباشرون العمل في هذه المحاكم.

لوفي ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال بإلغاء الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ بتشكيل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات. وقد نص فيه على أنه تشكل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية، وتشمل دائرة اختصاص كل منها مركزا أو أكثر بالأقاليم، أو ثلثا أو أكثر من المدن على حسب عدد السكان ومقتضيات أحوالهم.

لُيعين عدد تلك المحاكم ومركز كل منها بقرار من ناظر الحقانية .
لُيقوم بأعمال كل محكمة من المحاكم المذكورة قاض من المحكمة الابتدائية
ينتدبه ناظر الحقانية لمدة لا تزيد عن سنة .

لُيحكم قاضي الأمور الجزئية في المواد التي من خصائصه بمقتضى القانون ،
ويحكم أيضا في المخالفات والجنح المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أوامر
ولوائح خصوصية عدا بعض مخالفات وجنح نص عليها الأمر العالي المذكور
في المادة الرابعة منه .

لُيقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال النيابة في كل محكمة من محاكم
الأمور الجزئية . وقد عدل هذا الأمر العالي بعد ذلك بمقتضى الأوامر العالية
المؤرخة ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يونيو
سنة ١٨٩٥ . ومن بين التعديلات التي أدخلها الأمر العالي المؤرخ
٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ أنه أُجيز لناظر الحقانية أن ينتدب في مصر والإسكندرية
قاضيا أو أكثر من قضاة المحكمة الابتدائية على حسب الاقتضاء ليحكم دون غيره
من باقى قضاة الأمور الجزئية في كافة قضايا المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين .

لُتنفيذا لأحكام هذا الأمر العالي أصدر ناظر الحقانية قرارات متتابعة بإنشاء
محاكم جزئية في مختلف جهات القطر وتحديد دوائر اختصاصها .

لُوفي ٧ مارس سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بإيقاف سريان لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية على مديرية الحدود إيقافا مؤقتا بسبب الأحوال العسكرية والسياسية في تلك
الجهة ، وأن تشكل محكمة مخصصة في أسوان للمواد المدنية والمواد الجنائية ،
ويحكم في المواد المدنية قاض واحد ، أما في المواد الجنائية فيضم إليه اثنان

من العدول (مادة ٢) . ويكون تعيين القاضي بمعرفة ناظر الحقانية بناء على
طلب محافظ المديرية ، وتعيين العدلين يكون بمعرفة المحافظ المذكور (مادة ٣) .
وتحكم المحكمة المخصصة في أول درجة في القضايا المدنية التي ترفع إليها - بمراعاة
الحدود المقررة في قانون المرافعات لقاضي الأمور الجزئية .

أما في المواد الجنائية فيكون لها ما لقاضي المواد الجزئية من الاختصاصات
المدونة في الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وتحكم كذلك في جنائيات
السرقه المبينة في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون العقوبات
(مادة ٤) . والأحكام التي تصدر من المحكمة المخصصة في المواد المدنية يكون
استئنافها أمام محكمة مؤلفة من موظفين اثنين من حامية المديرية يعينهما ناظر
الحقانية بناء على طلب المحافظ ومن عدلين يعينهما المحافظ المذكور ، وذلك
في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات في المواد المدنية .
وتكون تلك المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو تحت رئاسة من ينتدبه لذلك إذا حدث
له مانع عن الحضور (مادة ٦) . واستئناف الأحكام الصادرة في الجنائيات المبينة
في المادة الرابعة سالفة الذكر ، وفي جميع الجنح التي حكم بسببها بالحبس لمدة تزيد
على شهر ، يكون أمام المحكمة المؤلفة بالكيفية المبينة في المادة السابقة (مادة ٧) .

لُوقد تضمن الأمر العالي المذكور بيان الإجراءات التي تتبع أمام هذه المحكمة
ونص في ديباجته على أن هذا النظام يبقى لمدة سنتين . ولكنه تجدد بعد ذلك
مرات ، وأخيرا أبطل في سنة ١٩٠٠ وأنشئت محكمة جزئية اعتيادية في أسوان
تكون تابعة لمحكمة قنا الابتدائية (تقرير المستشار القضائي في سنة ١٩٠٠) .

لُوفي ٥ يولييه سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بتعديل المادة العاشرة والمادة
الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فعدلت المادة العاشرة كما يأتي :

”تشكل كل من هاتين المحكمتين (محكمة الاستئناف) من ثمانية قضاة على الأقل ويكون أحدهم رئيسا وآخر وكيلا . وتصدر الأحكام في المواد المدنية والتجارية من ثلاثة قضاة ، وكذلك في المواد الجنائية .

لكن في مواد الجنائيات التي يعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الحبس المؤبد أو النفي المؤبد يجب أن تشكل هيئة الجلسة التي تحكم فيها من خمسة قضاة“ .

لوعدت المادة ٢١ كما يأتي :

”تحكم المحاكم الاستئنافية بهيئة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون .

لوفي هذه الحالة تشكل هيئة الجلسة التي تصدر الحكم من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا في القضية بهيئة استئنافية“ .

لوفي ٢ مايو سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال بإلغاء محكمة بنها الابتدائية .

لوقد توزع اختصاصها بين محكمتي مصر الابتدائية وطنطا الابتدائية ، فاختصت الأولى بقضايا مديرية القليوبية ، واختصت الثانية بقضايا مديرية المنوفية .

لوفي ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال بتحديد محاكم معينة للحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة .

لوفي ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ صدر أمر عال بتعديل المادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كما يأتي :

”تتكون محكمة الاستئناف بمصر بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع إليها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات من الطعن في الأحكام بسبب عدم استيفاء الإجراءات المقررة قانونا أو بسبب مخالفة القوانين .

لوتؤلف محكمة النقض والإبرام من خمسة قضاة يجوز أن يكون أحدهم ممن سبق له المشاركة في الحكم المطعون فيه“ .

لوفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ صدر أمر عال باستبدال محكمة الزقازيق الأهلية بمحكمة المنصورة الأهلية .

لوفي ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ صدر أمر عال بمنح عمد البلاد الاختصاص بالحكم في المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش صاغ ، الحاصلة بين أهالي ناحية واحدة أو جملة نواح داخلية في اختصاص عمدة واحد .

لوقد اشتمل الأمر العالی المذكور على الإجراءات التي تتبع في رفع هذه المنازعات ونظرها وتنفيذ الأحكام التي تصدر فيها . وكان العمدة قد منحوا من قبل بعض الاختصاص في المسائل الجنائية (تراجع المادة التاسعة والعاشره والحادية عشرة من الأمر العالی الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بخصوص انتخاب العمدة ومشايخ البلاد) .

لوالفكرة في منحهم هذه الاختصاصات هي تخفيف العبء عن القضاة الجزئيين حتى يتفرغوا للمنازعات التي هي أكبر جسامه وأكثر أهمية (راجع تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٨) .

لوفي ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ صدر أمر عال بتعديل بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فعدلت المادة الخامسة منها كما يأتي :

”تتكون محكمة ابتدائية في كل من مصر وطنطا والزقازيق والاسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا“ .

لوعدت المادة الثامنة كما يأتي :

”يشكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر الحفائية .

لتركب كل من هذه المحاكم من قاض ينتدبه ناظر الحفائية من المحاكم الابتدائية، ولناظر الحفائية أن ينتدب في مدينتي مصر والإسكندرية قاضيا أو جملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمفردهم دون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين“ .

لوعدت المادة التاسعة كما يأتي :

”شكل محكمة استئناف في مدينة مصر“ .

لوعدت المادة العاشرة كما يأتي :

”يصدر الأحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة إلا في أحوال الجنايات التي يعاقب عليها قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وكذا في حال انعقاد المحكمة بهيئة محكمة نقض وإبرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنايات فان الأحكام تصدر من خمسة قضاة .

لوعند ما تنعقد المحكمة بهيئة نقض وإبرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه“ .

لواستعيض عن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ بمادة واحدة نصها :

”لواء اختصاص المحاكم تعين في قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات“ .

لوفي اليوم نفسه صدر امر عال آنر بتحديد دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الأهلية . وقد نص على أن دائرة اختصاص محكمة مصر تشمل محافظة القاهرة ومديريتي البحيرة والقليوبية ، ودائرة اختصاص محكمة طنطا تشمل مديريتي المنوفية والغربية ، ودائرة اختصاص محكمة الزقازيق تشمل مديريتي الشرقية والدقهلية ومحافظات دمياط وقنال السويس والعريش وناحية الطور ، ودائرة اختصاص محكمة اسكندرية تشمل محافظة الإسكندرية ومديرية البحيرة ، ودائرة اختصاص محكمة بني سويف تشمل مديريات بني سويف والفيوم والمنيا ، ودائرة اختصاص محكمة أسيوط تشمل مديريتي أسيوط وجرجا ، ودائرة اختصاص محكمة قنا تشمل مديريتي قنا وأسوان .

لهم صدر أمر عال ثالث في اليوم نفسه أيضا بالغاء بعض الأوامر العالية التي سبق صدورها وأُرفق بكشف مبين به الأوامر العالية المذكورة . ومن بين هذه الأوامر العالية الأمر العالي الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الأولى ، والأمر العالي الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بشأن تحديد دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الأهلية ، والأمر العالي الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٨٨٤ بشأن لائحة الأحكام الوقتية لتنفيذ لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة، والأمر العالي الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٨٨٨ الذي خول لنظر الأقسام في الوجه القبلي الاختصاص بالحكم في بعض المسائل ، والأمران العاليان الصادران في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩ بشأن تحديد دوائر اختصاص محاكم بني سويف وأسيوط وقنا ومحكمة استئناف مصر ، والأمر العالي الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن دائرة اختصاص محكمة قنا ، والأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تشكيل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات ،

والأوامر العالية المعدلة له ، والأمر العالى الصادر فى ٥ يوليه سنة ١٨٩١ بشأن تعديل بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، والأمر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٩٢ بشأن إلغاء محكمة بنها الابتدائية ، والأمر العالى الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ بشأن تعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

لوصدر فى اليوم نفسه كذلك أمر عال بإنشاء محاكم تسمى محاكم المراكز ، تشكل بمقتضى قرار يصدره ناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية ، وتعين دائرة اختصاص كل محكمة من هذه المحاكم بقرار من ناظر الحفانية ، ويقوم بالأعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى يندبه ناظر الحفانية لهذا الغرض خاصة . وتختص محكمة المركز بالنظر والحكم فى جميع المخالفات وكذلك فى الجنج الميئة فى الملحق المرفق بالقانون . ويقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية فى هذه القضايا من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحفانية من مأمورى الضبطية القضائية . ولناظر الحفانية أن يخول لجميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصا فى المواد المدنية والتجارية ، ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذى للقاضى الجزئى حق الحكم فيه نهائيا . ولناظر الحفانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها فى بلد به محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التى من شأنها أن تقدم إلى محكمة من محاكم المراكز فى جدول خاص بها . ويكون لمحكمة المركز فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التى للقاضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من شهر أو بغرامة تزيد عن جنيتين اثنتين مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى القانون . وقد زيدت سلطة المحكمة بمقتضى القانون رقم ٦ سنة ١٩٠٧ فجعلت مدة الحبس ثلاثة أشهر بدلا من الشهر وجعل مقدار الغرامة عشرة جنيهات بدلا من الجنيتين .

لوقد ذكر المستشار القضائى فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ الاسباب التى دعت إلى إصدار قانون محاكم المراكز فقال :

” لأن الغرض الأصلى منه سن طريقة أدعى مما فى الحالة الحاضرة لسرعة الحكم فى صغائر الجرائم فى محل وقوعها . وذلك إنما هو النتيجة المحتملة عقلا لقوانين وضعت حوالى سنة ١٨٩٠ وحولت بمقتضاها كل قضايا الجنج من المحاكم الكلية إلى المحاكم الجزئية وأمكن لأول مرة بواسطتها هى وما ترتب عليها من إنشاء محاكم جزئية الحكم فى الجنج عموما حكما مؤثرا . وقبل ذلك الزمن كانت المحاكم متعذرة عادة إلا فى الوقائع الخطيرة بعد الشقة بين محل الواقعة والمحكمة المختصة وبين قاضى التحقيق . وزيدت الآن المحاكم الجزئية عدا محاكم مصر والإسكندرية إلى أن بلغت ٣٩ خص كل منها على التقدير المتوسط بما ينيف قليلا عن مركزين . وإن أى مثابة على التقدم فى هذه الطريق نحو جعل المحاكم فى محل الواقعة يترتب عليها إنشاء محاكم جزئية جديدة .

لوفضلا عن أن الإكثار من هذه المحاكم يستلزم نفقات طائلة لإقامة محال لها وزيادة عظيمة فى عدد القضاة وأعضاء النيابة ، فإن العدد الإضافى الذى يخصص من هؤلاء لإنشاء محكمة جزئية فى كل مركز يكون زائدا زيادة عظيمة عما تقتضيه الحال ، وإن كان النمو المستمر فى الأعمال داعيا الآن إلى الإكثار من عدد العمال .

لوالأمر العالى الجديد يدع الاختصاص بنظر جميع الجنج الخطيرة للمحاكم الجزئية ، ويخول إنشاء محاكم تحكم فى المخالفات وفى الجنج الصغيرة فى المراكز التى ليس بها محكمة جزئية .

لُيسَيقوم بأعمال هذه المحاكم الجديدة قضاة داخلون في ترتيب القضاة الحاليين
يجلسون في كل محكمة جلسة أسبوعية في دار المركز .

لُهم قال :

”لُوتقسيم الأعمال بالصفة التي تقررت يجعل بعض قضاة هذه المحاكم الجديدة
في سعة من الوقت تكفي للنظر والحكم في القضايا المدنية الصغيرة ، ولذلك جعل
لناظر الحقانية حق تمثيلهم الحكم في هذه القضايا . وهذا الاختصاص الأخير
وإن كان من المستحسن تعميمه لما فيه من إفادة أرباب القضايا من أهالي البلاد
الشاسعة فائدة عظيمة ، لكن ليس ذلك التعميم في الإمكان ، لاسيما في بادئ
الأمر ، خوفا من تراكم القضايا على القضاة إلى حد لا يطاق .

لُوقد قدر أنه بزيادة تسعة قضاة على الميزانية ومبلغ لا يتجاوز ستة آلاف جنيه
للفنقات (وهو مبلغ قرر في ميزانية سنة ١٩٠٤) يمكن عقد جلسات جديدة
في ثلاثين مركزا ويمكن كذلك استغناء المحاكم الجزئية عن قاضيين وعن جزء مهم
من وقت قاضيين آخرين ، فيشتغل الاربعة بمساعدة المحاكم الكلية في أعمالها .

لُوعقب صدور القانون أنشئت محاكم مركزية في ٣٥ مركزا ليس بها محاكم
جزئية ، وأحدثت في ٢٩ مركزا آخر توجد فيها محاكم جزئية جداول مخصصة
لقضايا المركز . وقد كان من أثر ذلك أن خف العبء عن المحاكم الجزئية فنقصت
أعمالها نقصا كبيرا ، كما خف العبء عن النيابة العمومية فضلا عما أدى إليه هذا
النظام من سرعة الفصل في القضايا حتى تقرر تعميمه في جميع القطر (يراجع
تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٤) .

لُوفي ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ صدر قانون تشكيل محاكم الجنايات . وقد
أوضح المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٣ الأسباب التي دعت إليه .
وقد لقي هذا القانون معارضة عند إصداره لما كان يحثي منه من تقليل الضمانات
المكفولة بمقتضى النظام القديم في نظر الجنايات مما ذكره المستشار القضائي
في تقريره عن سنة ١٩٠٤ ولكن هذه المخاوف قد تبددت عند العمل
بالقانون ، وظهرت لدى التطبيق آثاره طيبة (يراجع تقرير المستشار القضائي عن
سنة ١٩٠٥) .

لُوقد صدر مع قانون تشكيل محاكم الجنايات قانونان آخران أحدهما بتعديل
المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالآتي :

”تصدر الأحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة إلا في حال انعقاد
المحكمة هيئة محكمة نقض وإبرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنايات فان الأحكام
تصدر من خمسة قضاة“ . والآخر بتعديل بعض أحكام قانون تحقيق الجنايات
في المواد ١٧٩ و ٢٢٩ و ٢٣٢ منه .

لُوقد افتتح الدور الأول من أدوار محاكم الجنايات في ٦ مارس سنة ١٩٠٥ في
مصر والإسكندرية ، وفي ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ في طنطا والزقازيق ، ثم عمم
نظام محاكم الجنايات في جميع القطر من ابتداء سنة ١٩٠٦

لُوقد انعقدت الجلسة الأولى في مصر تحت رئاسة المستر بوند - وكيل محكمة
الاستئناف حينذاك - الذي ألقى عند افتتاحها خطابا نشره فيما يلي :

”لُأن افتتاح الدور الأول لمحاكم الجنايات اليوم في القاهرة (في هذه السراى)
وفي الإسكندرية سيخلد لهذا اليوم ذكرا عظيما في إدارة القضاء في مصر .

فالفكرة التي فكر فيها المرحوم السير جون سكوت ، وتممها خلفه الفاضل مع كثير من التعديلات المهمة ، قد وافق عليها مجلس شورى القوانين ، وبعد أن حازت رضا الجنب العالى وصدر بها نطقه الكريم صارت القانون الحالى للبلاد .

لأن القضاة الذين وضع فيهم ملك البلاد ثقته ليحكموا باسمه في الجنايات بين الرعية ، سيحكمون من الآن فصاعدا بعلم تام ، معتمدين في أحكامهم على اعتقادهم الذي وصلوا إليه من الأدلة والبراهين التي قدمت بين أيديهم ، لا كما كان أولا من الاعتماد على أوراق لا تؤثر ولا تنطق .

فسيكون شهود الإثبات وشهود النفي على مرأى ومسمع منا لا المتهمون فقط ، كما كان أولا ، وبعد سماع أقوال النيابة والدفاع والشهود ، ستج في المستقبل ما اتبعناه في الماضي من إقامة العدل التي يفرضها علينا الشرف والذمة عملا بالقسم الذي أديناه . وإنا سنبدل ما يوصلنا إليه استعدادنا وكفاءتنا من التروى والدقة وعدم التحيز في البحث والتنقيب عما إذا كانت الوقائع المنسوبة للتهمة ثابتة عليه أولا - فإذا نتج من البحث شك معقول في التهم الموجهة للتهمة ، أى شك يؤثر في نفوسنا في حادثة عظيمة من الحوادث اليومية ، كان الواجب علينا إذ ذاك تبرئة المتهم . فواضعو هذا الإصلاح الذي نبدأ به اليوم هم على يقين من أنه سينتج منه النتائج الحسنة لأهل هذه البلاد .

للمحكمة الجنايات كما أنها ستسلك الخطبة التي يضعف معها احتمال عقاب البرىء ، كذلك ستعاقب المجرمين الحقيقيين في زمن قريب من حصول الجناية بالعقاب المناسب لها ، ومن جهة أخرى فإن الأشخاص المتهمين ظلما لا يطول عليهم الزمن وهم مهذبون بالإجراءات الجنائية .

والعمل الذي كلف به قضاة هذه المحكمة ليس بالأمر الهين ، فإننا على علم تام بصعوبة وأهمية وظائفنا .

لوسنبحث في كل قضية جنائية أولا عما إذا كانت التهمة ثابتة ، وثانيا عن درجة الخطر الذي يعود على الهيئة الاجتماعية من المجرم ومقدار العقوبة التي يجب تطبيقها عليه .

السؤال الأول لاشك أنه الأكثر صعوبة لاسيما على القضاة الأوربيين ، ولكن نظرا لما جربناه في الماضي من معاونة زملائنا الوطنيين لنا بمعلوماتهم وخبرتهم الواسعة نأمل أن مأموريتنا لا يصعب علينا تذليلها .

لوما أنى قد تكلمت عن زملائي فلا يسعنى إلا أن أصرح مع السرور أن قضاة هذه المحكمة العليا سينالون من الحكومة جزاء ماديا اعترافا ومكافأة لهم على كدهم وعملهم وسيرتهم في منصبهم السامى الذي يشغلونه في هذه البلاد .

لوما أنى أشغل أكبر مركز من مراكز القضاة الأوربيين في هذه المحكمة العليا ، فإننى أتهز هذه الفرصة لأقول علنا إننا نقدر هؤلاء الزملاء الوطنيين حق قدرهم على مشاركتهم الثمينة لنا مع الإخلاص في القيام بالعمل المشترك بيننا وبينهم .

فوظيفته المستشار الان هي إحدى الوظائف السامية التي يمكن لرعايا الجنب العالى الوصول إليها . وإثنى على يقين ، مؤسس على تجربة طويلة ، من أن زملائنا الوطنيين سيقومون في المستقبل أحسن قيام لتأدية وظيفتهم ، كما قاموا بذلك فيما سبق .

لويحسن في الختام ان أقول إنه لا ينبغي التسرع في الحكم على هذا النظام القضائي الجديد باستحسان أو استهجان ، بل يجب أن يترك ذلك حتى تمضي مدة على سير هذا النظام . وإذا ذاك يتيسر الحكم على قيمة محاكم الجنايات بروية .

لإننا سنستمر في بذل الجهد لإعطاء كل ذي حق حقه ناصين ميزان العدل بين الدفاع والاثم ، بين المرءوسين والرؤساء . على أننا لا نستغرب إذا صدر انتقاد ممن هم بعيدون عن مسئولية القاضي الكبرى . فمن الجائز أن يحكم بالبراءة بدون تردد وبعد سماع كثير من شهود الإثبات ، كما أنه يجوز أن يحكم بالعقوبة بعد سماع بعض الشهود ، ويجوز أن يكون ذلك سببا في الاستغراب — ولكن في هاتين الحالتين يمكننا تفسير الأحكام بأن الاعتقاد الفسافي لا يتكون طبقا لقواعد ثابتة ، بل هو قائم على تقدير قيمة الشهادة لا على عدد الشهود .

لأخيرا فإنه من البديهي الذي لا يحتاج إلى برهان أن الحماية تؤدي خدمات جليلة للقضاة ، فان التجارب العديدة قد دلت عن يلاذ أخرى أن تقديم المناقشات من أشخاص نبيهاء أمام قاض منصف يكون من أحسن الطرق الموصلة إلى إظهار الحقيقة ونشر لواء العدل . وإلى أكرر الآن ما سبق ذكره مرارا في هذا المحل من أن النياية والحماية هما في نظرنا سواء لا يمتاز أحدهما عن الآخر ، بل لكل منهما أن يسلك ما سلكه الآخر في إثبات مدعاه . وستجهد محكمة الجنايات بقدر الإمكان في تسهيل المأمورية على المحامين الذين يكلفون من قبلها للدفاع عن المتهمين . (الوقائع المصرية عدد ٨ مارس سنة ١٩٠٥)

لوفي سنة ١٩١٢ أنشئت محاكم الأخطا . وصدر بإنشائها القانون رقم ١١ سنة ١٩١٢ في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ ، وقد عدلت بعض نصوصه بمقتضى القانون رقم ١٩ سنة ١٩١٣ ، ثم وضعت لائحة بالإجراءات التي تتبع امامها بمقتضى

القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٣ وتعريفه بالرسوم بمقتضى القانون رقم ١٨ سنة ١٩١٣ وعدلت بمقتضى القانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٥
لوقد أوضحت وزارة الحفائية الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذه المحاكم في مذكرة أرفقتها بالقانون جاء فيها ما يأتي :

”فن القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها في وضع النظمات القضائية تقرب القضاة من المتقاضين بقدر ما يسعه الإمكان ، فيقتصد المتقاضون من وقتهم وأموالهم ما لا يجوز الإغضاء عنه . وقد كان هذا شأن الحكومة منذ أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ فانها ما فتئت من ذلك الحين توالى إنشاء الجهات القضائية بالإسكندرية من المحاكم الجزئية ثم محاكم المراكز وتبلغ الأولى ٤ والثانية ٨٣ محكمة وذلك في الأقاليم دون المدن الكبرى ، ولتلك الغاية يعينها صدر قانونا ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ و ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٨ اللذان خولا العمد حق الحكم في بعض المواد المدنية والجنائية ، ولكنهما لم يقيا بالغرض . والظاهر أنه لو وضع هذا النظام على أصول غير التي أسس عليها لكان أقرب إلى النجاح . ومن المعلوم أن للأمة الزراعية كالأمة المصرية مصلحة كبرى في أن يكون الفصل في المنازعات حيث يقيم المتقاضون ، لأن للفلاح من الأعمال الشاغلة ، ولا سيما ما يتعلق منها بالرى ، مالا يسهل عليه معه ترك أرضه زمنا طويلا . فن مصلحة ألا يكلف بالابتعاد كثيرا عن غيطه ليذهب إلى محكمة المركز .

لومن جهة أخرى قد يصعب على الفلاح في بعض المسائل إدراك دقائق القوانين التي يجرى عليها القضاة المنشعرون في أحكامهم . على أن هؤلاء قلما يراعون في قضائهم العادات المحلية المقررة التي لا تزال في الحقيقة مرعية عند سكان القرى في معاملات كثيرة ، حقوق الانتفاع بالسواقي ، وشركة المواشي ، وأجور

الحرث والمراعاة ، وغير ذلك مما لا يوجد له نص في القوانين ، وإن وجد فناقض جدا . وللفلاحين في ذلك أصول ثبتت بالعادة يراعونها فيما بينهم ، وهي تختلف باختلاف الأقاليم ، ومن مصلحتهم الحقيقية مراعاتها أيضا في فصل المنازعات أمام القضاء ، لأنهم يلاحظونها بالضرورة وقت التعامل . وقد يصعب على رجال القضاء تطبيقها ، على أنهم لا يستطيعون العمل بها إلا إذا رخص لهم بذلك قانونا .

ليرى أن إصلاح القضاء المحلى يقوم بإنشاء محاكم أخطاط يكون لها حق الفصل في المنازعات التي يكثر وقوعها بين القرويين بمراعاة العادات المحلية .

لقد جعل لهذه المحاكم اختصاص مدنى واختصاص جنائى (تراجع المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ من القانون) . وبالنظر لأن الغرض الأصلى من هذا القانون هو فصل المنازعات بين أهل القرى فقد تقرر عدم سريان أحكامه فى عواصم المديريات والمحافظات (مادة ٢٨) . كما تقرر إلغاء المحاكم المركزية فى كل مركز أنشئت فيه محاكم أخطاط ، وعدم سريان المواد المتعلقة باختصاص العمد فى المواد الجنائية والمواد المدنية (مادة ٢٦) : »

لقد كان فى إنشاء هذه المحاكم عود إلى النظام القضائى قبل إنشاء المحاكم الأهلية حتى إن الشبه كبير بينها وبين مجالس الدعاوى فى التشكيل والاختصاص . وقد ترتب على إنشاء محاكم الأخطاط تعميم المحاكم الجزئية فى جميع أنحاء القطر حتى أصبح لكل مركز قاض جزئى مقيم فيه عدا بعض المراكز النائية (تقرير المستشار القضائى سنة ١٩١٢) .

لوفى ١٥ مايو سنة ١٩١٣ صدر القانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٣ بإنشاء محكمة ابتدائية بالمنصورة ، وعدلت بمقتضاه المادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالآتى :

” فترتب محكمة ابتدائية فى كل من المدن الآتية وهى : مصر وطنطا والزقازيق والمنصورة والإسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا “ .

لهم صدر فى اليوم نفسه القانون رقم ٢٥ سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية .

لوفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ لمنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية . وزيدت بمقتضاه فى قانون المرافعات المدنية والتجارية مادة جديدة تكون المادة ٣٧١ مكررة .

لوهذه خطوة خطاها المشرع لضمان صحة المبادئ القانونية وتوحيدها أخذا بما كان عليه الحال فى القضاء المختلط .

لوقد اجتمعت دوائر محكمة الاستئناف الأهلية عملا بهذا النظام مرات متعددة وفصلت فى كثير من النقط القانونية التى تناقضت الأحكام فى شأنها .

للكلى أن هذا النظام لم يكن وافيا بالغرض كما ذكره رئيس محكمة النقض والإبرام فى خطابه الذى ألقاه عند افتتاح الجلسة الأولى للدائرة المدنية لمحكمة النقض فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ إذ قال :

” لوقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما كان يقع من الخطأ فى المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجتمعة ، ولكنه كالت نظاما قاصرا جدا لا يعرض للأحكام النهائية بشئ ، ولا يمسها أدنى مساس ، بل كان مقصورا على ناحية خاصة من نواحي التقويم والإرشاد فى المبادئ القانونية ، دون أن يصلح من الأحكام ذاتها “ .

لوفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ صدر قانون بإنشاء محكمة استئناف في مدينة أسيوط يشمل اختصاصها دائرة اختصاص محكمة أسيوط وقبلا الابتدائيتين . وقد افتتحت هذه المحكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ واستدعى لإنشائها تعديلا في بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات فصدر بذلك قانونان في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

لوفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ صدر القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٢٧ بإنشاء محكمتين ابتدائيتين أهليتين إحداهما بمدينة شين الكوم، وتشمل دائرة اختصاصها مديرية المنوفية التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة طنطا ، والأخرى بمدينة المنيا وتشمل دائرة اختصاصها مديرية المنيا التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة بني سويف . وقد بدأ العمل في المحكمتين من أول نوفمبر سنة ١٩٢٧

لوفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ١١ سنة ١٩٣٠ بفصل مركز ملوى من دائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية وإضافته إلى دائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية ، وفصل مركز الفشن من دائرة اختصاص محكمة المنيا وإضافته إلى دائرة محكمة بني سويف الابتدائية .

لوفي ٣ يولي سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٣٠ بإلغاء محاكم الأخطاط . وقد ذكرت لجنة الحقانية في مجلس النواب في تقريرها عن هذا الإلغاء ما يأتي :

”لأن هذا القانون كان فيه تهجم إلى حد كبير على تقاليدنا القضائية ، وإحياء لنوع قديم عرف بجبالس الدعاوى ، وهي هيئات كانت ولاية القضاء فيها للأشخاص ليس مشروطا فيهم أية مؤهلات علمية ، وقد ألغيت مع ما ألغى من المحاكم سنة ١٨٨٣“ . ثم أوضحت اللجنة الاعتبارات التي استندت إليها في الإلغاء .

لأن هذه الاعتبارات لم تغب عن نظر الشارع عند وضع القانون . فقد ساورتها المخاوف من هذا النظام ، وتمثلت أمامه عيوبه ، ولكن اعتبارات أخرى تغلبت عليه ، ورجحت عنده فكرة إصدار القانون . (تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢) .

لوفي اليوم نفسه صدر القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٠ بجعل تطبيق القانون رقم ٨ سنة ١٩٠٤ الخاص بتشكيل محاكم المراكز مقصورا على المحافظات . وصدر أيضا القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٣٠ بإلغاء ما للعد ومشاغ البلاد من الاختصاصات القضائية وهي الميمنة في المواد ١٠٩ و ١١٠ من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وفي الأمر العالي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ والتي أشرنا إليها آنفا .

لوفي ٢ مايو سنة ١٩٣١ صدر القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام مستقلة وقد تحققت بإنشائها أمنية طالما نالت إليها البلاد، وهي تمضي قدما في طريق إقرار المبادئ القانونية .

لوقد ترتب على إنشاء محكمة النقض إلغاء نظام الدوائر المجتمعة . فنصت المادة ٣٣ من القانون على إلغاء المادة ٣٧١ مكررة من قانون المرافعات .

أسلوب الأحكام

كانت أحكام المحاكم الأهلية في مبدأ أمرها ضعيفة الأسلوب سقيمة التركيب^(١) . ثم أخذت عبارتها في التهذيب والارتقاء حتى أصبحت في مجموعها حسنة العبارة جزلة الألفاظ . وقد خطا قضاء محكمة النقض خطوة واسعة في هذا

(١) راجع بعض صور هذه الأحكام من ١٣٥ وما بعدها .

السييل ، وغدت أحكامه مثالا يحتذى في فصاحة التعبير وطلاوته ودقة الأسلوب ورسائله .

لؤمة ظاهرة تبدو لكل مطلع على الأحكام القديمة . وهي أنها لم تكن تعنى بترجمة المصطلحات القانونية إلى ألفاظ عربية تؤدي معناها ، بل كانت في كثير من الأحوال تكتفى بوضع المصطلحات القانونية بذاتها في حروف عربية .
كما أن هذه الأحكام كانت كثيرة التفصيل للمبادئ القانونية الأولية تبسيطها بسطاً مطولاً ، ويرجع السبب في ذلك إلى حداثة العهد بهذه المبادئ وتطبيقها .

* *

نشر الأحكام

لوفي مبدأ الأمر لم تكن هناك مجلات لنشر الأحكام المبدئية لقللة هذه الأحكام وندرتها بطبيعة الحال ، على أن الوقائع المصرية كانت تنشر من وقت إلى آخر بعض هذه الأحكام .

ولكن بعد ذلك أخذت المجلات القانونية في الظهور : ففي سنة ١٨٨٦ صدرت مجلة الحقوق ، وفي سنة ١٨٨٨ صدرت مجلة الأحكام ، وفي سنة ١٨٩٠ صدرت مجلة المحاكم ، وفي سنة ١٨٩٤ صدرت مجلة القضاء ، وفي سنة ١٩٠٠ صدرت المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ، وفي سنة ١٩٠٢ صدرت مجلة الاستقلال ، وفي سنة ١٩٠٣ صدرت مجلة ميزان الاعتدال ، وفي سنة ١٩١٣ صدرت مجلة الشرائع ، وفي سنة ١٩٢٠ صدرت مجلة المحاماة ، وفي سنة ١٩٣٠ صدرت مجلة القانون والاقتصاد . ومن هذه المجلات ما انقطع صدوره ومنها ما لا يزال يصدر حتى الآن كما أن منها ما ينشر إلى جانب الأحكام البحوث القانونية والتعليقات الفقهية

لجنة المراقبة القضائية

لوفي ١٤ فبراير سنة ١٨٩١ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة المراقبة القضائية . وقد أصدر ناظر الحقانية في ١٦ فبراير سنة ١٨٩١ قراراً بتشكيل هذه اللجنة من المستر اسكوت (الذي عين مستشاراً قضائياً في نفس التاريخ) والمسيو موريونلو المستشار الخديوي ومن النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ، ويضم إلى هذه اللجنة عضوان من النيابة العمومية تنتخبهما اللجنة ، ويقومان بالوظائف التي تعهد بها إليهما (المادة الأولى من القرار) . واختصاصات هذه اللجنة هي مراقبة السير العام لإدارة المحاكم الابتدائية والأموريات القضائية ، وأن تقدم عن ذلك تقارير لناظر الحقانية تبين فيها ما يظهر لها من الأمور المناسبة للنظام (المادة الثانية) .

وليس لهذه اللجنة أدنى قوة تنفيذية (المادة الثالثة)

لوقد تعدل تشكيل اللجنة بقرارات متتابة من مجلس الوزراء صدر آخرها في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٨ ، مخولاً لوزير الحقانية أمر تشكيلها . وقد أصدر وزير الحقانية قراراً في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بتشكيلها على النحو الآتي :

لرئيس لجنة قضايا الحكومة (بصفة رئيس) ، ومستشار ملكي قسم قضايا الحقانية ، ومحمد بك لينب عطيه ، وحامد فهمي بك المستشارين بحكمة استئناف مصر الأهلية ، وجناب المسيو جوزيف ريكول الأستاذ بكلية الحقوق ، وكبير مفتشي المحاكم الأهلية ، وعضو آخريعين من بين أساتذة كلية الحقوق (بصفة أعضاء) " المادة الأولى " .

لقد اشتمل القرار أيضا على بعض القواعد :

لا يعرض على لجنة المراقبة القضائية : (أولا) الأخطاء التي تقع مخالفة لصريح نص القانون ، (ثانيا) المسائل التي سبق للجنة أن أصدرت قرارات فيها، ومع ذلك يجوز عرض هذه المسائل على اللجنة إن رأى من المفيد إعادة بحثها . وفيما عدا ما تقدم يجب عرض جميع الأخطاء القانونية على اللجنة لإبداء رأيها فيها (المادة الثانية) .

تجتمع لجنة المراقبة مرة كل شهر على الأقل بناء على دعوة من الرئيس ، وذلك فيما عدا مدة العطلة القضائية .

ليرتول الرئيس إعتاد جدول الأعمال بناء على اقتراح كبير مفتشى المحاكم الأهلية ، ويوزع على الأعضاء قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل . ولا تكون مداوالات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها أربعة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس (المادة الثالثة) .

في حالة غياب الرئيس تكون رئاسة اللجنة لمستشار ملكي قسم قضايا الحقانية . وإذا غاب هذا الأخير فتكون الرئاسة للأقدم من مستشاري محكمة استئناف مصر الأهلية (المادة الرابعة) .

تعرض القرارات التي تصدرها اللجنة بواسطة وكيل الوزارة على الوزير لتبليغها للمحاكم بمذكرات خصوصية أو منشورات عامة يوقع عليها الوزير (المادة الخامسة) .

لمفتشى المحاكم الأهلية الحق في حضور مداوالات اللجنة والاشتراك في المناقشة ، على أن يكون رأيهم استشاريا . ويقوم بأعمال السكرتارية من يختاره رئيس اللجنة من بين هؤلاء المفتشين (المادة السادسة) .

وفي ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ أصدر وزير الحقانية قرارا عدل به تشكيل اللجنة المذكورة وجعل تشكيلها من رئيس لجنة قضايا الحكومة (بصفة رئيس) ومستشار ملكي قسم قضايا الحقانية ، ومحمد لبيب عطيه بك ، وحامد فهمي بك المستشارين بمحكمة استئناف مصر الأهلية ، وكبير مفتشى المحاكم الأهلية ، والأقدم في التعيين في القضاء من مفتشى لجنة المراقبة القضائية، وعضوين آخرين يعينان من بين أساتذة كلية الحقوق (بصفة أعضاء) .

لعدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بأن يتولى الرئيس إعداد جدول الأعمال بناء على اقتراح كبير مفتشى المحاكم الأهلية أو من يقوم مقامه ، ويوزع على الأعضاء قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .



بيانات

لأسماء الوكلاء الحفائية في دورهم

بطرس هالي باشا من ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ إلى ١٤ يناير سنة ١٨٩٢
أمين هيد أحمد باشا من ٢ مارس سنة ١٨٩٣ إلى ١٦ يولييه سنة ١٨٩٩
إسماعيل هبري باشا (١) من ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧
أحمد فتحي زغلول باشا من ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧ إلى ٢٧ مارس سنة ١٩١٤
أحمد شكري باشا من ١٨ أبريل سنة ١٩١٤ إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٠
هيد الفتح يحيى باشا (٢) من ٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢١
أحمد إبراهيم باشا (٣) من ٣ أبريل سنة ١٩٢١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

(١) تنظر صورته مع التواب العموميين

(٢) تنظر صورته مع وزراء الحفائية

(٣) تنظر صورته مع التواب العموميين

أحمد زكي أبو السعود باشا (١) من ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ إلى ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٣
هيد الرحمن رضا باشا (٢) من ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤
أحمد يحيى الدين فركات بك من ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٥ يناير سنة ١٩٢٥
هيد الرحمن رضا باشا من ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠
أحمد شاهر شور باشا من ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠

(١) تنظر صورته مع وزراء الحفائية

(٢) تنظر صورته مع التواب العموميين

بيان

الأسماء المستشارين القضاة فيهم هورهم

السيرة جون هكوت	من ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٨
السيرة هكولم هالك يارث	من ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٦
السيرة أوليم دوين جرونيت	من أول أكتوبر سنة ١٩١٦ إلى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩
السيرة هوريس هالدون يموس	من ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥

حكماء النقض والإبرام في هصر

لحضرة صاحب السعادة أمين أنيس باشا

أن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العدل التي تخالغ القلب البشري
حسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي . والنصوص
التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والإفاضة فيها ، فإنها تقصر عن الإحاطة
بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتمله من حوادث .

فلا عجب إذن ، مهما بلغ القاضي من الدراية والبصر بالأمور ، أن يلتبس عليه
أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ في تطبيقها
على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سديدا . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل
التقاضى في الغالب من درجتين ، حتى يصلح قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه
قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا
الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف في نفس الخطأ أو في خطأ آخر . وقد يختلف
قضاء المحاكم الاستئنافية في المسألة الواحدة لتعدد تلك المحاكم . ومن هنا نشأت الحاجة

إلى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً ينير السبيل أمام سائر المحاكم . فيصان بذلك أساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن الناس شر الاختلاف في التفسير .

كذلك هي محكمة النقض والإبرام .

فأريخها

لوقد أنشئت محكمة النقض في فرنسا سنة ١٧٩٠ ، وجعل من أول اختصاصاتها النظر في الطعون التي تقدم إليها في الأحكام النهائية لمخالفاتها نصوص القوانين ، أو لوقوع خطأ في تطبيقها أو تأويلها ، أو حدوث بطلان في الإجراءات .

ولما أنشئت المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٤ لم يشأ الشارع المصري أن يحتذى حذو القانون الفرنسي في إنشاء محكمة عليا تختص بما اختصاصت به محكمة النقض والإبرام في فرنسا ، واكتفى بإجازة الطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر في المواد الجنائية ، وذلك بحالتها على المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها كما قررتها المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ حيث نصت على أن تحكم المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة جمعية عمومية بصفة هيئة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون . وفي حالة ما إذا كان عدد من لم يحضر الحكم في القضية من القضاة المؤلفة منهم الجمعية العمومية أقل من عدد من حضر فيضم إلى الجمعية المذكورة قضاة من محكمة استئناف أخرى بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى منهم من قبل أكثر من عدد من حكم فيها ^(١) .

(١) يلاحظ أن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نصت على إنشاء محكمة استئناف بالقاهرة وأسيوط .

وأجازت المادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات الذي صدر به أمر عال في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ لكل من أعضاء قلم النائب العمومي ، والمحكوم عليه ، والمدعى بالحقوق المدنية ، أن يطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أمام الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة حال انعقادها بهيئة محكمة نقض وإبرام ، وإنما لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بالتضمينات فقط ، ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر إلا في الأحوال الثلاثة الآتية :

أولاً - إذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون .

ثانياً - إذا حصل خطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

ثالثاً - إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات أو الحكم .

ونصت المادة ٢٢٢ من ذلك القانون على أن تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله وأقوال الخصام أو وكلائهم ، وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٠ ، وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون إذا رأت أن الجناية ثابتة ، وأما إذا وجدت أن الواقعة جنحة أو مخالفة فتحيلها على المحكمة المختصة بها . وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً . أما إذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها أمام المحكمة وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام فتحكم في أصل الدعوى حكماً انتهائياً .

لوقد نص قانون تحقيق الجنايات أيضاً بالمادة ٢٤٢ على أنه إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للاتهم ، جاز لكل

من أعضاء قلم النائب العمومي وأولى الشأن في الحكيم المذكورين أن يطلب في أى وقت كان إلغاءهما من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر .

لنقض أيضا بالمادة ٢٤٢ على أنه يجوز طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ، ثم وجد المدعى بقتله حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة إذا تبين في هذه الحالة الأخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بمحكمة الاستئناف بهيئة محكمة نقض وإبرام أن شهادة الزور قد أثرت على عقول القضاة .

لوقد سار العمل وفق هذه النصوص إلى سنة ١٨٩١ حيث وضع للشارع مسيس الحاجة إلى إدخال تعديل على تشكيل المحكمة واختصاصها ، إذ رأى أن ليس ما يدعو إلى جعل المسائل المتقدمة من اختصاص الجمعية العمومية المؤلفة من قضاة محكمة الاستئناف كافة . كما رأى إباحة الطعن في الأحكام الصادرة في مواد الجرح أسوة بالأحكام الصادرة في مواد الجنايات .

لكن أجل ذلك صدر أمر عال في ٥ يولييه سنة ١٨٩١ بتعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم . وقد قضى هذا التعديل بأن تحكم المحاكم الاستئنافية بهيئة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون . وفي هذه الحالة تشكل هيئة الجلسة التي تصدر الحكم من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا في القضية بهيئة استئنافية .

لوفي الوقت ذاته عدلت المادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات . فبعد أن كان الطعن بطريق النقض والإبرام مقصورا على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات ، أجزى الطعن في الأحكام الصادرة في ثاني درجة سواء أكانت من المحاكم الابتدائية في مواد الجرح أم من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أو الجرح (الأمر العالى الصادر في ٩ يولييه سنة ١٨٩١) .

لوفي سنة ١٨٩٥ أعيد تعديل المادتين ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وصدر بذلك الأمر العالى الرقم ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ قضت المادة ٢١ معدلة بأن محكمة الاستئناف بالقاهرة تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع إليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، وتكون مؤلفة من خمسة قضاة يجوز أن يكون أحدهم ممن سبق لهم المشاركة في الحكم المطعون فيه . وقضت المادة ٢٢٢ معدلة بأن تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصام أو وكلائهم ، وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٠ أما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون . وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى إذا كان قد سبق الحكم فيها نهائيا من إحدى المحاكم الابتدائية ، وإلا أحالتها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكما جديدا بهيئة غير الهيئة الأولى . وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والإبرام في القضية ذاتها وقبل هذا الطعن حكمت المحكمة في أصل الدعوى حكما انتائيا .

لكن أنه رغم هذه التعديلات المتتالية فإن محكمة النقض بقيت كما كانت دائرة متزعة بصفة مؤقتة من دوائر محكمة الاستئناف . وكانت تتألف من خمسة قضاة يجلسون في كل أسبوع مرة للنظر في الطعون التي تقدم إليهم . ولتسهيل تأليف

هذه الدائرة أجاز الشارع انضمام أحد القضاة الذين سبق لهم المشاركة في الحكم المطعون فيه إلى تلك المحكمة ، فكأنه يكلف بإعادة النظر في عمله . وفضلا عن هذا فإن أعضاء محكمة النقض والإبرام كانوا كثيرا ما يستبدلون من سنة إلى أخرى أثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضاتها كما جرت العادة السنوية بذلك . ومن هنا نشأ اختلاف الآراء واضطراب القضاء وتناقض الأحكام في المسألة الواحدة . وهذا عيب كبير في نظام القضاء لم يكن له علاج إلا إنشاء محكمة نقض وإبرام ثابتة مستقلة بنفسها قائمة بذاتها مستديمة الهيئة .

ولفضلا عما تقدم فإن الشارع المصرى لم يضع نظاما لتصحيح ما يقع في أحكام الحاكم المدنية من الخطأ في المسائل القانونية . على أن العمل أظهر كثرة وقوع اختلاف في الأحكام التي تصدرها الدوائر المدنية المختلفة بمحكمة الاستئناف في نقطة قانونية واحدة . وهذا الاختلاف من شأنه نزع الطمأنينة من نفوس المتقاضين وعدم توافر الثقة بالقضاء . وأول ما يتبادر للذهن لإصلاح هذه الحال هو إنشاء محكمة نقض وإبرام . غير أن الصعوبات التي اعترضت تحقيق هذا المشروع قد اضطرت وزارة الحفانية إلى معالجة هذه الحال ومنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية بعلاج مؤقت هو نظام الدوائر المجتمعة . فاستصدرت القانون نمرة ٣٠ لسنة ١٩٢١ بزيادة مادة على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية وهي المادة ٣٧١ مكررة .

ولقد عمل بهذا النظام منذ صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ فاجتمعت دوائر محكمة استئناف مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢ واجتمعت للمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ وفصلت في غضون تلك المدة في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين أحكام المحاكم ، وعقدت أربع عشرة جلسة .

لعل أن نظام الدوائر المجتمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً لتحقيق نظام محكمة النقض في القضايا المدنية . وذلك لأسباب كثيرة : منها أن إحالة الدعاوى على الدوائر المجتمعة كانت أمراً جوازياً ، ومنها أنه كان يشترط لإحالة القضية على الدوائر المجتمعة أن يكون قد سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض الآخر في نقطة قانونية واحدة ، ومنها أن هذا النظام لم يتعرض للأحكام النهائية بشيء على ما قد يكون فيها من الأخطاء القانونية . وفوق هذا فإن العمل بنظام الدوائر المجتمعة بمحكمة استئناف أسبوط التي أُنشئت في سنة ١٩٢٦ قد صار مستحيلاً قانوناً ، إذ لم يبلغ عدد المستشارين بها خمسة عشر وهو أقل عدد لصحة تأليف الهيئة بمقتضى المادة ٣٧١ المكررة . وقد كان محتماً أن يقع الخلاف أيضاً بين قضائها وقضاء محكمة استئناف مصر وأن يبقى هذا الخلاف ولا علاج له .

ولقد كانت إنشاء محكمة النقض والإبرام منذ زمن بعيد من أولى الأمنيات التي كانت تعمل الحكومة على تحقيقها . فقد نصت المادة ٦٧ من دستور سنة ١٩٢٣ على أن يدخل في تأليف المجلس المخصوص - المختص بمحاكمة الوزراء - رئيس المحكمة الأهلية العليا . وذكرت المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الصادر في نفس السنة (مستشارى محكمة الاستئناف أو أى هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها) . وبدل عدم الاكتفاء بذكر محكمة الاستئناف في هذين النصين على أن الشارع كان يتطلع وقتئذ إلى إنشاء محكمة أعلى منها وهي محكمة النقض والإبرام . كذلك جاء في خطاب العرش الذى افتتح به دور الانعقاد الخامس في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (وستقدم الحكومة لحضراتكم في هذا الدور أيضاً مشروعات قوانين ... وإنشاء محكمة نقض وإبرام في المواد المدنية والجنائية) .

لُجاء أيضا في خطاب العرش لدور الاعتقاد السادس في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ (وستعرض حكومي على البرلمان في دوره الحالى مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام في المسائل المدنية والجنائية) .

وأخيرا حقق الشارع هذه الأمنية . فصدر المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام ، والمرسوم بقانون رقم ٦٩ بتعديل بعض مواد من لائحة الإجراءات الداخلية للحاكم الأهلية ، والمرسوم بقانون رقم ٧٠ بتعديل لائحة الحجابة أمام الحاكم الأهلية ، والمرسوم بقانون رقم ٧١ بتعديل المادتين ٣١٢ و ٣٢١ من قانون المرافعات الأهلى . وفي يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ صدر المرسوم بتعيين رئيس محكمة النقض والإبرام ووكيلها ومستشاريها ومن بينهم النائب العموى على أن يبقى قائما بأعمال النيابة لدى الحاكم الأهلية .

وافتتحت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض والإبرام جلساتها في يوم ٢١ مايو سنة ١٩٣١

لوفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ افتتحت الدائرة المدنية جلساتها . وقد حضر افتتاح هذه الجلسة رئيس المحكمة وجميع مستشاريها . وألقى فيها كل من الرئيس والنائب العموى والأستاذ محمد حافظ رمضان بك المحامى كلمة تناسب المقام .

لُجاء في الكلمة التى افتتح بها رئيس المحكمة الجلسة الأولى للدائرة المدنية قوله : (ولقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما كان يقع من الخطأ في المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجتمعة ، ولكنه كان نظاما قاصرا جدا ، لا يتعرض للأحكام النهائية بشيء ، ولا يمسه أدنى مساس ، بل كان مقصورا على ناحية

خاصة من نواحى التقويم والإرشاد في المبادئ القانونية دون أن يصلح من الأحكام ذاتها . وقد سارت محكمة استئناف مصر الأهلية زمنا طويلا على هذا النظام حتى أنشئت محكمة استئناف أسبوط فأصبح غير واف بالغرض ، وأصبح من الضرورات القصوى إيجاد نظام النقض والإبرام الذى هو وحده الكفيل ببحرئ أوجه الصواب فيما يتعلق بالأحكام النهائية وإصلاح الخطأ فيها ، لأنه يؤثر في تلك الأحكام ويبين ما يحصل من الأغلاط القانونية ويدعو إلى إعادة الإجراءات في القضايا الصادرة فيها) .

تشكيل محكمة النقض والإبرام

فخصت المادة الأولى من المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض والإبرام بأن يكون مقر المحكمة مدينة القاهرة ، وأن تؤلف من دائرتين إحداها لنظر المواد المدنية والأخرى لنظر المواد الجنائية ، على أن تشكل كل دائرة من خمسة مستشارين . ويكون تخصيص القضاة الذين تؤلف منهم كل دائرة بقرار تصدره الجمعية العمومية للمحكمة سنويا .

لُوقد اقترح وقت وضع مشروع القانون أن يكون تخصص القضاة للدائرة المدنية أو الجنائية بصفة تشبه أن تكون مستديمة بموجب مرسوم التعيين أو بموجب مرسوم آخر يصدر عند صدور مرسوم التعيين ، وذلك لكي يتمكن القضاة من التخصص في أحد هذين النوعين من القضايا ، ولكنه رأى من الأفضل — توفيقا بين ميول القضاة واستعدادهم الشخصى وبين مصادفات الخلوف في المناصب ، وعملا على إيجاد شيء من المرونة في قاعدة التخصص — أن يترك الأمر للمحكمة نفسها فتقضى فيه وهى منعقدة بهيئة جمعية عمومية .

لأنما يجدر ذكره أن محكمة النقض في فرنسا تتألف من ثلاث دوائر وهي دائرة العرائض Chambre des Requetes والدائرة المدنية والدائرة الجنائية . وأهم اختصاصات دائرة العرائض هو فحص طعون النقض في المواد المدنية مبدئياً ، لا من حيث الشكل فقط ، وإنما من حيث الموضوع أيضاً للتأكد من جدية أسباب النقض . فان تبينت المحكمة جديتها قضت بقبول الطعن بغير إبداء أسباب وإلا رفضته مع بيان أسباب الرفض .

لأنما مزاي هذا النظام هي (أولاً) توفير الوقت للدائرة المدنية فلا يعرض عليها إلا الطعون الجدية . و (ثانياً) حماية من صدرت لصالحهم أحكام نهائية من عنت الخصوم وسوء نيتهن ، فان دائرة العرائض تسمع الدعوى وتقضى فيها في غيبة المدعى عليه فتوفر عليه جهده وماله ، وهو لا يعلن بالطعن إلا إذا قبلته دائرة العرائض .

لكل أن العمل أظهر عيوباً لهذا النظام في فرنسا . فان دائرة العرائض كثيراً ما تعتمد على سلطة الدائرة المدنية ، إذ تفصل في ما يقدم إليها من الطعون طبقاً لما تراه هي في المسائل القانونية التي يدور عليها النزاع . وقد تخالف في ذلك قضاة الدائرة المدنية .

ويلوح أن الشارع المصري لم ير فائدة تذكر من إدخال هذا النظام في مصر .

الخصصاصات

لأنما تختص كل من الدائرتين المدنية والجنائية بنظر الطعون في الأحكام المدنية والجنائية على التوالي . كما تختص المحكمة أيضاً بنظر قضايا تأديب المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف (المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢

معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) وبالفصل في صحة نيابة أعضاء مجلسي البرلمان (المادتان ٥٩ و ٧٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠) .

لأنما جعل من اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض ما يأتي :

(أولاً) التصديق على اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات (المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١) .

(ثانياً) تعديل مواعيد الإجراءات المنصوص عليها في الفصل الثالث من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بالنقض في المواد المدنية والتجارية ما عدا المواعيد المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٧

(ثالثاً) النظر في قبول المحامين أمام محكمة النقض (المادة ٦ من مرسوم القانون الخاص بإنشاء محكمة النقض) .

(رابعاً) الفصل في مخاصمة مستشاري محكمة النقض (المادة ٤١ من المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض) .

(خامساً) تأديب جميع رجال القضاء الأهلي بكافة درجاته (المادة الخامسة من المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض) .

النيابة العمومية أمام محكمة النقض

لأنما القانون على وجوب سماح النيابة العمومية بتكصم منظم في القضايا المدنية . ولا شك أن حضورها - متكاملة باسم القانون - يساعد على استيفاء البحث .

لأنما ليست لمحكمة النقض نيابة خاصة كما هو الحال في فرنسا ، فان النظام في مصر هو وحدة النيابة . وقد رأت عند إنشاء محكمة النقض الاستمسك بهذا المبدأ لتبنيه الشارع من مزاياه .

المحامون أمام محكمة النقض

أوجب القانون على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين في القيام بالإجراءات والمرافعة أمام محكمة النقض، واشترط شروطا معينة لمن يقبل محاميا أمامها .

أما عدم الإذن للخصوم بالحضور بأنفسهم فعلته أن محكمة النقض لا شأن لها بغير القانون ، فإذا ترك الأمر للخصوم أسرفوا في رفع الطعون غير المقبولة أو المرفوضة، وبذلك يضيعون وقت المحكمة سدى، ويتكبدون مصاريف لا طائل نحتها، فضلا عما في هذا السرف من ازدحام المحكمة بالقضايا .

لقد قيل باديء الأمر بأن يكون محامو محكمة النقض هيئة مستقلة عن نقابة المحامين ، وأن يحدد عددهم بمقتضى القانون ، ولكن لم يؤخذ بهذا الرأي واكتفى باشتراط بعض شروط لقبول المحامين أمام محكمة النقض .

لقد يصح التساؤل عما إذا كان من الواجب أن يقتصر المحامون المقبولون أمام محكمة النقض على قضايا هذه المحكمة كما هو الحال في فرنسا مثلا ، أم تباح لهم المرافعة أمام المحاكم الأخرى . ولا شك أن قصر اشتغالهم أمام محكمة النقض له مزاياه إذ تتكون بذلك فئة من المحامين الإخصائيين في مسائل النقض الدقيقة . فضلا عن ذلك فقد لا يكون من العدل أن يحتكر محامو النقض قضايا النقض ، ثم يباح لهم مع ذلك أن ينافسوا باقي المحامين أمام غيرها من المحاكم .

كفى أنه رُئي عدم الحظر على الأقل عند أول إنشاء محكمة النقض حتى يتبين ما إذا كانت كمية العمل أمامها تسبغ هذا الحظر .

النقض في المواد المدنية والتجارية

قصر القانون جواز الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ، وأجاز استثناء الطعن في أحكام المحاكم الكلية الصادرة في استئناف المحاكم الجزئية إذا بنيت هذه الأحكام على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وكانت متعلقة بمسألة من مسائل وضع اليد أو مسائل الاختصاص النوعي أو الاختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وقد أراد الشارع بذلك أن يتاح لمحكمة النقض أن تفصل في جميع المسائل المتعلقة باختصاص القضاء في جميع درجاته . أما قضايا وضع اليد فإن ما لها من الأهمية، وما تثيره من المباحث الدقيقة يبرر إحالة الأحكام التي تصدرها فيها المحاكم الابتدائية على محكمة النقض .

وكذلك أجاز الطعن بطريق النقض بصفة عامة في حالة ما إذا صدر حكم انتهائي في نزاع بين خصوم خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، سواء أُدفع بهذا الدفع أم لم يدفع به .

لقد حصر الطعن بطريق النقض في أحكام محاكم الاستئناف في ثلاث حالات فقط :

(الأولى) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(الثانية) إذا وقع في الحكم بطلان جوهري .

(الثالثة) إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم .

لأن هذا ضمن الشارع عدم إيقال محكمة النقض بالقضايا عديمة الأهمية .

لقد أوجبت المادة ١٦ على الطاعن إيداع كفالة يجوز الحكم بمصادرتها إذا حكم برفض الطعن أو عدم قبوله ، وأجازت المادة ٣٠ للمحكمة أن تحكم على رافع النقض بتعويض للدعى عليه إذا رأت أن الطعن أريد به الكيد .

لوتناولت المواد من ١٨ إلى ٢٧ تفاصيل الإجراءات المتعلقة بإيداع مستندات ومذكرات الخصوم والإجراءات المتعلقة بالجلسة . ونقلت بالمادة ٣٤ للمحكمة سلطة تعديل مواعيد الإجراءات التحضيرية في الدعوى بقرارات تصدرها الجمعية العمومية وتنتشر في الجريدة الرسمية بعد التصديق عليها من وزير الحفانية .

لهذا مبدأ جديد في التشريع المصرى أخذ عن النظام الإنجليزى ويتفادى به سن قوانين في مواد الإجراءات البسيطة التى تكون المحكمة أقدر على تقديرها وأسرع في تقريرها .

لقد كانت المشروعات الاولى لقانون محكمة النقض خالية من بيان هذه الإجراءات ومواعيدها . والظاهر أنه رأت في آخر الأمر النص على ذلك حتى لا يضيع وقت المحكمة في تحضير الدعوى . وقد يلاحظ على ذلك أن تحضير الدعوى بشكل آلى بعيدا عن رقابة المحكمة يكون من شأنه البحث في مسائل غير مستجة في الدعاوى فتضيع بذلك الفائدة التى أرادها القانون . ولكن يخفف من ذلك أن هذه الإجراءات ليست متروكة للخصوم وإنما يقوم بها المحامون .

لوتين المادتان ٢٩ و ٣٠ ما يجب على محكمة النقض عمله ، فإذا قبلت الطعن تحكم بنقض الحكم المطعون فيه كله أو بعضه وتقضى في المصاريف .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفته لقواعد الاختصاص فتقتصر على الفصل في مسألة الاختصاص ، وعند الاقتضاء ، تحيل الخصوم إلى الجهة

المختصة . فان كان قد نقض لغير ذلك من الأسباب فتحيل القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم هذه المحكمة فيها من جديد إذا طلب ذلك منها لخصوم . وفي هذه الحالة يثبت على المحكمة التى أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض والإبرام في المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة . ويجب ألا يكون من ضمن أعضاء المحكمة التى أحيلت إليها القضية أحد من القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه .

لعم ذلك إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم لمخالفته للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وكانت الدعوى صالحة للحكم فيها ، جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها .

لإذا قضت محكمة النقض والإبرام بعدم قبول الطعن أو برفضه فتحكم على رافع النقض بالمصاريف ويجوز لها مصادرة مبلغ الكفالة .

النقض فى المواد الجنائية .

بقى القانون أحكام النقض في المواد الجنائية على حالها ، وإنما أضيفت إلى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات فقرة جديدة تميز للتهم أن يرفع نقضا في الأحكام الصادرة في الاختصاص دون انتظار صدور الحكم في الموضوع متى كان الدفع به مبني على عدم ولاية المحاكم الأهلية .

ولما كانت التجربة دلت على إشراف المحكوم عليهم في استعمال حق الطعن في المواد الجنائية فقد رأت فرض كفالة تودع عند رفع النقض عن الأحكام الصادرة

بغرامة وفى الدعاوى المدنية الملحق بالدعاوى الجنائية . واجيز لمحكمة النقض فى مواد
الجنح وفى مواد الجنائيات الحالة على محاكم الجنح بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ أن تحكم بغرامة على رافع النقض إذا حكم برفض طعنه أو بعدم
قبوله ، وتبين للمحكمة أنه لم يكن لديه أى مسوغ معقول يبرر رفع الطعن .

محكمة النقض تحقق أمل البلاد

لحققت محكمة النقض أمل البلاد فيها فردت الشبه ، وأزالت الخلاف ، وثبتت
القضاء ، وأتارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستلهمه كل مشتغل بالقانون .
لقد جاءت محكمة النقض حسنة أخرى من حسنات حضرة صاحب الجلالة
مولانا الملك المفدى ، ويدا من أياديه الغر ، ونعمة من نعمه على الوطن . أيداه الله
وحفظه ذخرا للبلاد وبنينا .



الحضر

افتتاح أعمال محكمة النقض المدنية

فى الساعة التاسعة من صباح اليوم (الخميس ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٥٠
الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١) برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى
باشا رئيس محكمة النقض والإبرام .

اجتمع حضرات أصحاب السعادة والعزة : عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد
باشا وكيل المحكمة ، ومحمد لبيب عطية بك ، ومراد وهبة بك ، وزكى برزى بك ،
ومحمد فهمى حسين بك ، وأحمد أمين بك ، وحامد فهمى بك ، وعبد الفتاح
السيد بك ، وأمين أنيس باشا ، المستشارون .

لوحضور حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك النائب العمومى .

لوحضور حسين طلعت بك كبير كتاب المحكمة كاتب للاجتماع .

افتتح الاجتماع سعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة فقال :

”بسم الله الرحمن الرحيم“ تفتتح اليوم أعمال محكمة التقض والإبرام المدنية التي وفق جلالة مولانا الملك المعظم وحكومته إلى إنشائها بمقتضى القانون الصادر في شهر مايو الماضى .

ولأنه لمن حق وحق حضرات إخوانى القضاة وحضرات إخوانى المحامين وكل متبصر فى حالة القضاء فى هذا البلد — من حقوقنا جميعا أن نغتنب بإنشاء هذه المحكمة التي كانت الأنفس تتوق إليها من عهد بعيد .

هذه المحكمة التي أنشئت لتلافي الأخطاء القانونية فى الأحكام النهائية ، كانت وجودها أمرا ضروريا جدا ؛ فإنه لا يوجد أى قاضٍ يستطيع أن يدعى لنفسه العصمة من الخطأ . ولقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما قد كان يقع من الخطأ فى المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجتمعة ولكنه ، كما تعلمون حضراتكم ، كان نظاما قاصرا جدا ، لا يتعرض للأحكام النهائية بشئ ، ولا يمسها أدنى مساس ، بل كان مقصورا على ناحية خاصة من نواحي التقويم والإرشاد فى المبادئ القانونية دون أن يصلح من الأحكام ذاتها . وقد سارت محكمة استئناف مصر الأهلية زمنا طويلا على هذا النظام . حتى أنشئت محكمة استئناف أسيوط فأصبح غير وافٍ بالغرض وأصبح من الضرورات القصوى إيجاد نظام التقض والإبرام الذى هو وحده الكفيل ببحرى أوجه الصواب فيما يتعلق بالأحكام النهائية وإصلاح الخطأ فيها ، لأنه يؤثر فى تلك الأحكام ويبين ما بها من الأغلاط القانونية ، ويدعو إلى إعادة الإجراءات فى القضايا الصادرة فيها ، فنحن مغبطون بهذا النظام ، ومحمد الله تعالى على أنه أنشئ الآن .

ولأنى أصرح بأنى فرح فخور بأن حضرات الرجال الذين عهد إليهم الابتداء بهذه المهمة الجليلة هم من خير قضائنا علما وعملا ومن أكملهم خلقا وأحسنهم

تقديرا للمسئولية أمام الضمير . وإن سرورى يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعدله إلا إعجابى وافتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذين أعتبرهم كما تعتبرونهم أتم عماد القضاء وسناده . أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحياه ؟ ولئن كان على القضاة مشقة فى البحث للقارنة والمفاضلة والترجيح فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث للإبداع والإبداء والتأسيس . وليت شعري أية المشقتين أبلغ عناءً وأشد نصبا ؟ لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء بالغ جدا لا يقل ألبتة عن عناء القضاة فى عملهم . بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى — ولا ينبئك مثل خبير — أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى ، لأن المبدع غير المرجح .

لهذا يا إخوانى المحامين نظرنا إليكم . ورجاؤنا فيكم أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم . وإن تقديرنا لجهوداتكم الشاقة جعلنا جميعا ، نحن القضاة ، نأخذ على أنفسنا أن نيسر عليكم سبيل السير فى عملكم ، وإن أية فرصة تمكنا من تيسير السير عليكم لا نتركها إلا انتهزناها فى حدود القانون ومصلحة المتقاضين . ذلك بأن هذا التيسير عليكم تيسير على القضاة أيضا ، إذ القاضى قد تشغله الفكرة القانونية فيبيت لها ليلالى موحوزا مؤرقا على مثل شوك القتاد ، يتنى لو يجد من يعينه على حل مشكلها ؛ وإن له لخير معين فى المحامى الممثل الذى لا يخلط بين واجب مهنته الشريفة وبين نزوات الهوى ونزعاته ولا يشوب عمله بما ليس من شأنه — إذا كان هذا ظنا بكم ورجاءنا فيكم فأرجو أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم ، وتقدروا تلك المسئولية التي عليكم ، كما يقدر القضاة مسئوليتهم .

وأظنى إذ ذكرت إخوانى القضاة والإعجاب بهم ، أنى أدمج مع القضاة حضرات إخوانى وزملائى النائب العمومى ورجاله ، فانهم هم أيضا سيكون لهم إن شاء الله القدر المحلى . فيما يتعلق بإحقاق الحق فى المبادئ القانونية .

لأن مهمة النيابة من المهمات المضنية ، وربما كانت اشق من مهمة المحامين فيما يتعلق بتقدير وجه الصواب والخطأ في المسائل القانونية والترجيح بينهما ، إذ لها فيها الترجيح الأول وللقاضى الترجيح الأخير . على أن لها أيضا في أحوال كثيرة مهمة الابتداء والإبداع للمحامين ؛ فأعضاء النيابة يجمعون بين عملي الطرفين ، ويحملون مشقتهما .

ولا يؤيد ذلك ، مثل الدفع الذى ترونه اليوم مقدما من النيابة مما لم يجل في خاطر القضاء ولا في خاطر المحامين .

فنحن إذن نفتخر بالمحامين والنيابة والقضاة جميعا . وإنا نرجو الله أن يهدينا جميعا سواء السبيل وأن يمد في عمر جلالة مولانا الملك المعظم وأن يوفقه ويوفق حكومته إلى ما فيه صالح الأعمال .

حضرة مصطفى محمد بك النائب العمومى قام وقال :

النيابة العمومية تنهى هيئة محكمة النقض والإبرام وتنبئ أسرة القضاء وتنبئ نفسها بهذا المولود العظيم وهو محكمة النقض والإبرام — هذا المولود الذى هيات له مجهودات القضية مدة ثمانية وأربعين عاما ؛ وليس المقام هنا مقام سرد مجهودات القضية فان ذلك سيكون فى يومه ولستنى اكتفى الآن بالإشارة إليها .

والنيابة العمومية تعد محكمة النقض والإبرام بأنها ستكون عضوا نافعا لمصلحة العدالة والقانون .

وأنى فى هذا المقام أتوه بمجهودات حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا وزير الحقانية الحالى الذى أخرج فكرة إنشاء هذه المحكمة إلى حيز الوجود ، وقد عنت هذه الفكرة منذ زمن ولكنها لم تحقق إلا فى هذا العهد .

وأختم كلمتى بالدعاء لحضرة صاحب الجلالة الملك بطول العمر آمين .

حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك قام وقال :

أنى بالنيابة عن المحامين أعرب عن عظيم سرورنا واغتنابنا بإنشاء أكبر هيئة قضائية فى مصر ، الغرض منها وضع المبادئ القانونية فى الموضع الصحيح . وإنى أقدم واجب الشكر لسعادة رئيسها على الكلمات الطيبة التى وجهها إلى أسرة المحامين . ولا نعجب ، فانما كان سعادته رئيسا لأسرة المحاماة قبل أن يكون رئيسا لأسرة القضاء . وعلى كل حال فان اعتقادى أن المحاماة والقضاء عضوا عائلة واحدة يتضافران على وضع العدالة فى موضعها . وإذا كانت المساواة فى الظلم عدلا فال هذه المحكمة العليا وهى إنما أنشئت لتحقيق المساواة فى العدل . وإذا كان المحامون يقدرون تماما المشقة العظيمة التى يتجشمها حضرات القضاء وتحملها النيابة فى سبيل خدمة القانون والعدالة ، فانهم من جانبهم سيعاونون جهد استطاعتهم فى هذه الخدمة والله يوفقنا جميعا .



بيان

لأسم لكل محكمة التفتيش والإبرام عند أنشائها ثم دورته

عبد الرحمن إبراهيم سعيد أحمد باشا^(١) من ٣ مايو سنة ١٩٣١

(١) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف أسبوط الأهلية

بيان

لأسماء الرؤساء لمحكمة استئناف مصر ثم دورهم

إسماعيل يسرى باشا... من ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إلى نوفمبر سنة ١٨٨٤
شليمان شجاني باشا... من ٧ أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى أول أغسطس سنة ١٨٨٦
عبد الحميد صادق باشا... من ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٦ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١
إبراهيم فتواد باشا^(١)... من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١ إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١
أحمد جالغ باشا... من ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩
الحقائب باشا... من ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ إلى ١٢ يناير سنة ١٩٠٧
يحيى إبراهيم باشا... من ١٠ فبراير سنة ١٩٠٧ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩
أحمد طلعت باشا... من ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

(١) تنظر صورته مع رؤساء الحقانية .

لُهد العزيز لُهمى باشا (١) ... من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى ٨ فبراير سنة ١٩٣٠
ومن ١٧ يوليو سنة ١٩٣٠ إلى ٣ مايو سنة ١٩٣١

لُحمد لُصطفى باشا ... من ٣ مايو سنة ١٩٣١ إلى ٤ يناير سنة ١٩٣٣

لُهد العظيم لُاشد باشا ... من ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ إلى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣

لُمين لُنيس باشا ... من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣

(١) تنظر صورته مع وزراء الحفانية .

بيان

لُأسماء لُأوكلاء لُمحكمة لُاستئناف لُمصر لُمهورهم

لُعليان لُشجاني بك (١) ... من أول يناير سنة ١٨٨٤ إلى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥

لُحمد لُمين بك ... من ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٥ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩

لُإبراهيم لُكواد بك (٢) ... من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩١

لُحمد لُبايع بك (٣) ... من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١ إلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١

لُإسماعيل لُخبري بك (٤) ... من ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٨٩٥

لُسالح لُهابت باشا (٥) ... من ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥ إلى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩

(١) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٢) تنظر صورته مع وزراء الحفانية .

(٣) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٤) تنظر صورته مع النواب العموميين .

(٥) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

المستر أولتر فيوند ... من ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦

المستر هيربرت أولسن هالتون ... من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٦ إلى ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩

المستر جون هوب جرسيفال ... من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢١ مايو سنة ١٩٢٥

هسين درويش باشا^(١) ... من ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٥ إلى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

كامل إبراهيم بك ... من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٣

(١) تنظر صورته مع وزراء الحفائية .

بيان

الاسماء رؤساء محكمة استئناف أسيوط هم هورهم

صالح هقي باشا ... من ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

محمد مصطفى باشا^(١) ... من ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عبد الرحمن إبراهيم سعيد أحمد باشا ... من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى ٢ مايو سنة ١٩٣١

عبد العظيم راشد باشا^(٢) ... من ٣ مايو سنة ١٩٣١ إلى ١٢ مارس سنة ١٩٣٣

محمد عبد الهادي الجندى بك ... من ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ إلى ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣

(١) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٢) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

حيات

لأسماء وكلاء محكمة استئناف أسيوط فيهم كورهم

هلى حسين باشا من ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨
كامل إبراهيم بك (١) من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩
محمد الشيب عطيه بك (٢) من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى ٢ مايو سنة ١٩٣١
أبرني أبو العز بك من ٥ مايو سنة ١٩٣١

(١) تنظر صورة مع وكلاء محكمة استئناف مصر .

(٢) تنظر صورة مع التواب العموميين .

(ب)

المجالس الحسبية

لحضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك

هلى ناحية من نواحي نظامنا القضائي ، وركن في بناء هيكل العدالة في مصر . أسسها الخديو الكبير لإسماعيل باشا منذ ستين سنة لتكون دعامة الأسرة ووقاية الضعيف . بدأت بصفة هيئات إدارية محدودة الاختصاص قليلة الانتشار ، إلا أنها تدرجت في الرقي ، وتطورت تبعاً لتطور الجماعة ، فقطعت في سبيل التقدم والنجاح شوطاً كبيراً ، وخطت في تحقيق الغرض من إنشائها خطوات واسعة . ولم تلبث أن احتضنتها المحاكم الأهلية فخلعت عليها ثوباً من الثقة والاحترام ، ثم مد لها في السلطة والاختصاص فأصبحت محاكم حقيقية لمسائل الوصاية والقيامه والغيبة ، يخضع لسلطانها - فيما عدا بعض استثناءات قليلة - جميع المصريين وغير المصريين المتوطنين بالقطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ومن بواعث نفرتنا أن نظام تلك المجالس مصرى بحت لم ينقل عن الشرائع الأجنبية ، بل وضع وفقاً لحالة الأسرة المصرية والأخلاق والعادات المصرية ، فتشكيلها مصرى وإجراءاتها

مصرية، وقانونها الموضوعى مصرى . لذلك جاء نظامها مخالفا لنظام مجلس العائلة الفرنسى وغير متفق مع نظام محكمة الوصاية الألمانية . وسنرى فيما يلى أنه وسط بينهما، وأنه أحاط مصالح عديمى الأهلية بضمانات متعددة لا مقابل لها فى الشرائع الأجنبية .

ملخص تاريخ المجالس الحسبية

لأن المفيد قبل الكلام على نظام المجالس الحسبية الحالية أن نستعرض ، فى إيجاز، تاريخ تلك المجالس ، والأدوار التى مرت بها إلى الوقت الحاضر .

لم يكن بمصر لغاية سنة ١٨٧٣ هيئات خاصة لنظر مسائل الوصاية والقيام والغيبة . فكانت المحاكم الشرعية تقوم بنظر تلك المسائل وبجانها مصلحة بيت المال ، وهى مصلحة حكومية كبيرة ذات اختصاصات إدارية واسعة النطاق ؛ منها قيد أسماء المتوفين وورثتهم وضبط تركاتهم من يتوفى ويكون مدينا للحكومة ، أو يكون جميع ورثته أو بعضهم غائبين ، أو يرثه بيت المال ، أو من يطلب ورثته ضبط تركته برضاهم ، أو من يكون له ورثة قصر ليس لهم وصى مختار . ومنها إدارة تلك التركات ، وعدم تسليمها إلا للوصى المختار أو المعين من قبل المحكمة الشرعية ، أو للغائب إذا حضر ، أو للورثة البالغين بعد أن يستخرجوا الإعلامات الشرعية بمحضهم . وكانت مصلحة بيت المال تصفى التركات وتسدد الديون وتنفذ الوصية . وكثيرا ما كانت تعين من قبل المحكمة الشرعية وصية على القصر الذين ليس لهم وصى مختار . وكانت تتقاضى رسما يختلف من واحد فى المائة إلى اثنين فى المائة تبعا لنوع العمل الذى تقوم به .

أحصل فى سنة ١٨٧٣ أن وزارة الداخلية أرادت أن تحيل إحدى التركات على بيت المال لإدارتها لأن بعض الورثة البالغين كان غير مستقيم الحال فلم تتمكن من ذلك ، لأن بيت المال لم يكن بحسب نظامه ليضع اليد على التركات إلا إذا كانت خاصة بورثة قصر أو غائبين . لذلك تبنت فكرة إنشاء المجالس الحسبية ؛ وكان الغرض الأول منها حفظ أموال من يثبت سوء تصرفهم للسفاهة . فشكلت لجنة لوضع مشروع قانون ترتيب المجالس الحسبية الجديدة من كل من رئيس القومسيون الخصوصى ورئيس مجلس الأحكام ورئيس المجلس الخصوصى ورئيس شورى التواب ومن السردار ونظار الخارجية والمالية والجهادية والداخلية والخقانية والأشغال العمومية والمعارف والأوقاف . فقامت تلك اللجنة فعلا بوضع مشروع قانون فى ثمانى عشرة مادة ومقدمة ، وهو ما اعتمده الأمر الكريم الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ الموافق ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ وهذه صورته :

«مجلس خصوصى رئيسى دولتلو باشا حضر تلى»

«نكار منظورا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى نمرة ١٧٨ المشتمل على ما ترى استنساخه فى ترتيب مجالس حسبية بمصر وجميع الأقاليم قبل وبجى»
«والثغور والبنادر للنظر فى أحوال الأيتام وإجراء ما فيه حفظ أموالهم بالكيفية»
«الموصحة بالقرار لآخر مائنص فيه . وحيث وافق إرادتنا تنفيذه والإجراء على مقتضاه»
«فأصدرنا أمرا هذا بما ذكر» .

لأن هذا الأمر الكريم يحق أنه أساس بناء المجالس الحسبية ، إذ اتزع المواد التى اشتمل عليها من سلطة المحاكم الشرعية وجعلها من اختصاص هيئات خاصة هى المجالس الحسبية ، ولم يبق للمحاكم الشرعية سوى حضور أحد قضاتها عند تعيين الوصى بمعرفة المجلس الحسبى .

قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣

لغرض قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ بأن تنشأ مجالس حسبية في مصر والمديريات والمحافظات ، وأن يشكل مجلس مصر الحسبي من أحد كبار الموظفين بصفة رئيس وأحد الموظفين بالمصالح من الرتبة الثانية وأحد العلماء العاملين وأحد عمد التجار وأحد وجوه البلدة بصفة أعضاء ، وبمجلس المحافظة الحسبي من المحافظ أو وكيله بصفة رئيس ومن وكيل المحافظة وأحد العلماء العاملين وأحد عمد التجار وأحد وجوه البلدة بصفة أعضاء . ويشكل مجلس المديرية الحسبي من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن وكيل المديرية وأحد العلماء العاملين وأحد عمد النواحي وأحد الوجوه بصفة أعضاء .

لجعل من اختصاص هذه المجالس الحجر على السفهاء ، ورفع الحجر ، وتعيين القامة ، ومحاسبتهم سنويا ، وعزلهم ، وتقدير النفقة للحجور عليهم ولمن تلزمهم نفقتهم شرعا ، وتقدير أتعاب القيم إذا لم يتعفف ، ومحاسبة الاوصياء ، وعزلهم وتنصيبهم بحضور القاضي الشرعى أو مأذونه .

واللحق تلك المجالس بوزارة الداخلية ، فاليها المرجع في انتخاب أعضائها وفي كل ما يشكل عليها فيما يمس مصلحة القصر أو الحجور عليهم .

وليلحظ على هذا القانون أنه :

أولا - لم ينشئ مجالس حسبية في المراكز .

ثانيا - لم ينص على الحجر لغير السفه .

ثالثا - لم يشتمل على أى نص خاص بالغيبة .

رابعا - لم يحدد سن بلوغ الرشد ، ولم يبين أحكام الوصاية والقيامة ، ولا حقوق الوصى والقيم وواجباتهما .

خامسا - لم ينص على طرق الطعن في قرارات المجالس ولم ينشئ هيئات خاصة لهذا الغرض .

والظاهر أنه كان مفهوما في ذلك الوقت أن المجالس الحسبية الجديدة تتبع أحكام الشريعة الإسلامية ، ولذلك اكتفى القانون بإيجاد أحد العلماء العارفين بها داخل المجلس بصفة عضوية .

استمر العمل بهذا القانون مدة ثلاث وعشرين سنة أى لغاية ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ، وكان بيت المال لا يزال يؤدي وظيفته في هذه المدة .

قانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ صدر قانون بإلغاء أعلام بيت المال وإلغاء كل رسم مقرر له ، وتعديل قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ لتسد ما به من أوجه النقص . فنص قانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ على إنشاء مجالس حسبية في المراكز ، وعدل في تشكيل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات . أما مجلس المركز فشكل من المأمور أو من ينوب عنه بصفة رئيس ، ومن أحد علماء المركز تعيينه وزارة الحقانية وأحد الأعيان يعينه المدير مع إقرار وزارة الداخلية ، بصفة عضوين . وأما مجلس المديرية أو المحافظة الحسبي فيشكل من المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس وأحد علماء المديرية أو المحافظة تعيينه وزارة الحقانية وأحد الأعيان يعينه وزير الداخلية وأحد أعضاء العائلة ذات

الشأن إذا وجد أحد منها في الجهة التي بها مركز المجلس، وإلا فيستعاض بأحد الأعيان تعيينه وزارة الداخلية .

لوزاد القانون في اختصاص المجالس الحسبية بأن جعله يشمل الحجر على عديمي الأهلية بجميع أنواعه ، واستمرار الوصاية ، ورفع الحجر ، وتعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين ، وعزلهم ، ومراقبة أعمالهم ، والنظر في الحسابات التي تقدم منهم ، وفي الاحتياطات اللازمة سرعة اتخاذها لصيانة حقوق عديمي الأهلية . وحدد سن بلوغ الرشد بثماني عشرة سنة . ونص على بعض التصرفات التي لا يجوز للنائبين عن عديمي الأهلية مباشرتها إلا بأذن المجلس . وبين طرق الطعن في قرارات المجالس الحسبية ، فنصت المادة السادسة منه على إعطاء الحق لكل ذي شأن أو النيابة العمومية في استئناف القرارات التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار الوصاية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها أمام محكمة الاستئناف الأهلية . ونصت المادة السابعة منه على أنه يجوز لوزير الحفانية ، بناءً على طلب كل ذي شأن أو النيابة العمومية ، أن يعيد النظر في حسابات الأوصياء أو القائمة أو الوكلاء أمام مجلس حسي أعلى ينعقد في وزارة الحفانية ويشكل من أحد كبار الموظفين أو أرباب المعاشات يعين بأمر عال بناءً على طلب وزير الحفانية بصفة رئيس ، ومن وكيل مجلس مصر الحسي بصفة وكيل ، واثنين من الأعيان يعينهما وزير الداخلية ومفتي المجلس الحسي وأحد العلماء يعينه وزير الحفانية وأحد الموظفين المشتغلين بالأعمال الحسابية يعينه وزير الحفانية بصفة أعضاء .

لوفي ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ صدر قانون ينص على جواز استئناف القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بعزل الأوصياء أمام المجلس الحسي الأعلى ، كما نص

على حضور القاضي الشرعي أو من ينوب عنه عند النظر في عزل الأوصياء المختارين أو المنصوبين .

لويين مما تقدم أن قرارات المجالس الحسبية في هذا الدور من تاريخ المجالس الحسبية كانت تستأنف أمام جهتين مختلفتين . فكانت القرارات التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار الوصاية تستأنف أمام محكمة الاستئناف الأهلية ، والقرارات الخاصة بالحساب وعزل الأوصياء تستأنف أمام المجلس الحسي الأعلى بوزارة الحفانية . ولكن هذه الحال لم تستمر طويلاً إذ صدر في ٤ يونيو سنة ١٩٠٠ قانون بإلغاء المجلس الحسي الأعلى . ولم يبق بعد ذلك إلا نظام استئناف القرارات التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار الوصاية أمام محكمة الاستئناف . واستمر العمل على ذلك إلى سنة ١٩١١

لوفي ٥ مارس سنة ١٩١١ صدر قانون بتشكيل مجلس حسي عال . وكان الغرض من إنشائه إيجاد هيئة واحدة تحل محل المجلس الحسي الأعلى الملغى ودائرة محكمة الاستئناف الأهلية التي كانت تنظر في استئناف قرارات الحجر ورفعها واستمرار الوصاية . ويؤلف هذا المجلس من ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية وعضو من المحكمة العليا الشرعية وأحد الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين . وينظر في الاستئنافات التي يرفعها وزير الحفانية عن القرارات الموضوعية التي تصدرها المجالس ، والاستئنافات التي ترفعها النيابة العامة أو كل ذي شأن عن القرارات الصادرة في طلبات توقيع الحجر أو رفعه ، وفي رفع الوصاية أو استمرارها .

فى السنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٢٥

للى هنا انتهى الدوران الأول والثانى من تاريخ المجالس الحسبية . ولم تكن حالها فيهما مرضية ، فكانت الشكوى عامة لعدم قيامها بالمحافظة على مصالح عديمى الأهلية وتركها الأمر للأوصياء والقامة والوكلاء بدون مراقبة إذ لم تكن تحاسبهم عن إدارتهم للأموال التى تحت أيديهم مما نشأ عنه تبديد وضياح لأموال عديمى الأهلية . ولم تكن هناك هيئة خاصة أو جهة حكومية تراقب أعمال تلك المجالس . ولم يكن لها أقلام كتاب خاصة بل كانت أعمالها الكتابية محالة على كتبة الضبط فى المراكز والمديريات ، وهؤلاء كانوا يقدمون أعمالهم الأخرى على أعمال المجالس الحسبية ، فترتب على ذلك خلل فى الأعمال وارتباك . ولم تكن القضايا تقيد فى الدفاتر المخصصة لها بل كانت تترك أوراقها من غير صيانة ولا ترتيب فأدى ذلك إلى ضياع قضايا كثيرة أو دشتها .

لذلك صحت عزيمة وزارة الحفانية على إصلاح تلك المجالس . فبدأت فى سنة ١٩١١ بإنشاء إدارة خاصة لها فى ديوان الوزارة لمراقبتها وإدخال الإصلاحات الضرورية بها . وفى سنة ١٩١٣ أخرج المرحوم فتحى باشا زغلول وكيل الوزارة مشروع قانون بإلغاء المجالس الحسبية وإحالة أعمالها على المحاكم الأهلية ، فنظر المحاكم الجزئية جميع المسائل الخاصة بالولاية والوصاية والقيام والغيبة متى كانت أموال عديم الأهلية أو الغائب لا تزيد على خمسة آلاف جنيه ، وتنظر المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية المواد المذكورة إذ لم تكن من اختصاص المحاكم الجزئية ، وبصفة استئنافية جميع القرارات التى تصدر من المحاكم المذكورة . وتنظر محكمة الاستئناف فى استئناف القرارات الصادرة من المحاكم الكلية بصفة ابتدائية . وبين مشروع القانون ، القرارات التى لا يجوز استئنافها ، كما بين

إجراءات الطعن ومن له الحق فيه . وشفع هذا المشروع بمشروع قانون آخر موضوعى بين أحكام الولاية والوصاية والقيام والغيبة ، ويشمل أحكام الولاية على المال ، كما يشمل بعض أحكام الولاية على النفس . عرض هذا المشروع على اللجنة التشريعية ، وكان مهياً لعرضه على الجمعية التشريعية . لكن وفاة المرحوم فتحى باشا وقيام الحرب العالمية سنة ١٩١٤ حالت دون ذلك . ويؤخذ على هذا المشروع أنه هادم لجميع الأنظمة السابقة فى مسائل الوصاية والقيام والغيبة بدون ضرورة ملحة ، كما أنه لم يبق للمجالس الحسبية شخصيتها ، بل أفناها فى المحاكم الأهلية مع أن المسائل التى تعرض عليها دقيقة وماسة بكيان العائلة ويجب أن يكون لها نظام خاص مستقل . لذلك عدلت عنه الوزارة وفكرت فى إصلاح النظام القائم بمعالجة عيوبه البارزة . ولهذا الغرض استصدرت جملة قوانين نلخصها فيما يأتى :

(١) لقانون رقم ٩ لسنة ١٩١٦ بجواز ندب موظف بمعرفة مجلس الوزراء لرياسة مجلس مصر الحسبى عند الاقتضاء . وقد ندب مجلس الوزراء فعلاً بعض قضاة المحاكم الأهلية وبعض الموظفين لرياسة الجلسات بهذا المجلس .

(٢) لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٨ وقد أدخل جملة تعديلات هامة على قانون المجالس الحسبية منها :

أولاً - لتعميم حكم ندب أحد الموظفين عن طريق مجلس الوزراء لرياسة جميع المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات . واستناداً إلى هذا التعديل استصدرت وزارة الحفانية من مجلس الوزراء سنة ١٩٢٠ قراراً بندب رؤساء المحاكم الأهلية ووكلائها ، بصفتهم موظفين ، لرياسة المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات .

ثانيا - تعديل نظام قواعد الاختصاص . بفعل مجلس مركز الحسبي مختصا متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، وجعل مجلس المديرية الحسبي مختصا متى كانت القيمة أكثر من ذلك .

ثالثا - المحال الحسبية في المحافظات فتمتخص في دائرتها بجميع التركات وأموال الغائبين والمحجور عليهم مهما بلغت قيمتها .

رابعا - تعيين اختصاص المحال الحسبية بالنسبة للكان محل توطن المتوفى أو المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه .

خامسا - كسبية المحال الحسبية لوزارة الحسبية بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية .

(٣) لقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ بتعديل تشكيلة المحال الحسبية تعديلا جوهريا باسناد الرئاسة للقاضي الأهل في جميع المحال الحسبية على اختلاف درجاتها . فكان هذا القانون آخر عهد لها بالموظفين الإداريين ، وعلى أثره نقلت أقلام كتابها إلى دور المحاكم الأهلية وأصبحت جلساتها تعقد بداخلها .

(٤) لقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المحال الحسبية والرقابة على الأوصياء والقائمة والوكلاء . وبموجبه أعطى رؤساء المحال الحسبية الحق في حبس من يحصل منه تشويش أثناء انعقاد الجلسات أربعين ساعة ، وإثبات الجرائم التي تقع فيها ، والقبض على من تقع منه . كما أعطيت المحال حق الحكم بالغرامة على أقارب عديمي الأهلية وأصهارهم إذا امتنعوا عن الحضور للجلس بعد تكليفهم بذلك ، وعلى الأوصياء والقائمة والوكلاء لإلزامهم باتباع قراراتها والعمل بنصوص القوانين الخاصة بها .

ثانيا - تعديل نظام قواعد الاختصاص . بفعل مجلس مركز الحسبي مختصا متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، وجعل مجلس المديرية الحسبي مختصا متى كانت القيمة أكثر من ذلك .

ثالثا - المحال الحسبية في المحافظات فتمتخص في دائرتها بجميع التركات وأموال الغائبين والمحجور عليهم مهما بلغت قيمتها .

رابعا - تعيين اختصاص المحال الحسبية بالنسبة للكان محل توطن المتوفى أو المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه .

خامسا - كسبية المحال الحسبية لوزارة الحسبية بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية .

المجالس الحسبية الحالية

اجتمعت كافة الشرائع على وجوب حماية عديمي الأهلية ، لأنهم لا يفقهون مصالحهم ولأنهم عرضة للاستغلال ممن لا خلاق لهم ولا ذمة . وتختلف طرق الحماية باختلاف الشرائع . ففي فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا يتبع بصفة عامة في حماية عديمي الأهلية نظام مزدوج يجمع بين مجلس العائلة والمحاكم المدنية . أما مجلس العائلة فيشكل من ستة أعضاء على الأقل من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة يعينهم رئيس المجلس وهو في فرنسا قاضي المصالحات . وهذا المجلس غير دائم فلا يتعقد إلا إذا دعاه رئيسه للنظر في بعض شؤون القاصر أو المحجور عليه . ويختص بتعيين الوصي والمشرف والقيم وعزلهم ، وإليه يرجع الوصي والقيم للاستئذان في التصرفات المالية وفي جميع الأعمال الخاصة بشخص القاصر أو المحجور عليه كزواج القاصر وتعليمه وتأديبه واعتقاله واستخدامه . وليس من شأن مجلس العائلة توقيع الحجر بل هو من اختصاص الحاكم المدنية ، على أنها ملزمة في هذه الحالة بأخذ رأى مجلس العائلة . وقرارات مجلس العائلة ليست كلها نهائية إذ يجب أن يصدق على قراراتها الهامة من المحكمة المدنية ، كما يجوز الطعن فيها أمام المحاكم المذكورة .

لما في ألمانيا فقد اتجه التشريع في حماية عديمي الأهلية إلى وجهة أخرى هي أن الدولة ملزمة بتلك الحماية . لذلك أعطى للسلطة القضائية حق النظر مباشرة في كل ما له شأن بعديمي الأهلية من تعيين الوصي والقيم وعزلهم والإذن لها بمباشرة الأعمال المالية والمتعلقة بشخص عديم الأهلية . وتسمى المحكمة المختصة لذلك محكمة الوصاية ، وهي تراقب بنفسها سير النائين عن عديمي الأهلية .

ويقوم بجانب محكمة الوصاية مجلس الأيتام القروى ، ومن واجباته أن يعرض عليها أسماء الأشخاص الذين يليقون للتعيين في وظيفة الوصى أو المشرف أو كعضو في مجلس العائلة ، وأن يراقب سير الأوصياء المقيمين في دائرته ويخطر المحكمة بما يراه .

لجمع ذلك فإن نظام مجلس العائلة لم يبلغ تماما في ألمانيا ، ولكن وظيفته أصبحت ثانوية فلا يرجع إليه إلا إذا أوصى الأب أو الأم بذلك ، أو إذا رأت محكمة الوصاية أخذ رأيه في مسألة معينة .

والمتبع في هولندا نظام وسط . أساسه قيام مجلس العائلة بحكم القانون في كل حالة ، ولكن عمله محدود . إذ يجوز للقاضي الذي هو رئيسه أن يتجاوز عن أخذ رأى الأعضاء في تعيين الوصى كما يجوز له وحده الترخيص للأوصياء والقائمة بمباشرة الأعمال التي يحتاجون إليها في أداء مهمتهم .

لما في مصر ، فالمجالس الحسبية مكونة من هيئات ثابتة تصدر قراراتها مستقلة ولا تحتاج إلى تصديق من جهة أخرى ، وإليه يرجع في الطعن في قراراتها . وهي التي تعين الوصى والمشرف والقيم ووكيل الغائب وتعزلهم وتقرر الحجر ورفع واستمرار الوصاية ، وهي التي تراقب سير النائين عن عديمي الأهلية والغائب وتقضى بالعقوبات التأديبية عليهم عند الاقتضاء . فهي إذاً محاكم حقيقية على منوال محاكم الوصاية الألمانية . وقد أجاز لها القانون أن تدعو في كل مادة من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة من ترى فائدة في استشارته ، ولها الحكم بالغرامة على من يخلف منهم بدون عذر مقبول .

لكن مما تجب ملاحظته أن النظام المصرى يختلف عن الأنظمة الأوربية في نقط هامة . منها أن قضاة المجالس الحسبية يجعون من عناصر مختلفة ، فمنهم

القضاة ومنهم المواطنون ؛ ومنها أن المجالس الحسبية لا تنظر إلا في المسائل الخاصة بالولاية على المال فهي غير مختصة بالنظر في مسائل الحضانة والولاية على النفس . ولذلك لا يعرض عليها أمر زواج القاصر ولا أمر حضائته وتربيته وتأديبه وتعليمه وتشغيله . بينما أن مجالس العائلة مختصة بكل ذلك . ويختلف النظام المصرى عن نظيره بأوربا في أن المجالس الحسبية تنظر في أحوال الغائبين غيبة منقطعة مع أن مجلس العائلة غير مختص بنظرها . ومن الفوارق بين النظامين أن وزير الحقانية في مصر ، باعتباره أكبر قاض ، له الحق في مراقبة المجالس الحسبية مراقبة فعلية ، فله أن يستأنف بنفسه أى قرار صادر في الموضوع إلى المجالس الحسبية الاستئنافية أو المجلس الحسى العالى ، وله أن يوقف تنفيذ القرارات التى يستأنفها حتى يفصل في الاستئناف المرفوع منه . وقد جعل التشريع المصرى للنيابة العمومية شأنا كبيرا في هذه المادة ، فلها دون غيرها حق طلب سلب الولاية ولها طلب الحجر كما لها استئناف القرارات الصادرة في طلبات توقيع الحجر أو رفعه وفي رفع الوصاية أو استمرارها وفي منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

فما قانون الموضوع الذى تطبقه المجالس الحسبية فأساسه أحكام الشريعة الإسلامية ، ولا تزال المجالس ترجع إليها فيما نقص أو غمض من نصوص القانون . ومع ذلك فإن هذا القانون قد حوى جملة أحكام جديدة مأخوذة من الشرائع الأجنبية مثل حكم الوصاية أو القيامة الإلزامية في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم (مادة ١٩ ق) ، ومثل حكم بطلان المخالصة التى يحصل عليها الوصى من القاصر بعد انتهاء الوصاية وقبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس (مادة ٣٣) ، ومثل سقوط دعوى القاصر على وصيه أو المحجور عليه على

قيمه المتعلقة بأموال الوصاية أو القيامة بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القيامة .

هذا . وسنستعرض فيما يلى بيان نظام تلك المجالس مكتفين بإبراز النقط الأساسية فيه معرضين عن التفصيلات لعدم اتساع المقال لها .

شديمو الأهلية

نقضى المادة ١٣٠ مدنى أهلى و ١٩٠ مدنى مختلط بأن الحكم في الأهلية يكون على مقتضى الأحوال الشخصية لليلة التابع لها العاقد . ولما كانت محاكم الأحوال الشخصية في مصر تتعدد تبعا لتعدد الملل فيها ، صار من المحتوم على كل متعاقد الرجوع إلى محكمة الأحوال الشخصية للشخص المتعاقد معه وإلى القانون الذى تطبقه تلك المحكمة — إذا كان لها قانون — للوقوف على ما يهيمه معرفته عن أحوال الأهلية كالتقصير وبلوغ الرشد واستمرار الوصاية والحجر ورفعها وغير ذلك . ولم يكن من الميسور في أغلب الأحيان الوصول إلى معرفة الحقيقة لانعدام النظام في تلك المحاكم ولعدم وجود قوانين خاصة بها مما اضطر المحاكم المدنية المختلطة والأهلية إلى تعميم بعض نصوص قانون المجالس الحسبية على جميع الطوائف كالنص على سن بلوغ الرشد وكان وقتئذ ثمانى عشرة سنة ، وهى حال سيئة تعرض المعاملات لخطر البطلان وتساعد سبب النية على الإثراء على حساب الغير . لذلك يعد قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في هذا الشأن فتحا جديدا في تاريخ التشريع في مصر إذ وحد جهة الاختصاص في مسائل الوصاية والقيامة والغيبة وفي بعض مسائل الولاية ، ووحد سن بلوغ الرشد بأن جعلها إحدى وعشرين سنة . فأصبحت المجالس الحسبية مختصة دون غيرها بنظر هذه المسائل لجميع المتوطنين في القطر المصرى

مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، ولا يخرج عن اختصاصها سوى أفراد الأسرة المالكة طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وسوى الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية .

أوليسير الكشف عن أحوال عديمي الأهلية نص في المادة ٤٣ من قانون المجالس الحسبية على وجوب تسجيل القرارات التي تصدرها المجالس بتوقيع الحجر أو برفعه أو باستمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين أو بسلب الولي سلطته على أموال محجوره أو الحذف منها ، في دفتر عمومي . وقد تولى القرار الوزاري الرقم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ تنظيم هذا التسجيل ، فنص على إنشاء قلم لتسجيل القرارات المبينة في المادة ٤٣ من القانون مجلس مصر الحسبي ، وعلى قيد القرارات المذكورة في سجل عام ، ونقل أسماء جميع الأشخاص الذين صدرت بشأنهم القرارات المسجلة في دفتر التسجيل بمراعاة ترتيب الأحرف التالية من اسم كل شخص مع ذكر محل إقامته واسم المجلس الصادر منه القرار في دفتر الفهرستات والتأشير بمضمون القرارات الصادرة بشأنهم ، وألزم جميع المجالس الحسبية أن ترسل صور القرارات الواجب تسجيلها إلى قلم التسجيل في نفس اليوم الذي صدرت فيه ، وإذا تعذر ذلك فيرسل ملخص القرار في اليوم ذاته مع إرسال الصورة في اليوم التالي . ونص في المادة التاسعة منه على الأمر لقلم التسجيل بتسليم شهادة عن الشخص المطلوب الكشف عنه لكل طالب في ظرف يومين من تاريخ الطلب . ويلاحظ أن القانون لم ينص على بطلان القرارات إذا أهمل تسجيلها ؛ لهذا كان أثرها من يوم صدورها لا من يوم تسجيلها ، وذلك مراعاة لمصلحة عديمي الأهلية .

أما عديمو الأهلية فهم الصغير والمجنون والمعتوه والمسرف . وقد ألحق بهم الغائب غيبة منقطعة . أما المرأة فليست في عداد عديمي الأهلية سواء أكانت متزوجة أم غير متزوجة . ولم تكن الأنوثة في أي وقت سببا في الحجر على المرأة كما كانت الحال في الشرائع الأجنبية القديمة ، وكذلك لم يكن الزواج موجبا لعدم أهلية المتزوجة كما هو الحال في الشرائع الأجنبية الحالية . فللمرأة المصرية أن تعتبط بمركزها القانوني وذلك بفضل الشريعة الإسلامية التي تسوى بين الرجل والمرأة في حق التصرف في ملكهما .

ولا يدخل كذلك في عداد عديمي الأهلية ، المحكوم عليهم بعقوبات جنائية إذ جعل القانون حق تعيين القائمة عليهم للحاكم المدنية (مادة ٢٥ ع) .

الصغير

الصغير هو كل شخص ذكر أو أنثى لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية . وهو ممنوع من التصرف في أملاكه مادام قاصرا ، ومن إدارتها لغاية سن الثامنة عشرة ، فإذا بلغها كان له الحق في إدارتها ما لم يحرمه المجلس من هذا الحق . وقد بينت المادة ٢٩ أعمال الإدارة التي يجوز للقاصر مباشرتها في هذه السن والتي يعتبر رشيدا بالنسبة إليها ، وهي قبض دخله مدة إدارته والتصرف فيه والتأجير لمدة لا تتجاوز سنة وزراعة أطيانه وإجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة .

ويجب أن يمثل الصغير في معاملاته من ينوب عنه . فإذا وجد الأب فالولاية له بحكم القانون ثم لوصيه المختار ، ثم للجد الصحيح ، ثم لوصي الجد . فإذا لم يوجد

أحد ممن ذكروا عين له المجلس وصيا . أما إذا بلغ الصغير مجنونا أو معتوها فتستمر ولاية أبيه عليه .

أو تنتهى الوصاية أو الولاية على المال بحكم القانون متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرار الوصاية .

المجنون والمعتوه والسفيه

المجنون هو كل بالغ أصيب بعاة في قواه العقلية تجعله غير أهل لإدراك مصالحه . والمعتوه كل بالغ قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير . والسفيه كل بالغ يبذر ماله في وجوه غير معقولة ولا مقبولة لشذوذ في عقله أو أخلاقه .

ولم يميز القانون بين هذه الأحوال الثلاثة فقتضى بالجور فيها كلها مجرا كليا ، ولم يبيح للمعتوه والسفيه حق الإدارة كما منح الصبي الذى بلغ الثامنة عشرة مع أن الشريعة الإسلامية تلحقهما بالصبي المميز .

وتصرفات المجنون والمعتوه والسفيه من تاريخ قرار المجبر عليهم باطلة . أما تصرفاتهم قبل ذلك فهي بالنسبة للمجنون والمعتوه باطلة أيضا إذا أمكن للقيم أن يثبت وجود حالة العته أو الجنون بشكل ظاهر قبل صدور الجور وفى تاريخ التعاقد ، وأما بالنسبة للسفيه فلا يمكن إبطالها إلا إذا أثبتت القيم أنها حصلت بطريق الغش والتواطؤ مع المتعاقد معه ؛ وخصوصا إذا كان هذا عند التعاقد يعلم أن طلب الجور على السفيه قد قدم إلى الجهة المختصة .

وفي هذه الأحوال الثلاثة يصدر المجلس قرارا بالجور ويعين قيا ينوب عن المحجور عليه فى معاملاته وفى إدارة أمواله .

هذا . ويلاحظ أن المادة ٣٠ من لائحة تنفيذ قانون المجلس الحسبية نصت على وجوب نشر القرارات الصادرة بتوقيع الجور أو استمرار الوصاية والولاية إلى ما بعد السنة الحادية والعشرين فى الجريدة الرسمية ، ولكنها مراعاة لمصلحة عديم الأهلية لم ترتب أى بطلان على عدم النشر .

الغائب

الغائب أو المفقود هو كل شخص لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته . وهو ليس من عديم الأهلية ولكن المشرع المصرى ألحقه بهم لحماية مصالحه طوال غيبته . فإذا ثبتت الغيبة المنقطعة للمجلس الحسبى يصدر قراره بثبوتها . وليس لذلك ميعاد معين وهو ينتج أثره من تاريخ صدوره ، ولا يشترط نشره ولا تسجيله . وإذا ترك الغائب وكلا فلا يعزل بل يستمر فى مكانه تحت إشراف المجلس ، وله عزله إذا ثبتت خيانتة . فإذا لم يترك وكلا عين له المجلس وكلا .

والى أن يحكم ب وفاة الغائب لا يجوز تقسيم ماله على ورثته ، ولا تفسخ عقودة ، ويوقف نصيبه فى الإرث وقسطه فى الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته . وإذا كان له ولد قاصر عين له المجلس وصيا .

الولاية

الولاية فى الشرائع الأجنبية الوصاية بحكم القانون . وهى فى الشريعة الإسلامية قناتان : ولاية على النفس ، وولاية على المال . وتثبت الأولى للبتة أى لابن وابن الابن وإن سفل ، ثم للأبوة أى للأب ثم الجدة الصحيح وإن علا ، ثم للأخوة أى للأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم للعمومة أى للعم الشقيق

ثم العم لأب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لأب . وللولى على النفس حق تزويج المشمول بولايته وتعليمه وتأديبه وتأجيله . وهذه الولاية لا تدخل في اختصاص المجالس الحسينية كما تقدم القول . أما الولاية على المال فنثبت للأب فوصيه ثم لجده الصحيح فوصيه . وولاية الأب والجده مستمدة من القانون ، وولاية الوصى المختار مستمدة من الوصية ، ولكن هؤلاء الأولياء على المال ليسوا في نظر القانون سواء إذ أنه فترق بين الوصى المختار وهو وصى الأب أو وصى الجده وبين الأب والجده الصحيح ، فأعطى المجالس الحسينية حق تثبيت الأوصياء المختارين إذا رأت أنهم أهل للوصاية وإلا استبدلت بهم غيرهم ، كما أعطاهم حق عزلهم أو إقالتهم ، فهم كالأوصياء المعينين فيما يختص بسلطة المجلس عليهم سواء بسواء . أما الأب والجده الصحيح فلا يخضعان لسلطة المجالس الحسينية ولا يقدمان لها حساباً عن إدارة أموال المشمولين بولايتهم . ولم يكن للمجالس الحسينية لغاية سنة ١٩٢٥ أية سلطة على هذا الصنف من الأولياء ، ولكن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ خول لها حق نزع ما للأولياء الشرعيين المذكورين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تقييد هذه السلطة عند ظهور عدم كفايتهم . فنصت المادة ٢٨ على أنه يجوز للمجالس الحسينية سلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم إذا كان سوء تصرفهم في أموال المذكورين ألحق الضرر برأس مالهم نفسه ، وبشرط أن يكون طلب سلب الولاية مقدماً من النيابة العامة فقط . وفي هذه الحالة يعين المجلس وصياً للقاصر . وإذا رأى المجلس أن عدم الثقة بالولى لا يبلغ درجة تبرر سلب جميع سلطته على المال فله أن يحظر عليه إجراء كل التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرين من ذلك القانون أو بعضها بدون إذن خاص ، كما أن له أن يكلفه بتقديم بيان للأموال المذكورة في ميعاد ثمانية أيام ، فان لم يفعل عوقب

بالعقوبات المقررة للخلافات ، ولا يجوز للمجلس في هذه الحالة أن يلزم الولى الذى سلب بعض ولايته بتقديم حساب سنوى أسوة بالوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب . ولم تحدد المادة المذكورة مدلول كلمة "الأولياء الشرعيين" ، ولكن ذلك ظاهر من مقارنتها بالمادة ١٣ التى خول فيها للمجالس حق تثبيت الأوصياء المختارين دون غيرهم من الأولياء ، ومن المذكرة الإيضاحية التى ورد فيها تعليقاً على المادة ٢٨ "أنه مما تجب ملاحظته أن الأولياء الشرعيين الذين تسلمهم المجالس الحسينية بعض سلطتهم لن يكونوا مكلفين بتقديم حساباتهم إلى تلك المجالس كما هو الشأن فى الأوصياء المختارين أو المعينين ، بل غاية ما فرض عليهم إنما هو أن يستأذنوا تلك المجالس كلما أرادوا إجراء شئ هام من التصرفات أو أعمال الإدارة ، وهذا التمييز ملحوظ فيه ما بين الولى وبين الوصى مختاراً كان أو معيناً من الفارق الطبعى فى العطف والثقة" .

وليس للمجالس الحسينية فى غير حالة إلحاق الضرر برأس مال القاصر فعلاً حق التدخل فى أعمال الأب والجده . فهما لا يحاسبان إذاً عن إيراد القاصر . وتصرفات الأب والجده فى أموال الصغير خاضعة لأحكام الشريعة . وهى تفرق بين حالة الأب العدل محمود السيرة أو مستور الحال والأمين على حفظ المال ، وبين الأب فاسد رأى سيئ التدبير . فأجازت للأول التصرف فى أموال ولده بمن المثل أو بغبن يسير ولم تجز للثانى التصرف فى مال ولده إلا بالخيرية ، والخيرية أن يبيعه بضعف قيمته . فإذا كان الأب مبذراً متلفاً مال ولده غير أمين على حفظه فينزع القاضى المال من يده . وعلى ذلك يجوز للأب والجده التصرف فى ملك القاصر بدون الرجوع الى أية سلطة وبلا أى إذن ، ولكن تصرفهما يجب أن يكون فى دائرة الأحكام السابقة .

هكذا . وقد نص قانون العقوبات (مادة ٢٥) على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم جثما حرمان المحكوم عليه من بعض حقوق منها إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله . فإذا حكم على الأب بعقوبة جنائية وحرم تبعاً لها من إدارة أملاكه كان من المتعين أيضاً حرمانه من إدارة أملاك ولده ، وفي هذه الحالة يعين له المجلس الحسبي وصياً . ولم يرد في قانون العقوبات أى نص على سقوط ولاية الأب أو الجسد في الأحوال التي يرتكبان فيها جرائم تؤثر على الحال الأخلاقية للطفل . وقد عثت الشرائع الأجنبية بدرء هذا الخطر وبالفصل بين الأب فاسد الأخلاق وبين ولده . فنص قانون العقوبات الفرنسي على سقوط ولاية الأب بحكم القانون في أحوال كثيرة منها حالة الحكم على الأب بالحرمة تحريض ولده عادة على الفسق والفجور ، وحالة الحكم عليه للمرة الثانية بالحرمة تحريض الشبان على الفسق والفجور ، وحالة الحكم عليه لأية جنائية يرتكبها على شخص الولد . كما نص على أحوال أخرى يجوز للقاضي الحكم فيها بسلب الولاية إذا حكم على الأب بعقوبة جنائيات أو جنح أخرى أو بعض المخالفات وكلها مبين في القانون . وأجاز بصفة عامة للقضاة سلب ولاية الأب إذا كان إدمانه أو فسقه أو سوء معاملته للطفل تؤذى الولد في صحته أو في حياته أو في أخلاقه .

حالة الأم

ليس للأم حق الولاية على النفس أو المال بحكم القانون . ولكن لا مانع من اختيارها وصية مختارة على المال من قبل الأب أو الجسد . كما أن لها الحق الأول في حضانتها ولدها وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفراق إذا اجتمعت فيها شرائط أهلية الحضانة . وحق الحضانة يستفاد من قبل الأم فيعتبر الأقرب فالأقرب من

جهتها ، ويقدم المدلى بالأم على المدلى بالأب عند اتحاد المرتبة قرباً . فإذا فقدت الحارم من النساء أو وجدت ولم تكن أهلاً للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الإرث فيقدم الأب ثم الجسد إلى آخر العصبات . ومادة الحضانة ليست من اختصاص المجالس الحسبية كما تقدم القول ، بل هي داخلية في اختصاص الحاكم الشرعي والبطركانة . وكما يجوز أن تكون الأم وصية مختارة يجوز أن تكون وصية معينة من قبل المجلس .

الوصاية

إذا توفي الأب والجسد ولم يكن لهما وصى مختار أو إذا سلبت ولايتهما تنتقل الولاية للقاضي أى للمجلس الحسبي ، فيعين وصياً على القاصر ويسمى وصى القاضي ، كما يعين وصياً على الجنين المستكن وللوصومة أو لأداء عمل معين إذا تضاربت مصلحة الوصى مع مصلحة القاصر . ويجوز للمجلس تعيين مشرف لمراقبة أعمال الوصى . ولكن تعيينه ليس لازماً ، وإذا عين لا يحل محل الوصى في بعض الأعمال كما هو الحال في بعض الشرائع الأجنبية .

ولما كانت الفكرة المصرية في حماية عديمي الأهلية هي أن تلك الحماية منوطة بالدولة وهي تؤديها بواسطة المجالس الحسبية أصبح النائبون عن عديمي الأهلية تابعين لها في جميع أعمالهم ، وعليهم تقديم حسابات سنوية إليها . ولها أن تقضى عليهم بعقوبات تأديبية شخصية إذا عملوا على عدم تنفيذ قراراتها أو إذا لم يراعوا الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات . وهذه العقوبات هي الغرامة التي لا تتجاوز العشرة الجنيهات في أول مرة والعشرين جنيهاً في المرة الثانية وحرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها . كما للمجالس حق عزلهم أو استبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم .

أحكام الوصى المختار حكم وصى القاضى سواء بسواء كما تقدم القول . وكل ما يميزه به القانون عن سائر الأوصياء المعيّنين هو أحقيته في استئناف القرار الصادر بعزله أو استبدال غيره به ، وليس للأوصياء المعيّنين هذا الحق .

والأصل في الوصاية أنها اختيارية فلا تلزم الوصى إلا إذا قبلها صريحا أو ضمنا . ولكن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ رأى - تأكيدا لحسن اختيار الأوصياء - أن يأخذ بما أخذ به كثير من القوانين الأجنبية من جعل الوصاية والقيامه إلزامية في الطبقة القريبة من الأقارب والأصهار لمدة معينة دون أن يجعل في هذا الإلزام شيئا من العت . فنص في المادة ١٩ منه على أنه في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية والقيامه إلزامية بالنسبة إلى أقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم كذلك ، ومع ذلك فلا يلزم أحد منهم بالبقاء في وظيفته أكثر من عشر سنوات ، فإذا انقضت هذه المدة جاز له أن يستقيل . ولا يسرى هذا الإلزام على النساء ، ولا على كل من تجاوز عمره ستين سنة ، ومن كان مصابا بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوظيفته ، وكل من تلحق به هذه الوظيفة ضررا خاصا بسبب بعد محل إقامته عن الجهة التي بها المال ، أو كل من ضم إليه غيره وصيا كان أو قيا أو مشرفا .

وتبدأ مسئولية الوصى من تاريخ علمه بتعيينه في الوصاية . فإذا امتنع عن قبولها في الأحوال التي تكون فيها إلزامية يجوز للمجلس أن يوقع عليه عقوبات تأديبية كما يصبح مسئولا مدنيا أمام القاصر عن كل ضرر يصيبه بسبب الامتناع ، ولكن ذلك قد لا يضمن مصلحة القاصر في هذه الحالة . وهذا الحرج لا يتأتى في الشرائع الأجنبية لأنها تقرر على أموال الوصى حق رهن قانوني لمصلحة القاصر من تاريخ تعيين الوصى للوصاية شاء أو أبى ، وهذا الرهن غير معروف في القانون المصرى .

هـن يجوز تعيينهم فى الأوصاية ومن لا يجوز

نصت المادة ١٨ من قانون المحال الحسبية على حرمان بعض الأشخاص من التعيين في وظائف الوصاية والقيام والوكالة عن الغائب ، وهم المحكوم عليهم في جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو في جريمة من الجرائم المخلة بالأداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف أو التزاهة ، والمحكوم بافلاسه إلى أن يحكم برد شرفه إليه ، وكل من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته بإشهاد شرعى أو بكاتبة صادرة بخط يده . ويجب أن يضاف إلى هؤلاء ، القصر والمحجور عليهم . أما النساء فليس محرومات من حق التعيين في الوصاية كما هو الحال في بعض الشرائع الأجنبية فيجوز للمجلس أن يعينن لهذه الوظيفة سواء أ كن أمهات أو غير أمهات ، متزوجات أو غير متزوجات .

ولما يجب التنويه عنه أن الوصى الجائز تعيينه يجب أن يكون من ملة القاصر أى من ديانته ، ولا يشترط أن يكون من طائفته .

هذى سلطة الأوصياء

ليس للأوصياء - مختارين كانوا أو معيّنين - إلا حق الولاية على المال ، أما الولاية على النفس فهي مستمدة من القانون مباشرة ، وثبتت للبتة فالأبوة فالأخوة فالعمومة ، أى للعصبة كما تقدم القول . فلا يجمع الأوصياء بين الولاية على المال والولاية على النفس إلا إذا تعين من له الولاية على النفس وصيا . ويخرج من ذلك الأب والجد لأن لها الولاية على النفس كما لها الولاية على المال بحكم القانون .

أو يختلف القانون المصرى فى ذلك عن القوانين الأجنبية التى تخول للأوصياء حق الولاية على النفس وعلى المال فى آن واحد .

لكن المشرع المصرى ببيان التصرفات المحظورة على الأوصياء مباشرة قطعاً ، والتصرفات المحظورة بدون إذن المجلس ، ولكنه لم يضع فى هذا الشأن قاعدة تحتذى فى الأحوال التى لم ينص عليها ، فهل يؤخذ من ذلك أنه يجوز للوصى أن يباشر سائر التصرفات الأخرى التى لم ينص على حظرها أو أنه لا يجوز له إلا مباشرة أعمال الإدارة فقط تبعاً لطبيعة وظيفته وأنه فيما عدا ذلك يجب عليه الرجوع للمجلس الحسى ؟ ولتأييد الرأى الأول يمكن القول بأن الشريعة الإسلامية التى ورثناها نظام الوصاية والتى كان يعمل بأحكامها قبل إنشاء المجالس الحسية وبعد إنشائها تخول الوصى سلطة بعيدة المدى فتسمح له بالتصرف فى أملاك القاصر فى حدود القواعد التى وضعتها بدون الرجوع للقاضى . أجازت له التصرفات فى المنقولات ببيعها ولو بيسير الغبن ، كما أجازت له بيع العقار بأحد المسوغات السبعة المبينة فى المادة ٥٠٤ (من كتاب الأحوال الشخصية لقدردى باشا) ، وهى تنحصر فى وجود المنفعة للصغير أو فى اضطرار الوصى للبيع لقضاء دين مثلاً ، وأباحته له الاتجار بمال اليتيم لليتيم ، وشراء مال الأجنبى منه ومن المورث عقاراً أو منقولاً بمثل القيمة أو بيسير الغبن ، ورهن مال اليتيم من أجنبى بدين على اليتيم أو على الميت ، وأخذ رهن بالدين المطلوب لواحد منهما ، والخصومة فى حقوق الميت ، وتنفيذ الوصية ، وقبول الهبة . فإذا ما جاء القانون بعد ذلك وحظر على الوصى مباشرة بعض التصرفات كان له الحق فى مباشرة ما عداها . ولكن هذا الرأى لا يتفق مع المبدأ الأساسى الذى حدا بالمشرع إلى حرمان الوصى من التصرف فى الأحوال التى نص عليها - ذلك المبدأ الذى يقضى بأن حماية

عديمى الأهلية منوطة بالدولة وأنها تؤديها بواسطة المجالس الحسية وأب الوصى ليس إلا أداة لتنفيذ قرارات المجلس وأن وظيفته مقصورة على إدارة أموال القاصر ، وهو بهذه الصفة لا يملك إلا أعمال الإدارة دون أعمال التصرف . ولا تشك فى صحة هذا الرأى الأخير وفى وجوب العمل به وتفسير ما أهبهم أو أغفل من الأحكام على أساسه . وعلى ذلك فالوصى اتخذ الإجراءات التحفظية ، وإجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة ، وتأجير مال القاصر لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، ووفاء الديون وقبضها ، ورفع الدعاوى الشخصية للحصول عليها ، وله إجراء بعض التصرفات الضرورية للإدارة كالصرف على الأشغال التجارية ، ودفع مرتبات المستخدمين والعمال والصناع ، وبيع الحاصلات والمنقولات القابلة للتلف ، وشراء ما يلزم للزراعة من الآلات والأدوات والبذور . وليس له بغير إذن المجلس شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها أو تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو إجراء القسمة بالتراضى وطلب القسمة القضائية ورفع الدعاوى العينية . أما فيما يختص بالمنقول غير المعد بطبيعته للبيع أو الذى لا يخشى عليه من التلف فلم يرد فى القانون بشأنه إلا حكم يحظر التصرف بالبيع أو الرهن فى الأوراق المالية . ولم ينص على حكم التصرف فى غيرها من المنقولات كالحجوزات وباقي المصوغات والأشياء الثمينة . ونرى اتباعاً للقاعدة المتقدمة أن الوصى لا يملك التصرف فيها بالبيع أو الرهن إلا باذن خاص . ويلاحظ أن القانون الفرنسى يلزم الوصى ببيع المنقولات المادية (corporels) ويمنعه من التصرف فى المنقولات غير المادية كالديون والأوراق المالية .

لوقد تولت المادة ٣١ من القانون بيان حكم باقى التصرفات ، كما تولت المادة ٢٢ بيان التصرفات المحظورة بتاتا وهى هبة مال القاصر أو إقراضه أو إعارته . ونصت المادة ٢٣ على حالة يسوغ فيها للمجلس الحسى أن يأذن الأوصياء إذا عاىا مباشرة كل التصرفات المبينة فى المادة ٢١ من غير الرجوع إليه للحصول على إذن خاص لكل منها . وذلك فى صورة ما إذا كان مال القاصر داخلا فى أعمال تجارية أو صناعية وأمر المجلس باستمرارها .

لوقغنى عن البيان أن سلطة المجلس فى الإذن للوصى لمباشرة أحد التصرفات المبينة فى المادتين ٢١ و ٢٣ من القانون سلطة مطلقة ، فإذا ما تحقق لديه — حسب تقديره — أن فى الإذن مصلحة للقاصر أذن وإلا فلا يأذن ، سواء أكان ذلك بشأن التصرفات فى العقار أو فى المنقول . ولكن قضاء المجلس الحسى العالى جرى على خلاف ذلك بالنسبة للعقار وقيد أمر التصرف فيه بتوافر أحد المسوغات الشرعية المبينة فى المادة ٤٥٠ من كتاب الأحوال الشخصية .

لوقد أدخل قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حكما جديدا بشأن قسمة مال القاصر إذ أجاز للمجلس إذن الوصى بإجراء القسمة فى مال القاصر المشترك مع الغير بالتراضى ، كما أجاز له التصديق على تلك القسمة . ويقوم التصديق فى هذه الحالة مقام التصديق المنصوص عليه فى المادة ٤٥٦ مدنى .

لوقبل أن نختم هذا الفصل يجب أن نشير إلى مناقشة أثيرت حول طريقة بيع عقار القاصر وهل يجب أن يتبع بشأنه الإجراءات المبينة فى المواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات ، أى بطريق المزاد العلنى أمام المحاكم الأهلية ، أم أن ذلك غير لازم لصحة البيع . وقد انتهى المجلس الحسى العالى إلى الرأى الثانى وقرر

أنه يمكن أن يتباع عقارات القاصر بالمزاد العلنى سواء أحصل المزاد أمام المجالس الحسبية أم أمام المحاكم الأهلية . وذلك لأن قانون المجالس الحسبية لم يحتم اتباع طريق مخصوص فى بيع عقار القاصر بيعا اختياريا فيكون للمجالس مطلق الحرية فى اختيار الطريق التى تراها أكثر نفعا .

مسئولية الوصى

للم يحدد قانون المجالس الحسبية مسؤولية الوصى المدنية ولم يقرر عليه مسؤولية خاصة كما فعل القانون الفرنسى . لذلك يجب الرجوع لأحكام القانون العام أى للقانون المدنى . ونظرا إلى أن الوصى وكيل فهو مسئول عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر ، وعن تقصيره الجسيم إذا لم يكن له أجر (٥٢١ مدنى) . فهو إذا ملزم مدنيا بتعويض الضرر الذى يصيب القاصر بسبب تقصيره اليسير أو الفاحش حسب الأحوال أو بسبب خيائته . وهو مسئول جنائيا طبقا للمادة (٢٩٦ ع) إذا اختلس مال القاصر الذى سلم إليه بصفته وصيا ، وهو فوق ذلك عرضة للعزل أو الاستبدال كلما ثبت قبله شىء مما تقدم .

لوقد ورد فى القانون جملة أحكام بشأن إثبات حقوق القاصر وضمانها قبل الوصى ، منها :

(أولا) وجوب جرد أعيان التركة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تعيين الوصى .

(ثانيا) وجوب استيثاق المجالس من استقامة الوصى واقتداره عند التعيين وجواز تكليفه بتقديم ضمانة شخصية أو عينية بقيمة معينة أو غير معينة تكفل تعويض كافة الأضرار التى قد تنتج عن إدارة الأموال . وقد أغنى الوصى المختار

من تقديم الضمانة إلا إذا اشترط الموصي ذلك في وصيته (مادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية) . ويرى مما تقدم أن القانون ترك للجلس تقدير حالة الوصي المسالية ، فله إلزامه بتقديم الضمان وله إعفاؤه منه . أما الرهن القانوني الذي يقع على أملاك الوصي لمصلحة القاصر فغير معروف في القانون المصري .

(ثالثا) الرقابة التي للجلس على الأوصياء في وجوب تقديمهم لها حسابا تفصيليا في آخر كل سنة عن إدارتهم لأموال القصر ، وفي القضاء عليهم بالعقوبات التأديبية إذا عملوا على عدم تنفيذ قراراتها أو إذا لم يراعوا الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات .

(رابعا) عزل الأوصياء أو استبدال غيرهم بهم كلما وجد لذلك مسوغ .

انتهاء الوصاية

تنتهي الوصاية ببلوغ القاصر رشيدا سن الحادية والعشرين أو بموته ، ويجوز له في الحالة الأولى بحكم القانون تسلم أمواله والتصرف فيها بكافة التصرفات القانونية . أما إذا بلغ سن الثامنة عشرة ولم يمنع من التصرف جاز له تسلم أمواله ليدبرها بنفسه إلى أن يبلغ الحادية والعشرين . وفي هذه الفترة يستمر الوصي على مباشرة سائر الأعمال التي ليست من قبيل الإدارة البسيطة ، وعليه أن يحصل على إذن المجلس في جميع الأحوال التي يقضى فيها القانون بذلك .

(ب) وقد اشتمل القانون في هذا الباب على نصين في بيان المبادئ التي تتبع فيما يتعلق بالمسئولية عن تقديم حساب الوصاية عند انتهائها : أولها يقضى بأن كل مخالصة يعطيها القاصر بعد بلوغ رشده وقبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات تكون باطلة إلا إذا كانت تلك الحسابات قد سبق للمجلس أن اعتمدها .

والغرض من وضع هذا النص استبعاد المخالفات التي تعطى من غير روية إما بمخالطة للوصي أو عن خفة وطيش ، والنص الثاني خاص بسقوط دعوى القاصر على الوصي فيما يتعلق بأمور الوصاية بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية (مادة ٣٣ و ٣٤ من القانون) .

في الحجر

يختص المجلس الحسينية بالحجر على المجنون والمعتوه والسفيه ويقدم طلب الحجر إلى المجلس الواقع في دائرته محل توطن الشخص المطلوب الحجر عليه (مادة ٥ من القانون) . ويرفع الأمر بعريضة تقدم من أحد أعضاء العائلة أو من النيابة العمومية أو من كل ذي شأن ، أي كل ذي مصلحة أدبية أو مالية ولو كان من غير الأقرباء (مادة ١٠ ق) . وللجلس قبل الفصل في طلب الحجر أن يعين مديرا مؤقتا يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه إن رأى لذلك ضرورة (مادة ١٧ ق) . ويجب على المجلس عند النظر في طلب الحجر أن يسمع أقوال من طلب الحجر عليه وأقوال من يكون واقفا على أحواله من أقاربه وغيرهم ، فإذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور فللمجلس أن يقدر ما يحتمله هذا الرفض ، أما إذا كان في حالة يتعذر معها حضوره فللمجلس أن ينتقل إلى محله لاختبار حالته أو يندب لذلك أحد أعضائه أو أحد الأطباء الخبراء (مادة ١٥ من اللائحة التنفيذية) . وهذه الإجراءات واجبة المراعاة ، وإغفالها يبطل قرار المجلس . وعلى ذلك قضاء المجلس الحسيني العالي . وليس للمجلس إلا الحكم بالحجر إذا رأى محلا له أو بالرفض إذا لم يجد للحجر مسوغا . وفي حالة الحكم بالحجر يعين قبا لينوب عن المحجور عليه في إدارة

أملأه . ويجب على القيم أن ينشر في الجريدة الرسمية فوراً ، صورة القرار الصادر بتوقيع الحجر ، كما يجب على قلم كاتب المجلس أن يسجل القرار بنصه أو بمضمونه في دفتر السجل إلا أنه لا يترتب على إغفال هذا الإشهار وذلك التسجيل أى بطلان كما تقدم القول .

الوظيفة القيم

نص القانون بين القيم والوصى فيما يتعلق بشروط التعيين وفي مدى السلطة الممنوحة لهما وفي مراقبة المجلس لأعمالهما وقد سبق شرح كل ذلك .

وليس للقيم إلا إدارة أموال المحجور عليه ، فلا صفة له في الأعمال الخاصة بشخصه كوضعه في أحد المستشفيات ومراقبة أحواله الصحية داخل المستشفى أو خارجه إلا إذا كان يجمع بين القيامة والولاية على النفس . ولم يعط القانون للمجلس أية سلطة في هذا الشأن .

وتنتهى القيامة بوفاة المحجور عليه أو برفع الحجر عنه .

الغيبه

ولمختص المجالس الحسبية أيضاً بإثبات غيبه الغائب (مادة ١٦ ق) . ويقدم الطلب إلى المجلس الواقع في دائرته آخر موطن معلوم للغائب (مادة ٥ ق) . ويرفع الأمر بغريضة تقدم من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية أو كل ذى شأن (مادة ١٠ ق) . فإذا صدر قرار بإثبات الغيبه وجب تعيين وكيل عن الغائب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور القرار إذا لم يكن له وكيل . ولم يشترط القانون إشهار قرار إثبات الغيبه بنشره في الجريدة الرسمية أو بتسجيله في السجل العام .

ولحكم الوكيل عن الغائب حكم الوصى والقيم سواء بسواء . وتنتهى الوكالة عن الغائب بظهوره حياً أو الحكم بوفاته . وليس من اختصاص المجالس الحسبية الحكم بها ، بل هذا من اختصاص المحاكم الشرعية .

تشكيل المجالس الحسبية

ينبغي تشكيل المجالس الحسبية منذ إنشائها على اشتراك عناصر مختلفة في أداء وظيفة القضاء فيها مثل الموظفين والعلماء والتجار والأعيان وأعضاء العائلة . وقد بقي هذا الأساس مرجعاً لغاية الآن ، إلا أنه هذب وعدل كي يتفق مع التطور الاجتماعى والمصلحة العامة . فجعل الرئيس قاضياً من المحاكم الأهلية بعد أن كان موظفاً إدارياً ، واختير العالم من القضاة الشرعيين بعد أن كان من المأذونين أو ممن لهم دراية بعلم الفقه الإسلامى بصفة عامة . وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى عضو يعينه وزير الحفانية من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره . أما عضو الأعيان فبقي كما كان ، ويختار من أهل المركز أو القسم الذى به محل توطن الشخص المقتضى النظر في أمره . وقد عدل عن تعيين عضو العائلة نظراً إلى ما لوحظ من تضارب مصلحته أحياناً كثيرة مع مصلحة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب وأصبح حضوره اختيارياً للمجلس (مادة ٣٦ ق) .

ويلاحظ أن القانون استبقى لرياسة المجالس الحسبية المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة في المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات ، كما استبقى الرئاسة للأمر في المجالس الحسبية بالمراكز عند تعذر وجود القاضى الأهل كما هو الحال في جهات العريش والقصير ومرسى مطروح والواحات التى لا يوجد بها محاكم أهلية .

أو يرى في تشكيل المجالس الحسينية الجمع بين العناصر المتقدمة ، فيشكل مجلس المركز الحسيني ومجلس المديرية أو المحافظة الحسيني من قاض أهلي بصفة رئيس ومن قاض شرعي ومن أحد الأعيان ، ويشكل المجلس الحسيني العالي من ثلاثة مستشارين من مستشاري محكمة استئناف مصر الأهلية أحدهم بصفة رئيس وعضو من المحكمة العليا الشرعية وأحد الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين .

أو تشكل المجالس الحسينية الاستئنافية الأخرى من اثنين من رجال القضاء الأهلي أحدهما رئيس ، وأحد رجال القضاء الشرعي ، ومن عضوين يختاران من الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان . وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعي عضو من أهل ملة الشخص المقضى النظر في أمره (تراجع المواد ٢٠١ و ١١١ من قانون المجالس الحسينية المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) .

لوائح المجالس الحسينية

المجالس الحسينية درجتان : ابتدائية واستئنافية . والمجالس الحسينية الابتدائية قسمان : مجالس المراكز الحسينية ومجالس المديريات والمحافظات الحسينية . ويختص مجلس المركز الحسيني متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو المطلوب الحجر عليه أو الغائب لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، كما يختص باتخاذ جميع الإجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال . ويتعين اختصاص المجالس الحسينية في مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولي وفي جميع أحوال الوصاية بمحل توطن المتوفى ، وفي مواد الحجر بمحل توطن المحجور عليه أو المطلوب توقيع الحجر عليه ، وفي مواد الغيبة بآخر موطن معلوم للغائب . ويجوز للمجلس في حالة ما إذا كان

القاصر متوطنا في غير محل توطن المتوفى أو إذا كان متوطنا فيه وانتقل إلى محل آخر أن يحيل المادة إلى المجلس الحسيني التابع له موطن القاصر ، كما يجوز لمجلس المديرية الحسيني أن يحيل إلى مجلس المركز كل مادة يرى من الأوفق أن يتولى نظرها المجلس المذكور (مادة ٤ و ٥ ق) .

الإجراءات أمام المجالس الحسينية

يُرفع الأمر للمجالس الحسينية في مواد الوصاية والحجر والغيبة من أحد أعضاء العائلة أو من النيابة العامة أو كل ذي شأن (مادة ١٠ ق) . ويقدم الطلب إلى رئيس المجلس المختص . وعليه أن يقوم بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تساعد المجلس على إصدار قراره . كما يجب عليه عند ما يصله بلاغ بوفاة كل شخص عن حمل مستكن أو وريثة قصر أو غائبين أو فاقد الأهلية أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لحصر الأموال والمحافظة عليها ووضع الاختتام عند الضرورة . وكل ذلك إذا لم تكن النيابة العمومية أو العملة قد قام بها فعلا أو كانت إحداهما فيه غير مستوفاة . ويكون قيام رئيس المجلس بهذه الأعمال إما بنفسه وإما بواسطة معاون المجلس أو جهات الإدارة .

والمجلس قبل الفصل في الموضوع أن يقرر عمل تحقيقات تكميلية ، وله نذب أخذ أعضائه لهذا الغرض كما له الاستعانة بأعمال أهل الخبرة .

والخصوم أن ينبوا عنهم أمامه من يشاعون من الحامين أو من ذوى قرياهم . وجلساته سرية لا يحضرها إلا أصحاب الشأن ومن يدعوه المجلس للحضور . ومع ذلك فإن النطق بالقرار يجب أن يكون علنا في مواد توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولي سلطته على أموال محجوره أو لحد منها (مادة ٢٠ لائحة تنفيذية) .

لوتعتبر أوراق القضايا الحسبية من الأوراق الخصوصية لعديبي الأهلية ، فلا يسمح لغير ذوى الشأن أو وكلائهم أو الخبير المعين فيها بالاطلاع عليها إلا بإذن خاص من وزارة الحقانية ، وهي لا تأذن إلا إذا تحققت عدم إلحاق الضرر بعديم الأهلية . ولا تسلم كذلك قرارات التعامل وقرارات اعتماد الحساب لغير التائين عن عديبي الأهلية إلا بإذن خاص من وزارة الحقانية وهي لا تأذن إلا عند تحقق عدم الضرر .

لأما قرارات تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء وعزلهم أو انتهاء مأموريتهم أو استمرار الوصاية أو رفعها وتوقيع الحجر أو رفعه وإثبات الغيبة وسلب الولاية أو إلحاد منها ، والشهادات الخاصة بهذه القرارات فإنها تسلم لكل من يطلبها من ذوى الشأن (المواد ٥٦ الى ٦٣ من اللائحة التنفيذية) .

هـرق الطعن فى قرارات المجالس الحسبية

لقرارات المجالس الحسبية ثلاثة أنواع : الاول قرارات موضوعية أى خاصة بموضوع التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب مثل القرارات الصادرة فى الحساب المقدم من نائب عديم الأهلية أو فى أحد التصرفات التى لا تجوز مباشرتها إلا بإذن المجلس . والثانى قرارات خاصة بالحرية الشخصية وهى الصادرة فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو رفع الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف . والثالث قرارات خاصة بشخص النائب عن عديبي الأهلية أو الغائب مثل القرارات الصادرة بتعيينه أو عزله أو استبدال غيره به أو سلب سلطة الولي أو الحظر عليه فى إجراء بعض التصرفات بلا إذن .

لأما النوع الأول فلوزير الحقانية وحده حق استئنافه . وذلك بناءً على بلاغ من النيابة العامة أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه ، ولعل ذلك أظهر آية على حماية الدولة لعديبي الأهلية .

لأما النوع الثانى فللنيابة العامة ولكل ذى شأن أن يستأنفه بنفسه ، وليس لوزير الحقانية حق التدخل فيه .

لأما النوع الثالث فيجب أن يفرق فيه بين حالة الأوصياء والقامة والوكلاء المعينين من قبل المجلس وبين الأوصياء المختارين والأولياء الشرعيين ، فأما الصنف الأول فليس لهم حق استئناف القرارات الصادرة بعزلهم أو استبدال غيرهم بهم .

لأما الأوصياء المختارون والأولياء الشرعيون فقد منحهم القانون حق الاستئناف بدون وساطة وزير الحقانية . وهناك نوع خاص من القرارات التى تمس شخص الأوصياء والقامة والوكلاء وهى القرارات الصادرة بحرماتهم من مكافأة تزيد على عشرين جنيهاً . وهذه القرارات يجوز لجميع المحكوم عليهم استئنافها بعريضة تقدم لوزير الحقانية فى ميعاد شهر (مادة ٢٦ ق) .

لقرارات المجالس الحسبية بالمراكز والمحافظات تستأنف إلى المجالس الحسبية الاستئنافية التى تشكل فى دائرة كل محكمة كلية أهلية متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنية . لقرارات التى تصدر من مجلس المديرية الحسبي تستأنف إلى المجلس الحسبي العالى .

لقرارات التى تصدر من مجلس المحافظة الحسبي تستأنف إلى المجلس الحسبي العالى متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنية .

شكل الاستئناف

الاستئنافات التي تقدم من وزير الحفائية ترفع منه مباشرة إلى المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي على حسب الأحوال بكتاب رسمي يصدر منه في ظرف تسعين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف .

الاستئنافات التي تقدم من الأوصياء المختارين أو الأولياء الشرعيين ومن ذوى الشأن والنيابة العمومية ترفع بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف .

شظرة هامة في نظام المجالس الحسبية

لأن ، وقد استعرضنا تاريخ المجالس الحسبية واستظهرنا حالة التشريع القائم بشأنها ، يحق لنا أن نسأل عما إذا كنا بلغنا ما نريد لها من الرقي والنجاح وعما إذا كانت مصالح عديمي الأهلية أصبحت في حرز واستقرار . أما أن مصالح عديمي الأهلية أصبحت لا خطر عليها من عبث العابثين ونهم الطامعين فما لا نشك فيه ، بل تؤكد أن الجهود التي بذلت لم تذهب سدى وأنها أثمرت وأنتجت .

ويعيننا أن رؤساء المجالس الحسبية مضطلعون بالأعباء الملقاة عليهم ومقدرون للمسئوليات الخطيرة التي يحملونها في أعناقهم ، فقد زالت الشكوى القديمة من عدم قيام المجالس بحاسبة النائبين عن عديمي الأهلية عن إدارتهم للأموال التي تحت أيديهم ، كما زالت الشكوى من تعرض مصالح عديمي الأهلية للضياع ومن عدم جرد التركات وعدم رصدها في السجلات . وليس أدل على ذلك من بيان نتيجة استغلال أموال عديمي الأهلية في التركات والأموال المنظورة بالمجالس الحسبية أي القائمة لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٣

لما القضايا المنظورة بالمجالس الحسبية لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ فهي كالبيان التالي :

عدد	
٢٠٨٨١٣	قضايا قيمة نصيب عديم الأهلية فيها لغاية ألف جنيه .
٩٢٥٦	قضايا قيمة نصيب عديم الأهلية فيها يزيد على ألف جنيه .
٩٣٢	قضايا مال الغائب فيها يزيد على ٢٥ جنيتها .
٢١٩٠٠١	جملة القضايا المنظورة .

لوفيا إلى بيان المبالغ التي نتجت من إدارة أموال عديمي الأهلية والغائبين التي تحت إشراف المجالس وبيان أنواع الاستثمار فيها :

مبلغ	مبلغ	مبلغ
٨٣٧	٢٢١٩	مبالغ أودعت خزائن الحكومة .
٣٧٣	٤٥٣٥٩	مبالغ أودعت صناديق التوفير بالبوستة بفائدة .
		للمبالغ استثمرت في البنوك بفائدة :
		مبلغ
٩٥٩	١١٠٥٥٩٤	في بنك مصر .
٣٦٩	٥٢٦٥	في البنك الأهلي .
٦١٥	٣١٤٧٢	في البنوك الأخرى .
٩٤٣	١١٤٢٣٣٢	
١٩٢	٩٣١٦٨	مبالغ استثمرت في التجارة .
٩٣٨	٥٦٨٣٠٨	مبالغ استثمرت في شراء أطياف .
٩٤١	٩٢٥٠٣	مبالغ استثمرت في عقارات أخرى .

تقل بعده

ما قبله

المبالغ استثمرت في شراء سندات :

مليم جنيه

٠٨٥ ٢٩٥٧٢١ موحدا .

٩٥٥ ١٥٧٤٢ ممتاز .

٤٣٥ ١٢٨٧٢٢ بنك مصر .

٨٤٠ ٨١٧٢ بنك عقارى .

٥٦٦ ١٤١٣٣٦ أسهم أخرى .

٥٨٩٦٩٥ ٨٨١

٢٥٣٣٥٨٩ ١٠٥ جملة المبالغ .

لما يظهر مما تقدم أن المبالغ التي نتجت عن إدارة أموال عديمى الأهلية والغائبين في القضايا المنظورة بالمجالس الحسبية بلغت نحو مليونين ونصف مليون من الجنيهات ، وهذا بخلاف مبلغ ٢٢٥ مليا و ٧٤٦٨٣٠٠ جنيها لا يزال لدى الأوصياء والقائمة والكلاء لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وهذه النتيجة تدل على مقدار نجاح المجالس الحسبية في هذا الشأن . أما أننا بلغنا ما نريده لهذه المجالس من الرقي فأمر لا ندعيه ، ولكن أملنا في استمرار الإصلاح واستتباع سنن الرقي يشجعنا على التفاؤل بحسن المصير وبلوغ الغاية المنشودة ؛ لذلك كان لزاما أن ندلى هنا بما يجوز في خاطرنا بشأن سد النقص وعلاج العيوب واستكمال التشريع .

لما قبل أن نورد مقترحاتنا فيما يجب أن تكون عليه المجالس الحسبية في المستقبل يجب علينا أن نعرض لنقد الناقدین بشأن تشكیل تلك المجالس إذ يقولون إن تشکیکها معیب ، وإنه مزيج غير متحد العناصر ، وإن القاضي الأهلى والقاضی الشرعى لا يلتقيان ، ويرتبون على ذلك ضرورة إلغائها بشلکها الحالى وإحالة أعمالها على المحاکم الأهلية وهى لذلك أهل . وجوابنا على هذا النقد الجریء أن العمل لا یتثبت تلك الدعوى وأن القاضي الشرعى يعمل بجانب القاضي الأهلى في وفاق ووئام ، ولم تقابل وزارة الحفانية أية صعوبة في هذا الشأن . أما القول بأن في إحالة أعمال المجالس الحسبية على المحاکم الأهلية مصلحة لها فليس سليما من كل وجه ، لأن أعمال المجالس الحسبية تمس بکيان العائلة فيجب أن تكون الهيئة التي تدعى للنظر في أحوالها ذات صبغة خاصة تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها . لذلك كان أساس أغلب الشرائع الأجنبية في مسائل الوصاية والقيامة إشراك مجلس العائلة في الفصل فيها ؛ وفي ألمانيا نفسها حيث يتبع نظام محكمة الوصاية يوجد بجانبها مجلس الأيتام القروى الذى من واجباته أن يعرض عليها أسماء الأشخاص الذين يليقون للتعيين في وظيفة الوصى والمشرف أو كعضو في مجلس العائلة وأن يراقب الأوصياء المقيمين في دائرته في أمر أداء واجباتهم نحو شخص القاصر وفي إدارة أمواله وأن يخطر المحكمة بما يراه في هذا الشأن ؛ ويشترك أيضا مع محكمة الوصاية في ألمانيا مجلس العائلة في بعض الأحوال كما تقدم القول .

لما في مصر فقد وصلنا إلى الحالة الحاضرة بعد تطورات دامت سنتين سنة ، وأمکننا في النهاية أن نوفق بين مقتضيات التقدم الحديث وتقاليدها القديمة بأن وضعنا على رأس المجالس الحسبية قضاة المحاکم الأهلية ولم يظهر لغاية الآن أن في ذلك التشکيل عيبا يلحق الضرر بمصالح عديمى الأهلية ، لذلك لا نرى موجبا لتغيير الحالة الحاضرة .

بعض آراء هي التشرية الحال

كورد هنا بعد ما تقدم أوجه النص في التشرية الحال وطرق معالجتها بحسب ما نراه .

١ - قيام النائب العام برفع الاستئنافات بدلا من وزير الحفانية - ضرورة إشراك أعضاء النيابة في أعمال الجلسات :

كضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسبي العالى باعطاء وزير الحفانية حق رفع الاستئنافات عن القرارات الموضوعية وقرارات تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء وعزلهم . وكان الغرض من ذلك تمكين الوزير من مراقبة المجالس الحسبية مراقبة فعالة ليكشف عن عيوبها ومواقع النقص فيها ، فيعالجها من طريق التشرية أو من طريق المنشورات . وقد استمرت هذه الحالة لغاية الآن ، ونرى أنه آن الوقت للعدول عن هذه الطريقة . لأن رفع الاستئناف عمل قضائي ليس من طبيعة عمل الوزير ، ولأن العلة التي استلزمت ذلك قد زالت الآن لقيام الوزارة باصلاح المجالس الحسبية بعد دراسة عيوبها القديمة ولاخوف عليها الآن من الخروج عن تلك الوصاية . ولذلك نقترح أن يعطى النائب العام حق الاستئناف بدلا من الوزير ، لأن النائب العام موظف قضائي كبير ومن اختصاصاته القضائية بحسب أحكام قانون المجالس الحسبية رفع الاستئنافات عن القرارات الصادرة في طلبات توقيع الحجر ورفعه وغيرها . وفي إعطائه حق الاستئناف عن القرارات الموضوعية اطراد لقواعد القانون في هذا الشأن ووضع للأمر في نصابها . ونرى أيضا أن يكلف أعضاء النيابة العمومية بتخضير القضايا الحسبية والحضور في جميع جلسات المجالس الحسبية للدفاع عن حقوق عديمي الأهلية والغائبين كما هو الحال

الآن في المجلس الحسبي العالى . وبذلك يمكن للمجالس تكليفهم بتحقيق ما ترى ضرورة تحقيقه من المسائل المعروضة ، ويكون في ميسور وكلاء النيابة الوقوف على معرفة أحوال عديمي الأهلية ورفع القرارات التي يرون ضرورة استئنافها إلى النائب العام ليبدى رأيه فيها . فاذا تم هذا الإصلاح تكون اتجهنا بالمجالس الحسبية إلى الوجهة الصحيحة التي تتفق مع طبيعة أعمال تلك المجالس وتكون قد زدنا في ضمانات عديمي الأهلية والغائبين ، لأن النيابة أقدر من غيرها على استخلاص حقوقهم ، وكل ذلك لا يتنافى مع ما لوزارة الحفانية من حق الإشراف العام .

٢ - فتح الأوصياء والقامة والوكلاء المعينين حق الاستئناف :

ليس للأوصياء والقامة والوكلاء المعينين بحكم القانون الحالى حق الاستئناف عن قرارات عزلهم أو استبدال غيرهم بهم مع أن العزل أو الاستبدال قد يكون لخيانة نسبت إليهم فلا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم وفي ذلك غبن لهم . لذلك نرى ضرورة منحهم هذا الحق .

٣ - هي إخضاع الأولياء على النفس لسلطة المجالس الحسبية :

كينا فيما مضى أن ليس للمجالس الحسبية ، بحسب أحكام قانونها الحالى ، حق النظر في مسائل الولاية على النفس . وهذا نقص معيب إذ لا معنى لأن نعى بالمال ولا نعى بصاحب المال ، وأن نشغل بالمادة ولا نأبه بالروح ، ولا فائدة من حفظ المال لشخص لم تحسن تربيته ولا تأديبه . لذلك نرى ضرورة إخضاع الأولياء على النفس لسلطة المجالس الحسبية مع بيان الواجبات المفروضة عليهم نحو محجورهم من تربية القاصر وتعليمه وتوظيفه ، والعناية بشخص المحجور عليه المريض ووضعه في أحد المستشفيات وبيان الحقوق التي لهم على القاصر من طاعة لهم وملازمة لمنزلهم بعد سن الحضانة ومن تأديبهم إياه ، مع تقرير حق

المجالس الحسينية في سلب ولايتهم سلبا كليا أو جزئيا كلما خالفوا شيئا من واجباتهم وفي معاقبة القاصر الذي يشد عن سلطة وليه باعتقاله مدة معينة في إحدى الإصلاحات بناء على طلب الولي .

٤ - سلب الولاية على النفس إذا ارتكب الولي بعض الجرائم :

لجئنا أيضا كيف أن القوانين الأجنبية عنت بدرء الخطر عن القصر من مخالطتهم للأولياء المجرمين أو الفاسقين ، وكيف أن القانون الفرنسي يقضى بسلب الولاية بحكم القانون إذا ارتكب الأب جرائم معينة وحكم عليه فيها ، وكيف أنه أعطى القضاة الحق في سلب الولاية إذا ارتكب الأب جرائم أخرى معينة في القانون ، وكيف أنه أعطاها بصفة عامة حق سلب ولاية الأب إذا كان إدمانه أو فسقه أو سوء معاملته للطفل تؤذيه في صحته أو في حياته أو في أخلاقه . ولم يرد في قانون العقوبات المصري شيء من ذلك مع أهميته ، خصوصا وأن الأولياء على النفس يستمدون سلطتهم من القانون ولا رقابة عليهم بشأنها ، لذلك نرى إدخال بعض الأحكام من قبيل ما ذكر في قانون العقوبات المصري .

٥ - وضع قانون موضوعي لأحكام الولاية والوصاية والقيامة والغيبة .

لغما من أن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أغرز مادة من سائر القوانين الحسينية السابقة فلا يزال ينقصه كثير من الأحكام الموضوعية التي يحتاج إلى تطبيقها قضاة المجالس الحسينية فيضطرون للرجوع إلى كتب الشريعة الإسلامية وشرح القوانين الأجنبية لاستنباط تلك الأحكام وقد مر بنا كثير منها . ولذلك يحسن أن تؤلف لجنة لوضع هذا القانون التفصيلي لمواد الولاية والوصاية والقيامة والغيبة .

للي هنا انتهى البحث الذي أردنا نشره بمناسبة العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية واشترك المجالس الحسينية في هذا العيد بالليل والله ولي التوفيق .

(ج)

المحاكم الأهلية وقضاء المجالس المالية
في الأحوال الشخصية لغير المسلمين
لحضرة صاحب العزة أحمد صفوت بك

١ - علاقة المحاكم الأهلية بالمجالس المالية :

المجالس المالية لغير المسلمين هي محاكم وطنية مصرية لها ولاية القضاء على أتباعها في أحوالهم الشخصية . ولكن أحكامها لا توضع عليها الصيغة التنفيذية ، ولا ينفذها المحضرون ، بل تقوم السلطة الإدارية ، وزارة الداخلية وفروعها ، بتنفيذها بعد التأكد أنها صدرت من هيئة مختصة .

لذا رفضت السلطة الإدارية تنفيذها لأنها صدرت من هيئة غير مختصة ، أو لأن الخصم حصل على حكم مخالف من مجلس أعلى ، وهذا يقع كثيرا ، أو لتعارض حكم منها مع حكم صادر من المحاكم الشرعية ، فإن الأشخاص يلجأون إلى المحاكم الأهلية للطالبة بالحق الثابت في الحكم الصادر من المجلس الأعلى (كبلغ

نفقة أو طلب استلام طفل محكوم بحضنته أو ما يترتب على حكم من تملك مال ناشئ عن وصية أو ميراث (فتفصل المحاكم الأهلية إذا فيما إذا كان الحكم المطالب بتنفيذه صدر من مجلس ملى مختص . فإذا ثبت لديها أنه صدر من مجلس ملى مختص بالنسبة لطرفي الخصوم وبالنسبة للموضوع حكمت بالحق الثابت فيه . أما إن ثبت لديها أنه صدر من مجلس غير مختص فإنها ترفض الدعوى .

(وفي الحالة التي يثبت فيها أن الحكم المطالب بتنفيذه صدر من مجلس ملى مختص ، لا تتعرض المحاكم الأهلية لمناقشة موضوع الحكم . لأنه ما دام صادرا من هيئة مختصة بالفصل فيه فانه يحوز في نظرها قوة الشيء المحكوم به^(١) .

فمهمة المحاكم الأهلية تقتصر على التحقق من اختصاص المجلس الملى الذى أصدر الحكم . وهذه المحاكم هى المرجع فى تقرير مدى اختصاص المجالس المالية وتفسير القوانين والقواعد التى بنى عليها هذا الاختصاص .

(وإذا فعلاقتها بالمجالس المالية هى علاقة إشراف على الاختصاص فقط . وسنرى أن المحاكم الأهلية أدت وظيفتها بدقة فبينت التفسير الصحيح للبادئ التى قام عليها اختصاص المجالس المالية .

٢ - كشوء القضاء الملى :

القضاء الملى فى مصر أثر من نظام العصور الوسطى الذى سادت فيه نظرية شخصية القوانين^(٢) التى بمقتضاها يحاكم كل شخص مدنيا وجنائيا حسب شريعة موطنه أو دينه ، لا حسب شريعة البلد الذى يسقطه .

(١) استئناف ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ عمارة ٣ من ٣٩٨ مرة ٣٣٧ وجزئ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٤ عمارة ٤ من ٩٣١ مرة ٧١١

(٢) Système de la personnalité des lois

(ويبدأ تاريخها فى بلاد الدولة العلية التى انتقل منها إلى مصر من عصر الفتح العثمانى^(١) لمدينة القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م حين أقر السلطان محمد الفاتح بطرق الروم الراهب جاورجيوس جناديوس فى وظيفته ، وجعل له على أتباعه السلطة التامة فى المسائل الروحية وولاية القضاء فى كافة الأمور المدنية والجنائية ، وأن يقوم مقام الحكومة فى المسائل الإدارية بكجاية الجزية ، فجمع بذلك كل السلطات فى يده واستقل استقلالاً ذاتياً بكافة أمور الرعية المسيحية داخل السلطنة العثمانية . وأصدر له السلطان براءة بذلك قيل إن أصلها فقد فى حريق ، وأثبت قضائياً فى دعوى صورية بين البطرك تيوليوتوس وبين السلطان سليم الأول فى سنة ١٥١٩ م وشهد بصحتها عسكرى مسن من الانكشارية حضر فتح القسطنطينية^(٢) .

(وكذلك دعا السلطان محمد الفاتح بطرق الأرمن الراهب يواقيم من مدينة بروصة وأسكنه القسطنطينية سنة ١٤٦١ م وأعطاه هذه السلطة على أتباعه ، وأقام ربان اليهود موسى كابسالى رئيساً على اليهود ومنحه هذه السلطة أيضاً^(٣) .

(١) وفى التاريخ الإسلامى أمثلة غير مطردة لتلك المنح من بعض أمراء المسلمين إلى رؤساء أهل الذمة لم تكن نظاماً ثابتاً . فقد جاء فى توقيع منها إلى بطرق الباقية (الأقباط الأرثوذكس) سنة أربع وستين وسبعمائة " وليحدث فى قسمة موارثهم إذا ترفعوا إليه وليجعل فصل أمور طائفته من المهمات لديه " (صحيح الأئمة طبعة دار الكتب الملكية سنة ١٩١٩ ج ١١ ص ٤٠٠) وجاء فى توقيع إلى بطرق النصارى بالشام " وليفصل بينهم بحكم مذهب فى موارثهم وأنكحهم وليعند الزهد فى أموالهم وأمتعتهم (ج ١٢ ص ٤٢٥) وجاء فى توقيع إلى رئيس السامرة بالشام : " وليحكم فى طائفته وفى أنكحهم وموارثهم وكناصهم القديمة المقنود عليها بما حو فى عقد دينه " (ج ١١ ص ٣٩٢) وجاء فى توقيع إلى رئيس اليهود بالشام : " بأنه بما ملهم على ما ألقوه من الأحكام وينصف صاحب حقهم من متطلبهم حتى لا يعدوا أحد فى سبب ولا فى سائر الأيام... وليعبر من أسفار العبرية عن عوائد قضائهم النظامية " (ج ١٢ ص ٤٢٨) .

(2) De Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman, p. 109.

(3) Van den Steen de Jehay, De la situation légale des sujets Ottomans non musulmans, p. 89. Young, Corps de Droit Ottoman. II, p. 140.

لترتب على ذلك أن صارت كل طائفة منهم مستقلة استقلالاً ذاتياً تاماً توكل ولاية الحكم فيها إلى رئيسها الديني وهو يفوض من قبله المطارنة في الأرياف بالقيام بها. وبقيت هذه الحالة إلى منتصف القرن التاسع عشر.

لقد تأصلت سلطة البطارقة في الأستانة وسلطة أساقفتهم في الأمصار. لأن العقائد الدينية كانت أساس الحياة الاجتماعية والمعاملات السياسية والإدارية، ولأن كل طائفة كانت تنضوي تحت لواء رئيسها الديني ليجتبي أفرادها بسلطة جماعتها، وليتوصلوا جماعة إلى ما يعجزون عن الحصول عليه أفراداً. وصار المسيحيون يرجعون في كل أمورهم عدا الشؤون السياسية إلى رؤسائهم الدينيين^(١)، وهؤلاء يطبقون القوانين الكنسية^(٢) في المسائل الدينية والجنائية، والقانون الروماني بجميع أجزائه^(٣) في الأمور المدنية^(٤).

لكن السلاطين ما لبثوا أن شعروا بعظم سلطان رجال الدين الذين كان لهم حق الجلس، وحق النقي، وفرض الضرائب على أتباعهم لأنفسهم، وجباية الجزية للحكومة^(٥)؛ فضلا عن النظر في كل الأمور الروحية وعما لهم من السلطة في تعيين الأساقفة وعزلهم ومجازاتهم^(٦). شعر السلاطين بذلك وأدركوا أن ما منحوه هؤلاء الرجال من سلطة مدنية وإدارية أصبح غلا في عتق الإدارة العامة وماعلا

(١) مذكرة عالي باشا إلى لورد كلارندن وزير خارجية إنجلترا بتاريخ ٢٥ شبان سنة ١٢٧١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٨٥٥ (تاموس الإدارة والقضاء لقلب جلال الطبعة الفرنسية ج ١ ص ٦٥٥).

(2) Droit Canonique.

(3) Le Corpus Juris Civilis.

(4) Van den Steen de Jehay, p. 107.

(5) Young, Corps de Droit Ottoman. II. p. 140.

وقاموس جلال ج ٥ ص ٢٧٩ — ٣٤١ تحت عنوان النظام المسمى للروم الأرثوذكس.

(٦) مذكرة عالي باشا إلى وزارة الخارجية الإنجليزية في ١٣ مايو سنة ١٨٥٥ السابقة الإشارة إليها.

من توحيد الأمة. على أن المسيحيين أنفسهم ما كانوا راضين بتلك السلطة المتفاقة لما يشوبها من القوضى في الاختصاص والقوضى في الأحكام، وما يداخل أربابها من الأهواء والأغراض. وكثيرا ما تشكوا من ظلم آبائهم الروحانيين إلى السلاطين وإلى الدول العظمى^(١)، فقد رفع روم الأستانة مذكرة إلى سفير إنجلترا قالوا فيها ما معناه:

«لأن ديننا المقدس يداس تحت أقدام البطرق والأساقفة. ونحن لا نجد عندهم أية عناية بأحوالنا الروحية ونحمل منهم كل المظالم. فالبطرق مع الجميع يعتبر الاسقفيات إقطاعات يقطعها للأساقفة الذين يغالون لهم في الجزية أكثر من غيرهم. وهؤلاء إذ اشتروا مراكبهم بأثمان عالية يرجعون بها على القسس، والقسس يرجعون بها على الأهالي... بالمال يمنحون درجة الكهنوت إلى الفاسقين. وبالمال يفسخون الزواج الصحيح ويبيحون الزواج الباطل. من أجل المال يحاكمون ويجازون القسس الأبرياء ويررون أعمال المذنبين. يتاجرون بالحرمان. لا يرفعون تحراف الرب بل يجزون أصوافهم حتى جلودهم... جهلاء أفضاظ غلاظ القلب منغمسون في الشهوات الدنيئة، ليس عليهم رقيب يجازي المسيء منهم... ومهما أساءوا ومهما تشكى الأتباع من قسيس فلا يجازي، بل كل جزائه أن يستبدل به من ليس خيرا منه، وأن ينقل إلى أسقفية أكبر وأكثر مغنا^(٢)».

فكرأى السلاطين تأمينا لرعاياهم وتحقيقا لسلطانهم أن يحدوا من هذه الامتيازات التي خرجت عما وضعت له مع زوال الأسباب الداعية لها. فبدأ

(1) Khosroff Zohrab. "Les privilèges des Patriarats" dans la revue "l'Egypte Contemporaine." Tome XX: p. p. 134, 143, 146, 147.

(2) De La Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman T. II. p. 464.

وفي الكتاب أمثلة كثيرة لذلك

Sesostria Sidarous. Des patriarchats p. 40.

التزاع بين السلطة العامة وبين البطارقة ، تلك تريد تحقيق سيادتها وهؤلاء يريدون المحافظة على امتيازاتهم . وبلغ هذا النزاع أشده في القرن التاسع عشر حين ظهرت مبادئ جديدة للحكم على قاعدة فصل السلطات وتوحيد أحكام الإدارة العامة ، ورغبت الدولة العلية في تنظيم مصالحها الداخلية .

انتهى النزاع بالخط الهامبوني في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٣ (١٨ فبراير سنة ١٨٥٦) عقب انتهاء حرب القرم وقبل عقد مؤتمر باريس . وهو دستور الدولة العلية في ذلك العصر . وبمقتضاه نظمت الإدارة والمحاكم في كل المملكة ونص على تنظيم البطريركخانات أيضا وسلخ اختصاصها الإداري والمدني والجنائي ، وأبقى لها دعاوى الأحوال الشخصية فقط إذ جاء به أن :

«لجميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقى التبعة غير المسلمة ، أو بين المسيحية وبين باقى تابعى المذاهب المختلفة غير المسلمة ، تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة ، والمجالس التي تعقد بهذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود (مادة ١٦)» .

«لما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية (المدنية) فينبغى أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالى وقاضى البلدة (القاضى الشرعى) فى مجالس الإيالات والألوية المختلطة أيضا وتجرى المحاكمات الواقعة فى هذه المحاكم والمجالس علنا » (مادة ١٧) .

«لما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس (مادة ١٨)» .

ويقصد بالدعاوى الخاصة دعاوى الأحوال الشخصية كالنفقة والمهر والجهاز والإرث والوصية . وما ذكر الإرث بينها نصا بعبارة "مثل الحقوق الإرثية" إلا على سبيل التمثيل لأهميته لا على وجه الحصر^(١) . فكل هذه الدعاوى جعلت من اختصاص البطارقة أو مجلس الطائفة بشرط "إزادة أصحاب الدعوى" أى باتفاق جميع الخصوم فيها كلها لا فى دعوى الإرث وحدها^(٢) .

فإن لم يتفق الخصوم على الترافع إلى البطريركخانة كانت المحاكم الشرعية هى المختصة لأنها صاحبة الولاية العامة فى الأحوال الشخصية .

لوكلم اشتركت محكمتان فى اختصاص واحد تنازعتا وتضاربت أحكامهما . ويظهر أن المحاكم الشرعية تعرضت للحكم فى دعاوى بعض المسيحيين الخاصة بالزواج والطلاق والوصايا لالتجاء أحد الخصمين إليها ، أو لعدم اتفاقهم على تحكيم البطريركخانة ، فتشكى من ذلك البطارقة ، فصدر تحريران ساميان (منشوران من جلالة السلطان) لها قوة تشريعية ، فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٨ (٣ فبراير سنة ١٨٩١) لبطريركية الروم الأرثوذكس ، وفى ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ (أول أبريل سنة ١٨٩١) لبطريركية الأرمن الأرثوذكس نص فيهما على طريقة جلب الرهبان واستنطاقهم وجسهم وتحليفهم اليمين ، ثم على تأييد ما للبطريركخانتين من الحق فى رؤية دعاوى النفقة ، والتراخومة (الدوطة) المتولدة عن مواد عقد النكاح وفسخه ، ودعاوى الجهاز بالبطريركخانة .

ثم انقرد المحرر الخاص ببطريركية الروم الأرثوذكس بذكر مسألة الوصية فقبل فيه :

(١) استئناف ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بحاماة ١ ص ١٨٩ نمرة ٣٠ والمجموعة ٢١ عدد ٢٦ و٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ المجموعة ٢٤ عدد ٧٦

(٢) دعوى جريس بحرى ضد زوجته خاصة بنفقة (فيليب جلادج ٥ ص ٢٢٢ طبعة اسكندرية سنة ١٨٩٤) .

«لما مسألة الوصايا فهذه مع كونها من الأمور الحقوقية ، ولما كان أمر تدقيق المنازعات المتعلقة بها وتسويتها مما يقتضى النظر فيه يجلس البطريركخانة المختلطة ، فالوصية التى تظهر بتركة من يعقب ورثة صغاراً أو كباراً من المسيحيين متى كان مصداقاً عليها من البطريركخانة تكون معتبرة بالحكمة^(١)» .

فكأن من ذلك أن دعاوى الوصية ، ومواد الزواج والطلاق ، وما يتبعها من نفقة ومهر وجهاز وإثبات نسب ، لا تحتاج إلى اتفاق الطرفين فيها على تحكيم البطريركخانة ، لأنها دعاوى دينية وداخلية فى اختصاص الطوائف من القدم لا بالخط الهمايونى ، أو أن هذا الحكم الجديد هو التفسير التشريعى للخط الهمايونى الذى أقره الباب العالى وأمر المحاكم باتباعه ، لأن هذه المنشورات لها قوة القانون . وإذا لا يبقى من الدعاوى التى تختص بها الطوائف والتى يجب اتفاق الطرفين فيها طبقاً لنص الخط الهمايونى إلا دعوى الميراث^(٢) .

لقد عمم حكم هذين المنشورين لكل الطوائف بمنشور ثالث صدر فى ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ (مايو سنة ١٨٩١) نص فيه على أن :

«لما ينبغى مراعاته من التعهدات المذكورة وتعين بالتحريرات العمومية السالف ذكرها من جلب الرهبان وتوقيفهم واستنطاقهم لأجل المواد الحقوقية والجزائية وتحليفهم الخمين عند الاقتضاء ، ومن دعاوى النفقات المتولدة من عقد وقسح الأنكحة يكون بالطبع شاملاً لسائر الملل غير المسلمة» .

(١) قاموس الإدارة والقضاء ج ٥ ص ١٩٢ - ١٩٣

(٢) كانت المحاكم المصرية أهلية وشرعية ومختلطة تسير إلى سنة ١٨٩١ على اعتبار أن كل الدعاوى التى من اختصاص البطريركخانات يجب فيها اتفاق الطرفين ثم عدلت من ذلك بعد هذه المنشورات واكتفت باتحاد الملل بدل اتفاق الطرفين وقصرت وجوب اتفاق الطرفين على دعاوى الإرث فقط .

لأن هذا التعميم ورد أصلاً على جلب الرهبان وحبسهم وتحليفهم ، وعلى دعاوى النفقات فقط ، فقد سير على تعميمه على ما عدا ذلك . وهذا لا يمكن التسليم به ، بل يبقى دائماً موضع نظر .

وهذه التحريرات الثلاثة أبلغت إلى الحكومة المصرية^(١) .

لقد نظمت الحكومة المصرية ثلاث طوائف بقوانين هى : الأقباط الأرثوذكس بأمر عال فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣^(٢) والإنجيليون البروتستانت بأمر عال فى أول مارس سنة ١٩٠٢ والأرمن الكاثوليك بقانون نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٥^(٣) .

لقد تخرج الحكومة المصرية فى هذه الأحوال الثلاث عن دائرة الخط الهمايونى والمنشورات المفصلة له ، حسب ما فهم منها على الوجه السابق بيانه . فنصت بالنسبة لكل طائفة على أن مجلسها يختص بالفصل فى مواد الأحوال الشخصية بين أفراد الطائفة فقط ، إنما لا يفصل فى دعوى ميراث إلا باتفاق جميع ذوى الشأن فيها^(٤) .

لغير هذه الطوائف الثلاث تستمد ولايتها من الخط الهمايونى والمنشورات الملحقه به .

لوفى سنة ١٩١٥ لما انفصلت مصر عن تركيا صدر القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٥ الذى أجاز للطوائف الدينية الاستمرار فى ولاية الحكم القائمة بها بأن نص على أن :

(١) قاموس الإدارة ج ٥ ص ١٩٦

(٢) تعديل بقانون نمرة ٣ سنة ١٩١٢ ثم بالقانون رقم ١٩٢٧ الذى أعاد العمل بقانون سنة ١٨٨٣

(٣) الطائفة الأولى لكثرتها والثانية بمسمى الأمريكان ثم الإنجليز والثالثة بمسمى يعقوباً وتين باشا وكل وزارة المعارف وقبلاً والسيد بيزانت مصرف من عائلة ماتوسيان .

(٤) المادة ١٦ من الأمر العالى فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالنسبة للأقباط الأرثوذكس والمادة ٢١ من الأمر العالى فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بالنسبة للإنجيليين والمادة ١٦ من قانون نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٥ بالنسبة للأرمن الكاثوليك .

”السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر، إلى حين الإقرار على أمر آخر، على التمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية...“.

”وعلى ذلك فإن السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها يكون محولا لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدتها لغاية الآن من المعاهدات والقرارات والبراءات العثمانية“.

ويعتضى هذا القانون أصبحت الطوائف تستمد ولاية الحكم من الحكومة المصرية مباشرة، وانقطعت صلتها بالتشريع العثماني، إنما بقي اختصاصها محدودا بالخط الهايوني وبالمشورات اللاحقة له التي لم تمسها الحكومة المصرية بالتعديل إلى الآن.

والطوائف التي لم تنظم أمورها من قبل الحكومة المصرية تتمتع بولاية الحكم في دعاوى الأحوال الشخصية كالطوائف المنظمة بقانون بلا أدنى فارق وبشرط واحد، هو أن تكون الطائفة معترفا بها رسميا من قبل الحكومة المصرية باعتماد تعيين رئيسها^(١).

ولما كان الخط الهايوني ينص على إنشاء مجالس مختلطة من رجال الدين ومن أعيان للطائفة ينتخبون ويشترون معا في إدارة أمور الطائفة، ومنها الفصل في القضايا، وبمقتضاه أُنشئت فعلا مجالس مختلطة في أكثر الطوائف ببلاد الدولة العلية، فقد طلبت الحكومة المصرية في سنة ١٩٠٦^(٢) من رؤساء

(١) استئناف ١٨ يونيو سنة ١٩٢٤ المجموعة ٢٤ عدد ٨٩ و ١٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠ المجموعة ٢٤ عدد ٢١ و ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ المجموعة ٢٣ عدد ٨٥ ويجلس حسي مصر ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ عمادة ٤ ص ٣٥ عدد ١٩
(٢) كتاب الدخلة إلى محافظة مصر بتاريخ ٤ يولي سنة ١٩٠٦ رقم ١٢٦ وكما أيضا إلى المحافظة بتاريخ ١٥ يولي سنة ١٩٠٨ مرة ١٨١

الطوائف التي لم تنظم بقوانين أن يضعوا لائحة بنظام الإجراءات الداخلية لديهم ليعرف منها على وجه قاطع الهيئة التي تتولى الحكم والإجراءات التي تتبعها ويسير عليها المتقاضون. وأنذرت التي تتوانى في ذلك بعدم تنفيذ أحكامها من قبل الإدارة. فقدم أكثر الطوائف اللوائح التي تسير عليها.

فأما التي لم تقدم لوائحها للآن، ومنهم الإسرائيليون القراءون والسرمان الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس، فقد امتنعت الحكومة عن تنفيذ أحكامها.

لكن امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكامها من قبل رجال الإدارة لم يسلبها ولاية الحكم.. بل لازالت هذه الولاية باقية لها ولا زال حكمها صحيحا واجب الاحترام مادام عليه تصديق البطرق صاحب ولاية الحكم بمقتضى البراءات القديمة والخط الهايوني والمشورات المفسرة له. فاذا لم تنفذه الحكومة إداريا لحأ صاحب الحكم إلى المحاكم النظامية أهلية أو مختلطة في طلب الحق الثابت له به. فان كان الحكم مثبتا لحالة قانونية كإعلام وراثة أو حكم بطلاق، فإن صاحبه يطالب لدى المحاكم المختصة بما يترتب له على هذا الحكم من الحقوق. وإن كان حكما يدفع مبلغ من المال كشفقة، أو تسليم عين كالجهاز، أو باستلام طفل، بادر إلى رفع دعوى بالحق الثابت له بالحكم لدى المحاكم الأهلية أو المختلطة أو استولى بنفسه على ما هو محكوم له به.

* *

وقد تعددت الطوائف في مصر وبلغت أربع عشرة طائفة تختص بالحكم بين أتباعها فقط. منها أربعة أرثوذكسية وهي القبط والروم والأرمن والسرمان ويبلغ عدد الآخرين مائة وعشرين نفسا، وسبعة كاثوليك وهي القبط والأرمن والروم

والسريان والكلدان واللاتين والموارنة ، وواحدة بروتستانت وثلاث يهودية وهي الرابانيون والقراءون وربانيو الإسكندرية .

ولكل منها قانون موضوعى وقانون إجرأى ولائحة رسوم مختلفة .

ولكن من حسن الحظ أن القانون الموضوعى يكاد يكون واحدا لجميع الطوائف الكاثوليكية ، كما يكاد يكون واحدا أيضا لجميع الطوائف الأرثوذكسية لاتفاقها جميعا فى القواعد والأصول ، وانحصار الاختلاف بينها فى التفاصيل . وأهم ما يختلف فيه القانون الكاثولىكى عن الأرثوذكسى هو إجازة الطلاق فى الثانى وعدم إجازته فى الأول ، والاستعاضة عنه بالتفريق الجسائى .

لهم إن الأسباب التى تميز الطلاق عند الأرثوذكس تميز التفريق الجسائى عند الكاثوليك .

والتفريق الجسائى (١) هو المباحة بين الزوجين فراشا ومائدة وسكا .

أما القوانين الإجرأية فكلها مختلفة . فى بعضها تصدر الأحكام من رجال الدين فقط (٢) ، وفى بعضها من رجال الدين والعلمائين . وفى بعضها لا تستأنف الأحكام (٣) وفى بعضها تستأنف . وبالنسبة لدعوى فسخ الزواج عند الكاثوليك لا يصير الفسخ نهائيا إلا بعد التصديق على الحكم الاستثنائى من محكمة البابا فى روما . والإجراءات عند جميع الطوائف سرية إلا عند الاسرائيليين الربانيين فى مصر فهى علنية .

(1) Séparation des Corps.

(٢) الطوائف الكاثوليكية فى مادة الزواج .

(٣) الربانيون فى الإسكندرية والقراءون .

أما الرسوم فلا ضابط لها عند أكثر الطوائف . وبعضها يجعل الرسوم ثلاث فئات : فئة للأغنياء ، وفئة للفقراء ، وفئة لمتوسطى الحال (١) ، والقسيس يطبق ما يشاء منها على من يشاء . وبعضها ليس له رسوم مقررة " وإنما هى المروءة واللباقة من المقتضى له ، وليس على المحسن من سبيل (٢) " .

٣ - الدعاوى الداخلة فى اختصاص المجالس المللية :

لئين من نص انخط الهايوتى والتحريرات السامية اللاحقة له أن اختصاص المجالس المللية مقصور على دعاوى الأحوال الشخصية والإرث والوصية . ولفظ الأحوال الشخصية لم يرد فيها ، بل كل ماورد فيها هو قوله الدعاوى الخصوصية " أى المتعلقة بشخص الإنسان (٣) " وقد فسرنا بذكر بعض الدعاوى فى التحريرات السامية . فورد فيها دعاوى الزواج والطلاق والنفقة والتراخومة (دوطة) والجهاز والوصية والإرث (٤) فكانت اختصاصها يشمل ما تختص به المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين الآن . وأوضح ذلك صراحة الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بتنظيم طائفة الأقباط الأرثوذكس ، إذ نص فى المادة ١٦ على أن : " من وظائف المجلس المذكور أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة " .

وكتاب الأحوال الشخصية المشار إليه هو كتاب قدرى باشا . وبذلك يكون اختصاص الطوائف مماثلا تماما لاختصاص المحاكم الشرعية فيما عدا

(١) الروم الأرثوذكس .

(٢) رد طاعة الاسرائيليين القرائين على استنهام وزارة الخفائية عن تعريفة الرسوم .

(٣) Etat des personnes.

(٤) قاموس فيليب جلاذ ج ٥ ص ١٩٣

دعوى الوقف ودعوى الهبة لأنها متعلقة بمواد عينية . ولم ينقص من هذا الاختصاص إلا مواد الوصاية والقوامة والحجر التي أخرجت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، وجعلت من اختصاص المجالس الحسبية ، وهى فرع من المحاكم الأهلية ، بقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥

لوعلى ذلك تكون مجالس الطوائف مختصة الآن بالدعاوى الآتية :

(١) دعاوى الزواج والطلاق والفرقة والطاعة .

(٢) دعوى النسب .

(٣) دعوى الحضانة .

(٤) دعاوى النفقات والمهر والجهاز .

(٥) دعوى الوصية .

(٦) دعوى الإرث فى صورة اتفاق الطرفين فيها فقط^(١) .

لوعبعض هذه الدعاوى مثار نزاع بين المجالس المالية وبين المحاكم الشرعية ، أو بينها وبين المحاكم الأهلية .

فكمثلا دعوى النسب إن تفرعت من دعوى وراثه تدعى المحاكم الشرعية الاختصاص فيها ، ولكن المحاكم الأهلية تجعلها من اختصاص المجالس المالية لأن توزيع الميراث شىء وإثبات النسب شىء آخر يخالف له^(٢) .

(١) استئناف مصر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ المحاماة ٢٩ ص ٨٩٥ ن ٤٩١ والدعوى ١١٢٩ مدنى سنة ١٩٣١ أسبوط الكتبة .

(٢) استئناف مصر الأهلية ١١ أبريل سنة ١٩٢٨ المحاماة ٨ ص ٩١٤

لودعوى الجهاز والمهر والدوطة ، إن خلت من كل اعتبار شرعى مثل استحقاقها عند الفرقة أو الوفاة قبل الدخول ، تكون من اختصاص المحاكم الأهلية ، لأنها تبصير دعاوى مدنية متعلقة بحقوق مالية .

لودعوى الوصية ادعت الاختصاص فيها المحاكم الشرعية فى مصر وفى بلاد الدولة العلية فى بعض الدعاوى لارتباطها مع دعوى الميراث . وكان ذلك من أسباب تشكى البطريكخانات فى الدولة العلية ، لأن المحاكم الشرعية كانت تبطل الوصايا للكأنس ، وذلك ضد مصلحة رجال الدين . فصدرت منشورات من الباب العالى تنص صراحة على أنها من اختصاص البطريكخانات^(١) .

لوقد سار المشرع المصرى على هذه القاعدة بالنسبة للطوائف الثلاث المنظمة بقوانين ، فنص صراحة على ذلك فى قانونى الطائفة الإنجيلية والأرمن الكاثوليك .

فهم عادت المحاكم الشرعية فى مصر للتدخل فى بعض دعاوى الوصايا إذا اختلفت فيها ملة الخصوم . لكن المحاكم الأهلية لم تقرها على ذلك بناءً على نص المادة ٥٥ من القانون المدنى التى تقول " تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية بالملة التابع لها الموصى " .

فيجب بمقتضى هذه المادة أن يحكم فى أمر وصية غير المسلم طبقا لقانون ملته . ولم تشترط هذه المادة أن يكون ذلك فى حالة اتحاد ملة الخصوم ، بل أطلقت الحكم وجعلته قاعدة عامة ومن النظام العام إذ يترتب عليه تنظيم حاله قانونية لطائفة بأسرها .

(١) مشروع ٤ رجب سنة ١٢٨٥ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٨) و ٢٣ شوال سنة ١٢٩١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤) والتحريرات السابقة فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٨ (٣ فبراير سنة ١٨٩١) قاموس جلاطية فرنسية ج ١ ص ٦٦١ - ٦٦٣

S. Sidarous, Des Patriarcat, ch. III, p. 285.

لولا شك أن هذه القاعدة الموضوعية العامة تعارض قواعد الاختصاص التي تجعل الحكم في الأحوال الشخصية يختلف حسب اتحاد ملة الخصوم أو اختلافها . وعند تعارض قاعدة موضوعية من النظام العام مع قاعدة من قواعد الاختصاص تفضل الأولى لأنها حكم موضوعي^(١) يتعلق بالنظام العام في حين أن الثانية هي حكم إجرائي^(٢) .

لوعلى ذلك فيحكم في أمر الوصية في كل الأحوال من قبل طائفة الموصى ، وعلى هذا رأى المحاكم الأهلية^(٣) .

لوقد سارت المحكمة الشرعية العليا حديثا على هذه القاعدة^(٤)

٤ - تنازع الاختصاص بين الطوائف الملية للمحاكم الشرعية لأبين الطوائف الملية لبعضها البعض

لإذا اشتركت عدة جهات في اختصاص تنازعت ، واجتهدت كل منها في مد اختصاصها ، وتضاربت في ذلك أحكامها ، وتعب المتقاضون ، خصوصا إذا لم يكن فوقها جهة قضائية عليا تفصل قضائيا في تنازع الاختصاص ولا رقابة من إشراف السلطة العامة .

لومصادر التنازع :

(١) لاشتراك المحاكم الشرعية مع الطوائف في الاختصاص ، فلمحاكم الشرعية اختصاص عام إذا ترفع لها غير المسلمين ولم يدفع أحدهم بعدم الاختصاص .

(1) Règle ou norme de fond et d'ordre public.

(2) Règle de procédure qui détermine la compétence.

(٣) استئناف أهل مصر ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ١١٠٥ سنة ٤٣ قضائية و ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٤

المجوعة الرسمية ٢٤ عدد ٨٩

(٤) ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ مجلة القضاء الشرعي ص ١١٠ و ٢٥٠ يونيو سنة ١٩٢٤ غاماة ص ٤٦٣ عدد ٣٩١

(٢) لشغير أحد الزوجين مذهبه أو مائه ، لأن اختصاص كل مجلس ملي مقيد باتحاد ملة الاختصاص ، فلا يحكم على أحد ليس تابعا لملته .

(٣) لسلام أحد الزوجين .

لأكبر مصادر الخلاف أن يطلب الزوج زوجته للطاعة لدى المحاكم الشرعية ويحكم له ، وتطالبه هي بنفقة لدى المجلس الملي فيحكم لها . أو تطالب الزوجة زوجها بنفقة لدى المحاكم الشرعية فيطالبها بالطاعة لدى المجلس الملي . وللزوجة مصلحة في رفع دعوى النفقة على الزوج في المحاكم الشرعية دون المجلس الملي إذ تستطيع أن تنفذ حكم النفقة الشرعي بالحبس ، ولا تستطيع أن تحبس زوجها في نفقة محكوم لها بها من المجلس الملي .

لوكثيرا ما يلجأ الأنخصام غير المسلمين إلى المحاكم الشرعية تحايلا للخروج من اختصاص المجالس الملية ولمعارضة أحكام هذه بأحكام تلك . وأكثر ما يكون ذلك أن يحكم على رجل بنفقة لزوجته أو لأمه أو لأحد أقاربه من المجلس الملي . فيتفق المحكوم عليه مع أقارب آخرين كزوجته وأمه أو جدته أو أقاربه على حسب الأحوال على رفع دعوى نفقة لهم على نفسه بالمحاكم الشرعية . فيحكم لهم بالتراضي بمبلغ كبير . فيزاحمون من حكم له بالنفقة من المجلس الملي في الجزء الجائر المجز عليه من مال المحكوم عليه .

لوفي هذه الأحوال تكلف جهة الإدارة كل محكوم له أن يحصل على حكم بأفضلية نفقته وأولويته على غيره في التنفيذ ، فتصدر كل جهة حكما بأفضلية حكمها على حكم الجهة الأخرى .

لوكثيرا ما يغير المسيحيون مذهبهم من كاثوليك إلى أرثوذكس بقصد الحصول على طلاق غير مباح عند الكاثوليك ، أو من طائفة أرثوذكسية إلى طائفة

أخرى لكي يحصل منها على حكم خاص في طلاق أو حضانة إذ كل مجلس ملي
يؤيد حقوق أتباعه .

وكثيرا ما يسلم أحد الزوجين ، وفي بعض الأحوال النادرة يرتد أحدهما
عن الإسلام فتنشأ من كل هذه الأسباب مشاكل قضائية يتنازع فيها الاختصاص
بين المحاكم الشرعية والمجالس المالية أو بين المجالس المالية وبعضها البعض . ويكون
المرجع النهائي للفصل في الاختصاص للمحاكم الأهلية .

ولما كانت كل هيئة دينية لا تطبق إلا قانونها ، ولا تعرف قاعدة شريعة
العقد التي يجب أن يسود حكمها علاقة الطرفين ، ولو غير أحدهما ملته ، لذلك
ينشأ تعارض غريب بين المحكمة المختصة وبين القاعدة أو القانون الواجب تطبيقه .
فالتغيير الذي حدث في ملة أحد الأشخاص يترتب عليه تغيير في المحكمة المختصة
بالحكم في أحواله الشخصية ، وهذه المحكمة المختصة بعد التغيير لا يمكنها أن تطبق
شريعة العقد الذي ارتبط به الطرفان لأنها لا تطبق إلا قانونها .

لقد رأيت المحاكم الأهلية^(١) والمختلطة ووزارة الحفانية التي إليها المرجع
في المفاضلة بين تنفيذ حكمين متناقضين من أحكام المحاكم الشرعية والمجالس المالية
أن العدل يقضى بتطبيق شريعة العقد .

وإذا كان تغيير المذهب أو تغيير الدين يتيح للشخص التمتع بالحقوق التي
يقرها مذهب أو دينه الجديد ، فلا يجوز أن يضار بذلك الطرف الآخر في العقد .
فمثلا إذا انقلب الزوج الكاثوليكي أورثوذكسيا وحصل على حكم بفسخ زواجه
وحكم له بحضانة أولاده من المجلس الملي الأرثوذكسي أو من المحاكم الشرعية ،

(١) ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ الحامسة ١٩٢٩ ص ٤٩١ وابتداء ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ حماة

وتزوج مرة أخرى ثم حصلت زوجته التي بقيت كاثوليكية على حكم من مجلس
ملتها بالفرقة الزوجية وبفرض نفقة لها عليه وبحضانة أولادها ، فإن حكم المجلس
الملي الكاثوليكي يكون مفضلا لأنه طبق شريعة العقد التي حصل الزواج
بمقتضاها^(١) .

وبما أن شريعة العقد لا تطبق إلا في المجلس أو المحكمة التي تزوج الطرفان
حسب شريعتها ، لذلك يقر لها بالاختصاص لأنها هي التي يمكنها أن تطبق
القانون الموضوعي الذي يسرى على عقد الزواج ولو أنها أصبحت غير مختصة
بمخرج أحد الطرفين من اختصاصها لتغيير ملته أو دينه .

وفي هذه الحالة فقط يضحي حكم الاختصاص الصحيح ليقام الحكم
الصحيح للقانون الواجب تطبيقه .

٥ - المحاكم الأهلية (أمادة النفقات :

لما أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ كانت مواد الأحوال الشخصية
للصيرين تنظر في المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، وللا جانب في محاكمهم القنصلية .

لقد أقر الشارع هذا النظام لاعتبارات شتى . أهمها عدم المساس بما يعتقد
الناس من أن مسائل الأحوال الشخصية ترتبط بعقائد وأحكام دينية . ففتح
المحاكم الأهلية في المادة ١٦ من لائحة ترتيبها من النظر في مسائل الأحوال

(١) ينشأ مثل هذا التعارض في القوانين الأوروبية عندما يغير أحد الزوجين جنسيته ويلجأ إلى محاكم جنسيته الجديدة
إنما المحاكم كلها تطبق شريعة العقد .

الشخصية. وقد فسرت الأحوال الشخصية بجميع المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية التي لم تناولها أحكام القانون المدني ووردت في كتاب الأحوال الشخصية لقدري باشا .

لأن تنازع المحاكم الأهلية المحاكم الشرعية ولا المجالس المالية في حدود هذا الاختصاص لوضوحه في كتاب قدري باشا .

لكن واضع القانون المدني قد جاء في باب المسؤولية القانونية بنصوص وأحكام للنفقات بين الأصول والفروع وبينهم وبين أزواجهم فقط في المواد ١٥٥ إلى ١٥٧

لأن الغريب أن يختلف حكم هذه المواد عن أحكام الشريعة الإسلامية ، فبينما هو يميز النفقة في حالات لا يميزها فيها الشريعة الإسلامية ، كأن يوجب النفقة للزوجة على أصول زوجها وفروعه إذ هو لا يتعرض لحالات أخرى تجب فيها النفقة شرعا .

لأن قد كان وجود هذه المواد موضع حيرة . خصوصا وليس لدينا من الأعمال التحضيرية للقانون المدني ما يوضح الغرض منها ، فبقيت مدة لا تطبق ولا يعمل بها . لأن قد سار قضاء المحاكم الأهلية^(١) في تفسير هذه المواد على أنها لا تطبق في أية حالة يمكن أن يلجأ الخصوم فيها إلى المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، كأن تكون النفقة المطالب بها جائزة شرعا بمقتضى الشريعة الإسلامية أو الشرائع الدينية المنطبقة في المجالس المالية ، والأخصاص خاضعين لقضاء تلك المحاكم . وإنما تطبق في الحالات التي يميزها القانون ولا يميزها الشرائع الدينية مثل نفقة زوجة الابن على حمها ونفقة زوجة الأب على ربيها . وذلك على اعتبار أنها التزامات قانونية فرضها القانون المدني .

(١) قضى مدني ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ملحق بمجلة القانون والاقتصاد س ١٤٤ ص ١٨

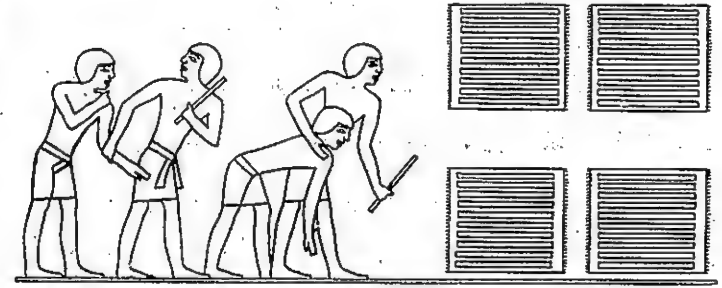
٦ - مستقبل المجالس المالية :

لأن القضاء المالي هو الناحية الوحيدة من القضاء المصري التي لم تمسها يد الإصلاح إلى الآن . وقد بقيت هذه الناحية مدة خمسة قرون بحالة مضطربة ، ونظام غير متناسب مع أنظمة القضاء في مصر ، ولا مثيل له في الدول المستنيرة . ومع ذلك فقد بقي على ما نشأ عليه إلى الآن بالرغم من أن تاريخ إنشائه يرجع إلى أسلوب سياسة الحكم العثماني القديم ، وإلى النظريات الشائعة في العصور الوسطى أكثر مما يرجع إلى قواعد التشريع وإلى حاجات الرعية^(١) .

لأن قد شرعت وزارة الحفانية في عهد معالي على ماهر باشا في درس هذا النظام توطئة لإصلاحه ، وأتم معاليه كل العمل اللازم لذلك . ولو اتسع له الوقت لكان مشروعه قد نفذ فعلا . وليس لنا أن نتكلم على تفاصيل مشروع لم ينفذ بعد ولكنا نذكر إجمالا أن القاعدة فيه هي إحالة كل الأحوال التي لا تختص فيها ملة الخصوم إلى المحاكم الأهلية ، مع سن قانون واحد لسائر الطوائف غير الإسلامية ترجع إليه المحاكم الأهلية في أحكامها .

لأن لا شك أن تنفيذ هذا الإصلاح العظيم سيكون خير تنويج للخمسين سنة الماضية من تاريخ المحاكم الأهلية ، ون خطوة موفقة في سبيل توحيد القضاء في مصر .

(١) عطية سال على ماهر باشا وزير الحفانية في افتتاح لجنة إصلاح وتنظيم القضاء المالي في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢



(د)

النيابة العمومية

تعيين نائب عمومي للحاكم الأهلية قبل إنشائها

هلت نظارة الحقانية زيادة مراتب أمين بك نائب رئيس قلم النائب العمومي.

هناك تلاوة المذكرة المقدمة من نظارة الحقانية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ بأن جناب النائب العمومي بحكمة الاستئناف والحاكم المختلطة يطلب زيادة مراتب أمين بك نائب رئيس قلم النائب العمومي إلى عشرين ألف فرنك مكافأة له على خدماته الصادقة التي أداها بكل أمانة ، ولكون البك الموما إليه هو أقدم أعضاء النائب العمومي مرغوب إبلاغ مرتبه إلى العشرين ألف فرنك المذكورة واحتساب الخمسة آلاف فرنك قيمة الزيادة عن المخصص لوظيفة الأفوكاتو العمومي التي لم تزال خالية للآن .

وأبقيت صورة المذكرة المحكي عنها مرفوقة بهذا المحضر .

كولتو الرئيس - سؤال من سعادة ناظر الحقانية عما إذا كان مترأى له تعيين أمين بك في الحاكم الأهلية أو إبقائه في محله .

سعادة ناظر الحقانية - أجاب بأن الأوفق تعيينه في الحاكم المستجدة إنما هذا لا يمنع من إعطاء الزيادة المطلوبة من الآن .

لجناب مسيو كولفين - أوضح أن إعطاء الزيادة من الآن ربما يكون مانعا من نقله للحاكم الأهلية وأن الأولى نقله وصرف النظر عن الزيادة .

لبعد المذاكرة تقرر بصرف النظر عن الزيادة المطلوبة .

كولتو الرئيس - قال إن الأوفق تعيين النائب العمومي وبعض من وكلائه من الآن لمساعدة سعادة ناظر الحقانية في ترتيب الحاكم .

لبعد المداولة تقرر تعيين سعادة علي إبراهيم باشا نائبا عموميا عن الحضرة الخديوية وكل من وكيل بك وأمين بك سيد أحمد وحسين بك واصف وكلاء عن النائب العمومي ، وأن سعادة ناظر الحقانية يسأل من سعادة علي إبراهيم باشا عن قبوله هذه المأمورية من عدمه قبل العرض للاعتاب السنية عنه .

سعادة ناظر الحقانية - وبعد بذلك .

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر الأمر العالي بتعيين سعادة إسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا وكل من محمد أمين بك وميخائيل كيل بك وحسين واصف بك وكلاء عن النائب العمومي^(١) .

(١) كان هذا التعيين سابقا على إنشاء الحاكم الأهلية ، والفرض منه مساعدة ناظر الحقانية في ما يلزم من الأعمال التحضيرية لترتيب الحاكم المذكورة فإن اللائحة الأولى التي وضعت لها سنة ١٨٨١ لم يعمل بها بل استعاض عنها فيما بعد باللائحة سنة ١٨٨٣ . وعند تشكيل الحاكم لم يكن سعادة إسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا بل هو عين رئيسا لمحكمة استئناف مصر . أما قلم النائب العمومي فإن إنشائه تم وفق أحكام لائحة سنة ١٨٨٣ وأول نائب عمومي عين بموجبها هو السير بنسون ماكسويل .

علاقة النائب العمومي بالحكومة وعلاقته بالمحاكم

لحضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك النائب العمومي

(١) علاقته بالحكومة

لقد استقر في ذهن الكافة معنى غير محدود يستشعرون منه أن مركز النائب العمومي له بكل هيئة تتولى الحكم في البلاد صلة تنتج عنها أعمال لا يمكن الجزم بأنها هي بعينها التي كانت تنتج لو أن هيئة أخرى بمزاج آخر ولت الحكم .

لهذا المعنى مستقر في ذهن الكافة استقرارا لا نحسب أحدا ينكره ، كما أننا لا نعرف أن أحدا عاجل تحديده أو تحسس مصدره تحسسا له اعتبار لدى المنطق أو القانون .

ولكن توجد خواطر شاردة دونها بعض الكآب الغربيين في معرض الكلام عن تبعية إدارة النيابة العمومية لوزير الحقانية ، أو في معرض قصة رأى قضائي للنائب العمومي اصطدم مع رأى ذلك الوزير . وسنأتي على ذكر هذه الخواطر فيما بعد ، غير أننا نبادر الآن بتقرير أنها إنما تصور الواقع فقط وأنها بعيدة عن أن ترسم حقيقة المعنى الذي نتحدث عنه أو نتحدد ناحية من نواحيه .

للمواطن الدقة فيما يستشعره الكافة ليس في صدق ما يستشعرون وأن الواقع يؤيد ما يحسون ، إذ أن هذا يكاد يكون مفروغا منه ، بل هو في تعرف علة تراوح تبعات النائب العمومي وتصرفاته تأثرا بمزاج الحكومة القائمة ، على التسليم بأن هذا واقع لا شبهة فيه .

يُجيد أن منطق البحث يقتضي قبل تناول لب الموضوع أن نميط شبهة من يقول إن هذا التراوح غير واقع ولا يمكن أن يقع - يجب أن نميط هذه الشبهة وإلا انقلب البحث في جانب أصحابها جدلا فرضيا وضريا من العبث .

لأهون سبيل لذلك هو الرجوع إلى حوادث معينة وقعت لبعض من تولوا منصب النائب العمومي مما خبره مائل في أذهان الكثيرين من معاصرينا . غير أننا لا نجد الحاجة ماسة إلى الدخول في شؤون تاريخية تحتل التأويل وتثير الجدل فإن لنا الغناء كله في ظاهرة من الإجراء الحكومي يحمل في ثناياها ما يقارب اعتراف الحكومات بأنها لا تستطيع أن تعمل مع نائب عمومي بالذات وتستطيع أن تعمل مع غيره - هذا الإجراء الذي يعرفه الكافة من انتقال أكثر من نائب عمومي واحد إلى مركز آخر في كثير من البلاد ، وذلك على حال تنفي بتاتا أنه رغب فيما صار إليه وعمل عليه من غير تدخل فعلي قامت به الحكومة بدوافع من قبلها .

لأن تعرف هذه الدوافع وتقصى عللها تتكشف به إلى حد بعيد علاقة النائب العمومي بالحكومة وتأثير تبعاته وأعماله بمزاجها ، وهذا هو لب الموضوع .

ليس في خاطرننا حين نتحدث عن مزاج الحكومة وأثره في تصرفات من يتولى دعوى الهيئة الاجتماعية إلا الإشارة إلى النظرة العامة التي تنظرها الحكومات الدستورية لمصلحة الدولة ، وإلى سياستها الشرعية في توجيه جهودها لخير الأمة

على ما تستوحيه من ثقته بها وما تقدره من المسؤولية الوزارية . ولا جرم أن نظرة الحكومات يختلف مداها، وأن سياستها تحركها عقائد وتكتنفها مؤثرات واعتبارات لا يجرى تقديرها على نسق واحد عند جميع الحاكمين .

لجهد هذه الفاتحة الموجزة نستعرض كلمة القانون في هذا الشأن وما خرجة الفقهاء منها :

لقد أخذ نظام النيابة العمومية في التشريع المصري من القوانين الفرنسية ، ولم يكن ذلك النظام معروفا في مصر قبل أن تنشأ المحاكم ، فيجب إذن الرجوع إلى التشريع الفرنسي لاجتلاء دخيلة الأمر .

لخص في المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في معرض الكلام عن وظيفة النائب العمومي أمام محكمة الاستئناف على ما يأتي :

” النائب العمومي يكلف نائب الجمهورية ، إما من تلقاء نفسه أو بناء على أمر وزير الحقانية ، بالتخاذ الإجراءات الجنائية في الجرائم التي تصل إلى عليه “ .

فبمقتضى هذا النص يملك وزير الحقانية في فرنسا أن يكلف النائب العمومي برفع الدعوى العمومية عملا بحق منحه إياه القانون صراحة . وقد فزع بعض الفقهاء عن ذلك أن لوزير الحقانية أن يرسم للنائب العمومي طريق السير في الدعوى الجنائية إما برفعها أو بعدم اتخاذ إجراءات فيها .

لما البعض الآخر فالتزم مفهوم النص وقال إن الوزير وإن كان يملك تكليف النائب العمومي برفع الدعوى فهو لا يملك تكليفه بعدم اتخاذ إجراءات فيها .

لعل أن هذا التوسع في تفسير سلطة وزير الحقانية لم يمنع الفقهاء من التسليم بأن وزير الحقانية إذا ما تدخل بتكليفه النائب العمومي بتحريك الدعوى العامة فهو لا يحركها بعمله الشخصي وإنما بعمل النائب العمومي نفسه ، إذ الوزير لا يملك من الدعوى العمومية شيئا .

لقد رتبوا على ذلك نتائج : منها أن النيابة العمومية وإن كانت مكلفة باتخاذ الإجراءات بناء على أمر الوزير فهي غير مقيدة برأيه في مرافعتها ، فلها أن تطلب في ساحة القضاء عكس ما طلبه منها الوزير ، وذلك اتباعا للقاعدة التي كانت ولا تزال سارية وهي ” إذا كان القلم مقيدا فاللسان طليق “ ، ومنها أنه إذا امتنع النائب العمومي عن اتخاذ الإجراءات التي كلفه بها الوزير فلا يملك هذا تحريك الدعوى من نفسه وكل ما يستطيعه أن يعمل على إبدال النائب العمومي ، ومنها أنه إذا رفع النائب العمومي الدعوى برغم إرادة الوزير فرفعها صحيح قانونا ولا يملك القضاء القعود عن الفصل فيها .

كذلك ليس من حاجة إلى استئذان الحكومة في رفع الدعوى . ويذكر الفقهاء في هذا الصدد خطابا شهيرا وجهه النائب العمومي بلار (Bellart) إلى وزير الحقانية دي برونيه (De Peyronnet) منشورا في دالوز الدوري (١٨٦٢-١-٢٤) جاء فيه ما يأتي :

” إذا كان الجرم واضحا ولم يقم في الأمر شك أينبغي أن يقف أمين الدعوى العمومية مكتوف اليدين لا يحرك ساكنا في انتظار أوامر الحكومة ؟ لا ياسيدي !! إذا كانت هذه هي الحال فالنيابة التي يتهمونها ظلما في هذه الأيام بأنها لا تحرك إلا برضى من الحكومة لا تجد وجهها لدفع هذه التهمة . ينبغي أن تعمل النيابة من تلقاء نفسها ومن غير انتظار الإذن من أحد “ .

لهذا هو مدى سلطة وزير الحقانية في فرنسا وتلك هي معالم تدخله في الدعوى العمومية .

لقد يجد الباحث مبررا للتدخل الذي أجازه المشرع الفرنسي في الدعوى العمومية في ظاهرة ليست عندنا ، وهي أن في فرنسا نوابا عموميين متعددين بتعدد محاكم الاستئناف ونائبا عموميا أمام محكمة النقض والإبرام ، وكل منهم مستقل في عمله عن الآخرين تمام الاستقلال تحت إشراف وزير الحقانية .

لإذا كان لهذا الوزير صفة يستمد منها اشتراكه في الحكم مع سائر الوزراء وتحمله معهم مسئولية السياسة العامة للدولة فإن له صفة أخرى هي أنه ممثل العدالة الأعلى وعليه أن يعمل لحسن سيرها بتوحيد إجراءات الدعوى العمومية في جميع البلاد . وسبيل ذلك هو مد رقابته نحو أعمال التواب العموميين المتعدين حتى تتحقق مزايا توحيد العمل وترتفع مساوئ التناقض الذي قد يحدثه تعدد الرؤساء في عمل أساسي هام وهو التصرف في الدعوى العمومية .

لما في مصر فالشأن غير هذا . وأول ما يسترعى النظر نص المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات الأهلى وهو : " لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية ... "

لخذ هذا النص عن المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الآتية الذكر بعد أن استبعد مشرعا الجزء الخاص بسلطة الوزير في تكليف النائب العموى برفع الدعوى الجنائية فأصبح مفهوم نصها أن سلطة رفع تلك الدعوى محصورة في يد النيابة .

لما ما جاء في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة من أن لمحكمة النقض والإبرام ولحاكم الاستئناف تكليف النيابة بإقامة الدعوى

الجنائية أو التأديبية إلى آخر ما في هذه المادة ، وما جاء في المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات من أن " لدائرة " الجنايات حق تحريك الدعوى العمومية من تلقاء نفسها - كل ذلك لا شأن له بصلة النائب العموى بالسلطة التنفيذية بل هو في صميم علاقته بالمحاكم مما سيأتى الكلام عنه .

ولكن النص الذي قد يقف عنده رأى المستطلع في الشق المرتبط بالسلطة التنفيذية هو ما تضمنته المادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أن أعضاء النيابة قابلون للانفصال عن وظائفهم وأنهم تابعون لرؤسائهم ولوزير الحقانية وأنه يجوز للمحاكم أن تقدم لذلك الوزير أية شكوى في حق النائب العموى إذا ما وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته ، فإذا كان الأمر وقع من أحد وكلائه كانت الشكوى إليه .

ليقف رأى المستطلع عند هذا النص ولا يلبث أن يستخلص من عبارته ومن سياقه أن التبعية التي عنى المشرع بتقريرها وإن لم تبين لها حدود هي مقصورة على الرقابة على أعمال النائب العموى من وجهتها الإدارية ولا تمتد إلى تصرفاته القضائية فهي من نوع الرقابة التي لوزير الحقانية على المحاكم التي لا يمكن أن يقول أحد بأنها تتقحم على حرية القضاء وكامل استقلاله .

لذلك لا شأن في بحثنا لسلطة وزير الحقانية في مسائل الاختلاف على الاختصاص التي نظمها المادة ٨٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ولا لسلطته في نذب المستشارين والقضاة مؤقتا للعمل في غير محاكمهم ونذب مستشارى الاستئناف والقضاة لأداء عمل النيابة مما هو موضوع الأمرين العالين الصادرين في ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ و ٢١ مايو سنة ١٨٨٨

لأن تقام وعلى من تقام ، وحذرت من أن تسيء على خلاف ما يرى إلا إذا أجاز وزير الحقانية رأيها ، ومنعت من أن تجهز في ساحة القضاء بطلب البراءة وإن اطمأنت إليها ، بل عليها عندئذ أن تكل التقدير للحكمة ، فأهدرت بذلك تلك القاعدة الأصلية التي تنادى بأنه إذا كان القلم مقيدا فاللسان طليق . كذلك اقتضى القرار أن لا تحكم النيابة موظفا إلا بعد الاتفاق مع الإدارة الحكومية التابع لها .

لكنه بعد صدور القوانين المصرية بتلك النصوص الأساسية اتخذ المشرع سياسة ترمي إلى الحد من سلطة النيابة العمومية واستقلالها بعملها القضائي فأصدر قوانين وقرارات تكاد تخضع النيابة لمدى بعيد إلى السلطة الإدارية من جهة وإلى وزير الحقانية من جهة أخرى . وكانت فاتحة هذه الخطوة صدور الأمرين العالين المؤرخين في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ و ١٧ يونيه سنة ١٨٩١ اللذين منح بمقتضاهما المحافظون والمديرون ووكلاؤهم سلطة تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصهم من الجنايات والجنح وأجيز لأهم طلب أحد أعضاء النيابة ليحضر معه في التحقيق الذي يجريه والذي كان وقتها في يد قاضي التحقيق دون النيابة .

بعد ذلك صدر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ قرار من مجلس الوزراء بعنوان " أعمال النيابة العمومية وعلاقتها مع جهات الإدارة " . وهو قرار خطير له شأن غير يسير في البحث الذي نحن فيه ، فقد استهل أول مواد العبارة الآتية " النائب العمومي وأعضاء قلم النيابة تابعون لناظر الحقانية وملزمون باتباع التعليمات التي تصدر لهم من النظارة " .

استهل القرار بهذه العبارة البالغة في الدلالة على الروح الجديد الذي عمدت الحكومة إلى بثه ، ولأول مرة نص في صراحة على أن لوزير الحقانية أن يتدخل فعلا في أعمال النيابة ، ثم جاء القرار بعد ذلك بتفاصيل مؤيدة لما رسمته السلطة التنفيذية من سياسة الحد والانتقاص من سلطة النيابة القضائية ففرض على النيابة أن تقيم وزنا كبيرا لرأي المدير أو المحافظ فيما إذا كانت الدعوى العمومية صالحة

لأن تقام وعلى من تقام ، وحذرت من أن تسيء على خلاف ما يرى إلا إذا أجاز وزير الحقانية رأيها ، ومنعت من أن تجهز في ساحة القضاء بطلب البراءة وإن اطمأنت إليها ، بل عليها عندئذ أن تكل التقدير للحكمة ، فأهدرت بذلك تلك القاعدة الأصلية التي تنادى بأنه إذا كان القلم مقيدا فاللسان طليق . كذلك اقتضى القرار أن لا تحكم النيابة موظفا إلا بعد الاتفاق مع الإدارة الحكومية التابع لها .

لكنه بعد صدور القوانين المصرية بتلك النصوص الأساسية اتخذ المشرع سياسة ترمي إلى الحد من سلطة النيابة العمومية واستقلالها بعملها القضائي فأصدر قوانين وقرارات تكاد تخضع النيابة لمدى بعيد إلى السلطة الإدارية من جهة وإلى وزير الحقانية من جهة أخرى . وكانت فاتحة هذه الخطوة صدور الأمرين العالين المؤرخين في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ و ١٧ يونيه سنة ١٨٩١ اللذين منح بمقتضاهما المحافظون والمديرون ووكلاؤهم سلطة تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصهم من الجنايات والجنح وأجيز لأهم طلب أحد أعضاء النيابة ليحضر معه في التحقيق الذي يجريه والذي كان وقتها في يد قاضي التحقيق دون النيابة .

بعد ذلك صدر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ قرار من مجلس الوزراء بعنوان " أعمال النيابة العمومية وعلاقتها مع جهات الإدارة " . وهو قرار خطير له شأن غير يسير في البحث الذي نحن فيه ، فقد استهل أول مواد العبارة الآتية " النائب العمومي وأعضاء قلم النيابة تابعون لناظر الحقانية وملزمون باتباع التعليمات التي تصدر لهم من النظارة " .

استهل القرار بهذه العبارة البالغة في الدلالة على الروح الجديد الذي عمدت الحكومة إلى بثه ، ولأول مرة نص في صراحة على أن لوزير الحقانية أن يتدخل فعلا في أعمال النيابة ، ثم جاء القرار بعد ذلك بتفاصيل مؤيدة لما رسمته السلطة التنفيذية من سياسة الحد والانتقاص من سلطة النيابة القضائية ففرض على النيابة أن تقيم وزنا كبيرا لرأي المدير أو المحافظ فيما إذا كانت الدعوى العمومية صالحة

لما نصوص القوانين في مصر فقد استبان أنها لا تفيد تدخل وزير الحفانية في عمل النيابة القضائية ، وقد سبق أن أشرنا إلى الفارق بين نص المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وبين نص المادة الثانية من قانوننا وذكرنا التعليل الذي قد يرد على الذهن عن هذا الفارق وهو تعدد التواب العموميين في فرنسا وضرورة توحيد العمل واتقاء التناقض . على أن مصر وإن لم يكن بها إلا نائب عمومي واحد للقضاء الأهلي إلا أن العرف له اعتبار .

لو أخذت عن العرف في هذا المقام فأننا لا نعني فقط ما جرت به التقاليد في مصر وفي البلاد الغربية ، بل إننا نشير إلى القواعد الأساسية للدستور وما رسمته من مسئولية الوزراء ثم إلى ما يمل به اللزوم العقلي وسياسة الأحكام من واجبات تتراءى على عاتق النائب العمومي ويحس بقيامها كل من له إلمام بإدارة الحكم وإن لم تدون في كتاب ولم يستعرضها فقيه .

لو أخذنا كما أشرنا في هذا المقال إلى قيام حقيقة غير منكورة هي تراوح تبعات النائب العمومي وتصرفاته تأثرا بمزاج الحكومة القائمة فقد آن لنا أن نقول إن مدار هذا المزاج هو دستورية الحكومة ومسئوليتها الوزارية .

هنا يلتقي عمل النائب العمومي بعمل وزير الحفانية ، فالوزير وهو من أعضاء هيئة الحكومة المسئولة يحس معها ويترجم عن شعورها ويرسم تقديرها لمصلحة الجماعة ، وهذا التقدير مفروض فيه بحكم الثقة البرلمانية وبأثر المسئولية الوزارية أنه تقدير سليم صحيح تقتضيه مصلحة الدولة وترضاه الأمة ممثلة في برلمانها .

فإذا ما بدا للحكومة في ظرف من الظروف أن مصلحة الدولة تقتضي أن يسير الاتهام في قضية معينة سيرة قد لا تلتئم مع تقدير النائب العمومي أصبح لزاما

على الحكومة ، صيانة لهذه المصلحة العامة التي ترعاها ، أن تطالع أمين الدعوى العمومية بوجهة نظرها وتكشف له عن جميع الاعتبارات المبرزة لهذا النظر . وإلى هذه المرحلة ليس في الأمر ما يغض من سلوك الحكومة ولا ما يمس استقلال النائب العمومي في عمله . فان نظرت عند التصرف في القضايا نظرة عامة شاملة تحسوى كل شيء وتعي كل الملابسات ، وتقديره تدخل فيه شتى الاعتبارات . فإذا ما عتبت الحكومة بأن تطلعه على ما قد يكون غاب عنه من الأمور التي لا تنكشف بطبيعتها لكل عين ليست في صميم الأداة الحكومية فليس في ذلك تدخل وإفريات وإنما هو تنوير لرجال نظره وتوسيع لدائرة بحثه واستعراض لما تقتضيه الحال .

ولكن ملتقى الصعاب وموقف الدقة قد يبرز بعد هذه المرحلة . ذلك أن الشأن إما أن يكون على جلاء يطمئن له تقدير النائب العمومي بروحه القضائي وبمعارفه الاجتماعية ونظرة الشامل فتجتمع كلمته مع ما استظهرته الحكومة من وجه الرأي فتأخذ الدعوى سيرتها هادئة من غير عثرات ، وإما أن يكون غير ذلك فيختلف النظر ويتعارض وجه التقدير فلن يكون الحكم ؟

هنا تلب الخاطر جميع المعاني التي تشملها كلمة النائب العمومي ، كما تتوارد على الذهن ماهية المهمة التي على عاتق الوزراء في تصريف أمور الدولة والسهر على مصالحها وينجلي مركز وزير العدالة بما فيه من تبعات .

النائب العمومي وإن كان شعبة من شعب السلطة التنفيذية يمثلها لدى القضاء ، غير أنه يحكم عمله واختصاصه يختلف عن سائر فروعها ولا تربطه بتلك الفروع إلا أخف الأواصر . ثم هو ليس بموظف إداري بالمعنى المصطلح عليه ، بل إنه ولي قضاء (Magistrat) يقوم بتحقيق القضايا باسم القانون ويرفع

الدعوى العمومية باسم الدولة ويجهر بكلمة الحق والعدل أمام المحاكم لا تكتم عادى بل بصفته العامة . وهذه الناحية القضائية للصيغة بمركزه هي أهم ما يحتفظ به ويرعاه مغلبا إياها في أكثر الأحيان على النواحي الأخرى من حواشى مركزه . وأثر ذلك يبدو في اطمئنان الناس إلى تصرفه واصطلاح التقاليد على منحه أبعاد مدى من الحرية والاستقلال في عمله وتحاشى الحكومات ، على اختلاف نظرها ، المساس بهذا الاستقلال . ومن جهة أخرى فان وزير الحفانية على رأس القضاء وهو المهيمن على شؤون العدالة في البلاد ، ثم إنه - على ما تقدم بيانه - يحكم مسئوليته الوزارية وتضامته مع هيئة الوزارة في الحكم ملزم بأن يحرص على مصالح الدولة ويعترف السبل الفعالة لتحقيق هذه المصالح واتقاء كل ما يمكن أن يلحق بها من أضرار .

١١ النظرين تتطلب الكياسة والمصلحة العامة أن يسود ؟

قد يجد الحائر مخلصا في الإشارة إلى ما سارت عليه بعض الدول من جعل النائب العموى عضوا في الوزارة القائمة بحمل عبء المسئولية مع أعضائها كإنجلترا مثلا ، ولكننا لسنا في صدد أنظمة الدول بل إن بحثنا مقصور على نظامنا .

وقد تملأ المشاعر روح الاعتزاز بنزاهة القضاء وعاطفة الاطمئنان إلى حكمه فيجربى القلم وراء ذلك ويحزم بلزوم تغليب نظر النائب العموى ذلك النظر الأقرب للقضاء والمنسب إلى كلمة العدل بكل ما فيها من جلال .

ولكن صوت الحصفاء وحسن التصريف لا يلبث أن يرتفع ويرسم في الأذهان صورا شتى تحدث ببعضها الفقهاء فيما كتبوا عن سياسة العقاب من أنه قد يقع أن العقوبة وإن كانت جزاء وفاقا للجاني إلا أن إزالتها به قد يجز إلى ضرر بالجماعة ،

فكان المجتمع يستشفى من داء بداء قد يكون أمعن في الشر وأجدى على الناس اتقاؤه ، ومن أن إجراءات المحاكمة قد يتفق أنها تخلق من الأضرار في قضية بالذات ما تقضى الحكمة بتحاشيه .

لحقا إن القوانين قد عنيت بسياسة العقاب فأجازت للقاضي تخفيف العقوبة إلى حد ما الأدنى بل إزالتها إلى ما دون هذا الحد في الجنايات ورنخصت له بأن يأمر بإيقاف تنفيذ ما يصدره من الأحكام بقبود خاصة إذا ما قامت لديه بواعث الرحمة وأملت عليه الرفق في الجزاء . ولكن كل هذا قد يقصر عن تلافى الأضرار التي تنجم في بعض الأحوال عن توقيع العقوبة مهما تجلت فيها الرحمة ، والقاضي لا يحرص له من توقيعها إذا ما ثبتت الجريمة .

القول الأمي أيضا حق العفو عن العقوبة ، وله وللبرلمان حق العفو عن الجريمة ، إلا أن العفو لا يمحو كل الآثار المترتبة على حكم القضاء الذي سجل في أذهان الناس . كذلك ضجة المحاكمة لا تفتأ تلح على الخواطر بروعتها وتطلق الألسنة بما تتأثر به النفوس فتنبت الهواجس والريب ، وكل هذا له فعله في إزعاج الطمأنينة العامة وخلق صعاب ومشاكل كان جديرا أن تتق .

في مثل هذه المأزق ، وهي لا ريب واقعة ، يصدر رأى الحكومة المسئولة ممثلة في هيئة الوزارة وناطقة بلسان وزير العدل فيها عن ترو متصل بجوهر مهمتها وهي المهيمنة على مصالح الدولة وعن تقدير لم يغيب عنها فيه واجب الأمانة على هذه المصالح وأنها تحاسب عن أى تفريط فيها ، ويحكم المنطق لاشك بأن للحكومة الحق في أن تأخذ في يدها أقرب الوسائل للقيام بهذا الواجب في حدود القانون - نعم في حدود القانون وما كان لنا أن نشير بأن تقوم الحكومة بواجبها في غير حدوده ، وليس في هذا القيد منار لأية صعوبة ولا إشكال ، فالنائب العموى

ينوب عن ولي الأمر في تصرف شؤون دعوى الجماعة فله أن يستند من سياسة الأحكام التي هي من صفات ولي الأمر مندوحة لتصرف تصان به مصلحة عامة ، وهو يقوم بمثل هذا التصرف في كل يوم ، والقضايا التي يأمر هو ووكلاؤه بحفظها لعدم الأهمية أصدق شاهد .

ويجس أن يشير هنا إلى أن نص الفقرة (١) من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات إذا ما قورن بنص المادة ١١٦ من ذلك القانون يمكن أن يستخلص منه باطمئنان أن ميدان الحفظ لعدم الأهمية متسع للنيابة دون قاضي التحقيق . فقد صيغ النص الأول بعبارة مطلقة واسعة المدى إذ ذكر أنه "إذا رُئى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق" في حين أن النص الثاني صُدِّرَ بعبارة "إذا رُئى لقاضي التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لإقامة الدعوى" .

كذلك الحال في شأن قاضي الإحالة فإن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تحد من سلطته في هذا الشأن كما حددت المادة ١١٦ من سلطة قاضي التحقيق .

لأذن ليس من رغبة في أن لوزير العدل أن يطلب بصفته هذه وبمحكم تضامته مع سائر زملائه في المسؤولية الوزارية أن يتوجه عمل صاحب الاتهام إلى إيقاف إجراءات الدعوى العمومية في قضية بالذات لأن مصلحة الدولة تقتضي هذا التصرف . ولا يفزع ذلك الجريصين على استواء العدل بين الناس بغير هوادة ، فإن الرقابة الدستورية التي على رأس وزير العدل فيها ضمان غير يسير يرق الأمور إلى نصابها ويقبها شر الاندفاع غير الحكيم .

وإذا كان في الاعتبار التي تدعو الحكومة إلى اتخاذ هذه الخطوة محل الجدل فإن الحكمة تملى عليها أن تكشف عن وجهة نظرها وأساليب حجتها ودخائل سياستها ووجه المصلحة العامة التي تتوخاها ، حتى بذلك يخيل المعنى الكمين في كلمة مزاج الحكومة ، ومتى انجلي واتصل بتفكير النائب العمومي المجتهد أيضا الغلة في تأثر بهذا المزاج وتراوح تصرفاته بسببه ، كما تستبين الدواعي الخفية التي تكون أدت إلى انتقال بعض النواب العموميين إلى مراكر أخرى على حال شعر بأن دوافع غير حميدة من قبل الحكومة قد أدت إلى هذا الانتقال .

للتصور مركز الحكومة وقد تباين نظرها واختلف تقديرها لمصلحة العامة عن نظر النائب العمومي وتقديره . ليس من يحمي في مثل هذا الموقف عن وجوب تبدل الحال اتقاء لمثل هذه المآزق ، وليس إجراء النقل بعمل عفيف ولا ضار إذا ما تمثلت مصلحة الدولة وثقل عبء المسؤولية الوزارية ، فانه إجراء لا يقع في الغالب إلا يدافع احترام الرأيين المتعارضين وتحاشي إخضاع أحدهما للآخر ويدافع صدق الرغبة في الاستئناس برأي ثالث قد يكون هو المستقر عند النائب العمومي الجديد . ولكن الأمر يكون له شأن غير هذا الشأن إذا ما امتد الإجراء إلى ما وراء ذلك كأن يقال النائب العمومي لمثل هذا الخلاف .

هكذا ما لم يقع وبالا لحسب أنه يقع في أية حكومة تدرك خطورة القالة في شأن لصيق باستقلال القضاء . وقد يبدو هذا جليا في مصر حيث تولى مركز النائب العمومي من مستشاري محكمة النقض والإبرام أكثر من واحد مع بقائه غير قابل للعزل مما يشهد بأن الحكومات عندنا لا يمكن أن تفكر في إلزام صاحب الدعوى العمومية بالنزول على غير ما هو مقتنع به .

هـلى أن الواقع أن ميدان الكياسة يتسع عند قيام هذه الصعاب ولا تلبث الحكمة أن تأتي بنورها فتكشف عن حلول وتنبئ خواطر فيها كل السلامة، وكثيرا ما تفعل شخصية ذوى الشأن فعلها فتقرب وجهات النظر وتبعد تنافر الآراء. ومن هنا جرت التقاليد على السكون إلى مشورة من يتولى مركز الادعاء العام فكانت حوادث الخلاف على ندرة ظاهرة، وسجلت التجارب أن النائب العموى يستطيع بما يحصه من بحوث أن يكسب الحكومة لكفة تقديره على غير ما كانت الحال بادئ الرأي فيزداد الاطمئنان إلى مشورته ويتسع من جهته مدى النظر والتقدير لما في طريق الحكومة من عقبات فتمتزع الآراء وتتلاشى الصعاب.

إذ نتجت عن الخلاف الذى قد يقع يجدر بنا السير خطوة في تصوير نواحيه فإن في هذا التصوير تبوينا لمدى ما يصل إليه

فمثلا قد ينصرف نظر الحكومة إلى أن قضية من القضايا التى تم تحقيقها قد قام فيها من البيانات ولائها من الظروف ما يحسن معه طرحها أمام القضاء ليقول فيها كلمته، ويرى النائب العموى أن التسليم بذلك قد يؤذيه في حسن تقديره ويرميه بالتهافت على الاتهام في نظر زملائه القضاة فتتأثر في نفسه عاطفة العدالة وهى حساسة

لوقد يكون الخلاف في التفصيل لافى أصل هذه الناحية، كان تبرر فكرة الحبس الاحتياطى استعدادا للمحاكمة أو خدمة للتحقيق وتكون هذه الفكرة غير ناضجة في تقدير النائب العموى، وذلك أمر يجعله ندرة وقوعه في حكم العدم، إذ ما عهدنا الحكومات تهتم لهذه الدقائق بل هى تخافها تعقفا وتركها في يد النيابة تقضى فيها بروحها القضائى.

هلى أنه في هذا وفي ذلك يقوم خاطر كريم تطمئن له النفس الهادئة — هذا الخاطر هو أن الحكومة إنما تبغى فيما تطلب أن تحتكم إلى القضاء، والاحتكام إلى العدل ينم عن شعور برسوخ الحق فليس إذئذ من غضاضة يلقاها النائب العموى إذا ما رضى الاحتكام بعد أن يكون أفرغ جعبة حججه.

لما الناحية المقابلة، وهى تحكم الاعتبارات التى تدعو لحفظ الدعوى على غير ما يرى النائب العموى، فهى ذات الشأن الكبير وهى عمك الفكر ومثار ما قدما من بيان نرجو أن نكون ألمنا فيه ببعض ما تنيره من خواطر كلمة "علاقة النائب العموى بالحكومة".

(ب) علاقة النائب العموى بالحكام

هفن مقتضيات النظام الأساسى للقضاء في مصر الفصل بين سلطة الاتهام وبين سلطة القضاء، وذلك برغم ما هو مفهوم عرفا وعملا من أن السلطة القضائية مميزة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وأنها تشمل جتا النيابة بعملها البارز، وهو الاتهام باسم الدولة. وليس في هذا من تناقض ينفر منه المنطق فإن الاتهام والتحقيق من قبل النيابة هو عمل قضائى تحرك له وتسير فيه طبق القانون العام ملتزمة حدوده حريصة على سلطانه قائمة بتنفيذه تأييدا له وتوكيدا لاجترامه. على أن قاعدة الفصل بين سلطتى الاتهام والقضاء إنما استحدثها الشارع الفرنسى ولم يكن لها أساس في قوانينه القديمة التى كانت تمزج العاملين فكان القاضى يحرك الدعوى العمومية من تلقاء نفسه ثم يقضى فيها، ومن هنا سار المثل القديم "كل قاض مدع عموى".

ولكن الفصل بين العاملين قد أصبح في فرنسا وفي مصر نظاما راسخا لا مندوحة عنه فاطمأن له وجه الأمور وارتضته النفوس فسكنت إليه.

وقد ترتب على هذا التمييز بين الاتهام وبين القضاء ان أصبحت النيابة العمومية مستقلة في عملها عن المحاكم استقلالاً يكاد يكون تاماً كما أصبحت المحاكم على مثل ذلك .

وأما هذا الاستقلال ما عنت محكمة النقض والإبرام المصرية بتيانها في قضية أثبتت فيها هذه المسألة بالذات بناءً على طلب النيابة لتستقر الأمور على حال وليثبت المبدأ على أساس مكن تضعه المحكمة العليا .

فالت محكمة النقض والإبرام ما يأتي في حكمها المؤرخ في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ رقم ١٤٤٤ السنة الثانية القضائية المنشور تحت رقم ٢٠٦ بالمجموعة الرسمية السنة الثالثة والثلاثون صفحة ٤٠٨ :

” النيابة العمومية هي من النظم المهمة في الدولة المصرية . أشار الدستور إلى وجودها في كلامه عن السلطة القضائية . وهي في حقيقة الأمر وبحسب القوانين التفصيلية المعنول بها في مصر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصتها القوانين بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعلت لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحفانية ومراقبته الإدارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت للنيابة سلطة قضائية في التحقيق فان هذا الحق الذي خوله لها القانون إذا كان من شأنه أنه يرفع من مكانتها ويزيد في أهميتها فانه لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية إدارية في أداء شؤون وظيفتها . يترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خوله القانون من الاختصاص :

أولاً - أن تكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أى حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق .

ثانياً - أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تتيح له لومها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل إن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى الموظف المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحفانية ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة والقاضية ألا يغض من كرامتها أمام الجمهور .“

لهذه الكلمات الواعية وضعت محكمة النقض والإبرام دستور استقلال النيابة ورسمت حدوده .

فلى أن هذا الاستقلال الذي استقر أمره لا ينفى صلة وثيقة بين النيابة والمحاكم اقتضتها طبيعة عملهما وليس من سبيل إلى قصم عراها .

فظهر تلك الصلة بادئ الرأي فيما خولته القوانين لمحكمة النقض والإبرام ولحاكم الاستئناف من تكليف النيابة بأقامة الدعوى الجنائية أو التأديبية وفيما خولته للمحاكم الابتدائية من تكليفها بأقامة الدعوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها (راجع المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) .

فهم إن المادة ٥٣ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ قد نصت فيما يتعلق بتأديب المستشارين والقضاة على أنه إذا لم

يقم النائب العمومي أو من يقوم مقامه الدعوى التأديبية جاز لمحكمة النقض والإبرام بمجموعة هيئة جمعية عمومية ، بناءً على دعوة رئيسها ، أن تتولى بنفسها الدعوى بقرار تين فيه الأسباب .

كذلك تخلى الصلة بين السلطين في عمل من صميم أعمال النيابة، بل هو أسها وهو ما أجازته المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات "لدائرة" الجنايات بمحكمة الاستئناف من إقامة الدعوى العمومية .

هذا مظهر واضح لما هو أكثر من الصلة بين السلطين ، فإن للمحاكم بمقتضى هذه النصوص التدخل في عمل النيابة تدخلها ما ذا أثر بعيد .

ويأتى بعد هذه المرتبة في الأهمية تمثيل النيابة في الجمعيات العمومية التي تعقدتها المحاكم والأخذ بصورتها في مداولاتها المتعلقة بالنظام والأمر الداخلية ووجوب عقد تلك الجمعيات إذا ما طلب ذلك النائب العمومي أو أحد وكلائه ، ثم إدارة خزائن المحاكم وتفتيش صندوق الأمانات والودائع بمعرفة رجال النيابة وتحتيم صدور أذن الصرف منهم .

أما حضور الجلسات التي تعقد في المحاكم لنظر القضايا التي يتعين تمثيل النيابة فيها فانه واجب أصيل من واجباتها لا يحتاج إلى تنويه خاص مثل الشؤون التي مر ذكرها والتي فصلتها لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في المواد ٢٣ وما يليها .

وهو وجد أيضا نصوص في لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية تكشف عن صلات أخرى بين النيابة والمحاكم كوجوب أخذ رأى النائب العمومي في تعيين عدد الجلسات وأيامها وساعاتها قبل أن يبت في الأمر وزير الحقانية وكوجوب تبليغ النيابة الأوراق التي يرغب الاستناد إليها المدعى بالحقوق المدنية أو المدعى عليه

بتضمنيات في مواعيد معينة وإلا يستصدر أمر من المحكمة بإلزام المقصر بالتزام الأصول ، وذلك علاوة على جواز الحكم عليه أو على وكيله بالتضمنيات اللازمة (تراجع المواد ٤ و ٩ و ١٩ من تلك اللائحة) .

لكن مما تقدم أن النائب العمومي في علاقته بالمحاكم لا يمثل فقط السلطة التنفيذية ، بل إنه يمثل القانون والعدالة ويتحدث عنهما في كل ساحة حتى لو لم يكن خصما في الدعوى كشأنه في جلسة النقض والإبرام المدنية ، وهو لذلك معدود من السلك القضائي ولا ينظر رجال القضاء إليه وإلى وكلائه نظرتهم إلى من هم غريبون عنهم بل هم يقدرون له مكان من هم التعاون والتكاتف بين المحاكم والنيابات تعاونا يؤدي إلى أكرم الغايات .

لهم إن للنائب العمومي بحكم صلاته الوثيقة بالمحاكم ورجالها ما يعينه على صحة النظر في شؤون المحاكم وحسن التقدير لما ينشأ من مسائل تقتضى حلا رصينا . لهذا لا يفوت وزير الحقانية استطلاع رأيه في كل ما يهم المحاكم ورجالها حتى أصبح ذلك من تقاليد وزارة العدل . وليس الأمر مقصورا على اختيار أعضاء النيابة للتعين حيث تلح مسؤوليته في أن يفضى برأيه في كفايتهم ، بل إن عليه أن يطالع الوزير بما آتته في رجاله المرشحين للقضاء وما يمكن أن يكون لفت نظره في تقديرات القضاة الذين تمر أعمالهم في قضايا يراها عند فحص أعمال النيابة .

لأن الإشارة إلى أثر هذه الناحية من واجبات النائب العمومي تستفتح الكلام عما خصه به المشرع من حقوق لاستكمال أداء هذه الواجبات ، فقد مدله في الأجل الذي يستطيع أن يستأنف فيه الأحكام الصادرة في الجرح بفعله ثلاثين يوما في حين أنه عشرة أيام فقط لسائر أعضاء النيابة وللمتهمين وللمدعين

والمستولين عن حقوق مدنية ، وقصر عليه دون غيره من رجال النيابة حق الطعن بطريق النقض أو المعارضة في قرارات قاضي الإحالة ، وأجاز له في المادة ٤٢ فقرة ب إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة في مدى ثلاثة شهور من تاريخ صدورها - تلك علامة ناطقة بأن مركز النائب العمومي باختصاصاته هو أقرب ما يكون لسلطة قضائية عليا ، بل إن حق إلغاء أوامر الحفظ هو أبعد أثرا في نظر المتأمل من سلطة القضاء التي كثيرا ما تنكش دائرة ما تنأوله إلى حد ضيق .

لوفي قضايا رد الاعتبار منح له المشرع سلطة واسعة ، فقد وكل إليه تحقيق الطلبات والتصرف فيها بما يرى ، مع ما لهذه الطلبات من أهمية ظاهرة .

لأفوق هذه الميزات القضائية التي خص بها النائب العمومي قد مد المشرع هذا الروح إلى رجال النيابة عامة في ثلاثة أمور هامة : الأول التحقيقات الجنائية إذ جعل عملهم فيها بمنزلة عمل قاضي التحقيق ، وهذا مما يميزه قانوننا عن فرنسا . والثاني وجوب اشتراك أحد أعضاء النيابة في لجنة الإعفاء من الرسوم القضائية . والثالث أن المشرع قد ناط بالنيابة في قانون المجالس الحسبية اتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق عديمي الأهلية وغيرهم ريثما تصدر قرارات المجالس الحسبية بشأنها ، وجعل لها حق رفع الطلبات لتلك المجالس في مسائل الوصاية والحجر والغيبة وحتى استئناف القرارات التي تصدرها في ذلك إلا مسائل الغيبة .

كذلك اختصت النيابة دون غيرها بحق طلب سلب الولاية كما منحت حق طلب منع القاصر من إدارة أمواله إذا أساء التصرف .

لحرص المشرع أيضا على أثر الأحكام في الردع فأحاطها بضمانة حسن التنفيذ ، وناط بالنائب العمومي في المادة ٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم ملاحظة وتفتيش السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس .

لأذا نحن في صدد تنفيذ الأحكام يصح التنويه إلى ما أصطلح عليه عملا من أن للنائب العمومي أن يأمر بحفظ الحكم الذي قد يرى أن تنفيذه يصطدم مع العدالة في قضية بالذات لظروف خاصة تكتنفها لا تحتمل إجراءات العفو . ولا يفوت القارئ أن هذا التصرف البعيد المرمى قلما يحصل ، وأن الثقة في تقدير من يشغل مركز النائب العمومي وشعوره بمسئوليته القضائية ووجوب احترام الأحكام فيه خير ضمان يقيه العثار .

لأما يرتبط بالصلة التي نتحدث عنها ما نصت عليه المادة ٢٧ من لائحة الحماية الصادر بها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ من أن رفع الدعوى التأديبية على المحامين يكون بمعرفة النيابة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس محكمة النقض والإبرام أو رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة ، وأن التحقيقات تجري بمعرفة النائب العمومي أو من يقوم مقامه أو بمعرفة وكيل من وكلاء النيابة ينديه هو لإجرائها .

لأن تخصيص النائب العمومي بتحقيق ما يسند إلى المحامين ثم تولى اتهام من تثبت له إدانته - هذا التخصيص في شأن الطائفة التي يعتمد عليها القضاء في جلاء الحق وتثبيت العدل هو من أقوى علامات الصلة بين المحاكم والنائب العمومي ، وعليه يدور شق هام من التضامن والتكاتف بين الهيئتين .

كذلك هي أهم ما يستثيره هذا الموضوع بشقيه من بحوث قد تقبل من الإفاضة والتفصيل ما لا يتسع له الغرض الأصيل من وضع الكتاب الذهبي .

بیان

الاسماء الافوكاتية للعموم فيهم هورهم

... من ٩ يناير سنة ١٨٨٩	أحمد كشت بك
... من ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤	حسن كاصم بك
... من ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥	أحمد زيور بك
... من ٦ مارس سنة ١٨٩٩ إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨	أحمد كفوت بك
... من ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦	أحمد المرجوشي بك
... من ٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧	أحمد شكرى بك
... من ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ إلى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٨	أحمد كهنى بك
... من ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨ إلى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩	أحمد كرويش بك
... من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٠	حسن حسين بك
... من ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٠ إلى ٦ مارس سنة ١٩٣١	أحمد كرويش بك
... من ٧ مارس سنة ١٩٣١ إلى ٩ مايو سنة ١٩٣١	أحمد كرويش بك
... من ١٠ مايو سنة ١٩٣١	أحمد كرويش بك

بیان

الاسماء الجاشمقشی النبیات فيهم هورهم

... من أول يناير سنة ١٩١٣ إلى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢	المستر جورج هولنجورث هيوز
... من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢	المستر إدوارد كوفرى كين

(٥)

مصلحة الطب الشرعي

بقلم حضرة صاحب العزة الدكتور محمود ماهر بك

كان يقوم بالأعمال الطبية الشرعية إلى عام ١٨٩٠ أطباء مصلحة الصحة دون غيرهم . وفي أول يونيه سنة ١٨٩٠ نقل من مصلحة الصحة إلى وزارة الحفانية المرحوم الدكتور حسن رفقي باشا ، وهو أول من شغل وظيفة طبيب شرعي لدى المحاكم الأهلية وكان مقر عمله بسرأي بحكمة الاستئناف . والظاهر أنه كانت لا تحال عليه إلا الحوادث الهامة نظرا لعدم وجود مساعد له . وظل في وظيفته إلى مارس سنة ١٨٩٦

توفي أول سبتمبر سنة ١٨٩٧ عين الدكتور نولن طبيبا شرعيا ، وكان مقر عمله في وزارة الحفانية إلى أن نقل للنيابة العمومية في أول يناير سنة ١٩٠٢

توفي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦ عين الدكتور توماس هاملتون مساعدا للدكتور نولن ، وبقي معا إلى أن نقل الدكتور نولن إلى وزارة الداخلية في أول أبريل سنة ١٩٠٩ حيث عين مديرا للأمن العام ورقى الدكتور توماس هاملتون إلى وظيفة طبيب شرعي .

توفي أول يوليه سنة ١٩٠٩ عين الدكتور محمود ماهر بك نقلا من مصلحة الصحة العمومية طبيبا شرعيا مساعدا مع الدكتور هاملتون .

توفي أول يوليه سنة ١٩١٤ عين معهما المرحوم الدكتور عبد الحميد عامر بك في وظيفة طبيب شرعي مساعد نقلا من مصلحة الصحة العمومية .

توفي ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ توفي الدكتور توماس هاملتون . وفي ٢٧ مارس سنة ١٩١٧ عين الدكتور سدني سميث مكان الدكتور هاملتون طبيبا شرعيا أول . ورقى كل من الدكتور محمود ماهر بك والمرحوم الدكتور عبد الحميد عامر بك إلى درجة " طبيب شرعي " . وقد توفي الأخير في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ وعين بدله حضرة الدكتور محمود صادق بك نقلا من مصلحة السكة الحديد في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧

توفي أول يناير سنة ١٩٢٨ لقب الدكتور سدني سميث بكبير الأطباء الشرعيين ، ولقب الدكتور محمود ماهر بك بالطبيب الشرعي الأول . وفي ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ استقال الدكتور سدني سميث ورقى الدكتور محمود ماهر بك كبرا للأطباء الشرعيين في أول أغسطس سنة ١٩٢٨ ليكرى من ذلك أنه لعهد قريب جدا لم يكن للطب الشرعي غير قسم واحد ملحق بالنيابة العمومية ومقره القاهرة . وكان به ثلاثة أطباء شرعيين والسكوتارية ، وهذه مكونة من السكرير وموظف أو اثنين ، ومع ذلك كان اختصاصه يشمل القطر كله .

لأن مقدار العمل في مبدأ الأمر كان مناسباً لعدد الأطباء ، ثم أخذ يزداد شيئا فشيئا مع تطور الحياة الاجتماعية ، وما نشأ عن ذلك من حيلة المجرمين في ارتكاب الجرائم وإخفاء معالمها مما زاد الحوادث الجنائية تعقيدا وزاد في الحاجة إلى تدخل الأطباء الشرعيين للوصول على ضوء أبحاثهم إلى اكتشاف هذه الجرائم .

لقد كان لما قدموه من المعونة للقضاء أثر كبير في جميع جهاته ، فزادت الثقة في عملهم وتضاعف عدد القضايا التي كانت تحوّل إليهم فصاروا يستفتون حتى في مسائل لا مساس لها بفن الطب الشرعي مباشرة ، ولكنها ذات أهمية من حيث إثبات الجرائم .

لقد لوحظ أن أعمال الطب الشرعي كانت لا طراد زيادتها تستنفد أغلب أوقات الأطباء الصحيين بالمراكز وتوقعهم عن القيام بأعمالهم الصحية ، كما لوحظ أنهم بالنظر لعدم خبرتهم بالأبحاث الطبية الشرعية ، ولعدم إلمامهم بطرقها الحديثة لم تكن آراؤهم دائما على ما ينبغي من الصحة من

الوجهة الفنية . فتلأفا لهذه الحالة التى لا تتفق مع ما وصلت إليه مصر من المدنية والرقى العلمى ، ورغبة فى الأخذ بكل الأسباب لتحقيق العدالة فى مختلف القضايا الجنائية ، فكرنا فى ضرورة زيادة عدد الأطباء الشرعيين وتوزيعهم على أهم جهات القطر ، وتباحثنا مع سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية ، واتفقنا على رفع المسائل الطبية الشرعية فى الجنائيات عن كاهل أطباء الصحة بالتدرج ، فقدم سعادة الدكتور محمد شاهين باشا بناءً على ذلك اقتراحا بهذا المعنى لدولة وزير الداخلية .

لقد وافق دولة على ما يمكن باشا وزير الداخلية إذ ذاك على هذا الاقتراح وأبلغه إلى معالى وزير الحفانية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦

لأحال معالى وزير الحفانية كتاب دولة وزير الداخلية علينا فأيدنا رأى سعادة الدكتور شاهين باشا وقدمنا مشروعا بإنشاء إدارة طبية شرعية تكون لها فروع فى أقاليم القطر المختلفة ، ويكون مقرها فى المدن التى بها محاكم ابتدائية . وقد وافق على هذا المشروع معالى وزير الحفانية وقتئذ بالمرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا ، وقدم به مشروعا للبرلمان فأقره ووافق على زيادة ثمانية آلاف جنيه بميزانية الطب الشرعى للبدء فى تنفيذه على أن تزيد ميزانية الإدارة تدريجيا حتى يتم تعيين الفروع فى الأقاليم .

لبناء على ذلك ، وبعد الاتفاق مع وزارة المالية على كيفية توزيع هذا المبلغ ، أصدر معالى وزير الحفانية فى يناير سنة ١٩٢٨ قرارا بتشكيل لجنة لانتخاب الأطباء اللازمين للإدارة الطبية الشرعية من بين من تقدموا ، فانتخب تسعة أطباء اشتغلوا بالتمرين والتخصص فى القسم لمدة سنة تقريباً .

لأبتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أصدر معالى أحمد خشبه باشا وزير الحفانية اللائحة الداخلية الأولى لهذه الإدارة . وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ أصدر قرارا بإنشاء الأربعة الأقسام الأولى بمصر واسكندرية وأسيوط وطنطا .

لوجب أن نتوه هنا أن الفضل الأكبر فى تنفيذ هذا المشروع يرجع لمعالى وزير الحفانية بالمرحوم زكى أبو السعود باشا ، ولسعادة النائب العمومى فى ذلك الوقت سعادة محمد طاهر نور باشا وكيل وزارة الحفانية الحالى .

لذلك تم إنشاء إدارة للطب الشرعى تابعة للنيابة العمومية وظل الحال كذلك إلى ٦ مايو سنة ١٩٣١ حيث أقر مجلس الوزراء اقتراحا بفصلها من النيابة العمومية وجعلها مصلحة قائمة بذاتها تابعة لوزارة الحفانية رأساً .

تشكيل المصلحة الطبية الشرعية

شرع فى تشكيل المصلحة الطبية الشرعية فى عام ١٩٣٧ باعتبارها إدارة تابعة للنيابة العمومية ، فأنشئت الوظائف التى اكتفى بالابتداء بها وشغلت هذه الوظائف تدريجيا ، وظل الأطباء والموظفون يتدربون على الأعمال فى القاهرة تحت إشرافنا إلى أن تم افتتاح الفروع بالجهات . وتتكون المصلحة الطبية الشرعية الآن من :

(١) الإدارة العامة " مكتب المدير العام وكبير الأطباء الشرعيين " وشمل :

أولا - مكتب السكرتير الفنى للمصلحة ويتبعه :

(أ) المعمل الكيماوى .

(ب) معمل الأبحاث السيولوجية والباثولوجية .

(ج) قسم الأشعة والتصوير .

(د) المتحف .

(هـ) المكتبة .

ثانيا - مكتب السكرتير الإدارى للمصلحة ويتبعه :

(أ) السكرتارية .

(ب) المستخدمون .

(ج) الحسابات .

(د) المخازن .

(هـ) الأرشيف .

(٢) الفروع وهي :

(١) قسم الطب الشرعي بمصر .

(ب) » » باسكندرية .

(ج) » » بطنطا .

(د) » » بأسوط .

لُقبِل الكلام عن المصلحة وفروعها تحسن الإشارة إلى أعمال الطبيب الشرعي واختصاصه .

الأطباء الشرعيون واختصاصهم

أطباء المصلحة الطبية الشرعية يكرسون جميع أوقاتهم للوظيفة ولا يسمح لهم بمزاولة مهنتهم في الخارج . وذلك لكي ينصرفوا إلى دراسة القضايا والمسائل الفنية التي تعرض عليهم ، وليكون لديهم متسع من الوقت للاطلاع ومتابعة ما يستجد من الأبحاث العلمية في فروع الطب الشرعي المختلفة .

لِيُختصر اختصاص الطبيب الشرعي فيما يلي :

(١) الكشف على جثث المتوفين الذين يشبه في وفاتهم ، سواء كانت وفاتهم بغاة أو عارضية أو جنائية ، وتشريحها .

(٢) استخراج الجثث المشتبه في وفاتها بعد دفنها لإعادة تشريحها وخصها .

(٣) إبداء الرأي في القضايا والتقارير الطبية الخاصة بها في الحالات التي تكون قدمت فيها تقارير طبية من أطباء المراكز أو غيرهم ويرى المحقق ضرورة استفتائه فيها .

(٤) الحضور أمام المحاكم لإبداء الرأي الطبي في القضايا المنظورة بها ، سواء أكانت التقارير الطبية المقدمة فيها صادرة عن الأطباء الشرعيين أم عن أطباء آخرين .

(٥) شهادة مكان الجريمة بالاشتراك مع أعضاء النيابة في القضايا الهامة .

(٦) فحص جميع المضبوطات من آلات نارية ومقدوفات وغيرها لإبداء الرأي في حالتها من حيث علاقتها بالحوادث المضبوطة فيها .

(٧) عمل الأبحاث والتجارب العلمية في الحوادث التي تستلزم ذلك .

(٨) الكشف على المصابين في الأحوال الجنائية لمعرفة أسباب إصابتهم ومبلغ خطورتها والآلات التي أحدثتها ، وعلى المتهمين لمعرفة ما إذا كانت بهم آثار تشير إلى اشتراكهم في الجريمة .

(٩) الكشف على المصابين بعد شفائهم لتقرير ما إذا كان تحلف عندهم عاهات مستديمة .

(١٠) تقدير السن في جميع الحوادث التي تقتضي ذلك .

(١١) الاعتراف على المتنازع عليهم من الأحياء وعلى مجهولي الشخصية من المتوفين يبحث الجثث أو أجزائها .

(١٢) الكشف على الجثث عليهم والمتهمين في أحوال هناك العرض وخص المضبوطات .

(١٣) الكشف ، كمندوبين عن وزارة الحفانية ، على المساجين المطلوب الإفراج عنهم أو نقلهم لسجون مديرياتهم لأسباب صحية .

(١٤) الكشف على المتهمين لتقدير مسؤوليتهم في أحوال العتة والادعاء بالجنون .

(١٥) الكشف على المتشردين لمعرفة مقدرتهم على العمل .

المصلحة والفروع

(١) الإدارة العامة

مكتب المدير العام والكبير للأطباء الشرعيين

هو المكتب الرئيسي الذي له الإشراف العام على جميع الأعمال الفنية والإدارية في المصلحة وفروعها من أقسام طبية شرعية ومعامل وغيرها .

للمدير العام بجانب أعماله الإدارية يقوم كذلك ، بصفته كبير الأطباء الشرعيين ، بالفصل في المسائل المختلف فيها من الوجهة الطبية الشرعية ، كما يقوم أيضا بدروس وخص الحالات التي

تري النباتات والمحاكم أو الجهات القضائية الأخرى إحالتها عليه مباشرة لأهمية خاصة ، فضلا عن أنه يشترك مع الأطباء الشرعيين في الأقسام المختلفة في دراسة القضايا الهامة وتوجيه أبحاثهم فيها .

لوهذا الذي يوجه أعمال المعامل الكيماوية والسيرولوجية ، ويتلقى نتائج التحليل فيها ويحرر المذكرات الإيضاحية عنها في الأحوال التي تستلزم ذلك .

والسكرتير الفني يساعد كبير الأطباء الشرعيين في مهامه الفنية ، ويراقب أعمال الأشعة والتصوير والمتحف والمكتبة ويقوم بتنظيم الأرضيف الفني .

والسكرتير الإداري يراقب جميع الأعمال الإدارية والمالية المختلفة في جميع فروع المصلحة ويقوم بالفتيش عليها من وقت لآخر .

المعمل الكيماوي

كانت أعمال التحليل المتعلقة بالطب الشرعي قبل سنة ١٩٢٠ تحال على معمل مدرسة الطب لعدم وجود معمل بقسم الطب الشرعي في ذلك الوقت .

وفي سبتمبر سنة ١٩٢٠ أنشئ للقسم معمل كيماوي صغير كانت أعماله لا تتعدى البحث عن السموم في حوادث التسمم الآدمي وتسمم الحيوان وفحص البقع الدموية والمواد المخدرة التي كان معظمها عينات من الخلوى المعروفة بالمتزول . وقد أخذت أعمال هذا المعمل تتنوع باطراد يستمرى النظر حتى صارت تشمل :

(١) فحص المضبوطات والأحشاء والإفرازات في أحوال التسمم الآدمي والحيواني .

(٢) فحص المواد المخدرة بجميع أنواعها من سموم بيضاء وحشيش وأفيون ومنازيل ومعاجين ، وكذلك الأدوات التي تستعمل فيها كالخن وجوز التدخين وغيرها .

(٣) فحص البارود والرصاص من الوجهة الكيماوية لتحديد نوعه وتركيبه والآلات النارية ، للبحث عن متخلفات البارود المحترق بها ، وتعيين نوع تلك المتخلفات لإبداء فكرة تقريبية عن تاريخ إطلاق السلاح إذا تبين به أثر إطلاق .

(٤) فحص محتويات القنابل من مفرقات ومقذوفات وسدادات وأغلفة ، لإثبات نوعها وكيانها وطريقة استعمالها وخطورتها .

(٥) فحص المضبوطات التي يشتبه فيها في حوادث الحريق التي تقع في الأماكن المؤمن عليها .

(٦) فحص البقع الدموية والمنوية وغيرها من البقع المختلفة في ملابس المجني عليهم أو المتهمين أو في الأقمشة المضبوطة في قضايا جنائية .

(٧) فحص الأغذية والأدوية المشوشة المضبوطة في حوادث جنائية .

(٨) وفي الستين الأخيرة بدأ المعمل يفحص العملة وأوراق البنكنوت المزيفة والمستندات المطعون فيها وما يتبعها من فحص الأخبار والورق والأصباغ والمعادن .

كل هذا عدا حالات أخرى مختلفة لا تدخل تحت حصر مما يحتاج فيها المحقق للفحص الكيماوي لإثبات نوع الشيء أو لمقارنته بأشياء أخرى مضبوطة .

لوقد زادت تبعاً لذلك أعمال المعمل زيادة كبيرة ، حتى بلغ عدد القضايا التي خصت مضبوطاتها به في سنة ١٩٢٩ ، ١٢٥٧٠ منها ١٠٢٨٤ قضية مخدرات بعد أن كانت ٩٠٣ قضية في سنة ١٩٢١ منها ١٩٤ قضية مخدرات . ويتصل تطور العمل في هذا المعمل اتصالاً وثيقاً بتطور الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة ، ففي أيامه الأولى كانت أهم المواد المتداولة منها هي الأفيون والحشيش والمتزول ، وحوالي عام ١٩٢٤ بدأ ظهور السموم البيضاء في القطر ، ففحص المعمل منها في تلك السنة ١١ عينة من الهروين و ١٠٥ عينة من المورفين و ١٤٨ عينة من الكوكايين . ولم يطل استعمال الكوكايين أكثر من عامين حيث أخل مكانه للهروين في سنة ١٩٢٦ ، وذلك لأن الهروين أكثر ربحاً للتجربة نظراً لإمكان غشه بسهولة دون أن يحدث ذلك تغييراً في مظهره .

ثم هبط استعمال السموم البيضاء بعد ذلك واسترد المتزول مكانته ، ولكن متزول العهد الأخير أكثر تعقيداً في تركيبه من متزول العهد الأول .

لوقد أخذ المعمل يتسع تبعاً لزيادة أعماله وتنوعها إلى أن أصبح الآن من أهم المعامل استعداداً .

لأننا قد لاحظنا أن النيات والمحاكم بدأت تحيل علينا حالات الترييف والتزوير، وتطلب منا فحص الأحبار لمعرفة تركيبها، وفحص المستندات المطعون فيها، وأن عدد هذه الحالات زاد في السنوات الأخيرة، وقد كانت من قبل تحال على مصالح حكومية أخرى غير هذه المصلحة أو على خبراء عاديين في الخطوط، آراءهم في الغالب غير مبنية على أسس علمية. فلذلك طلبنا إيفاد اثنين من كياوي المصلحة في بعثة للتخصص في أبحاث الترييف في الورق والعملة، وفي أبحاث الأحبار، ليتولى العمل الكياوي بعد عودتهما فحص جميع حالات الترييف والتزوير في ضوء العلم الصحيح. وقد أوفدناهما فعلا إلى فينا وبرلين حيث قاما بهذه الدراسات وعادا في أغسطس سنة ١٩٣٣، ومن ثم أخذت النيات والمحاكم تحيل ما لديها من هذه الحالات على مصلحة الطب الشرعي.

شعمل لأبحاث السيرولوجية

كان العمل الكياوي يقوم بفحص الدم وأبحاث المصل تحت إشراف كبير الأطباء الشرعيين حتى صيف سنة ١٩٢٩، ولكن بالنظر إلى زيادة الأبحاث الكياوية، وتلافيا لتأخير أبحاث الدم والمصل، ولمسأس الحاجة إلى معونة خبير في الفحص الميكروسكوبي والباثولوجي ولجميع الأبحاث المتعلقة بالشعر والبقع الدموية والمنوية وخلافها، رأينا من الضروري إنشاء معمل خاص لأبحاث السيرولوجية والباثولوجية، وقد أنشأناه فعلا وجهازناه بأحدث الأجهزة العلمية وبدأ عمله في أول عام ١٩٣٠. وتختصر أعماله فيما يلي:

- (١) فحص المواد الدموية لمعرفة ما إذا كانت آدمية أو حيوانية أو لطير ولأى نوع من الحيوان أو الطير.
- (٢) هتوبع الدم الآدمي وتعين الفصيلة التي يتبعها. ولهذا الفحص أهمية خاصة في قضايا الاستعراق وتنازع البتة وفي الأحوال التي يعثر فيها على دماء آدمية في ملابس المتهمين لبيان ما إذا كانت من فصيلة المني عليه أو من غيرها.
- (٣) فحص الإفرازات كالسيلان وغيره.

(٤) شعمل الأبحاث الباثولوجية على القطاعات التشريحية التي يقدمها حضرات الأطباء الشرعيين لإثبات نوع المرض إن كانت خاصة بمرض، أو لبيان ما إذا كان بها انسكابات دموية في الأحوال التي يموق فيها قدم الحالة أو التعفن، الأطباء عن التثبت من ذلك عند التشريح.

(٥) شحص الشعر لتعيين نوعه إن كان آدميا أو لحيوان، وعمل مقارنة بين ما يضبط عالقا يبحث المني عليهم أو في مكان الجريمة وبين شعر المتهمين، أو بين ما يضبط في مكان يشتبه في أنه مكان الجريمة وبين شعر القتيل. وقد ساعد ذلك كثيرا في قضايا عديدة.

(٦) شحص الأقمشة والألياف لتعيين نوعها ومقارنة ما يوجد منها مع جثة بما يعثر عليه لدى المتهمين من ملابس أو أقمشة لإثبات ما إذا كان أصله بالفعل منها أو محتملا أن يكون منها.

(٧) لأبحاث الخاصة بالدم لإثبات ما إذا كان المتهم أو المني عليه في قضية ما مصابا بالزهري.

(٨) لأبحاث البكتريولوجية لإثبات نوع الميكروب الموجود في إفراز ما في القضايا التي يقوم بفحصها الأطباء الشرعيون.

(٩) شحص البقع لإثبات ما إذا كانت منوية أم لا في قضايا هتك العرض.

شعمل الأشعة والتصوير

أنشئ هذا القسم في سنة ١٩٢٠ وظل يعمل منذ ذلك الحين بجهاز أشعة صغير.

لؤلأ اتسع نطاق العمل وتنوعت الحالات التي تفحص بالأشعة أصبح ذلك الجهاز عاجزا عن فحص حالات كثيرة فاستحضرننا جهازا كبيرا.

وتختصر أعمال هذا القسم فيما يلي:

- (١) شعمل الأشعة في القضايا المختلفة في إصابات العظام وفي الإصابات بالأعيرة النارية وفي حالات تقدير السن وغيرها.

(٢) أخذ الصور الفوتوغرافية للبحث والمصابين في الحوادث الجناحية، وكذلك في قضايا الاستعراف وتنازع البتة، وتصوير وتكبير الآثار المختلفة التي تحدثها الأسلحة النارية بمقذوفاتها، وتصوير الأوراق المطعون فيها بالتزوير والتصوير بالميكروسكوب، وكذلك أخذ صور فوتوغرافية عن محال الجرائم.

لوجود بالقسم كذلك جملة أجهزة أخرى، منها جهاز لبعين الأجسام الغريبة والمقذوفات النارية بالجسم وجهاز ستريوسكوب لمقارنة صور الأشعة وجملة آلات تصوير متنوعة، منها ماهو خاص بالتصوير الفوتوغرافي العادي، وما هو خاص بتصغير صور الأشعة، وأخرى لتكبير الصور الفوتوغرافية، وعدة أجهزة لفحص المقذوفات وما يوجد على سطحها من الخدوش والميازيب، وتصويرها حتى تمكن مشاهدتها بالعين المجردة، وجهاز للأشعة فوق البنفسجية لفحص أوراق البنك نوت والأوراق المطعون فيها بالتزوير وأنواع الخبر.

المتحف

أنشئ هذا المتحف سنة ١٩٣٠ بكلية الطب لعدم وجود مكان فسيح ببناء المصلحة يسعه في ذلك الحين.

لما نقلت المصلحة إلى مقرها الحالي في أواخر سنة ١٩٣٢ أبقينا المتحف الموجود بكلية الطب على حاله لقائدة الطلبة ولوجود مشرحة المصلحة بها، ولأن الكلية طلبت الاحتفاظ به، وبدأنا في إنشاء متحف خاص لأطباء المصلحة يشمل جميع النماذج الهامة في مختلف المواضيع الطبية الشرعية ليسنى لهم الرجوع إليها عند الحاجة، وقد خصصنا له مؤقنا غرفتين كبيرتين ونأمل أن يتم إنشاؤه قريبا.

لما المتحف الأول الموجود بكلية الطب فقد بلغت العينات الموجودة به أكثر من ألفي عينة، أهمها ما يأتي:

- (١) هطاعات تشريحية لأمراض مختلفة خصوصا ما يحدث منها الموت الفجائي.
- (٢) الآلات الرضاة المستعملة في القضايا الجناحية كالنابيت وأنواعها والعصى والفئوس وغيرها.

(٣) الآلات النارية المستعملة قديما وحديثا.

(٤) المقذوفات النارية على اختلاف أنواعها.

(٥) الآلات الحادة والمدمبة كالسكاكين والشيش والسيوف الخ.

(٦) هطاعات تشريحية بها أنواع الإصابات المختلفة.

(٧) العظام وتأثير الإصابات فيها والكسور المتنوعة الأسباب وكيفية التئامها.

(٨) هلابس متنوعة بها آثار لإصابات بأعيرة نارية وآلات قاطعة وطاعة وراضة.

(٩) المخدرات وطرق تعاطيها واستعمالها وتبريها وغشها.

(١٠) السموم والأعشاب المستعملة في القطر المصري وأنواعها وكيفية إعطائها.

(١١) تأثير السموم على الأحشاء.

(١٢) صور أشعة وصور فوتوغرافية عن الإصابات.

(١٣) هماذج من عظام تبين درجة النمو في الأعمار المختلفة.

لقد قيدت جميع هذه العينات وكتب على كل عينة موضوعها وأهميتها الفنية. ويمكن القول بأن المتحف الطبي الشرعي في الوقت الحاضر قد أصبح يضارع أكبر المتاحف، لاحتوائه على نماذج للقطع التشريحية وغنلت الآلات المستعملة في الجنايات وتأثيرها مما يندر وجوده مجتمعاً في مكان واحد في الخارج. ولا يخفى ما لهذا المتحف من عظيم الأثر في دراسة المسائل الطبية الشرعية، وليس أدل على ذلك من إعجاب زائري المؤتمر الطبي بمجموعاته عند مشاهدتهم لها بحضورنا واهتمامهم بدراساتها بعد ذلك.

٢ - الفروع

(١) قسم الطب الشرعي بمصر

لومقره القاهرة. وقد أنشئ في أول يناير سنة ١٩٣٩، وتشمل دائرة اختصاصه مدينة القاهرة ومديريات الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا والقليوبية والشرقية والمنوفية (عدا مركزى تلا وشبين الكوم) ومحافظتى القنال والسويس

(ب) قسم الطب الشرعى بأسيوط

لومقره مدينة أسيوط. وقد افتتح في ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ وتشمل دائرة اختصاصه مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان .

(ج) قسم الطب الشرعى بالإسكندرية

لومقره مدينة الإسكندرية . وقد افتتح في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ وتشمل دائرة اختصاصه محافظة الإسكندرية ومديرية البحيرة .

(د) قسم الطب الشرعى بطنطا

لومقره مدينة طنطا . وقد افتتح في أول يونيه سنة ١٩٣٠ وتشمل دائرة اختصاصه مديريتي الغربية والدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى تلا وشبين الكوم في مديرية المنوفية .

لوالنظر لقلة هذه الأقسام واتساع دوائر اختصاصها وعدم ترتيبها في سائر أنحاء القطر لم يتسن لنا تحقيق ما كنا نرجوه من تعميمها ، وهو رفع الأعمال الطبية الشرعية عن كاهل أطباء مصلحة الصحة وتناول الحوادث الجنائية من مبدأ وقوعها . على أن ذلك لم يمنعنا من أن نخطو الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الغاية ؛ فقد طلبنا منذ افتتاح هذه الأقسام ، إخطار أطبائها عن جميع حوادث القتل التى تقع في جهات معينة في دوائر اختصاصها بمجرد التبليغ عنها ليقوموا بحال هذه الحوادث ويباشروا مهمتهم فيها فوراً ، ليشجع التحقيق من مبدئه للوجهة الصحيحة في ضوء نتائج أبحاثهم . هذا فضلاً عن تديهم للقيام في جميع الحوادث الهامة التى تقع في غير هذه الجهات المعنية ويرى المحققون ضرورة حضور الأطباء الشرعيين فيها .

لويسرنى أن أشير في هذه المناسبة إلى أن حضرات الأطباء الشرعيين في جميع الأقسام قد بذلوا كل جهد في القيام بعملهم على أتم وجه مما أكسبهم ثقة النيابة والقضاء والسلطات الأخرى التى يبينها وبينهم رابطة عمل . بل إن القنصليات في الإسكندرية بلغت ثقتها بهذا القسم إلى حد الاكتفاء بنذب أطبائه في حالات الأجانب التابعين لها دون اشتراك أطباء هذه القنصليات معهم في الكشف أو تحرير التقارير .

لوالنظر إلى زيادة العمل في جميع الأقسام زيادة لم تكن منتظرة وكثرة ندب الأطباء للانتقال في الحوادث الجنائية مع اتساع دوائر اختصاص هذه الأقسام قد يضطر الأطباء للاعتذار عن الانتقال في بعض الحوادث أو للقيام متأخرين فيها .

لوقد لاحظ ذلك حضرات المستشارين وودوا لو أن المصلحة تتخذ إجراء من شأنه أن يتولى الأطباء الشرعيون لخص المصاين في جميع الجنائيات . والمصلحة لا ترى سبيلا لتنفيذ هذه الرغبة إلا بتعميم الأقسام الطبية الشرعية في الجهات التى تتعقد فيها محاكم الجنائيات .



إحياء

لأسماء رؤساء مصلحة الطب الشرعى ثم كورهم

الدكتور حسن لافقى باشا ... من أول يونيو سنة ١٨٩٠ إلى مارس سنة ١٨٩٦

الدكتور هارولد كولن ... من أول سبتمبر سنة ١٨٩٧ إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩

الدكتور كوماس هاملتون ... من أول أبريل سنة ١٩٠٩ إلى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٦

الدكتور هدى كميث ... من ٢٧ مارس سنة ١٩١٧ إلى ٢١ مايو سنة ١٩٢٨

الدكتور محمود شاه بك ... من أول أغسطس سنة ١٩٢٨

(و)

تطور نظام السجون وإصلاحها فى مصر

بقلم سعادة اللواء محمد باشا توفيق عبد الله مدير السجون

يقوم نظام العقاب فى الوقت الحاضر على تقييد الحرية . فاقترصاص الجماعة من المجرمين والعابثين بنظامها يكون فى أغلب الجرائم بالحد من حريتهم الشخصية بأشكال مختلفة تختلف تبعاً لجسامة الجريمة شدة وتيسيراً .

ولقد اختلفت النظم التى رسمتها الجماعات لتحقيق هذا العقاب فلكل أمة طريقته الخاصة ، إلا أنها كلها ترى فى العصر الحاضر إلى غرض سام واحد وهو إصلاح المذنب واستبعاد الظروف التى تهيئ له الفرص للتوغل فى الإجرام .

والنظم التأديبية فى بلد من البلاد ، باعتبارها المظهر العملى للنظام الجنائى فيها ، تختلف باختلاف القوانين . ومن ثم كان إصلاح هذه النظم وتطورها يسير إصلاح القوانين الجنائية وما يلحقها من تطورات ، وهذا ما يشاهد فى تطور نظام السجون فى مصر .

إن الباحث فى السجون فى مصر لا يلبث أن يدرك مبلغ التقدم العظيم الذى وصل إليه هذا الفرع الهام من الإدارة الحكومية فى مدى الخمسين عاماً السابقة . وذلك من مجرد الإسم بحالة السجون فى مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية مباشرة ومقارنتها بما هى عليه الآن .

لم يكن للسجون في مصر إدارة مستقلة ولا قوانين ثابتة توحد نظامها وتصونه من العبث وتحدد طرق تنفيذ العقوبات التي تصدرها جهات القضاء . كما لم يكن بالقطر سجون مشيدة لهذا الغرض بالذات ، بل قد يكون السجن في الأصل ورشة معدة لصناعة من الصناعات أو أى بناء آخر كيفما اتفق اتخذ ليكون سجنًا . ولم تتبع السجون في إدارتها جهة رئيسية معينة إلا منذ الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في آخر عهد المغفور له الخديو إسماعيل بترتيب النظارات وتعيين اختصاصها ، فإن هذا الأمر جعل النظر في شؤون الحبس مخانات من اختصاص نظارة الداخلية .

لوفي ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات . ونص في البابين الثانى والثالث من الكتاب الأول منه على أنواع العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها (المادة ٣٣ بالنسبة للاشتغال الشاقة والمادة ٣٥ بالنسبة للسجين والمادة ٤٤ بالنسبة لعقوبة الحبس) . وعقب صدور هذا القانون ألحقت السجون بالضبطيات ثم بالبوليس لما حل محل الضبطيات ، بالأمر العالى الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

لوفي ١٠ فبراير سنة ١٨٨٤ جعلت السجون مصلحة تحت إدارة مدير عمومى ، ووضعت لها لائحة داخلية صدق عليها بالأمر العالى الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

لوفي ١٢ أبريل سنة ١٨٨٥ صدر قرار نظارة الداخلية بإلغاء إدارة السجون وجعلها تفتيشا عموميا تابعا لقسم الضبط والربط (البوليس سابقا) ، وعين مستر هارى كروكشك مفتشا عموميا لها . وظلت هذه الإدارة تفتيشا يرأسه مفتش عام إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ففصلت من قسم الضبط والربط وألحقت بنظارة الداخلية مباشرة ، وفي ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ صدر قرار مجلس الوزراء بإبدال لقب مفتش عام السجون بمدير عام السجون .

لما لائحتها الداخلية الصادرة في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ فقد عدلت بعدة أوامر عالية ، أهمها الأمر العالى الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ بشأن الإفراج المشروط . كما كتلت أحكامها بكثير من القرارات حتى صدر الأمر العالى المشتمل على لائحة السجون الجارى العمل بها الآن في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المعدلة بالقانونين رقم ٧ في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ورقم ٢٦ في ٧ يولي سنة ١٩١٣

لوفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ صدر اتفاق بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية على كيفية معاملة المسجونين الأجانب في السجون المصرية . وفي ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ صدرت لائحة داخلية لمعاملة المسجونين التابعين للمحاكم المختلطة في السجون . وإلى ما قبل صدور الاتفاق واللائحة المشار إليهما كان ينفذ الحبس على الأجانب بسجون قنصلياتهم وعلى المحكوم عليهم من المحاكم المختلطة في سجون خاصة تابعة لها .

الحالة للسجون قبل وقت إنشاء المحاكم الأهلية

كانت السجون ، في ذلك العهد ، تابعة في إدارتها والرقابة عليها للضبطيات . فكان المدير أو المحافظ هو المشرف على السجون التي بدائرتها ، والسجون المركزية كانت تحت إدارة مأمورى المراكز مباشرة . وقد أدى هذا إلى انعدام الانسجام في إدارة السجون المختلفة التي كانت حالها في جهة تختلف عنها في الجهات الأخرى تبعاً لما تبديه الإدارة من العناية بها في مكان دون مكان آخر . كما أن طريقة تحقيق العقوبة المقيدة للحرية لم تكن مما يؤدي إلى إصلاح المذنبين حتى ولا وقايتهم ضد أنفسهم من خطر الاجتماع ، بل كانت تقتصر على مجرد الحجر على حريتهم . ويتضح ذلك من طريقة الحجر ومعاملة المسجونين .

١ - طريقة الحجر :

لم تشغل السجون أبنية أعدت في الأصل لأن تكون سجوناً ، بل إن أغلبها كان أبنية متداخلة لم تتخذ فيها الاحتياطات الصحية الضرورية للحفاظ على صحة ساكنيها ، بل ومنها ما كان خالياً من مرافق الحياة الضرورية كدورات المياه ، ولم يكن هناك من الاعتمادات ما أعد لإصلاحها وتنظيمها . وفضلاً عن ذلك كان يحشر فيها أضعاف ما تتسع له . ولهذا الازدحام أثره السيء في المسجونين وتفشى الأمراض فيهم وارتفاع نسبة الوفيات بينهم خصوصاً مع انعدام الاحتياطات الصحية اللازمة .

لأن المكان الواحد يحوى جميع المسجونين من كل نوع ، فلم تكن هناك تفرقة بين المسجونين تنفيذاً لأحكام صادرة عليهم ، والمحبوسين احتياطياً في انتظار المحاكمة ، بل كان كل المسجونين يمحزون جزافاً ، لافرق بين قاطع الطريق والقاتل الذى ينتظر ساعة تنفيذ القصاص فيه وبين

المحبوس احتياطيا لأتفه الجرائم . وكل ما كان هناك من تفرقة هو التفرقة في الجزيرين الرجال والنساء . وأما أماكن الجزيرين الانفرادي كوسيلة لاتقاء الحرب أو كطريقة تأديب لمن يرتكبون ذنبا في السجن فلم تكن معروفة في السجون المصرية في ذلك العهد .

كانت العقوبات المقيدة للحرية مقصورة على السجن والأشغال الشاقة . فأما عقوبة السجن فكانت تنفذ في السجون العمومية والسجون المركزية التي تكلمنا عن حالتها . وأما عقوبة الأشغال الشاقة فكانت تنفذ في سجن خاص في ميناء الإسكندرية ، وكان هو الوحيد من نوعه في جميع نواحي القطر وحالته أحسن من غيره من السجون نسبيا ، وللسجونين به معاملة تفوق معاملة المسجونين في غيره كما سنبينه .

٢ - معاملة المسجونين :

كانت معاملة المسجونين خالية من كل غرض يرمى إلى إصلاحهم ، بل كانت في حلتها معاملة سيئة ، إذ فضلا عن خلط المسجونين بعضهم ببعض وعدم التفرقة بينهم بسبب جرائمهم وحالتهم وعدم تكليفهم بأي عمل داخل السجن أو خارجها ، قد كان على المسجون أن يأتي بلائسه وفراشه إذ لم تكن السجون تقدم لانزليها شيئا من ذلك إلا في سجن واحد هو سجن ميناء الإسكندرية المعد لإيواء المذنبين المقضى عليهم بالأشغال الشاقة .

أما الغذاء فكان يصرف من السجن للمذنبين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فقط ، ومن عداهم من المسجونين كان إطعامهم على ذويهم إطلاقا في سجون المراكز . وفي سجون المديرية والمحافظات لم تكن الأغذية تصرف إلا للمعلمين من المسجونين بناء على أمر المدير أو المحافظ . وكان في ذلك سبيل للتفرقة في المعاملة بين المسجونين تفرقة تهون السجن على البعض وتجعلها جحما لا يطاق على البعض الآخر ، فضلا عما في مثل تلك الطرق من تهيشة الفرص لاتصال المسجون بأهله وذويه في الخارج .

هلى أنه حتى في الحالات التي كان الطعام يصرف فيها للمسجونين فإنه لم يكن كافيا ، إذ كان مقصورا على الحبز والماء فقط ، وكان يخص المسجون الواحد ثلاثة أرغفة لا يتجاوز وزنها ٣٠٠ درهم في اليوم .

لأن ذلك قد كان من وسائل منع هرب المسجونين ، كلما كان هناك مدعاة للخوف من هربهم ، أن توضع الأغلال الحديدية في أعناقهم ، ثم استميص عن ذلك بتثبيت أقدامهم في خشب ثقيلة تمنعهم من الحركة .

إصلاح السجون في مصر

جدى في حركة إصلاح السجون المصرية في الوقت الذي بدئ فيه بإصلاح النظام القضائي في البلاد . حينذاك أخذت نظارة الداخلية تصدر للديريات والمحافظات منشورات متكررة تحض فيها على العناية بأمر السجون والمسجونين وتوفير أسباب الراحة لهم والعمل على مافية صيانة صحتهم باتخاذ الإجراءات الصحية داخل السجون وضرف الأغذية والملابس للمسجونين غير القادرين على إعالة أنفسهم . إلا أن هذه المنشورات لم تأت بنظم وقواعد جديدة لمعاملة المسجونين لتسير عليها جهات الإدارة ، بل اقتصر على إبداء إرشادات ذات صفة عامة ، واستمر الحال كذلك حتى صدر الأمر العالي المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ بالتصديق على لائحة السجون الداخلية .

لوفي ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ صدر قرار من نظارة الداخلية بلائحة السجون الداخلية الخاصة بتشغيل المسجونين المحكوم عليهم ، ثم في ٧ يولييه سنة ١٨٩٧ صدر قرار من نظارة الداخلية بالنظام الداخلي للسجون ، واستمر العمل بذلك حتى سنة ١٩٠١ إذ صدرت لائحة السجون الجديدة بالأمر العالي المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١ حلت محل اللائحة القديمة ووضع النظام الداخلي للسجون تطبيقا لها .

كودور اللائحة السجون في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

هطورت حالة السجون المصرية تطورا كبيرا منذ صدرت لائحة السجون في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، فقد نظمت هذه اللائحة السجون وربت الموظفين الذين يقومون بالخدمة فيها ووحدت الإجراءات التي تتبع لمعاملة المسجونين في جميع الجهات وحددت مسئولية كل من الموظفين عن أعمال السجن . وبمقتضاها قسم المسجونون إلى ثلاث فئات : المسجونين احتياطيا ، والمحكوم عليهم بالحبس أو بالإقامة في السجن (لعدم القيام بأداء الغرامة والرد

والمصاريف) والمحكوم عليهم بالسجن . ونص على تخصيص محال بينها ناظر الداخلية للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وأن يكونوا في أداء تلك الأشغال داخل المحال أو في الخارج تحت ملاحظة خصوصية . كما نص على الفصل الكلي بين الفئات الثلاث المعينة للسجونيين المذكورين حتى في أثناء ساعات الفسحة في رحبات السجن ؛ وهذا الفصل يكون تاما عند ما تكون الأماكن مناسبة لذلك ، ويؤخذ في وضعها على تلك المناسبة بقدر ما يمكن من الاجتهاد . وكل ذلك ما عدا النساء فإنهن يحسن بم عزل عن الرجال في كل الأحوال . كما بينت الإجراءات التي تتبع في قبول المسجونين ونظامهم الداخلي ، ونص على نظام الأشغال داخل السجن كما نص على نظام لزيارات المسجونين ومراسلاتهم ، وحددت العقوبات التأديبية التي توقع على المسجونين في داخل السجن بحيث تحول دون تسف الموظفين المنوط بهم توقيفهم ، ونص على وجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لنظافة السجن . وعلى الاحتياطات الصحية اللازمة لوقاية المسجونين من الأمراض والحفاظ على صحتهم . وجعلت الرقابة على السجن بمقتضى هذه اللائحة للنائب العمومي والمديرين أو المحافظين كل في دائرة خاصة وشؤون معينة حددتها اللائحة .

لوفي ١١ يناير سنة ١٨٩١ صدر قرار نظارة الداخلية بالوسائل التي تتخذ للمحافظة على صحة المسجونين ، ثم صدرت لائحة السجون الداخلية الخاصة بالمسجونين المحكوم عليهم ، وذلك بقرار نظارة الداخلية المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ وتقرر بمقتضاه نظام تشغيل المحكوم عليهم بالحبس أو السجن بحسب استعداد كل شخص للصناعة وبحسب بنيتهم ، ومن لا حرفة له يوضع تحت التعليم . وحددت ساعات العمل . ونص على أن يخصص خمسة وعشرون في المائة على الأقل من الربح المحتمل من الأعمال الصناعية في تحسين حالة المحكوم عليهم الحسنى السيرة سواء كان ذلك أثناء مكثهم بالسجن أو عند خروجهم منه وذلك بناء على طلب مفتش عموم السجون وتصديق ناظر الداخلية .

لوفي ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣ صدر ذكريتو بتحديد العقوبات التأديبية التي توقع على من يخالف من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ، وقيدت هذه العقوبات بمحدود تحول دون الإساءة فيها . ثم صدر قرار وزارى في ٧ يولييه سنة ١٨٩٧ بنظام السجون حددت فيه طرق معاملة المسجونين على اختلاف أنواعهم ، أى سواء كانوا محبوسين احتياطيا أو محبوسين تنفيذ الأحكام

صادرة عليهم . وروى فيه أن يكون صغار المحبوسين ممن هم أقل من أربعة عشر عاما في معزل عن هم أكبر منهم سنا . كما نص على التفرقة بين من يكونون محكوما عليهم لمدة أقل من ثلاثة أشهر ومن يكونون محكوما عليهم لمدة أكثر من ذلك إذا سمحت أماكن السجن . ورتب الشغل في السجن على ثلاث درجات يتدرج إليها المحكوم عليه سواء في ذلك المسجونون أو مذنبو الأشغال الشاقة .

ألا أن حركة إصلاح السجون هذه لم تأت بكل الثمرة المطلوبة . فقد أظهر العمل أن المسجونين لا يهربون السجن كثيرا ولم يكونوا يقومون بأعمال جدية حتى إنه وجد في السجن طائفة من المسجونين اعتادوا ارتكاب الجرائم لالشيء إلا لدخول السجن حيث يبدون ماوى لهم . وفضلا عن ذلك لم تكن التفرقة بين المسجونين تبعا لأنواعهم متبعة ، فكان المكان الواحد يجمع المحكوم عليهم من كل نوع ، ولهذا الاختلاط أثره السيئ في المسجونين لا سيما الحديث العهد بحياة السجن . ولعل السبب في ذلك كان راجعا إلى أن أماكن السجن لم تكن تحقق الغرض المنشود منها ولم تكن حالة البلاد المالية تسمح بإنشاء الأبنية اللازمة . وفضلا عن ذلك فقد كانت لأئحة السجون الصادرة في سنة ١٨٨٥ ناقصة في كثير من نواحيها مما دعا إلى تعديلها أكثر من مرة بقوانين أو قرارات كانت سببا لاعتراض السلطات القضائية ، إذ كانت ترى أن وزارة الداخلية ليس لها الحق في إصدار قرارات بأمور لا يحتلها نص الأمر العالى الصادر بلائحة السجون . وقد دعا ذلك إلى صدور لائحة السجون الجديدة بالأمر العالى المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وقد استمدت أحكامها من التشريع الفرنسى والإنجليزى والهندى .

السجون فى عهد الخاضع

شهدت لائحة السجون الحالية في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ (٩ فبراير سنة ١٩٠١) مشتملة على جميع القوانين الجارية العمل بها وقت صدورها فيما يتعلق بالسجون ، وأدخل فيها من التعديلات ما دلت عليه التجارب وأوجه العمل . وقد نص فيها على ترتيب درجات السجون وحددت اختصاصات النائب العمومي والمفتش العمومي وموظفى السجون . وقد بينت الإجراءات التي تتبع في قبول المسجونين وقواعد معاملة المحبوسين احتياطيا وزيارات المسجونين وتشغيلهم وتأديبهم وقواعد الإفراج عن المسجونين والإفراج تحت شرط .

لقد اقترن هذا العهد بإنشاء مبان جديدة للسجون ، فأنشئ في المدة بين سنة ١٩٠٠ و ١٩١٢ عشرون سجنا في جهات القطر المختلفة ، وأنشئ بكل سجن منها ما يلزمه من الملحقات والمعدات كالمستشفيات والحمامات والمغاسل والمطابخ والأفران وآلات التطهير بالبخار وآلات بخارية لتسخين المياه . كما أنشئت في السجون العمومية معامل لتعليم المسجونين بعض الصناعات كالنسيج والتجارة والحراطة وغيرها .

لتنظيم السجون في مصر الآن قائم على ذلك الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ والنظام الداخلي الذي وضع تنفيذا له ومفسرا لأحكامه .

لقد نظمت السجون وإصلاحات الأحداث من بنين وبنات ، وحددت أنواع الأعمال ، ورتبت طرق الرقابة على صحة المسجونين وإعالتهم داخل السجون وتهذيبهم ، ووضعت القيود فيما يتعلق بتأديبهم . وقد سار الإصلاح في السجون بعد صدور هذه اللائحة بخطوات واسعة حققت لحد بعيد ، الأغراض التي ترمى إليها العقوبة في الوقت الحاضر .

السجون

١ - أنواع السجون :

تنقسم السجون إلى :

(١) إيماناء :

(٢) إصلاحية الرجال .

(٣) سجون عمومية .

(٤) سجون خانوية .

(٥) إصلاحية الأحداث (بنين وبنات) .

(٦) سجون فكرية .

١ - إيماناء :

لهي معدة للمسجونين من الرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ولم يبلغوا الستين من أعمارهم .

لفي مصر إيمانان أحدهما في طره والثاني في أبي زعبل .

٢ - إصلاحية الرجال :

لفي ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ صدر القانون رقم ٥ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام ونص فيه على إنشاء محل خاص للمحكوم عليهم بمقتضاه . لفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨ صدر قرار ناظر الداخلية بتخصيص إيمان الدلتا لهؤلاء المجرمين . ولأنه نص في هذا القانون أيضا على أن يكون هذا المحل خاضعا في نظامه الداخلي لأحكام قانون اللجانات المعمول به ، على أن يكون لمفتش عموم السجون بعد تصديق وزير الداخلية وموافقة وزير الحفانية أن يعمل استثناءات لصالح أولئك المحكوم عليهم ، فقد استصدر مفتش عموم السجون في ٤ أبريل سنة ١٩١٢ نظاما بكيفية معاملتهم وتشغيلهم وتعليمهم وتأديبهم .

لما المحكوم عليهم من النساء المعتادات الإجرام فيقضين مدة التجربة المنصوص عليها في نظام الإجرام في سجن مصر ، ثم يتقن لتفضية باقي مدة حكم الإجرام في سجن أسبوط ، وذلك بسبب عدم تخصيص محل هن لقلعة عدهن .

٣ - السجون العمومية :

لوجود عشرة سجون عمومية في جميع جهات القطر ، وهي :

شعر ، للاستئناف ، لخطا ، للإسكندرية ، لالقازيق ، لمنصورة ، لفي سويف ، للمنيا ، لأسبوط ، لينا .

لوميض عقوبته في السجن العمومي :

(١) المحكوم عليهم بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور ، ما لم تكن مدة الحبس الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك بسبب الزمن الذي قضوه بالحبس الاحتياطي .

(ب) المحكوم عليهم بالسجن .

(ج) الرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين بلغوا الستين من أعمارهم والمقولون لأسباب صحية .

(د) للنسوة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .

(هـ) المحكوم عليهم من المجالس العسكرية بالأشغال الشاقة .

(و) المحبوسون احتياطيا في جنحة أو جنائية .

٤ - السجون الثانوية :

لُهي متوسطة بين السجون العمومية والسجون المركزية ، ولا تقبل المسجونين إلا لمدة معينة تختلف باختلاف كل سجن منها متروحة ما بين أكثر من ثلاثة شهور وستة واحدة . ومن زادت مدته المحكوم بها أو الباقي عليه منها عن ستة فينقل إلى السجن العموى .

السجون الثانوية ستة وهى :

لُنها ، لُشين الكوم ، لُمنهور ، لُبور سعيد ، لُقيوم ، لُوهاج .

٥ - إصلاحات الأحداث (بنين وبنات) :

أنشئت إصلاحات الأحداث حوالى سنة ١٨٩٤ بمدينة الإسكندرية وكانت معدة لقبول الغلمان فقط ، وفى سنة ١٨٩٧ نقلت إلى بولاق بمدينة القاهرة ، ثم نقلت إلى سجن الجيزة (السجن الأسود) عقب نقل المسجونين منه إلى سجن مصر سنة ١٩٠١

لُفى سنة ١٩٠٧ تم بناء إصلاحات الأحداث الحالى ، وأعدت أماكنها لقبول الغلمان والبنات .

لُكان الباعث على إيجاد الإصلاحات ما نص عليه فى المادتين ٦١ و ٦٤ من قانون العقوبات الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ ، من جواز وضع المحكوم عليهم من الأحداث ، ممن هم فوق السابعة إلى الخامسة عشرة من سنهم ، فى مواد الخنج والجنائيات ، فى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة . فخصصت إصلاحات الأحداث بالجيزة لهُؤلاء الأحداث ، وقسمت إلى قسمين منفصلين تمام الانفصال : أحدهما للبنين والثانى للبنات . وكان يقبل فى هذه الإصلاحات أيضا المحكوم عليهم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المتشردين . فلما أن ألحقت مدرسة الحقل الصناعية الزراعية بهذه المصلحة نقلت من وزارة المعارف سنة ١٩٢٥ ، وكان القانون رقم ٢ المشار إليه ساريا على المدن وبعض البنادر ، ارتأت المصلحة تخصيص إصلاحات الأحداث بالجيزة (بنين) للمحكوم عليهم بهذا القانون ، وتخصيص مدرسة الحقل التى غير اسمها باسم إصلاحات المرج للمحكوم عليهم بقانون العقوبات ، وبذلك تم الفصل بين الأحداث من فئة المتشردين وبين الأحداث المحكوم عليهم بمقتضى قانون العقوبات فصلا تاما . وروعى فى هذا التخصيص أن الأحداث المحكوم عليهم بقانون التشرد

هم من المدن والبنادر الذين هم فى حاجة لتعلم الصناعات ، حيث توجد ورش مستحكة الآلات والعدد لإصلاحية الجيزة ، بخلاف المحكوم عليهم بقانون العقوبات وأغلبهم من سكان القرى المشتغلين بالزراعة والفلاحة فقد خصصت لهم إصلاحات المرج لتعليم الزراعة والأعمال الصناعية الزراعية فى سبعين فدانا أعدت لهذا الغرض .

لُما أنشئ بالقناطر الخيرية فى سنة ١٩٢٧ مصنع لفزل القطن لتموين السجون ، فقد ألحق به بعض الغلمان من إصلاحات الجيزة لتمرينهم على هذه الصناعة ، ثم أنشئ لهم محل خاص بتلك الجهة تسمى عليه أنظمة إصلاحات الأحداث .

لُما قسم البنات ، فقللة عددهن ، ولأن إدارته موكولة إلى سيدات ، فقد ظل شاملا لفتى المحكوم عليهم بالقانونين .

٦ - السجون المركزية :

لُيمضى مدة الحكم فى السجن المركزى كل من حكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، أو كانت المدة الباقية عليه وقت صدور الحكم أقل من ذلك بسبب الزمن الذى قضاءه بالحبس الاحتياطى . ومن زادت المدة المحكوم عليه بها أو الباقية عليه عن ذلك ينقل إلى السجن العموى أو السجن الثانوى التابع له بحسب مدة الحكم .

لُالسجون المركزية تابعة فى إدارتها لوزارة الداخلية مباشرة ، وتوجد فى مراكز البوليس وبعض النقاط . ومقتضى المادة الثانية من لائحة السجون يجعل فى كل جهة بها محكمة جزئية سجن مركزى ، وإنه وإن نص فى المادة ١٢ منها على أن يعهد بإدارة كافة السجون لمدير السجون العام ، إلا أنه بالنظر لكون هذه السجون المركزية ، فى حالتها الراهنة ، لا تتفق وتنفيذ الشروط الصحية والإدارية بسبب وجودها داخل مبنى المراكز ونقط البوليس ، مما يجعل تطبيق نظام السجون عليها مستحيلا ، رأيت مصلحة السجون أن تتخلى عنها إلى أن تتاح الفرص لإقامة مبان خاصة للسجون المركزية على نمط يمكن أن يطبق فيه نظام السجون العام .

لُلى أنه بالرغم من ذلك فإن مصلحة السجون تمد السجون المركزية ببعض المهمات وتحمل نفقات الأغذية التى تقدم من المراكز أو نقط البوليس لمسجونها ونفقات تنقلاتهم كذلك .

لُإذا ما ازدحمت هذه السجون فيمكن أن ترحل الزيادة للسجون العموى أو الثانوى باعتبار المصلحة بالنسبة للمحكوم عليهم ، وبموافقة النيابة بالنسبة لمن هم تحت التحقيق .

٢ - معاملة المسجونين داخل السجون العمومية

(١) في تشغيل المسجونين :

تطورت طريقة تشغيل المسجونين كثيرا عما كانت عليه ؛ فإنه إلى سنة ١٨٩٣ ما كان يشتغل منهم إلا المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وإن كان قانون العقوبات جعل الشغل محتوما على المحكوم عليه بالسجن وأجازه منذ سنة ١٨٩١ بالنسبة للمحبوسين حسب اعتياديا . ومن سنة ١٨٩٣ أخذ في تشغيل كل من يحكم عليه بالسجن أو بالحبس ، وكان التشغيل في الغالب خارج السجن حيث هو أكثر مناسبة لوائد الكثيرين منهم . ولم تكن بالسجون أشغال صناعية إلى عهد إنشاء ليمان طره ، إذ بدئ باستخراج الأحجار . ثم بدأت حركة نشاط الأشغال الصناعية داخل السجون منذ سنة ١٨٩٧ . ومنذ سنة ١٩٠١ أنشئت بالسجون أنواع متعددة من الأشغال الصناعية .

لأعمال في السجون إجباري إلا فيما يتعلق بالمحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط فإنهم لا يقومون بأعمال داخل السجون ، أللهم إلا ما كان من أشغال السجن الداخلية كتنظيف حجراتهم ، ومع ذلك فاللائحة تميز بأمور السجن إعفاءهم نظير دفع مبلغ خمسين مليا يوميا . ومن عدا هؤلاء من المسجونين يشتغلون في أعمال مختلفة بالسجون حسب استعدادهم ومعرفة الخاصة . وقد تركت لائحة السجون لوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحفانية تحديد الأشغال بالسجون على اختلاف أنواعها .

لأنظمة الشغل في السجون تدرجي ، فيتدرج المسجون نازلا من العمل الشاق إلى الأقل مشقة . ودرجات الشغل ثلاث للمسجونين . وقد قسمت الأشغال داخل السجون أو خارجها تقسيما نوعيا على هذه الدرجات الثلاث . والمذبذبون (المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة) يختلف ثقل الحديد الذي يقيدون به باختلاف الدرجة التي يكونون فيها .

(ب) للاحتياجات الصحية للملابس المسجونين وأغذائهم :

لقد تمت لائحة السجون فصلا خاصا بواجبات الطبيب ، سردت فيه الإجراءات الواجب اتباعها للمحافظة على صحة المسجونين من حيث عيادتهم والكشف على الأشخاص منهم في مواعيد دورية

وعلى المرضى منهم يوميا . ويقضى نظام السجون باتخاذ إجراءات صحية خاصة نحو المسجونين عند دخولهم السجن ، فإنه يكشف عليهم طبيبا ، والمرضى منهم يوضعون بمستشفى السجن أو تحت العلاج في غرف خاصة تعتبر ملحقا للمستشفى ، والمشتبه في سلامتهم يوضعون تحت العزل الصحي المدة التي تستلزمها حضانة الأمراض الوبائية . ويراعى في تقرير عمل المسجون حالته الصحية بنض النظر عن درجة الشغل الواجب أن يكون المسجون فيها بحسب نظام السجون .

لأما المصابون بأمراض جلدية فيعالجون داخل السجن بمعزل عن غيرهم مع الفصل بين مختلف الأمراض ، ويميز كل مرض من هذه الأمراض بعلامة خاصة ظاهرة على الغرف والملابس والمفروشات والأواني التي يستعملها المريض عدا المرضى بالجلذام فيعالجون خارج السجون بالمستعمرة الخاصة بهم بأبي زعبل تحت رقابة مصلحة الصحة والسجون .

للمصابون بالدرن الرئوي لهم مصلحة خاصة بهم تابعة للمصلحة مقرها في ليمان طره ، أما المصابون بالحميات فيعالجون بمستشفيات الحميات خارج السجون ، والمصابون بأمراض عقلية ينقلون لمستشفياتها .

لأن الإجراءات الصحية استجمام المسجون عند دخوله السجن وتغيير ملابسه القادم بها ، وهذا فضلا عن تغيير مفروشاتة دوريا .

فإذا ساءت حالة المسجون صحيا وبلغت درجة الخطر على حياته يفرج عنه بمقتضى المادة ٣٤ من اللائحة .

(ج) ملابس المسجونين :

لأما ملابس المسجونين فقد كان المتبع في أول الأمر هو أن المسجونين يرتدون ملابسهم الخصوصية في داخل السجن ، ولكن أصبحت القاعدة أن يرتدى المسجونون ملابس رسمية خاصة تصرف لهم من المصلحة . وذلك فيما عدا المحبوسين حسبيا بسيطا والمحبوسين احتياطيا ، فإن هؤلاء جميعا يرتدون ملابسهم الخاصة إلا إذا كان يخشى منها على صحتهم أو إذا كانت قذرة . وفي جميع الحالات إذا أراد المسجون أن يشتغل فإنه يرتدى ملابس السجن .

الملابس التي تصرف للسجون معينة بالنظام الداخلي للسجون . ويجوز للسجون أو المذهب الخالي من السوابق الذي اكتسب تحسناً مليم مكافأة، أن يتصرف في نصف ما يكتسبه بعد ذلك بشراء ما يلزمه من الملابس من مخزن السجن مثل الأحذية والحوارب والقانيلا والألبسة والمناديل ، أو أن يشتري ذلك من النقود المودعة على ذمته من ذويه . ويجوز للطبيب إذا رأى لزوماً أن يأمر بصرف مثل هذه الملابس على مصاريف المصلحة للسجونيين الذين لم يكتسبوا مبلغاً كافياً من النقود ولم يكن لهم أمانات مودعة لشراء تلك الأصناف سواء أكانوا من أرباب السوابق أم من الخالين منها .

(د) التغذية للسجونيين :

لأما تغذية المسجونين فقد بدئ في تعميمها وتنظيمها من سنة ١٩٠٢
لتنقسم غذاء المسجونين إلى ثلاث درجات (١ و ٢ و ٣) فالغذاء رقم ١ يصرف للسجونيين الذين لا يشتغلون ورقم ٢ لمن يشتغلون ورقم ٣ للذين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .
تختلف هذه الأنواع الثلاثة بعضها عن بعض في الكمية والنوع . وقد روعي عند تحديد كل منها أن يكون الغذاء رقم ١ كافياً لمعيشة المسجون وكل من النوعين رقم ٢ و ٣ كافياً للمحافظة على صحة المسجونين مع ما يقومون به من أشغال . وكل ذلك وفقاً لقرار اللجنة الطبية التي شكلت لتقدير الأغذية وأنواعها للسجونيين .

المعاملة للمحكوم عليهم بالإعدام

يوضع المحكوم عليه بالإعدام في غرفة خاصة في السجن ، ويعين على غرفته حارس خاص ليلاً ونهاراً ، ويوضع على باب الغرفة مصباح كهربائي بطريقة تجعل النور ينفذ إلى داخل الغرفة ويساعد الحارس على مشاهدة ما يجري بداخلها . أما مفتاح الغرفة فيوضع في دولاب غائر في الحائط بجوار بابها ومغطى بلوح زجاجي مثبت بالجمع الأحمر يختم مأمور السجن يكسره الحارس إذا وقع داخل الغرفة ما يدعو لفتحها فوراً .
لن يتناول الغذاء المقرر لسائر المسجونيين مضافاً إليه ما قد يشير به الطبيب من غذاء آخر ومرطبات .

كما يسمح له بالتدخين لغاية ٣ سجائر يومياً ولو أن التدخين محرم في السجون .

لنقوم مصلحة السجون بتنفيذ عقوبة الإعدام بناءً على طلب النائب العمومي بطريق وزارة الداخلية .

لأهل المحكوم عليه بالإعدام أن يزوره لآخر مرة قبل التنفيذ بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويراعى ألا ينفذ حكم الإعدام في يوم من أيام الأعياد أو المواسم .

لإن كان المنفذ فيه تابعاً لديانة تفرض عليه الاعتراف السري الشفوي أو غيره من الفرائض ينفذ قبل الموت وطلب أداءها فيمهد لرجال الدين القانونيين التسميلات اللازمة لتأديتها تحت شروط تضمن المحافظة على المحكوم عليه .

لنقوم على تنفيذ الحكم أحد مفتشي السجون ، وعليه أن يسأل المحكوم عليه عن رعايته الأخيرة قبل إعدامه ، ثم يكلف مأمور السجن بتلاوة الحكم المحتوي على التهمة ثم يأمر بالتنفيذ .

لنوجب أن يحضر التنفيذ مع طبيب السجن طبيب آخر مندوب من المديرية أو المحافظة ، وعلى هذا الأخير بالاتحاد مع طبيب السجن أن يقدم تقريراً عن الوفاة .

لنقوم مصلحة السجون بدفن الجثة إذا لم يطلب أهل المنفذ فيه دفنها بواسطتهم ، ويتم الدفن بلا احتفال تحت مراقبة البوليس .

وسائل التهذيب والإصلاح

(١) هي اللجان السجون :

لنضع إدارة السجون طرقاً متعددة لتهذيب المسجونين وإصلاح ما أعوج من أخلاقهم ، منها ترمي مباشرة إلى هذه الغاية ومنها ما يتجه نحوها بطريق غير مباشر .

لنمن هذه الطرق الوعظ والإرشاد الديني داخل السجون لمختلف الأديان والطوائف ، والتصريح للمسجونين بصفة عامة بقراءة الكتب الدينية ، والترخيص لهم بقراءة الكتب العلمية والأدبية بعد التحقق من مواضيعها ، وتعليمهم مختلف الصناعات ليجدوا لهم مرتزقاً إذا ما أفرج

عنهم ، وترغيبهم في السلوك مسلكا حسنا أثناء اعتقالهم بمنحهم بعض مكافآت مالية ، والسماح لهم بالاتصال بذويهم وأصدقائهم بالمكتبة ، والإذن لهؤلاء بزيارتهم في السجن ، والتجاوز لهم عن ربع مدة الحكم متى أحسنوا السلوك ، ونقلهم من درجة لدرجة أهون تخف فيها — بالنسبة للحكوم عليهم بالأشغال الشاقة — أنواع الأعمال ونقل الأغلال .

(ب) فكي الإصلاحية للرجال :

ليقتضى المحكوم عليه عند أول دخوله هذه الإصلاحية مدة تجربة لا تقل عن سنة ، وقد تزيد عن ذلك تبعا لما يظهر من سلوكه . ويمنح في أثناء هذه الفترة مكافأة مالية عن حسن السلوك .
لئبعد قضاء مدة التجربة يلحق المحكوم عليه بعمل صناعي يختار له ، ويؤدي في عمله هذا امتحانات وتصرف له عن نتائجها مكافآت .

لإصناعات التي يشتغل فيها هؤلاء المسجونون هي : صناعة الجلود والحزم والترزية والسمكية والبرادة والحداثة والخراطة والتجارة والفرش .

لوعدا الصناعات يتعلم هؤلاء المسجونون طبقا لمنهج دراسي خاص أساسه تعليم القراءة والكتابة والحساب والدين ، ويمنحون مكافآت عن درجة تقدمهم في الدراسة .

لوعند الإفراج عن المسجون — سواء بتمضية المدة أو بقرار من وزير الحفانية بناء على توصية لجنة تفتيش محال المجرمين — يعطى مما تجدد له من المكافآت مبلغا مقننا للصرف منه عند خروجه من الإصلاحية ، وما يتبقى له يحول إلى المديرية أو المحافظة التي يقيم في دائرتها لتصرفها له بقبود معينة . ولهؤلاء المسجونين جميع المنزاي المخولة للمسجونين العاديين من حيث الزيارات والمكاتب وغيرها .

(ج) فكي الإصلاحيات للأحداث :

ليجذب الأحداث في هذه الإصلاحيات على اعتبار أنهم تلاميذ مدارس لا مسجونون ، فيختلفون عن المسجونين في المسأكل والمشرّب والملابس والفراش ، وفي التعليم العلمى والصناعى ، حتى لقد توصلت المصلحة إلى عدم إثبات سوابقهم القضائية على صحف السوابق عند ما يتطلبون الارتزاق في الأعمال الحرة أو الاستخدام في مصالح الحكومة أو الشركات بعد الإفراج عنهم .

لويقيم الأحداث (بنين وبنات) في الإصلاحيات إلى فريقين : فريق من سن الثانية عشرة فما فوق ، وفريق دون هذه السن .

لويقتضى هذا التقسيم يفصل كل فريق عن الآخر فصلا تاما في الدراسة والتعليم الصناعى وأما كى النوم والرياضة .

لويخصص المدرسى أساسه برنامج التعليم الإلزامى في البلاد ، يزداد عليه التوسع في الرسم وعلى الخصوص الرسم الصناعى العلمى ، والمهندسة العملية في إصلاحية البحيرة ، كما يزداد عليه في إصلاحية المرج شىء من العلوم الزراعية بأنواعها .

لما الصناعات فتختلف باختلاف الإصلاحيات :

لإصلاحية البحيرة تعلم الصناعات اللازمة للحياة في المدن كالترزية والتجارة والخيزران والحداثة والبرادة والخراطة والسمكية والسجاد وصناعة الجزم وصناعة السروج والطهى وفن الموسيقى وفلاحة البساتين .

لوفى إصلاحية المرج تعلم الزراعة والحداثة والتجارة اللازمين للزراعة وتربية الماشية والدواجن وصناعات الألبان ومشتجاتها وتربية البذور وتنسيق الحدائق وما إليها من الفنون الزراعية .

لويمنح بتعليم الدين حتى ليوجد مسجد في الإصلاحية يقيم فيه الأحداث الشعائر الدينية .

لويمنح بتعليم الدين حتى ليوجد مسجد في الإصلاحية يقيم فيه الأحداث الشعائر الدينية .
لويمنح بتعليم الدين حتى ليوجد مسجد في الإصلاحية يقيم فيه الأحداث الشعائر الدينية .

لما إصلاحية البنات فتعلم الصناعات التالية :

للفنل والكنى والخياطة والتطريز وأشغال الإبرة والطهى والتدبير المنزلى .

لويصرح للبنين بإجازات سنوية أثناء العطلة الدراسية صيفا أساسها حسن السلوك في الإصلاحية ، وتكون هذه الإجازات طالما توافر لذويهم إعالتهم وصياتهم بينهم في أثنائها .

لما البنات فيكتفى لمنح بالرياضة خارج الإصلاحية فرقا في صحبة المدرسات .

لويخصص للأحداث على السير في الطريق المرسومة لإصلاحهم وتقويمهم بمنحون مكافآت مالية مختلفة عن السلوك والتعليم والصناعة ، ولين يتفوقون منهم في ناحية من تلك النواحي مكافآت امتياز . وتتحدد قيمة هذه الجوائز وشروطها في النظام الداخلى للإصلاحية .

لأنتائج المصلحة العناية بهؤلاء الأحداث (بنين وبنات) حتى بعد إخلاء سبيلهم من الإصلاحات ، تسعى إلى إيجاد عمل لهم يرتقون منه بمساعدة لجان في المديرات والمحافظات ، كما تتحرى مصيرهم دوريا في مدى ستين بعد الإفراج عنهم .

لأهذه الوسائل — كما يرى — خطوة واسعة نحو معاونة المسجونين والمجرمين والأحداث — بعد إنهاء عقوبتهم — معاونة بعيدة الأثر تمكنهم من استعادة مكانتهم في الهيئة الاجتماعية وتيسير سبل العيش لهم .

التأديب

لأهددت لأئحة السجون العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها ضد المسجونين ، وبينت الموظفين الذين من اختصاصهم توقيعها ، ونصت على أنه لا يجوز لأى موظف خلافهم توقيع أى عقاب على أى مسجون كما لا يجوز الخروج عن حدود العقوبات المقررة بها .

لأسلطة توقيع الجزاء أعطيت لأمور السجن أو المدير أو المحافظ الكائن السجن بدائرتة أو المدير العام بحسب الأحوال المنصوص عنها فى اللائحة .

لأعامله للمسجونين للتابعين للقنصليات والتابعين للمحاكم المختلطة

لأطبق عليهم لأئحة السجون ، مع استثناءات خاصة ، فيما يتعلق بطريقة الحبس وتأمينات الغرف والملبس والغذاء والرياضة والزيارة والشغل والتأديب ، فيها كثير من التيسير على هؤلاء المسجونين ومن التفرقة فى المعاملة بينهم وبين المسجونين المحكوم عليهم من المحاكم الأهلية .

لألم أن يزاروا من ذويهم بتصريح من القنصليات التابعين لها أو من المحكمة المختلطة فى المواعيد المحددة فى نظام السجون للزيارة .

لألمحكوم عليهم من القنصليات يشغلون داخل السجن ويلحقون عادة بورشة التريزية فى مكان معد خصيصا لهم . وكذا الحال بالنسبة للمحكوم عليهم نهائيا من المحاكم المختلطة .

لأينصهر تأديب أولئك المسجونين فى وضعهم فى الافراد مدة لا تزيد على ثلاثة أيام مع قصرهم فيها على الغذاء المقرر لنظام الجزاءات ، على أن تخطر القنصلية أو المحكمة المختلطة . وأما الجزاءات التى تستحق عقابا أشد من ذلك فيعمل عنها محاضر تحال على القنصليات أو المحاكم المختلطة للنظر فيها بحسب قوانين بلادهم أو القانون المختلط .

لألمصلحة السجون الحق فى رفض قبول أى مسجون من التابعين للقنصليات إذا كان فى قبوله ضرر .

لأدارة للسجون

١ - فى السجون :

لألاحظه كافة السجون وإدارتها ومراقبة جميع مصروفاتها منوطه بمدير عام مصباحة السجون . ولكل ليمان أو سجين مأمور مسئول عن تنفيذ جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون فى داخل سجنه ، وهو تابع للمدير العام فيما يختص بنظام السجن الداخلى وتربيته ، وملزم باتباع التعليمات التى يصدرها إليه .

لأما السجون المركزية فيجوز تعيين مأمورين لها ، وفى حالة عدم تعيين مأمور خصوصى للسجن فيعتبر مأمور المركز مأمورا للسجن . وتتبع السجون المركزية وزارة الداخلية مباشرة للأسباب السابق ذكرها .

٢ - فى دخول السجون :

لألمديرين والمحافظين ورؤساء المحاكم الابتدائية حق دخول جميع السجون الموجودة فى دائرة اختصاصهم .

لألمرئيس ووكيل كل من محكمة الاستئناف والنقض والإبرام حق دخول جميع السجون .

لألمنائب العمومى اختصاصات بمقتضى المادة ٦٢ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية . فعليه قياما بها أن يراقب تنفيذ أوامر قاضى التحقيق والنيابة وأحكام وقرارات المحاكم الابتدائية

والاستثنائية ، وعدم حبس أى شخص فى السجن بدون وجه قانونى ، وعدم تشغيل المسجون الذى لا يكون حكمه قاضيا بتشغيله فيما عدا المنصوص عنه بلائحة السجون ، والاعتناء بملاحظة أعمال دفاتر المسجونين بصورة منتظمة .

لأنه أن يدخل فى كافة أماكن السجن فى أى وقت ، وله أن يسمع شكوى المسجونين .
لأنه أن يفحص كافة الدفاتر والأوراق القضائية التى تكون على وفق الأرائيك المصدق عليها منه .

لأنه أن يقدم لوزير الحقانية طلب العقوبة أو تخفيفها .
للمراقبة حسن سير النظم وتطبيق القوانين والإجراءات الإدارية والأعمال الكتابية والحسابات المالية والإجراءات الصحية موظفون ومفتشون كل فى اختصاصه .

لأنه أن يكون فى الإشارة إلى مقدار ما يخص مصلحة السجون من ميزانية الدولة ومقارنته بما كانت عليه منذ إنشاء هذه المصلحة ما يدل على مدى الاتساع فى نطاق أعمالها وتقدم مرافقها .
لأنه أن ميزانية مصلحة السجون عند إنشائها سنة ١٨٨٠ (٣٢٠٠٠ جنيه) فتدرجت حتى بلغت الآن حوالى (٣٧١٠٠٠ جنيه) وشتان ما بين الميزانيتين .

لأنه أن تجدر الإشارة أيضا إلى أن السجون وإن لم تكن فى بلد من البلاد مرفقا من مرافق الإيراد أو الإنتاج للدولة ، إلا أنها فى مصر تقوم بأعمال لها قيمة مالية كبرى .

لأن مزارعها تؤتى من الأكل كل الخضروات التى تلزم لغذاء المسجونين ، وهؤلاء المسجونون هم الذين يقومون بإعدادها وإعداد الغلال التى تستورد - بالطحن والتجيز - للغذاء . أضف إلى هذا ما تخرجه مصانعها من الملابس والبطاطين والملاءات غزلا ونسيجا وخياطة ، ثم من الحصر والمشايات ومماسح الأقدام ومختلف الأواني كالجدران والكيزان والفرش وكل ما يلزم للمصلحة من الأدوات والمهمات الخشبية والحديدية ، وذلك بخلاف استيراد المياه والإضاءة الكهربائية وبوابورات ومولدات خاصة فى بعض جهات منها ، وبخلاف ما يباع من مصنوعات

للجمهور ، وما يؤديه المسجونون من الخدمات العامة المتصلة بالسياسة العمرانية للدولة ، من إنشاء الطرق وتعبيدها وردم البرك والمستنقعات وتحويلها أملاكا صالحة للزراعة أو البناء ، والقيام بالكثير من المباني التى تشيدها المصلحة باطراد ، واستخراج الأحجار اللازمة للبناء وإقامة الجسور والزلاط اللازم لرصف الشوارع - فتى لوحظت تلك الأعمال والمنتجات على أنه بمقدار قيمتها يخفف الكثير مما هو ملقى على عاتق الدولة من النفقات المحتمة عليها نحو السجون ونحو غيرها من المصالح التى تساعد السجون .

شُدِيرُو السجون

شارت السجون المصرية سيرتها المتقدمة على يد رجال سته قاموا بالأمر فيها بالتالى منذ نشأتها إلى الآن كما يلى :

(١) الدكتور هارى كروكشك باشا : تولى إدارة السجون فى فبراير سنة ١٨٨٤ ، وقد أنشأ بعض السجون وأقام بعضها وأوجد إصلاحية الأحداث .

(٢) شارلس هولس باشا : أبريل سنة ١٨٩٧ - وأقام الكثير من السجون والإصلاحيات وأوجد المصانع فى أغلبها ، وصدرت فى عهده لائحة السجون ورتب نظامها على ضوء معلوماته عن سجون أوروبا .

(٣) الكولونل شارلس لوتجيهام : سبتمبر سنة ١٩١٣ - وقد سار فى إدارتها على الطريق الذى وجدته مرسما ، فأدخل فيه تقدما وتنظيما واستكمل بعض السجون وزاد من الأبنية ما احتاجته السجون المشيدة من قبل .

(٤) الأميرالاي هجمود هاسى بك : يونيه سنة ١٩٢٤ - لم يلبث بضع شهور حتى نقل بلجهة أخرى .

(٥) محمد جدر الدين باشا : ديسمبر سنة ١٩٢٤ - وكان فى عزمه إدارة السجون ببرناج واسع ، ولكن ما لبث بضعة شهور حتى وافته المنية بفرنسا فى طريقه إلى لندن لتثليل مصر فى مؤتمر السجون الدولى التاسع .

(٦) اللواء أحمد هوفيق هبدالله باشا : يونيه سنة ١٩٢٥ - وقد كان منذ سنة ١٩١٤ بمصلحة السجون فاشترك مع مديرها الذين تولوا أمرها من ذلك الحين وسار (أركان حرب ثم وكلا عاما للمصلحة) جنباً إلى جنب مع كل منهم في طريق ترقيا وتثيت خطاها حتى انقرد بإدارتها كدير عام . فأنشأ في عهده سجوناً جديدة ووسع بعض الموجود منها ، وأنشأ مصنعا لغزل الأقطان بالقناطر الخيرية ، وزاد إصلاحية للأحداث بالمرج (يقصّل فيها الأحداث المجرمون عن الأحداث المشردين الذين انقردت بهم إصلاحية الأحداث بالجيزة) وبنى جوامع في داخل بعض السجون ، ورقى الأعمال الصناعية ، ومازال على رأس هذه المصلحة إلى الآن فأعماله فيها متروك حصرتها كاملة للتاريخ .

* *

هجل في هذه العجالة حال السجون المصرية ، وقد أطلت على الخمسين سنة من عهدها الحديث بلغت فيها مرتبة هي أحسن ما تراءى عليه مدنية أمة متحضرة من رعايتها لفريق من الأهلي نزلت بهم مخلفات المحن والأقدار فساقتهم إلى قضاء شطر من حياتهم في السجون ، ثم من عنايتها بهم حتى لا تنفوت عليهم هذه الفترة فائدة الاستفادة المرجوة في الحياة . والموعظة الحسنة هي أقل ما يخرج به الآن نزيل السجون المصرية ليواصل العمل بمجد لنفعه كفر وكما مل مفيد بين المجموع .

لقد نالت هذه المرتبة التي بلغت السجون المصرية حظ الإطراء والإعجاب عند ما استعرضها مؤتمر السجون الدولي التاسع بلندن سنة ١٩٢٥ والعاشر ببراغ في سنة ١٩٣٠ ، ذلك المؤتمر الدوري الذي تقوم لجنة القومسيون الدولي للسجون والإصلاحات في الفترات التي بين أدوار عقده بالتهديد له وتحضير ما يلزم لانهقاده .

لأنه لمن الفخر أن يشار هنا إلى أن كثيرا من المعاملات والإجراءات والتصرفات الخاصة بالسجون ما زالت تلك اللجنة تتحرى عنها لصالح سجون بعض الأمم ، في حين أن السجون المصرية سارعت من قبل إلى تحقيقها وخطت منها إلى غيرها صعودا في مراتب التأديب والتهديب والإصلاح .

(ز)

تحقيق الشخصية وإثبات السوابق

الحضرة صاحب العزة محمد شعير بك

لئن كان من الفقهاء من ينهى بالعقاب إلى العلاج دون الردع ، وينكر المسئولية الأدبية ، ويعتبر الجريمة نتيجة منطقية لمقدمات من الأسباب الطبيعية والظروف الاجتماعية والأخلاقية ، ومنهم - وهو الأغلب - من يجمع في العقاب بين فكرتي الردع والعلاج ، ويلاحظ فيه أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم يزيد مقدارها وينقص تبعاً لجسامة الجريمة وخفتها ، فقد اتحدت كلمة الجميع على وجوب تقصّي أحوال المجرمين ، ومعرفة ماضيهم وما حوى من أحداث ووقائع ، كي توزن بميزان العدل . لذلك وجب معرفة سوابق المجرمين وما ارتكبوه من الجرائم ، ليعامل منهم بالرأفة من عثر لأول مرة ، ويؤخذ بالشدة من تكرر خطؤه وزاد اعتداؤه . وليس في البلاد المتحضرة من لا يقدر أهمية سوابق المتهمين وضرورة تدوينها في سجلات تنير عن ماضيهم وتكشف سرهم ، ومن واقع هذه السجلات تحرر صحف السوابق التي يقدمون بها للقاضي . وقد أورد قانون العقوبات المصري ، ككل الشرائع الجنائية ، بابا خاصا لسوابق المجرمين بين فيه أحوالهم وأهميتهم في تكيف وصف الجريمة وتقدير العقوبة ؛ وبحسبها يعتبر المجرم عائدا يستحق عقوبة مضاعفة ، أو عقوبة الجنائية مع أن ما ارتكبه جنحة ربما كانت في ذاتها عديمة الأهمية ، كما يدل على ذلك نص المادتين ٥٠ و ٦١ من قانون العقوبات المصري الذي أجاز للقاضي

إبدال عقوبة الحبس بعقوبة الأشغال الشاقة ، والمادة (٤٩) التي تتيح له في احوال العود المنصوص عليها في المادة (٤٨) أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة بشرط عدم تجاوز هذا الحد ، وألا تزيد مدة الأشغال الشاقة عن عشرين سنة . وقد تقضى سوابق المتهم بالحكم عليه بعقوبة تبعية ، كوضعه تحت مراقبة البوليس ، أو تقضى بالحكم عليه لمدة غير محددة المدى فيرسل لإصلاحية الرجال إلى أن يأمر وزير الحقانية بالإفراج عنه ، كما جاء بالقانون رقم (٥) الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الإجرام . كذلك على السوابق يتوقف تطبيق معظم أحكام القانون رقم (٢٤) سنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين ، فقد أوضحت المادة الثانية منه الجرائم المتعددة التي يعتبر مرتكبها مشبوها .

لأنها تؤدي سوابق الشخص إلى تشديد العقوبة عليه قد يؤدي خلوه منها إلى تخفيف عقابه أو إلى وقف تنفيذ العقوبة عليه (المادتان ١٧ و ٥٢ عقوبات) .

لأنها ليست فائدة تحقيق الشخصية وإثبات السوابق مقصورة على تنوير القاضي وحده ، بل هي تدل المحققين أيضا على أساليب المجرمين ونزعاتهم واعتيادهم ارتكاب جرائم معينة ، كما ترشد السلطات المختلفة إلى خلق من يتقدم للتوظيف والخدمة العامة ومن يتقدم للتعامل مع جهات الحكومة من موردين ومتعهدين ومقاولين ، ومن يرغب الاحتراف بالحرف التي نظمها القوانين واللوائح كلائحة السيارات ولائحة الخدم ولائحة المحال العمومية الخ . كما أنه لا غنى للفصل في طلبات رد الاعتبار عن صفح السوابق ، إذ عليها تتوقف معرفة المدة التي يصبح بعد انقضائها قانونا النظر في الطلب ، وإليها يرجع القاضي ليتبين مسلك الطالب ومبلغ استقامته وجدارته لرد اعتباره .

لأنها على السوابق تتوقف معرفة أهلية الشخص للاشتراك في انتخاب عام أو توليه تحرير جريدة (المادة ٤ من قانون الانتخابات والمادة ٧ من قانون المطبوعات) .

لأنها سبيل معرفة السوابق وتيسير الإحاطة بها على وجه يجمع بين الدقة والسرعة ، أنشئت إدارة تحقيق الشخصية وقلم السوابق التابعين الآن لوزارة الداخلية . وقد كانت قلم السوابق ، وهو الأسبق لإنشاء ، تابعا للنائب العام ، واستمر كذلك من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٢٩ حيث رؤى ضمه إلى إدارة تحقيق الشخصية توفيراً للوقت ومنعاً للتكرار في العمل .

قلم السوابق

لم يكن في مصر إلى سنة ١٨٩٥ نظام معروف لإثبات سوابق من تكرر الحكم عليه من المجرمين ، غير أن من كان يتقدم للمحاكمة متجلا اسما غير اسمه منكرا لسوابقه ، تؤجل قضيته حتى يستدعى شهود الإثبات في القضايا السابق الحكم عليه من أجلها ويعاد سماعهم . ولا يخفى ما في ذلك من مشقة وصعوبة مع قلة النتائج والفائدة ، فإن بعض الشهود أو كلهم ربما تذكر إحضارهم لأسباب شتى ، منها الموت أو الانتقال إلى جهة غير معلومة للحكمة . كما أن بعضهم قد لا يذكر الوقائع المطلوب استجوابه عنها أو قد يغير شهادته لسبب من الأسباب . وقد دل الإحصاء على أن نسبة القضايا التي أعيد سماع الشهود فيها لهذا الغرض بلغت تسعا وعشرين في المائة ، وهي نسبة لا يستهان بها . وهذا ما شغل أفكار ولاية الأمور وجعلهم يبادرون بإنشاء قلم السوابق الحالي ، وذلك بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق بالنيابة العمومية بمحكمة الاستئناف الأهلية واللائحة الصادرة من نظارة الحقانية بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٩٥ بنظام سيره . ومهمته تقتصر في أمرين :

(الأول) حفظ سوابق الأشخاص الذين يحكم عليهم لجرائم معينة .

(الثاني) إخطار النيابة المختلفة عن سوابق من تستعلم عنه من المتهمين . وذلك بأن كل شخص يحكم عليه بعقوبة لجنائية أو جنحة من المنصوص عنها في تعليقات النائب العام يحضره قلم كتاب النيابة التي باشرت القضية "صحيفة سوابق" على نموذج خاص يشمل اسم المحكوم عليه ولقبه وشهرته واسم والده وجده وعمره ومحل ميلاده ومحل إقامته وصناعته وحالته الشخصية وأوصافه وعلاماته المميزة ، ثم بيان المحكمة الصادر منها الحكم وتاريخه ونوع العقوبة ومدتها وصفة الجريمة التي حوكم من أجلها وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها والمادة القانونية المنطبقة عليها وبيانات أخرى .

لأنها تكون تحرير هذه الصحف بعد صيرورة الحكم نهائيا مباشرة ، وترسل في خلال خمسة عشر يوما من النيابة لقلم السوابق بمصر ، وهو يرتبها حسب الحروف الهجائية بأسماء المحكوم عليهم ترتيبا

أبجديا ، ويحفظها في دوايب مقسمة إلى عيون معدة لذلك . وإذا حكم على جملة أشخاص
لجريمة واحدة تحرر لكل منهم صحيفة على حدة تحفظ باسمه ويذكر عليها أسماء شركائه .

فإذا ما اتهم شخص بجريمة ، وأرادت النيابة الاستلام عن سوابقه أو كانت الجريمة المتهم
بها مما يستدعي معرفة سوابقه لتطبيق مواد العود مثلا ، أرسلت النيابة إلى قلم السوابق نموذجاً
مخصوصاً معروفاً باسم "ورقة التشبيه" يمرره البوليس عند الاتهام مع ورقة الفيش فيبحث بمقتضاه
في المحفوظات ، فإن عثر للشخص على صحف دون السوابق التي بها على نموذج خاص (تذكرة
سوابق) يبين به تفصيلات جميع العقوبات السابق الحكم بها على الشخص المذكور ويرسله للنيابة .
وإن لم يعثر على صحف له بصم على ورقة التشبيه بنجم دال على عدم وجود سوابق وأعادها للجهة
ورودها . وعند البحث عن الصحف إذا وجدت صحف بأسماء مشابهة لاسم المتهم يكون الممول
في التحديد على البيانات الأخرى كاللقب والشهرة والسن ومحل الميلاد والمركز والأوصاف وهكذا .

إيجاد وإدارة التحقيق الشخصية للجانب قلم السوابق :

إن الغرض الأصل من إنشاء قلم السوابق وحفظ الصحف به عن الأحكام التي تصدر
في مواد الجناح والجنابات هو ، كما سلف ، إرشاد النيابة والمحاكم إلى ما إذا كان المتهم بعينه
خالياً من السوابق أو سبق الحكم عليه مع بيان الجرائم التي ارتكبتها وتاريخها ونوع العقوبة التي
وقعت عليه حتى يتيسر للنيابة بذلك تحديد الوصف القانوني للمادة واعتبارها جنائية إذا كانت
مما ينطبق عليه مواد العود الموجبة لهذا الاعتبار ، وحتى يتمكن القاضي في الأحوال الأخرى من
معرفة أخلاق المتهم وسيرته فيقضى عليه بعقوبة تناسبه . وبهذه أن لا فائدة من حفظ الصحف
وذكر السوابق إذا أنكرها المتهم ولم يمكن إثبات نسبتها إليه بطريقة مقنعة أمام النيابة والمحكمة ،
وهو إثبات لا يتأتى لقلم السوابق القيام به وحده بكيفية حاسمة لا يتسرب إليها الشك . وذلك
لأسباب كثيرة نورد منها ما يأتي :

(١) طريقة حفظ الصحف مرتبة بحسب الحروف الهجائية لا تخلو من الصعوبة وعدم الضبط
والدقة لما يعثر بعض الأسماء من التغير كما في الأسماء المصدرة ب (ال) مثل سيد والسيد ،
وإمام والإمام . فإذا كتب مرة ب (ال) والأخرى بدونها صعب البحث عن الصحيفة ،
وربما لا يعثر عليها .

(٢) لهدم وضوح كتابة الأسماء يسبب خطأ جسيماً ، ولا سيما الأسماء التي تتشابه في الرسم مثل
حسن وحسين وحسين وحسين .

(٣) هي بعض الأسماء قد يذكر اسم الوالد وقد يحذف كما في (محمد سيد الجزار) فإنه قد يكتب
(محمد الجزار فقط) فإن كانت الصحيفة محفوظة بهذا الاسم الأخير وطلب البحث عن الاسم
الأول صعب استخراجها .

(٤) لما كان الاعتماد في حفظ الصحف على الأسماء والأوصاف ، وكثيراً ما تتشابه ، فيصعب
تمييز حقيقة الشخص المراد معرفة سوابقه . وقد حدث في عدد ليس بقليل من القضايا
أن وجد في بلدة واحدة عدة أشخاص بأسماء وأوصاف وأعمار متشابهة .

(٥) يحدث في أغلب الأحيان التي تنكر فيها السوابق أن المتهم يستعمل كل الوسائل لإخفاء
شخصيته وإنكارها . وأول تلك الوسائل تغيير اسمه ووصفه والعبث بالعلامات البدنية
الموجودة بحسبه ، ففي مثل هذه الحالة يقف قلم السوابق مكتوف الأيدي معدوم وسيلة
الإرشاد .

لذلك كان من الضروري جداً لإظهار شخصية المتهم إيجاد طريقة حاسمة ترشد عنه مهما توارى
واستر ، وتدل على اسمه الحقيقي مهما اتحلل من الأسماء المستعارة ، وتفصح عن أمره مهما تنكر .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإنه ليس أخطر على العدالة من أن يقدم للمحاكمة شخص غير
الذي وجهت إليه التهمة وأثبت التحقيق ارتكابه للجرم ، فيحكم عليه وهو بريء ، وأن تنفذ العقوبة
في شخص غير من صدر الحكم بإدانته . لذلك كان من أوجب واجبات المحققين ورجال
الضبط ، وهم الحراس على القانون المكلفون بتطبيقه وتنفيذه بكل دقة وأمانة ، ألا يمكنوا المجرمين
من العبث به والاستهانة بأحكامه بتقديم غير الجاني للمحاكمة وإفلات المذنب من العقوبة ،
لما في ذلك من هدم لصرح العدل وتعميق للفوضى وعدم النظام . فإظهار شخصية المتهم ليس
ضرورياً لإمكان وصف الجريمة وتطبيق مواد العقوبة فقط ، بل إنه أيضاً من اللوازم الضرورية
لتنفيذ القانون بتوقيع العقوبة على من يستحقها . كما أن المجرم إذا فر أثناء التحقيق أو هرب
من السجن فلا بد من طريقة لإظهار شخصيته أيضاً لإمكان القبض عليه هو بذاته .

الطريقة التي لا تخطئ ولا تكذب في كل ذلك هي تحقيق الشخصية بصمات الأصابع .
وقد أدخلت في مصر سنة ١٩٠٢ بمشور نمرة ١٢٣ من نظارة الداخلية بفضل الجهود التي بذلها
الكولونيل هارفي باشا بعد أن اقترح إدخال طريقة المقاس البرتليونية سنة ١٨٩٦ واتبعت فعلا
في مدينتي مصر والإسكندرية .

استخدام بصمات الأصابع في تحقيق الشخصية والإثبات السوابق الجنائية

لتحقيق الشخصية طرق ثلاث :

(١) الوصف والتشبيه (Signalement) ويسمونه الصورة الناطقة (Portrait parlé) ويشمل
الصورة الفوتوغرافية وكيفية قراءتها ومقارنتها .

(٢) طريقة المقاسات الجسدية (Anthropométrie)

(٣) طريقة بصمات الأصابع وترتيبها وحفظها (Dactyloscopie) وهي أثبت الطرق الثلاث ،
وعلمها الممول الآن في تحقيق الشخصية وإثبات السوابق في جميع بلاد العالم الراقية . وقد حلت
تدريجا محل طريقة المقاس التي اندثرت في بعض الممالك وأصبحت ثانوية في البعض الآخر بعد
أن كان لها المقام الأول .

طريقتا المقاسات الجسمية والوصف والتشبيه

لأنه إلى عهد غير بعيد لم تكن هناك طريقة ثابتة لحصر المجرمين والمتهمين والمحكوم عليهم من
معتادى الإجرام وغيرهم . وكثيرا ما كان الشخص يرتكب جرائم متعددة ويحاكم من أجلها ، وفي كل
دفعه يتقدم للحكمة كأنه مجرم لأول مرة ، وكثيرا ما يرأف به القاضي فينال عقوبة غير رادعة ،
وسرعان ما يقضها ثم يعود لارتكاب الشرور والعبث بالأموال والأرواح . وكانت الحكومات
في العصور الأولى تأمر بوسم فئات مخصوصة من المجرمين بكمهم بالنار بميسم (Marque) يحدث
فيهم علامات مخصوصة تدل على نوع الجرم الذي ارتكبه ، وبذلك يمكن تمييزهم . فاذا عادوا إلى

الإجرام شددت عليهم العقوبة . ولكن هذه الطريقة ، فضلا عما فيها من القسوة وعدم الملازمة ،
لم تكن عامة . وقد بطل استعمالها في البلاد الأوروبية سنة ١٨٣٢ كما أنه لم تكن توجد قواعد محدودة
يمكن بواسطتها إثبات السوابق على من ينكر سابقة الحكم عليه ، بل كان المتبع في كثير من البلاد ،
ومن بينها القطر المصري ، أن تؤجل القضية لإعلان شهود الإثبات في القضايا السابقة ليسمعوا
من جديد في الدعوى المطروحة أمام المحكمة ، ولا يخفى ما في ذلك من المشقة وضياح الوقت وكثرة
المصاريف بلا جدوى .

لقد عمل هارفي باشا حكايدار بوليس الإسكندرية سنة ١٨٩٦ إحصاء عن عدد القضايا التي تؤجل
لهذا السبب فبلغ (٢٤) قضية في كل (٩٥) . ولذلك جهد فأدخل طريقة المقاس في القطر
المصري في تلك السنة . وبعد بضع سنوات أدخل طريقة بصمات الأصابع .

لنرى بين الطرق التي كان يستعان بها في تحقيق الشخصية الوشم وما يحويه من رسوم ورموز ،
فإن طبقة الرعاع والمجرمين ومن على شاكلتهم يملأون سواعدهم وصدورهم وأجزاء عديدة من
أجسامهم بأشكال مختلفة من رسوم الطيور والحيوانات وغيرها ، مما تدل على عواطف وصفات
مخصوصة كالحب والشجاعة وغيرها ، وكذلك بأسمائهم وأسماء ذويهم وعشيقاتهم ونبذ من
تاريخ حياتهم أو الوقائع والمصادفات التي حدثت لهم . فسار البوليس زمنا على طريقة تدوين
هذه الأوصاف وحفظها للاستعراف على صاحبها ، ولكنها طريقة غير مأمونة العواقب لتشابه
أنواع الوشم ، فضلا عن أنها عرضة للتغيير والزيادة والمحو والزوال .

لوالى المسيو ألفونس برتليون الفرنسي يرجع الفضل الأكبر في وضع الحجر الأساس لبناء
تحقيق الشخصية باهتدائه في سنة ١٨٧٩ إلى طريقة الوصف والتشبيه (Signalement) وتميزها
بطريقة المقاسات الجسدية (Système anthropométrique) وهي مقاس بعض أجزاء الجسم
العظمية التي لا تتغير بعد بلوغ سن معينة ، وذلك بواسطة آلات معدة لهذا الغرض ، بعضها شبيه
بالرجل ، والبعض الآخر يقرب من مقاس الأحذية ، وهي مدرجة ومصنوعة بشكل يمكن من
أخذ مقاس هذه الأجزاء بسهولة ودقة . وقد أطلق على طريقة المقاس هذه اسم الطريقة البرتليونية
(Bertillonage) نسبة إلى واضعها المسيو برتليون . فبعد الحكم على شخص في جرائم معينة ، وعند
انقضاء مدة العقوبة ، يقدم للبوليس قبل الإفراج عنه فيحرق له تذكرة تشبيه ومقاس ، وهي نموذج

من الورق المقوى مربع الشكل طول ضلعه اثنا عشر سنتيمترا تقريبا ، مقسم إلى خانات يدرج فيها اسم المحكوم عليه ولقبه ومحل ميلاده وسنه وأوصافه ومقاس أجزاء جسمه وصورته الفوتوغرافية . وتحفظ هذه التذاكر في دواليب مقسمة إلى عيون بحسب مقاييس أجزاء الجسم المختلفة ، وهي طول الرأس من الجبهة إلى مؤخر الجمجمة ، وعرض الرأس من أعلى الصدغين ، ومقاس الأذن اليمنى ، وطول الساعد الأيسر ، والإصبعين الوسطى والخنصر لليد اليسرى والقدم اليسرى . يضاف إلى ذلك طول القامة والجدع أى طول الشخص وهو جالس وانفراج الذراعين (الباع) . وترتب هذه التذاكر بحسب طول الرأس أولا مقسمة إلى ثلاث فئات : كبير ومتوسط وصغير . ثم يلي ذلك تقسيمات ثانوية أخرى بحسب باقي الأجزاء ، بحيث إنه إذا أعيد البحث عن تذكرة شخص بعينه أمكن استخراجها بسهولة وسرعة تامة . وفي كل مرة يحكم على صاحب تذكرة بمقوية ، تستخرج التذكرة ويدون عليها الحكم الجديد . وبذلك أمكن معرفة كثير من المتهمين المائدين للإجرام الذين اتحلوا أسماء كاذبة لإخفاء شخصيتهم وإنكار سابقة الحكم عليهم . وقد اتبعت هذه الطريقة رسميا في فرنسا سنة ١٨٨٨ وأخذها عنها جميع الممالك الأخرى بلا استثناء يذكر .

لما كان الجارى وقت إنشاء مجموعة تذاكر المقاس بفرنسا أنه عند اتهام شخص يساق إلى إدارة البوليس قبل تقديمه للمحاكمة ، ويسأل عن سوابقه . فإن أقربها تستخرج التذكرة الخاصة به السابق حفظها ، وتراجع على أوصافه ومقاسه ، فإن ثبتت صحة قوله أدرجت سوابقه وأرقت بملف القضية ، وإن أنكر سابقة الحكم عليه تعمل له تذكرة مقاس جديدة ، ويبحث عن نظيرتها في المحفوظات بحسب الترتيبات والتقسيمات المتبعة ، فإن لم يعثر له على تذكرة اعتمد قوله بخلوه من السوابق ، وإن عثر على تذكرة له أدرجت البيانات التى عليها وقدمت للحكمة .

لما كانت الممالك التى اتبعت طريقة المقاس البرتليونية لم تجازا . ولما كانت مباحث السير فرنسيس جالتون جارية في ذلك الوقت بشأن استخدام بصمات الأصابع تشكلت لجنة سنة ١٨٩٤ بأمر المستر اسكويت وزير الداخلية حينذاك لفحص الطريقتين ، فأوصت باستعمال طريقة مزدوجة هى طريقة المقاس مضافا إليها تقسيم آخر بحسب أنواع بصمات الأصابع . وسار العمل هكذا إلى سنة ١٩٠١ حيث ألفت طريقة المقاس وحلت محلها بصمات الأصابع لما ظهر لها من جليل الفائدة مع البساطة والدقة وعدم القابلية للتشابه والخطأ بعد التجارب العديدة التى عملتها

حكومة الهند : ومن ذلك الوقت ابتدأ كثير من ممالك القارة الأوروبية وغيرها في تقدير الطريقة الإنجليزية والتثبت من فوائدها ومن أفضليتها على طريقة المقاس . ولم يمض زمن طويل حتى نبذوا هذه الأخيرة وأخذت فكرة استخدام بصمات الأصابع تنتشر وتعم في بلاد العالم أجمع حتى أصبحت الآن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الشخصية وإثبات السوابق . والأمريكيون الذين نقلوها في العهد الأخير قد عمموا استعمالها في مقاطعاتهم ولهم فيها كتب ومؤلفات نفيسة .

لوجه أفضلية بصمات الأصابع على مجرد الوصف والتشبيه أنه قواعد ثابتة لا تتغير ولا يتطرق إليها الشك من حيث الدقة ، بخلاف الوصف فإنه خاضع لتقدير العامل القائم به . وقد تختلف وجهة نظر عاملين في تشبيه شخص واحد ، فضلا عن أن الأوصاف مهما بالغ الإنسان في تحديدها وضبطها فإن الكثير منها ينطبق على أشخاص عديدين . فاللون الأبيض مثلا يشمل أشخاصا لا يدخلون تحت حصر ، والشعر الأسود يشترك فيه الملايين من الناس ، والقامة الطويلة أو القصيرة يدخل تحتها ما لا يعد ولا يحصى ، وهكذا . وليس معنى هذا أن الوصف والتشبيه غير ضرورى ، كلا ! فله في كثير من الأحيان فوائد جمة ، وكثيرا ما يصل بالتحقق ورجال البوليس إلى ضالته المنشودة ويساعدتهم في اقتفاء أثر الفارين والمهارين .

لما أهم ما يعاب على طريقة المقاس البرتليونية ، التى أثبتت التجارب عدم صلاحيتها وجعلت الحكومات تحيد عنها ، فنلخصه فيما يأتى :

(١) أنها تستلزم آلات وأدوات كبيرة الكلفة مع كونها عرضة للتلف والاختلال وعدم الانضباط ، وفي ذلك من الخطر ما لا يخفى .

(٢) لهما يمكن من دقة الأدوات ، ومن احتياطات القائم بعملية المقاس ، فإن الحركة وقابلية بعض أجزاء الجسم للانضام والانفراج تسبب فروقا في المقاس . ولذلك سلم المسير برتليون نفسه بهذه الفروق ، وحدد ما يمكن التسامح فيه منها واعتباره كأنه لم يكن .

(٣) أخذ المقاسات وتدوينها وقراءتها يستلزم خبرة وتدريبا خاصا فضلا عن أنه قابل للخطأ . أما طريقة أخذ البصمات فسهلة ولا يتسرب إليها الخطأ .

(٤) ألوقت الذي يستلزمه أخذ المقاس ، والجهد الذي يتطلبه حفظ التذاكر واستخراجها ، أضعاف ما يلزم لأخذ بصمات الأصابع وترتيب أوراقها وحفظها واستخراجها . لأن فرق المقاس يجعل الاحتمالات كثيرة ومأمورية البحث شاقة ، وهذا يستدعى وقتا طويلا .

(٥) طريقة المقاس لا يمكن تطبيقها إلا على الأشخاص كامل النمو الذين لا يحتمل أن تتغير أجزاء أجسامهم ولا يكون ذلك إلا بعد بلوغ سن مخصوصة . أما البصمات فتأبى لا يتغير شكلها في أى وقت وأية سن .

بصمات الأصابع والأيدى

ليس ما نقرؤه من الوقائع المدهشة عن شرلوك هولمز وكارتر وأمثالهما وما يكتبه الروائيون أمثال كونان دويل (Conan Doyle) وليكوك (Lecoq) وغيرهما ، وما نراه يشخص في دور الصور المتحركة من الروايات البوليسية الغريبة التي يتعقب فيها البوليس السرى الجناة ، ويتعرف شخصيتهم ، ويظهر حقيقة أمرهم من إناء مسو أو وعاء أمسكوه أو كوب شربوا منه أو خزائنه فتصوها — ليس كل هذا حديث خرافة ، وإنما هو ثمرة العلم الحديث ونتيجة مجهودات العلماء الذين أتوا بالمعجزات في فن بصمات الأصابع والأيدى . ولم يكن هذا البحث وليد اليوم .

كان الصينيون والهنود في قديم الزمان يستعملون البصمة في العقود والمشارطات لتقوم مقام الختم والإمضاء . وقد أحسنوا في ذلك لأنها لا تتشابه ولا تقبل التغير والتزوير . فلو أنعمنا النظر في باطن اليد وأطراف الأكف والأصابع وباطن القدم وجدناها مكسوة بخطوط بارزة دقيقة يتخللها فراغ — ترسم هذه الخطوط أشكالاً وتعاريف والحناءات مختلفة لا تتطابق في شخصين ألبتة . كما نجد ثنيات تحت عقل الأصابع وتجمعات ناشئة من إطباق اليد وفتحها .

لهذه الرسوم والأشكال تتكون والحنين في بطن أمه من الشهر السادس من الحمل ، ولا تتغير أبداً ، بل تبقى حافظة شكلها واتجاهاتها في سن الطفولة والشباب والرجولة والهرم ، حتى وبعد المات ، إلى أن يتحلل الجسم ويبيى ، كما شوهد ذلك في المومياء المصرية القديمة وفي بعض أجسام القردة المحتطة . وكل ما يبدو عليها أنها تنمو وتكبر وتنشع تبعاً لنمو الجسم كلما تقدم الإنسان

في السن إلى أن يصل إلى الحادية والعشرين^(١) . وهى الوحيدة في جسم الإنسان التي لها هذه الخاصة من عدم التغير طول حياته ومن بقائها حافظة شكلها في أية سن وفي أية حالة كان عليها ، اللهم إلا ما يطرأ على الجلد من العوارض كالقطع أو الحرق أو المؤثرات الأخرى والنمو بعد أن يصل الإنسان إلى سن الستين . وذلك بخلاف باقى أجزاء الجسم فإنها كلما نما الشخص وترعرع تتغير بسرعة وبدرجة كبيرة بتعذر معها معرفته بعد بضع سنين . فالسحنة وتقاطيع الوجه والأسنان ولون البشرة والشعر ولونه وكميته حتى لون العينين يتغير .

لذلك كانت خاصية البقاء على حال واحدة في بصمات الأصابع — مع اختلاف شكلها في مجموع الأصابع وفي كل إصبع على حدة — الأساس الذي بنى عليه علم تحقيق الشخصية ، وهو أساس متين غير قابل للنقض بأى وجه .

لقد ثبت من المباحث الفنية والإحصاءات العلمية ، كما ثبت من الاختبار والملاحظات اليومية لإدارات تحقيق الشخصية في العالم ، عدم وجود بصميتين لشخصين متطابقتين في كل الجزئيات والتفصيلات .

لما حكمة وجود هذه الخطوط وما يتخللها من الفراغ وما يقاطعها من التجمعات والتثنيات في راحة اليد وباطن القدم فلم يمكن تحليلها بشكل صريح . وقد اختلف علماء وظائف جسم الإنسان في ذلك . فبعضهم يرى أن مهمتها تسهيل خروج الإفرازات المكونة للعرق ، والبعض الآخر يرى أن لها دخلاً في البس والإحساس . ولقد تنبه بعض علماء الألمان إلى بصمات الأصابع في أوائل القرن التاسع عشر ، فعلاً ألقى الأستاذ بوركنجى Purkenje مدرس علم وظائف جسم الإنسان بجامعة برسلو محاضرة نفيسة في سنة ١٨٣٣ باللغة اللاتينية عن تلك البصمات وفوائدها ، وقسمها إلى تسعة أنواع واقترح إيجاد طريقة لترتيبها وحفظها والاستعانة بها ، ولكن بمجهوداته لم تلق ما تستحقه من القبول في ذلك الوقت .

لُوحق استخدام بصمات الأصابع في الجنايات غير معروف في أوروبا إلى سنة ١٨٩٠

(١) كما ثبت من مباحث كثير من العلماء وأخصهم السير فرانسيس جالتون Sir Francis Galton الذي له فضل كبير في هذا الباب ، ومن المجموعات المسألة المحفوظة بإدارة تحقيق الشخصية بأغلب البلاد الراقية .

للعلماء الإنكليز ، وعلى الأخص السير فرنسيس جالتون Galton ، يرجع الفضل في المهد الأخير في استنباط قوائد بصمات الأصابع والأيدى واستخدامها بطريقة فنية للتعرف على شخصية المجرمين وتدوين ما ارتكبوه من السوابق وبيانها وقت الحاجة وإظهار الأسماء الحقيقية لمن يتحل منهم أسماء كاذبة ، فقد وضعوا لذلك قواعد سهلة محكمة لا يتسرب إليها الشك أو الخطأ ، حتى إن أغلب ممالك أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا وباقي بلاد القارة الحديثة نقلوها عنهم واتبعوها في إدارات تحقيق الشخصية التابعة لهم بدلا من طريقة المقاس والكينات التي وضعها المسير برتليون . وابتداء اتباع طريقة بصمات الأصابع بنظام ثابت في عواصم أوروبا قبيل سنة ١٩٠٠ .

وقل أن يوجد واحد من اشتغلوا بهذا الفن لا يعرف السير إدوارد هنري Sir Edward Henry مدير البوليس بلندن وسفره الجليل الذي وضعه في هذا الموضوع سنة ١٩٠٠ ، فقد اتخذ الكمال أساسا لعملهم ، وما يؤيده من الخدمات في هذا الصدد لا أدل عليه من تقارير فطاحل هذا العلم المقدمة للوزير الجنائي الدولي التي عقد بمدينة تورين سنة ١٩٠٧ ، فقد وفي الموضوع حقه ، الأستاذة لوكار Locard وريس Reiss وديسكاريلي D'Ascarelli ودي جاسي Deljasti ودي فرى De Ferri وغيرهم .

لأصل فكرة الاستعانة بصمات الأصابع ترجع إلى ما نشأ من الحاجة لإيجاد طريقة لتسجيل الصينيين المهاجرين إلى أمريكا . فقد نزحوا إليها بعدد هائل وبدرجة تدعو إلى التفكير . وكانت هذه إحدى الطرائق المقترحة لحصرهم . ولكن فائدتها الحقيقية لم تظهر إلا بفضل الجهود الفعلية التي قام بها السير ويليام هيرشل Sir William Herschel حاكم هوغلي Hooghly بمقاطعة البنغال من أعمال الهند ، فهو أول من فكر بصفة جدية في هذا الموضوع لما حاله من كثرة التزوير في العقود والأوراق المقدمة للحاكم ، فوضع قاعدة تضمن التحقق من شخصية أصحابها ، إذ حتم على كل من حضر لتسجيل عقد أو مستند أن يترك بصمة إصبعه بجانب إمضائه في سجل معد لذلك . واقتراح على حكومة الهند تعميم هذه الطريقة ، ولكن اقتراحه لم ينفذ في أول الأمر .

ولم تأت سنة ١٨٩٠ حتى عم استخدامها بصفة رسمية لا في بلاد البنغال فحسب ، بل في جميع المقاطعات الهندية ، حيث يتحتم على كل من يسجل عقدا أن يذيله ببصمة إصبعه اليسرى ، كما يترك نفس البصمة في سجل خاص ، حتى إذا طعن فيما بعد في شخصية من تقدم لتسجيل العقد أمكن أخذ إصبعه ومقارنتها بالبصمة المأخوذة على الدقة وبذلك تتجلى الحقيقة . وقصارى القول أن جميع

المصالح الحكومية في الهند ، كصصلحة زراعة الأفيون ومصصلحة المساحة ومصصلحة البوستة والصحة العمومية وغيرها أصبحت تتبع هذه الطريقة . بل قد بلغ التوسع في استخدامها إلى أن الطلبة الذين يدخلون الامتحانات والمسابقات العامة كانوا يكلفون تعزيز إمضائهم ببصمة أصبع .

لذلك اقتنعت حكومة الهند بما لبصمات الأصابع من عظيم الفائدة أصدرت قانونا يحول الاعتماد على تقارير الخبراء فيها كطريقة قانونية للإثبات ، وكان ذلك غير معترف به قبل صدور هذا القانون .

لما استخدمها في الحوادث الجنائية وفي استخراج سوابق المتهمين ومعرفة معتادى الإجرام منهم فقد انتشر في جميع بلاد العالم وتقدم تقدما سريعا حتى أصبح من الممكن تبادل إرسالها بالتلغراف بين مختلف البلاد والأقطار لتحقيق شخصية المتهمين ومعرفة ما ارتكبوه من جرائم في بلاد العالم الأخرى في أسرع من لمح البصر ، وقد يكون بين البلد الموجود به المتهم والبلد المطلوب الاستسلام منه سفر عدة أيام ، أو يكون في قارة والآخر في قارة أخرى . وإلى المسيو هاكون يورجنسن Hakon Joergensen مفتش البوليس بكونهاج يرجع فضل هذا الاكتشاف العظيم .

لنشرح فيما يلي كيفية استخدام بصمات الأصابع بإدارة تحقيق الشخصية للاستعانة بها على استخراج السوابق ، فنبدا بوصف التذاكر (الأرانيك) التي يجرها البوليس وتؤخذ عليها بصمات الأصابع لتحتفظ بتحقيق الشخصية أو تستعمل للبحث عن السوابق واستخراجها من المحفوظات . وقد أطلق على كل تذكرة من هذه التذاكر اسم ورقة (فيش) وهو الاصطلاح الفرنسي لكل تذكرة . وقد عم استعماله بين جميع طبقات الموظفين المشتغلين بهذا الأمر من البوليس والنيابة وقلم السوابق والقضاء بدرجة نرى أننا مضطرون معها لاستعمال هذا اللفظ مع أنه من أصل غير عربي . فالفيشة عبارة عن ورقة مربعة الشكل تقريبا طولها نحو ٢٢ سنتيمترا وعرضها نحو عشرون سنتيمترا مقسمة إلى أقسام بشكل مخصوص تكتب فيها البيانات التي تذكر على ورقة التشبيه ، وهي الاسم واللقب واسم الوالد والجد والشهرة ومحل الميلاد والصناعة واسم العامل الذي أخذ بصمات الأصابع والضابط الشاهد "المحقق" وجهة تحرير الفيش وتاريخه ، وتؤخذ عليها بصمات الأصابع الشر كل أصابع يد

منها بعضها بجانب بعض في صف على حدة وفوقها بضات السبابة والوسطى والبصر والنصر لكل من الدين من باب الاحتياط ، خشية أن تكون البضات الأولى غير ظاهرة أو وقع خطأ في أخذها كأخذ بصمة أصبع مكان أخرى ثم إيضاحات أخرى كتاريخ الورود واسم الموظف الذي أجرى البحث ونمرة الدوسيه والرموز الفنية للبضات ، وتاريخ دخول الشخص السجن إذا كانت الفيشة خاصة بمحكوم عليه . وعلى ظهر الفيشة أقسام أخرى يدرج عليها الحكم وتاريخه والمحكمة الصادر منها ونوع الجريمة ومدة العقوبة ونمرة القضية وعامها ثم أوصاف الشخص وعلاماته المميزة . وأنواع الفيشات ثلاثة :

(١) لفيشات البيضاء وهي التي تحرر للمحكوم عليهم في السجن عند دخولهم فيه لتنفيذ العقوبة بمعرفة كاتب مختص بأعمال تحقيق الشخصية . وبعد استيفائها ودرج البيانات عليها ترسل من السجن مباشرة لإدارة تحقيق الشخصية لحفظها بها .

(٢) لفيشات مميزة بفاصل أخضر في وسطها ، وهي التي يحررها البوليس مع ورقة التشبيه للتمهين بعد التحقيق ، وترسل من النيابة لقلم السوابق ومنه لإدارة تحقيق الشخصية للكشف على سوابقهم . وتحرر أيضا أوراق الفيش ذات الفاصل الأخضر للأشخاص الذين يضبطون في حالة التشرّد والاشتباه ، وترسل من البوليس لتحقيق الشخصية للاستعلام عن سوابقهم .

(٣) لفيشات مميزة بفاصل أحمر ، وتحرر بمعرفة البوليس لأرباب المهن والحرف وطالبي شهادات تحقيق الشخصية المراد معرفة سوابقهم قبل التصريح لهم بمزاولة مهنتهم ، وكذلك طالبي الاستخدام بالمصالح الأميرية من سعاة وخدمة سايرة والعمد والمشايخ والخفراء والعساكر الخ .

لعمل إدارة تحقيق الشخصية الأساسى ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

- (أ) حفظ فيشات الأشخاص المحكوم عليهم في جرائم معينة ، ومن أعطيت لهم إنذارات تشرّد أو اشتباه ، ومن يحكم عليهم من الجهات غير العادية كالمجالس العسكرية ولجان الجمارك وغيرها بعقوبات في مسائل جنائية ، والأجانب المبعدين من القطر المصرى .
- (ب) لفيشات في المحفوظات واستخراج السوابق وإدراجها على أوراق الفيش للرد على استعلامات الجهات المتعددة كالمحاكم والنيابات والبوليس والمصالح الأميرية الأخرى وإخبار الجهات بما لديها من المعلومات مما سيرد ذكره تفصيلا .

حفظ الفيش :

لخصت المادتان ٨٣٩، ٨٤٠ من التعليمات العامة للنيابات بأن كل من يحكم عليه في جرائم معينة ويدخل سجنا عموميا أو سجنا ثانويا أو مركزا تنفيذيا للعقوبة المحكوم عليه بها يحمر له موظف تحقيق الشخصية الذى بالسجن ثلاث ورقات فيش بيضاء يدون عليها الحكم ويرسلها مع الفيشة ذات الخط الأخضر المحررة عند الاتهام والمرسلة من السجن إلى النيابة مع المحكوم عليه ، مرفقة بخوذج التنفيذ بعد تدوين الحكم عليها بمعرفته أيضا . فتراجع إدارة تحقيق الشخصية فيشة الاتهام على كل من الثلاث فيشات البيضاء للتأكد مما إذا كان الشخص الذى أخذت بضات أصابعه في السجن هو نفس المتهم الحقيقي أولا . فان وجد اختلاف تعيد الأوراق للنيابة في الحال وتطلب إليها عمل التحقيق اللازم لإظهار سبب الاختلاف .

لقد اتضح في كثير من الأحيان أن هذا السبب يرجع إلى أحد أمرين :

أما أن يكون العامل المكلف بأخذ البصمة عند الاتهام أخطأ بأن أخذ بضات أصابع شخص آخر غير المتهم عقوا أو قصدا ، وإما أن يكون الذى دخل السجن تنفيذيا للعقوبة شخصا آخر غير المتهم الحقيقي الذى صدر عليه الحكم .

أما إذا لم يوجد اختلاف فتوضع العلامات والرموز الفنية على كل من الأربع الورقات ، وتحفظ واحدة منها في قسم المحفوظات الفنى ، لا بحسب الاسم كما في قلم السوابق ، بل بحسب العلامات والتقسيمات الفنية ، وتحفظ فيشة ثانية بقلم المحفوظات الأيحدى مرتبة بالاسم كالمتبع في قلم السوابق . وتسمى الفيشة المحفوظة بهذا القسم "أصلا" (Original) ، لأنها تكون نواة لمجموعة فيشات الأحكام الصادرة على المحكوم عليه ، إذ تضم إليها كل فيشة جديدة محررة عن كل حكم جديد . وتسمى الفيشة المحفوظة بالقسم الفنى "صورة" (Duplicata) وتبقى هاتان الفيشتان محفوظتين بإدارة تحقيق الشخصية مادام صاحبهما على قيد الحياة لتكونا أساسا للبحث ومعرفة السوابق . أما الفيشة الثالثة فتعاد مع ذات الفاصل الأخضر إلى السجن لتبقى به مع أمر التنفيذ ، حتى إذا ما صدر الحكم الاستثنائى يوضع عليهما وترسل البيضاء إلى النيابة بمعرفة السجن لإرسالها إلى قلم السوابق مع صحيفة الحكم لإرسالها فيما بعد إلى إدارة تحقيق الشخصية التى تحفظ ورقة

الفيش مع "الأصل" وترد الصحيفة إلى قلم السوابق بعد مراجعتها والتأشير عليها بتمرة الفيش الخاص بصاحبها .

لما ذات الخط الأخضر فتبقى بدوسية المسجون حين الإفراج عنه ثم ترسل إلى المركز لحفظها بدولاب صحف السوابق المحلى .

لوفى حالة الحكم بالبراءة تسحب الفيشتان السابق حفظهما عند الحكم الابتدائى لإعدامهما . ويعرف ذلك من إخطار يرد من السجن .

لإذا تكررت العقوبات على شخص واحد أعيدت العملية الأولى ، ولكن بهذا الفرق وهو أن الفيشة الأولى للحكم الأول تبقى وحدها بالقسم الفنى ، وتضم إلى الفيشة الأصلية المحفوظة بالقسم الأبعدى كل فيشة جديدة لكل حكم جديد لتكون مجموعة الفيشات أساسا لإثبات السوابق أمام المحاكم والنيابات إذا أنكر الشخص سوابقه .

لما الجرائم التى تحفظ عنها فيشات بإدارة تحقيق الشخصية بعدد الحكم ، وتستعمل النيابة فيها عن السوابق عند الاتهام فبينة بالمادة (٨٣٩) من التعليمات العامة للنيابات وهى :

الجنايات من أى نوع

السرقاات أو الشروع فيها ... المواد من ٢٧٤ إلى ٢٧٦ و ٢٧٨

إخفاء أشياء مسروقة ... المادة ٢٧٩

تقليد المفاتيح الخ ... المادة ٢٨١

التهديد للحصول على نقود ... المادة ٢٨٣

النصب ... المادة ٢٩٣

خيانة الأمانة ... المادةان ٢٩٤ و ٢٩٥

الاختلاس ... المادة ٢٩٦

التزوير ... المواد من ١٧٥ إلى ١٧٧ ومن ١٨٣ إلى ١٩٠

هتك العرض ... المادة ٢٣٢ فقرة أولى

التحريض على الفسق والفجور ... المادة ٢٣٣

تتلاف المحصولات الخ ... المادة ٣٢١

قتل الحيوانات والإضرار بها ... المادة ٣١٠

تخريب المباني ... المادة ٣١٦

الهروب من المراقبة ... المادة ٢٩

الجرائم المنصوص عليها فى قانون التشرد .

لوتبع الإجراءات المذكورة فى حالة ما إذا صدر حكم استثنائى بالحبس أو التأديب الجسمى فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٨٣٩ من التعليمات ولم تحور أوراق فيش بيضاء لحكم أول درجة لأى سبب من الأسباب كأن يكون قد حكم ابتدائيا ببراءة المتهم أو حكم عليه بالغرامة أو حكم عليه بالحبس وقدم كفالة إلى أن يصدر حكم الاستئناف "المادة ٨٤١ من التعليمات" .

لإذا حكم على شخص لجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٨٣٩ ولكن :

(أ) قضى الحكم بإيقاف تنفيذ الحبس عملا بالمادة ٥٢ عقوبات .

(ب) أو قضى المحكوم عليه فى الحبس الاحتياطى زمنا مساويا للدة المحكوم عليه بها أو زمنا أكثر منها .

(ج) أو كان الحكم بالغرامة فقط .

(د) أو كان الحكم غيايبا وتعذر إعلان الحكم للمحكوم عليه شخصيا .

لبنى هذه الأحوال لا تحور أوراق فيش بيضاء ، وتبقى ورقة الفيش ذات الخط الأخضر بالملف إلى أن تحور صحيفة السوابق وترسلها النيابة معها إلى قلم السوابق الذى يبعث بها إلى تحقيق الشخصية فيحفظ الفيشة ذات الخط الأخضر بدلا من الفيش الأبيض الذى يحور بالسجن "المادة ٨٤٣ من التعليمات" .

لقد كان عدد الفيشات التي صار حفظها (فيشات المحكوم عليهم) قليلا في مبدأ الأمر ، ثم أخذ يتزايد سنة فسنة حتى وصل في العهد الأخير إلى مقدار هائل يقرب من السبعائة والخمسين ألف فيشة بعد أن كان :

٨٠٠٠٠	فيشة تقريبا في سنة ١٩٠٦
١٤٥٠٠٠	» » ١٩١٠
٢٥٥٠٠٠	» » ١٩١٦
٣٣٠٠٠٠	» » ١٩٢٠ وهكذا .

لقد تراوح عدد فيشات المحكوم عليهم الذي يحفظ لإدارة تحقيق الشخصية سنويا بين عشرين وخمسة وعشرين ألفا .

لما فيشات المشبوهين والمتشددن الذين تعطى لهم إنذارات فيرسلها البوليس للإدارة بعد تدوين الإنذار وتاريخه وبمتره والمركز أو القسم الصادر منه عليها فتحفظها مع باقي المحفوظات ، حتى إذا ما ضبط شخص بحالة تشدد أو اشتباه يحمرله البوليس فيشتين ترسلان لتحقيق الشخصية للاستعلام عما إذا كان سبق إنذاره . فإن ورد الرد بسابقة الإنذار في أثناء الثلاث السنوات السابقة على تاريخ الاستعلام عمل له محضر جنة عود إلى التشدد وقدم للحاكم . وإذا كان لم يسبق إنذاره فيؤشر بذلك على الفيشتين وتعادان للقسم أو المركز الذي حرهما ، فيعطى الشخص الإنذار ويدون تفصيلاته على ظهر كل منهما ويرد هما لتحقيق الشخصية لحفظهما . بالطريقة السابقة ، إحداهما بالقسم الأجنبي والأخرى بالقسم الفنى مدة ثلاث سنوات ، وهي مدة سريان الإنذار^(١) .

لأما الأحكام الصادرة من الجهات غير العادية كالمجالس العسكرية المصرية في مسائل جنائية كالسرقات وخيانة الأمانة وما شاكلها ، فيحرر فيشاتها كاتب السجن الذي تنفذ به العقوبة . وفيشات الأجانب الذين يصير نفهم يحمرها البوليس ، بعد التأشير عليها بأمر النفى وتاريخه وجهة إصداره والأسباب التي بنى عليها ، ويرسلها لتحفظ بتحقيق الشخصية ، حتى إذا ما عاد الشخص المنفى مخفيا أو متحلا اسما كاذبا وضبط ، أو أرسلت بصماته لأى مناسبة كاعتباره متشردا مثلا ، أو كان متهما في قضية جنائية ، أمكن الإرشاد والتعريف عن سابقة نفيه .

(١) قررت محكمة التقض بحكمها الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٦٦٥ سنة ٣ ق أن إنذار الاشتباه لا يسقط بلاث سنوات ، فطريقة السير فيها يتعلق بالمشبه فيه لابد إذن أن تتغير .

الاعمال الأخرى التي تقوم لكلك للإدارة فيها

(١) أخبار النيابات عن المتهمين الذين تطلب الوقوف على سوابقهم . وذلك بأنه عندما يتم شخص في جناية من أى نوع أو في جنة مما يجب فيها إرساله للنيابة يحمر له البوليس ورقة تشبيه . وفي أحوال معينة مذكورة في الفقرة الثالثة من المادة ٧٩٥ من التعليمات العامة للنيابات (وهي نفس الأحوال التي يحفظ للمحكوم عليه فيها فيش) يحمر له ورقة فيش من ذات الخط الأخضر ترفق بورقة التشبيه ، وترسلان مع المحضر للنيابة فتبعث بهما لقلم السوابق متى توقعته أنه سيقدر رفع الدعوى على المتهم (انظر المادة ٨٠٠ من التعليمات العامة للنيابات) وهو يرسلها لإدارة تحقيق الشخصية فتبحث بمقتضاها في محفوظاتها أجديا ونفيا وتعيد الأوراق لقلم السوابق بعد إدراج ما لديها من المعلومات عليها وكتابة السوابق على ظهر الفيشة .

لذا لم يعثر للشخص على سوابق يصم على ورقتي الفيش والتشبيه بتم أن لا سوابق له . وإذا وجد أن الشخص متحل اسما غير اسمه الحقيقي يذكر ذلك بالفيشة مع بيان الأسماء السابق الحكم عليه بها ، وتحمر له تذكرة إثبات شخصية مدون بها الاسم الحقيقي والأسماء المختلفة ، ليستعين بها قلم السوابق في استخراج الصحف المحفوظة بهذه الأسماء . وعند ورود الأوراق إلى قلم السوابق يراجعها ويبحث هو أيضا في محفوظاته ، ثم يحمر تذكرة السوابق ويرسلها مع ورقتي الفيش والتشبيه إلى النيابة المختصة لتبقى بملف القضية إلى أن يصدر الحكم ، وترسل النيابة إلى السجن مع أمر التنفيذ الفيشة ذات الخط الأخضر ، وهناك يدون عليها الحكم ، وتحمر معها ثلاث فيشات بيضاء ترسل جميعها لتحقيق الشخصية طبقا للمادة ٨٣٩ من التعليمات .

(٢) أخبار النيابات عن سوابق الأشخاص الذين حكم عليهم ولم يسبق لما طلب سوابقهم . يحدث في بعض الأحيان أن النيابة لا تطلب السوابق ويحكم على الشخص بعقوبة . وعند ورود الفيشات البيضاء المحررة عن الحكم من السجن لتحقيق الشخصية يتضح ذلك من عدم وجود فيشة الاتهام ذات الخط الأخضر . ففي هذه الحالة تبحث إدارة تحقيق الشخصية عن سوابق المحكوم عليه قبل حفظها ، فان وجدت تخطر النائب العمومي بواسطة قلم السوابق ، حتى إذا كانت العقوبة خفيفة ، ولم يمض ميعاد الاستئناف ، أمكن تقديمه . خصوصا إذا كانت السوابق مما يغير وصف التهمة من جنة إلى جناية .

(٣) أعمال الخبرة أمام المحاكم والنيابات في المنازعات المدنية والمسائل الجنائية التي يتوقف الفصل فيها على نتيجة فحص بصمات الأصابع والأيدي ولدى مصالح الحكومة المختلفة لتحقيق البصمات التي تترك على الأوراق الرسمية لتقوم مقام الإمضاء .

لكن المؤلف كثيرا أن من لا يعرف القراءة والكتابة ، عندما يستجوب في محضر رسمي أو يلزم الحال لتوقيعه على ورقة عريفة كسند أو مبايعة أو مخالصة ، يستعاض عن الإمضاء ببصمة إصبع قد تكون بعد موضع نزاع ويتوقف على تحقيقها الفصل في الدعوى إذا أنكرها من نسبت إليه أو طعن فيها بالتزوير . وقد تكون هذه البصمة من الرداء وعدم الوضوح بشكل يتعذر معه فحصها بسهولة ، فيكون القول الفصل في فض الإشكال وبيان الحقيقة لإدارة تحقيق الشخصية التي كثيرا ما ترد لها مثل هذه الأوراق من النيابات فتفحصها وتعيدها إليها مع تقرير وافر وشرح واضح . وقد تستدعي المحاكم مندوبا من قبلها فيحضر لإجراء عملية الفحص والمضاهاة أمامها ويقدم تقريره إليها بعد شرح أوجه المقارنة ونقط التشابه أو الاختلاف . كما أن كثيرا من المصالح الأميرية يتقدم إليها أشخاص في أعمال رسمية يتضح فيما بعد أنهم غير الأشخاص الحقيقيين من تقرير تحقيق الشخصية عن بصمات أصابعهم التي يتركونها على المحاضر والأوراق والسجلات الخاصة بهم . مثال ذلك أن يتقدم شخص بدل آخر للفرز العسكري ويختم على دفاتر أو أرائيك القرعة ببصمة إصبع ، أو يهرب مقترع وينكر سابقة اقتراعه والبصمة التي تركها على السجل أو الأورنيك الخاص به ، أو أن يتقدم عامل من عمال المصالح والورش الأميرية بدل آخر لصرف ما يستحقه من اليومية أو المكافأة ويذيل قائمة الصرف ببصمة إصبعه ، أو أن يتقدم شخص للكشف الطبي بدل آخر وهكذا .

لأنهم أعمال الخبرة التي تقوم بها إدارة تحقيق الشخصية هي إثبات سوابق المتهمين لمن ينكرها أمام النيابات والمحاكم وإظهار الأسماء الحقيقية لمن يشتمل منهم أسماء مستعارة . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك عند الكلام على أعمال قلم السوابق ، وإن التشابه في الأسماء والأوصاف يجعل القيام بهذه الأمور شاقا وفي بعض الأحيان متعذرا .

لما كيفية إثبات السوابق فبواسطة استخراج الملف المحفوظ بالقسم الأيدي المسى "أصلا" . وهو يشمل كل فيشة من الفيشات البيضاء التي عملت عند صدور كل حكم مدونا عليها

الحكم وتاريخه ومدته وجهة إصداره وبصمات أصابع المحكوم عليه وأوصافه البدنية وعلاماته المميزة عند دخول السجن . فلو كان الشخص المنكر لسوابقه دخل السجن خمس مرات مثلا وحررت له خمس فيشات ، يأخذها مندوب تحقيق الشخصية ويعرضها على المحقق أو القاضي فيشة فيشة ذاكرة البيانات التي على كل منها ، ويقارن بصمات الأصابع التي عليها ببصمات أصابع المتهم أمامه كي يقتنع بنفسه من تطابقها . وفي بعض الأحيان يستعين العامل بذكر العلامات البدنية والميزات التي يجسم المتهم والمدونة بكل من الفيشات المحررة بالسجن وهو لم يره ، وربما كانت في أجزاء مستترة من الجسم ، مع العلم بأن هذه الفيشات قد تكون محررة قبل إثبات السوابق بعدة سنين ، وهذه العلامات إن وجدت في جسم المتهم كما ذكرت بالفيش كانت دليلا ساطعا على تحقيق شخصيته . إلا أن الاعتقاد عليها وحدها غير كاف ، وعدم وجودها بالمتهم أو عدم ذكر علامات بالفيش قد تكون بالمتهم ، لا يعد دليلا على عدم الانطباق ، لأنها عرضة للحو والزوال والزيادة والنقص كما قدمنا . فضلا عن أن الموظف الذي يحور الفيش قد يخطئ فيثبت شيئا منها غير موجود بالمتهم أو يسهو عن ذكر شيء موجود به ، كما أن تحرير الفيشات بسجون مختلفة وبمعرفة عمال متعددين قد يسبب شيئا من الخلاف في هذه البيانات . لذلك كان الاعتداد كل الاعتداد في تحقيق الشخصية وإثبات السوابق على بصمات الأصابع وحدها ، وكل ما عداها يؤخذ على سبيل الاستئناس والتعزيز فقط .

لما القضايا التي قدمتها النيابة إلى محاكم الجنابات بناء على تقارير موظفي تحقيق الشخصية الذين أمثروا أن لأربابها عدة سوابق تستدعي تطبيق مواد العود فكثيرة جدا . وحسبنا الرجوع إلى الملفات العديدة لنرى منها مبلغ اعتماد السلطات القضائية على تلك التقارير ، وأن كثيرا من القضايا قدمت في مبدأ الأمر إلى المحكمة بصفتها جنحا فأتضح أثناء سير الدعوى من إثبات سوابق المتهمين أنها جنابات ، فحكت فيها المحكمة بعدم الاختصاص وأمرت بإعادتها للنيابة لتقدمها إلى محكمة الجنابات .

(٤) أخبار النيابات والبوليس بضبط الأشخاص المحكوم عليهم غيابيا ، والمطلوب البحث عنهم والهاربين من السجون أو مراقبة البوليس .

فحصت المادة (٧٧١) من التعليمات العامة للنيابات بأنه إذا صدر حكم غيابي قاض بقبوة وكان بالدوسيه فيشة مميزة بالفاصل الأخضر ، أو وردت هذه الفيشة بعد صدور الحكم ولكن قبل

العثور على المتهم ، فيؤشر عليها ببيان الحكم وتاريخه ومحل الجريمة وصفتها ونمرة القضية واسم المحكمة في المكان المعد لذلك على الفيش ، ثم يوقع عضو النيابة المتراعى في القضية أمام هذه البيانات ، وبعد ذلك ترسل الفيشة مباشرة إلى إدارة تحقيق الشخصية بمصر مؤشرا عليها بالكلمات الآتية :
”حكم غيابي والبحث مستمر عن المتهم“ ، وإذا كان لدى إدارة تحقيق الشخصية سوابق فتعيد الفيشة إلى النيابة بعد أن تؤشر على الفيشات المحفوظة لديها بأن المتهم مستمر البحث عنه .
وأما إذا لم يكن للتمم سوابق بالإدارة المذكورة فتحفظ الفيشة لديها ، وتحذر صورة منها ترسلها للنيابة لحفظها بدوسيه القضية . وإذا قبض على المتهم فيما بعد فتخطر النيابة إدارة تحقيق الشخصية بذلك بخطاب ترفق به الفيشة أو صورتها حسب الأحوال ، ثم تعيد الإدارة المذكورة الفيشة الأصلية بعد ذلك إلى النيابة لإرسالها إلى السجن إذا اقتضى الحال مرفقة بأمر التنفيذ (كما جاء بالمادة ٨٤٠) .

لدى السجن والبوليس تعليقات شبيهة بما ذكر فيما يخص بالمسجونين والأشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس إذا هربوا من السجن أو الملاحظة أو كان مطلوبوا البحث عنهم لأى سبب آخر . فتسحب فيشاتهم الموجودة بدوسيه السجن أو المراقبة أو دولا ب صحف السوابق المحلى ، وترسل لإدارة تحقيق الشخصية بعد التأشير عليها بكل البيانات اللازمة بخصوص الشخص المطلوب ضبطه وسبب البحث عنه فتؤشر بذلك في محفوظاتها أو تحفظ الفيشة لديها إذا لم يسبق لها حفظ فيش لنفس الشخص .

ويحدث كثيرا أن هؤلاء الأشخاص الصادر عليهم أحكام غيابية أو الهاربين من السجن أو المراقبة يتركون مواطنهم والجهات المعروفة فيها إلى جهات نائية ويستترون عن أعين البوليس تحت أسماء وأوصاف غير أسمائهم الحقيقية ، ويصعب البحث عنهم والتعرف عليهم . ولكن كثيرا منهم لا يلبث أن يضبط لاهتمامه في قضية أخرى أو لسبب آخر كالاقتداء في أمره أو التشدد ، وليس لدى البوليس أو النيابة أية معلومات عنه ، فتؤخذ بصيات أصابعه وترسل كالمعتاد إلى إدارة تحقيق الشخصية للكشف عن سوابقه ، فتعثر أثناء البحث في محفوظاتها على المعلومات السابق ورودها بخصوصه والتأشيرات بطلب القبض عليه ، وتخطر الجهة التى بها الشخص في الحال لضبطه مع بيان اسمه الحقيقي وسبب الضبط وجهة صدور الأمر به ، وتخطر في نفس الوقت الجهة التى طلبت الضبط بمحل وجود

المتهم أو الهارب . وقد يكون الشخص هاربا من أسوان أو قنا ويضبط في مصر أو الإسكندرية ، أو صادرا عليه حكم غيابي من مصر أو الزقازيق ويضبط في المنيا أو أسيوط ، فهذه الإخطارات عظيمة الفائدة وهى كثيرة ، وقد تكون عن أحكام شديدة .

لهذا بياننا لعدد الأشخاص الذين صار ضبطهم فعلا وتحجرت عنهم إخطارات بمعرفة إدارة تحقيق الشخصية وأعيدوا إلى السجن وقدموا للمحاكمة في سنة ١٩٣٢ وحدها :

عدد

٧٨٧ لأحكام غيابية سواء كان الحكم بأقل من سنة أو أكثر من ذلك .

١٦٩٦ لهروب من المراقبة .

٢٢ لهروب من السجن .

(٥) الإخبار عن سوابق المتشردين والمشتبه في أمرهم ، وقد سبق أن شرحنا ذلك عند الكلام على حفظ أوراق الفيش الخاصة بهم . ويزيد عليه أن رد تحقيق الشخصية على الجهات الطالبة الكشف عن السوابق يجب ألا يتأخر عن الأربع والعشرين ساعة المسحوق للبوليس بحجز الشخص الجارى التحرى عنه في أنثائها ، ولذلك يرسل الرد تارغافيا بسابقة الإنذار أو عدمه حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة . ويبلغ عدد الأوراق التى ترد من هذا القبيل يوميا من أقسام المحافظات ومراكز المديرات نحو المائة والخمسين ، وقد يتضح في كثير من الأحيان أن المشتبه في أمره متحتل اسما كاذبا وجار البحث عنه لحكم غيابي أو لهروبه من السجن ، وقد يكون محكوما عليه بعدة سنين أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالإعدام .

(٦) التعرف على جنث الموتى والغرقى المجهولين سواء أكان الموت طبيعيا أم جثائيا .

لدى البوليس تعليقات تقضى بأنه عند وفاة شخص مجهول الاسم والأهلية ولم يمكن الاستعراف عليه يجب عليه أن يأخذ بصيات أصابعه العشرة على ورق فيش وتشبيه يرسلها لإدارة تحقيق الشخصية لتبحث عوجبهما في محفوظاتها . فإن كان الشخص المتوفى من سبق الحكم عليهم وحفظ لهم فيش بها فانها تستخرج هذا الفيش وتدرج ، مما تضمنته ، اسم المجهول وأوصافه وسنه ومحل ميلاده والأحكام الصادرة عليه ، على ورقة الفيش الخاصة ، وتعيدها لجهة ورودها . ولا يخفى

ما في ذلك من جليل الفائدة ، خصوصا إذا عرفنا أنها تمكنت في بعض الأحيان من الاستعراف على أشخاص مقطوعى الرأس مشوهى الخلقه متبورى بعض أجزاء الجسم . وقد بلغ عدد الجثث المجهولة التى صار التعرف عليها في أثناء سنة ١٩٢٥ (٢٨) .

(٧) فكشفت عن سوابق العمد والمشايخ والعساكر والخفراء والخدم السائرة بمصالح الحكومة . فكشفت المصلحة العامة ألا يتولى هذه الوظائف أشخاص من ذوى السيرة الرديئة وأرباب السوابق لما تتطلبه وظائفهم من الأمانة والاستقامة ، فإن من بينهم رجال الأمن العام وحفظه الأموال والأرواح . لذلك قضت التعليمات بأنه لا يعين من العساكر والخفراء وغيرهم إلا من استشارت المصلحة — التى يرغب الشخص الالتحاق بها — إدارة تحقيق الشخصية وقررت هذه ألا سوابق له .

(٨) فكشفت عن سوابق طالبي شهادات تحقيق الشخصية من أرباب المهن والخدم الخصوصيين وغيرهم وتحرير هذه الشهادات وتسليمها لأربابها .

فوجب القانون عدم التصريح لمن يريد الاحتراف بمهنة معينة إلا إذا حصل على شهادة تحقيق شخصية دالة على خلوه من السوابق ولو على الأقل لمدة معينة . ومن بين ذوى المهن التى تستلزم هذه الشهادة أصحاب المحال العمومية والمقلقة للراحة والصيادلة والخبراء وكتبة المحامين وسائقو السيارات والعربات والجالون والخدم الخصوصيون والمرضون وغيرهم وموظفو بعض الشركات والبنوك والمحال التجارية كشركة الترام وشركة واحدة عين شمس وغيرهما . وقد تدرج القانون فتم على بعض فئات أخرى من الفئات الراقية كالأطباء والمحامين الحصول على هذه الشهادة . وحكمة كل ذلك واضحة لا تحتاج إلى بيان .

فلى أن شهادة تحقيق الشخصية لا تعطى مطلقا لمن حكم عليه بعقوبة بخيانة مخلة بالشرف مهما كان نوع المهنة التى يرغب الاشتغال بها .

فقبل أن تم هذا المبحث نشير إلى أن قلم السوابق وإدارة تحقيق الشخصية ولو أن مأموريتها واحدة ، وهى حفظ وإثبات سوابق المحكوم عليهم والمتهمين إلا أنهم كانوا منذ إنشائها منفصلين في المكان والعمل ، وكان يترتب على ذلك كثرة المكاتبات والأخذ والرد بينهما . غير أن الأمر

اتهى بتأليف لجنة من موظفى وزارتى الداخلية والحقانية ، وهى ، بعد فحص الموضوع من كافة نواحيه ، رأت ضم قلم السوابق إلى إدارة تحقيق الشخصية ، وتم ذلك فعلا بخطاب وزارة الحقانية رقم ٨ — ١٦/٤ المبلغ للداخلية بتاريخ أغسطس سنة ١٩٢٩ ، وأدرجت مرتبات موظفيه في ميزانية وزارة الداخلية اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٢٩

فوتربى محفوظات قلم السوابق عما هو محفوظ بإدارة تحقيق الشخصية بما ينيف على مليون وأربعمائة ألف صحيفة . وسبب الزيادة ناشئ من أن كثيرا من الجرح كالمضاربات مثلا يحفظ لها ملف بقلم السوابق ولا يحفظ لها فيشاة بإدارة تحقيق الشخصية .



(ح)

المحاماة

المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية

بقلم حضرة صاحب العزة عزيز خانكي بك المحامي

ها كانت المحاماة موجودة ولا كلمة المحاماة معروفة قبل مبايعة محمد علي باشا بالولاية على مصر . لأن القضاء بجميع أنواعه ، مدني وجنائي وشرعي ، للصرين والأجانب ، كان من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . والمحاكم الشرعية ما كانت تعرف المحاماة ولا المحامين بالمعنى المعروف في عصرنا الحاضر . وكذلك كان الأمر في جميع الولايات التي كانت تابعة لسلطنة آل عثمان . وفي الحال كذلك حتى سنة ١٨٤٥ بالنسبة لمصر وسنة ١٨٧٦ بالنسبة لتركيا .

فكر محمد علي باشا في ترتيب (مجالس العدالة في مصر) . فبدأ بترتيب مجالس التجار وكلف أرتين بك^(١) مدير ديوان التجارة بتنظيم مجلس تجاري الإسكندرية . فنظم أرتين بك المجلس التجاري

(١) وأرتين بك هذا هو أير (يعقوب بك أرتين وكيل نظارة المعارف سابقا) . وقد تولى نظارة الخارجية والتجارة في سنة ١٨٤٤ بعد وفاة بوغوص يوسف الذي لبث ناظرا لخارجية طول ولاية محمد علي باشا .

وسن له لأئحة ظهرت في ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ (سنة ١٨٤٥ ميلادية) جاء في البند السادس منها : « أن كل من له دعوى على شخص ويريد إقامة دعوته عليه والنظر فيها بالمجلس المذكور يجب أن يعرض أولا لسعادة مدير الديوان الداوري فاذا صدر أمر سعادته بقبول سماع الدعوى المذكورة بالمجلس وفصلها بمقتضى الأصول الجزية فيحضر بالأمر المشار إليه بيده بالمجلس ويسلمه إلى حضرة الرئيس لأجل أن يجري فيه الحال على مقتضى ما ذكر في البند الثاني وحينئذ يحضر كل من المدعي والمدعى عليه في الوقت الذي يتعين لحضورهم من طرف المجلس وتقام الدعوى على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط أن يكون التداعي بين شخص كلا من المدعي والمدعى عليه بدون أن يقبل توكيل أحدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكن أحدهما غائب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كافة الأعذار التي تقبل بمقتضى الأصول وبواسطتها يسوغ التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما أن يقيم وكلا عنه على حساب ما يوافق الأصول » . ولعل هذه اللائحة هي أول وثيقة رسمية نصت على جواز التوكيل أمام المجالس . وسبب تسامح الحكومة في قبول التوكيل أمام مجالس التجار دون غيرها أن تلك المجالس كانت مجالس مختصة ، للأجانب فيها شأن ومصلحة ، فكان لا بد لهم من الاستعانة بوكلاء ، كما كان الحال جاريا أمام محاكمهم القنصلية ، وأمام محاكم بلادهم ، فتقرر جواز التوكيل لمن كان غائبا لعذر شرعي مقبول . إلا أن لأئحة سنة ١٢٦١ هـ لم تضع للوكلاء نظاما ، ولم تبين شروط أهلية الوكلاء ، كما لم تبين الأعذار التي تقبل لتبرير إقامة الوكلاء .

وفي سنة ١٢٦٢ هـ صدر منشور من الديوان الخديوي بترتيب (مجلس تجاري بمصر) على مثال مجلس تجاري إسكندرية ، وتقرر سريان لأئحة مجلس تجاري إسكندرية أمام مجلس تجاري مصر . وبذا أصبح أمر التوكيل ساريا في عاصمتي القطر المصري مصر وإسكندرية .

لحق أمر الوكيل محصورا بين مجلسي مصر وإسكندرية التجاريين إلى أن جاءت سنة ١٢٧٢ هـ ، وفيها انفتحت الحكومة المصرية مع قناصل الدول على تشكيل مجلس استئناف للسائل التجارية ، وعملت لأئحة صدر بها أمر عال تاريخه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ جاء في البند الخامس منها أن « تعاطى الدعاوى في مجلسي التجار لا يجوز دخول أبوكاتية والجهتين المتداعيتين يقدموا دعاويهم بالذات أو بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيما يطلبوه وما يستنبوه بالكاتب » . وهنا أعلنت اللائحة صراحة بأنه لا يجوز قبول « الأبوكاتية » أمام « مجلس الأبالو » بل يكون « تعاطى الدعاوى »

بمعرفة ذات الخصوم أو بواسطة وكيل . وهذا الوكيل هو من نوع وكلاء الدعاوى المعروفين في ذلك الزمان ، وهم أقرب إلى طائفة الـ Avoués منهم إلى المحامين .

وفي ١٩ جمادى سنة ١٢٧٣ هـ سن مجلس الأحكام لأئمة بين فيها (كيفية رؤية الدعاوى المحالة على مجلس التجار) أعلن أول بند منها أنه "لا يستلزم الحال لتوسط الأفوكاتية في رؤية القضايا المحالة على مجلس التجار" إلا أنه لا احتمال أن يكون لأحد الخصوم عذر يمنعه عن مباشرة القضية بنفسه نص البند الثامن على أنه "يجب على الأخصام الحضور أمام المجلس إما بنفسهم أو بوكيل مفوض بالنيابة عنهم في نفس الدعوى".

أُريت كيف أنه حتى سنة ١٨٤٥ م كان التوكيل في القضايا غير معروف ؛ وفي سنة ١٢٦١ هـ عمل به في ثغر الإسكندرية . وفي سنة ١٢٦٢ هـ سرى في مصر القاهرة . وفي سنة ١٢٧٢ هـ وردت لأول مرة كلمة (أفوكاتية) في لأئمة ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ . وفي سنة ١٢٧٢ هـ ترقى كلمة (أفوكاتية) إلى (أفوكاتية) . ولكن الأفوكاتية والأفوكاتية حظرت عليهم دخول المجالس وبقيت الإجازة قاصرة على توكيل الوكلاء .

وفي سنة ١٢٧٨ هـ (سنة ١٨٦١ م) اتفقت الحكومة المصرية مع قناصل الدول على إنشاء مجلس ينظر في الدعاوى المرفوعة من الأجانب على المصريين سموه (مجلس قوميون مصر) ، تشكل من ثلاثة مصريين ، منهم الرئيس ، ومن عضو أوروباوى ، ومن عضو من الأروام ، وعضو من الإسرائيليين ، وعضو من الأرمن . وسنوا له قانوناً لرؤية الدعاوى التي ترفع إليه . ونص في البند الرابع منه على أن التقارير التي تقدم للمجلس يجب أن تكون مشتملة على "محل تواطن المدعى أو وكيله إذا ما أراد أن يقيم ويكلا عنه في دعواه" ، وورد في البند السابع منه أنه "يجب على المدعى عليه أن يقدم جوابه إلى حضرة رئيس مجلس القومسيون بواسطة ديوان محافظة مصر وفي نفس المدة المذكورة ينبغي له أن يحضر إلى المحروسة بنفسه ويسكن بها لغاية فهو البدعى المقامة عليه أو يقيم ويكلا من طرفه يكون مستوفياً لجميع الشروط يتصرف ويقوم مقامه إمام أرباب مجلس القومسيون في كل كلية وجزوية" . وفي البند الثامن منه قيل إن جواب المدعى عليه على دعوى المدعى ومستنداته "تحفظ تحتيد كاتب المجلس" ويلزم أن يتوضح "في الجواب المذكور حضور المدعى عليه للمحروسة إن كان حضر بها وفي هذه الحالة يذكر به كذلك مع الدقة والضبط

محل توطنه أو يتوضح فيه اسم وصنعة ومحل توطن الشخص الذي اختاره ويكلا عنه في المرافعة" . وهذه أول مرة ذكرت فيها كلمة (المرافعة) في قوانين ولوائح ذلك العصر .

وفي جمادى الأولى سنة ١٢٨٨ هـ (أغسطس سنة ١٨٧١ م) صدر أمر عال ، بسم الله الرحمن الرحيم ، إلى نظارة الداخلية بالمصادقة على قرار مجلس شورى التواب الخاص بترتيب مجالس بالبلاد ومجالس وضبطيات بالمراكز لنظر القضايا والدعاوى التي تقع في دائرتها فتقرر أن "يترتب في كل بلد مجلسين أحدهما للإدارة والثاني للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزية ثم وأعمال ضبطية في كل مركز وضبطية عمومية بكل ديوان مديرية" . وقد بينت الإجراءات الواجب اتباعها أمام مجلس مشيخة البلد ومجلس دعاوى البلد ومجلس بلدى البلد ومجلس دعاوى البلد ومجالس المركزية والمجالس المحلية وجمعيات تجار للدعاوى التجارية ، وليس فيها نص يشير صراحة أو دلالة إلى جواز التوكيل عن أحد طرفي الخصومة . ومع أن الحكومة رأت بعد ذلك توسيع اختصاص هذه المجالس الجديدة وأصدرت بذلك لأئمة بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ هـ فإن اللوائح الكثيرة التي صدرت لم تشر بكلمة ما إلى مسألة التوكيل وبقي الأمر مقصوراً على النصوص القليلة التي ذكرناها .

وفي سنة ١٨٧٥ أنشأت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول الأجنبية المحاكم المختلطة . وعندما وضعت لأئمة ترتيب المحاكم المختلطة فكرت طبعاً في الجلسات وفي من يحضرها للدفاع عن الخصوم . ولم يكن نظام المحاماة معروفاً من قبل ، كما لم يكن في مصر عامون عندهم المؤهلات اللازمة للحضور عن الخصوم والدفاع عن مصالحهم ، فبرزوا بين المحاكم الابتدائية ومحاكمة الاستئناف ، ونصوا في المادة ١٧ من لأئمة ترتيب المحاكم المختلطة على أنه "لا يقبل وكيل ولا مدافع عن أرباب الدعاوى أمام محاكمة الاستئناف إلا من يكون حائزاً الشهادة الدالة على كونه أفوكاتياً" . أما أمام المحاكم الابتدائية فلم يتشددوا في أهلية الوكلاء وقبلوا من مارس الصناعة أمام المحاكم القنصلية مدة خمس سنوات على الأقل ، وثبت أنه لم يملغ بلغتين من اللغات المقررة رسمياً أمام المحاكم المختلطة ، ونجح في الامتحان الكتابي والشفاهي الذي تقرر عقده في بحر ستة شهور من تاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ م في القانون المدني وقانون العقوبات وقانون التجارة وقانون المرافعات وقانون تحقيق الجنائيات ؛ على أن يكون لكل محتق الحق في أن يوجه إلى

الطالب سؤالا في الامتحان التحريري ويمتحنه مدة نصف ساعة في الامتحان الشفاهي . وعلاوا تشددهم في قبول التوكيل عن الخصوم أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة الاستئناف هي الدرجة النهائية للتقاضي ، وأن المصريين يجهلون القوانين الجديدة ويجهلون طرق التقاضي أمامها ، وأنه من العدالة أن تتوفر في وكلائهم ، أمام محكمة الاستئناف الأهلية ، الكافية علما وخبرة .

لأن مظاهر تشددهم أن فرضوا على الوكلاء أمام المحاكم الابتدائية مدة تمرين مقدارها ثمانى سنوات ، فاذا قضوها قبلوا أمام محكمة الاستئناف .

لأن كانت حالة المحامين أمام المحاكم المختلطة ، في بداية عهدها ، أشبه بحالة المحامين أمام المحاكم الأهلية في بداية عهدها . لأن القضاء المختلط ما كان ينظر إلى الوكلاء والمحامين في ذلك العهد مثل نظره إليهم الآن . فمثلا كان يميز للمحامين في ذلك العهد أن يباشروا أعمالا وأشغالا أخرى علاوة على ممارسة المحاماة ، كما كان يميز لهم مطالبة من وكلوهم في الأعمال الخارجة عن المحاماة بأتعاب عنها ، ويميز العقود التي عقدها من قبل إنشاء المحاكم المختلطة مع موكلهم على أخذ حصة من الأموال المتنازع عليها بناء على أن علاقاتهم بموكلهم قبل إنشاء المحاكم المختلطة ما كانت علاقة محام بموكل بل كانت علاقة وكيل بموكل .

لأن سنة ١٨٨٠ عرضت الحكومة على شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية وقاضى أفندى محكمة مصر الكبرى الشرعية لأشحة للحاكم الشرعية فأقروها . فصدر أمر عال لرياسة مجلس النظر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧هـ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠م) باتباع الاجراء على موجبها . وفيها ورد لأول مرة نص على جواز قبول (التوكيل عن الأخصام) وترك للقاضى أمر قبولهم أمام المحاكم أو عدم قبولهم .

لأن بداية خديوية المغفور له توفيق باشا فكرت الحكومة المصرية في إنشاء المحاكم الأهلية ، واقتبست من المحاكم المختلطة قوانينها ونظاماتها ، فزفت الوقائع المصرية الصادرة في ٣ صفر سنة ١٢٩٨ (٤ يناير سنة ١٨٨١) إلى الأمة المصرية بشرى (إصلاح قوانين المجالس المحلية) وأن هذه القوانين (قد قرب انتهاؤها ، والعمل بموجبها سيشرع فيه عما قريب) .

لأن ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨هـ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١م) نشرت الوقائع الرسمية لأشحة ترتيب المجالس . ولولا أن هبت الثورة العرابية في القطر المصرى وعطلت هذا الإصلاح الكبير لكنت المحاكم الأهلية فتحت أبوابها في أوائل سنة ١٨٨٢

لأن انحمدت الثورة العرابية عادت الحكومة إلى التفكير في إنشاء المحاكم الأهلية . وأصدرت بالفعل في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) لأشحة ترتيب تلك المحاكم شفعتها بالقوانين الموضوعية التي تحكم بموجبها وبقوانين الإجراءات المنظمة لسيرها في قضائها . وفي لأشحة الترتيب وقانون المرافعات إشارة إلى وكلاء الدعاوى الذين ترقى أحوالهم طبقة بعد أخرى حتى وصلوا إلى المرتبة التي تراها اليوم للمحامين ونقابة المحاماة .



الحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية

بقلم حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

لم تكن الحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية بأحسن حالا من القضاء ، بل لم تكن - كما هي معروفة عندنا اليوم - معهودة في تلك الأزمان ، لأن وجودها متوقف على وجود المحاكم المنظمة . وكل ما في الأمر أن مظهرها كان محصورا في تحرير عرائض الشكاوى بواسطة طائفة "العرضالجية" . وإذا كانت قوم منهم قد احترقوا حرفة التوكيل فقد بلغ من شرورهم أن كان يطلق عليهم لقب "المزورين"

فما بعد إنشاء المحاكم الأهلية فإن لائحة ترتيبها التي لم تصدر بالفعل في صيغتها النهائية إلا في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ، وكان من أسباب تأخر صدورها قيام الثورة العربية قبيل ذلك التاريخ ، فقد نص في المادة ٢٤ منها على أنه "يجوز للأخصام أن يحضروا بأنفسهم إلى المحاكم أو بواسطة وكلاء عنهم" . ونص في المادة ٢٥ على أنه "يجوز لكل محكمة ألا تقبل في التوكيل عن الأخصام من ترى فيهم عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائحة" ، ولكن لم تقل

لائحة الترتيب ما هي حدود اللياقة ولا ما هو الاستعداد اللازم للقيام بمهمة التوكيل ، بل أجملت وتركت الرأي للمحاكم . وكذلك لم يرد في قانون المرافعات الذي صدر في سنة ١٨٨٣ عقب اللائحة سوى نصوص مجيزة لحضور الأخصام أمام المحاكم بأنفسهم أو بوكلاء عنهم يكون توكيلهم ثابتا ، ولا تعرض فيها للصفات الواجبة في هؤلاء . إلى أن كانت سنة ١٨٨٤ حيث صدرت لائحة الإجراءات الداخلية وفيها المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ وهي تتحدث عن وجوب تقديم توكيل مصدق عليه بوجه رسمي أمام كاتب المحكمة وأن يرد الوكيل لموكله ، متى انتهت وكالته ، كافة الأوراق والمستندات التي تكون سنداً له بمصاريف على موكله .

(وفي مارس سنة ١٨٨٤ أصدرت محكمة استئناف مصر إعلانا نشر بالوقائع المصرية جاء فيه : "حيث إن أحكام القوانين الجديدة لا تساعد على قبول كل من أراد التوكيل عن أرباب الدعاوى في القضايا الجارية نظرها أمام محكمة الاستئناف إلا من يكون اسمه مندرجا بالجدول المعد لذلك بالمحكمة فينبغي على كل من أراد من الأفوكاتية والوكلاء معرفته بهذه الصفة لدى المحكمة أن يقدم طلبه إليها للنظر فيه وقيده بالجدول الموجود فيها لهذا الغرض" . فانها لت طلبات القيد على محكمة الاستئناف ممن هب ودب من الأفوكاتية المقررين لدى المحاكم المختلطة ، ومعظمهم لم يكن يدري من اللغة العربية شيئا ، ومن وكلاء الدعاوى الذين كانوا يشتغلون بالتوكيل لدى المجالس المحلية ، ومعظمهم ممن عرفت حالهم من الجهل ورقة الخلق . وقد قيدتهم محكمة الاستئناف بالجدول بغير تدقيق ولا حسن انتقاء ، وأطلق عليهم لقب "وكلاء الدعاوى" "Mandataires" .

(وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ أصدرت الحكومة لائحة الحاماة أمام المحاكم الأهلية . وهي أول وثيقة رسمية أطلق فيها على هذه الصناعة اسم "حرفة الحاماة"

وعلى الممارسين لها لقب "المحامين". وقد اشترطت اللائحة المذكورة على من يريد أن يقيد اسمه في جدول المحامين "أن تكون سنته ٢١ سنة على الأقل، وأن يكون حسن السير والسلوك، وألا تكون صدرت عليه احكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف، وأن يكون ذا كفاءة تامة في فن المحاماة". ولتقدير هذه الكفاءة شكلت لجنة في محكمة الاستئناف دعيت باللجنة المستديمة مهمتها امتحان من يريد قيد اسمه في جدول المحامين. وقد بينت اللائحة واجبات المحامين كما نظمت طرق تأديبهم. ولعل هذه اللائحة هي أول درجة صعدت عليها هذه المهنة لترقى إلى المستوى اللائق بها، ولو أن تساهل اللجنة المستديمة في الامتحان كان غير حميد الأثر في النتيجة المرجوة من إنشائها.

ولبعد سنوات خمس من ذلك التاريخ وجدت الحكومة أن القضاء قد خطا خطوات واسعة نحو الكمال فرأت أن تخطو بالمحاماة كذلك فأصدرت للمحامين قانونا في ٦ ربيع أول سنة ١٣١١ - ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ ألغت به قانون سنة ١٨٨٨ وأطلقت عليهم اسم "الأفوكاتية" أسوة بزملائهم أمام المحاكم المختلطة، ووضعت شروطا جديدة لقبول المحامين أمام المحاكم، أهمها أن يكون طالب القيد حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على إتمام دراسته أو شهادة من إحدى المدارس الأجنبية بشرط أن تقرر اللجنة المشكلة لنظر طلبات المحامين أنها تقوم مقام الشهادة المذكورة أولا، وأن يكون حسن السمعة والسير.

ولقد عنيت اللائحة المذكورة ببيان ما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات فنوهت بشرف الطائفة وفرضت عقوبات تأديبية على من يخل بشرفها، كما نصت على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين أى عمل آخر يحط من قدر المحامي، وعلى واجب الدفاع عن الفقراء مجانا، وعلى واجب المحافظة على سر المهنة، وعلى أتعاب المحامي الخ.

ولتقدير الشارع المصرى في ذلك الحين لشأن المحامين يظهر جليا من تقريره في الامر العالى الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ أنه "لا يعين أحد لوظيفة مساعد نيابة إلا إذا ألحق في أحد أقلام الكتاب بالمحاكم أو بالنيابة العمومية مدة سنة أو اشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الأفوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال المحاماة الخ".

وفي سنة ١٩١٠ صدر القانون رقم ٩ مكرر سنة ١٩١٠ بشأن المحامين غير الحائزين على شهادات ولكنهم أثبتوا كفاءة تؤهلهم للمساواة بزملائهم فقرر أن "الأشخاص المقبولين الآن في التوكيل عن الأخصام امام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذى يقبلون أمام المحكمة المذكورة بمقتضى أمرنا هذا وتكتب أسمائهم في جدول المحامين. والأشخاص المقبولون في التوكيل عن الأخصام أمام محكمة ابتدائية واحدة أو أكثر يكون لهم الحق في المرافعة أمام المحاكم الأخرى التى من درجتها وفي الارتداء بالنش ... وتسرى عليهم أحكام هذا الأمر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم. ويلزم أن يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين كشف يشمل على أسماء الأشخاص المقبولين في التوكيل عن الأخصام أمامها وأمام المحاكم التى من درجتها".

وفي سنة ١٩١٢ خطت الحكومة خطوطها الأخيرة لرفع شأن المحاماة فسنت لها القانون المعمول به الآن، وأنشأت لها فيما أنشأت، نقابة تمثل عموم المحامين؛ لها جمعية عمومية ومجلس وصندوق. وقرر القانون وجوب حضور عضوين من مجلس النقابة في لجنة قبول المحامين، كما خول مجلس النقابة حق التحقيق مع المحامين في الشكاوى التى تقدم ضدهم وإنذارهم وطلب رفع الدعوى التأديبية

عليهم ، واعتبر مجلس النقابة شخصا معنويا ينوب عن النقابة ويدافع عن مصالحها ويعمل باسمها ، كما اعتبره سلطة إدارية من بعض الوجوه .

للى هذا الحد وصل التشريع للمحاماة . ويمكن القول بأن المحاماة في مصر بلغت مبلغا يضارع ما وصلت إليه حال المحامين في البلاد الأخرى من حيث الكفاءة والمعرفة بأوضاع القانون ومختلف الشرائع . بل ربما كان المحامى في مصر على علم بدراسة القوانين المختلفة بدرجة أوسع نطاقا ، نظرا لتشعب جهات القضاء في مصر واختلاف نوع ما لكل منها من الولاية ، حيث يوجد في مصر المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية والبطريكخانات والمحاكم القنصلية على اختلاف أنواعها ، ولكل واحدة من هؤلاء ترتيب خاص وقانون خاص ، ومن المفروض على المحامى المصرى أن يلم بهذه الأنظمة ولو في الجملة إلماما كافيا . فالعبء على المحامى في مصر ثقيل ، ولكن له من مختلف الشرائع في بلده تشريعا مقارنا يجعل العقلية القانونية لديه أكثر اتساعا واتساجاما منها لدى زميله المحامى في أى بلد آخر . وإذا صرفنا النظر عن تطور دراسة القانون في مصر وما وصلت إليه من التقدم وتوافر أسباب البحث القانونى بحكم إنشاء كلية الحقوق ، فإن لغة المحاماة بلغت مبلغا جديرا بالتقدير والاعتبار حتى يمكن القول بأنه أصبح للمحاماة ولغة المحاماة أدب خاص . وآية ذلك ما هو مشاهد من التطور في لغة المرافعات والمدكرات وما يعرض فيها من بحوث فقهية . وهذا الترقى في لغة المحاماة يلبسه الإنسان بمراجعة ما كانت عليه الحال مما كان يكتب في التقارير قبل إنشاء المحاكم الأهلية وما تجرى به المرافعات أمام المحاكم الآن مما لا حاجة بنا إلى إيراد الأمثلة عليه .

ولقد كان من الطبيعى بحكم رقى المهنة ، وبحكم القوانين التى نهضت بها ، أن نرى ارتقاء ظاهرا في عقلية المحامين وحبهم لمهنتهم واحترامهم لها وتمسكهم بأسباب

الكرامة فيها والغيرة على ما فيه صلاحها . ولقد سرى هذا التطور إلى عقلية جمهور المتقاضين وصلاتهم بالمحامين إذ يرى الموكل الآن في شخص محاميه رسولا يهديه سواء السبيل ويتولى عنه إبلاغ رسالة الحق إلى القاضى ، ولم يعد في نظره مجرد أجير لرص الكلام .

كان الحال كذلك حتى قامت الحرب العالمية ونال مصر منها ما نالها ، وأعلنت الدولة البريطانية حمايتها على القطر ، ثم أعقب ذلك إعلانات الأحكام العرفية الإنجليزية فأضيف إلى القوانين المعمول بها في مصر القانون الجنائى الإنجليزى ، فقام المحامى المصرى بمهمته ، إذ ذاك ، قياما يفخر به ، حتى شهد كبار المحامين الإنجليز لبعض المحامين المصريين أنهم يقومون بواجبهم أمام المجالس العسكرية البريطانية على خير ما يمكن أن يقوم به زملاؤهم في بلاد الإنجليز . ثم أعلنت الهدنة ونهضت مصر نهضتها الوطنية الكبرى فكان المحامون في الطليعة . لبثوا يثبوتون في الأمة روح الوطنية والاستقلال بما طبعوا عليه بحكم مهنتهم من القوة الخطابية ومن اتصالهم بالجمهور اتصالا وثيقا جعل لدعوتهم إياه أثرا في نفسه أدى إلى نفخ تلك الروح في البلد أجمع . فلما بدأت الحركة الوطنية أن تسيير سيرها ، تقدم ثلاثة رجال يطلبون بحق مصر من الدولة ويعرضون على المندوب السامى أن يصرح لو قد مصرى بالسفر إلى مؤتمر السلام فكان أحد هؤلاء الثلاثة محاميا . ولما سافر الوفد إلى باريس كان من أعضائه عدد من المحامين تركوا أعمالهم في سبيل الذود عن حياض الوطن والمطالبة بحقوقه المقدسة . حتى إذا ألغيت الحماية وأعلن استقلال مصر وصدرت إرادة جلالة الملك بوضع دستور للبلاد ، تألفت لجنة لوضعه كان بين أعضائها الاثنين والثلاثين ، عدد من المحامين قاموا بعملهم على الوجه الأكمل . فلما صدر الدستور وجرت الانتخابات للبرلمان ، تقدم المحامون لخدمة بلادهم ، فظهر تقدير مواطنيهم لجهودهم العظيم في انتخاب عدد كبير منهم

في تلك المجالس . فقد انتخب في الهيئة النيابية الأولى ٥٦ محاميا وفي الثانية ٤٧ وفي الثالثة ٥٧ وفي الرابعة ٦٨ . وكان من الطبيعي وقد ساهم المحامون في الحركة السياسية الوطنية هذا المبلغ من المساهمة أن افتتح أمامهم باب المناصب السياسية الكبرى ، فارتقى كرسى الوزارة منهم منذ إنشاء الدستور للآن أربعة عشر محاميا ، بل إن بعضهم تولى رئاسة الحكومة غير مرة ، كما أن بعضهم تولى رئاسة مجلس النواب . ولقد طأنا رأينا المحامي يترك مكتبه ليقوم بواجبه الوطنى في خدمة بلاده في كرسى الوزارة حتى إذا سقطت عاد إلى كرسبه في مكتبه لا يجد فرقا بين هذا الكرسى وذاك .

للم يكن يتوهم المحامون كراسى الوزارة نتيجة لمساهمتهم في الحركة السياسية فقط ، بل كان كذلك نتيجة لرقيهم العلمى القانونى ومقدرتهم الفائقة في تصريف الأمور . لذلك رأيناهم وقد خطبتهم دور القضاء العليا ليكونوا بين رجالها ورأيانهم ينتقلون من مكاتبهم إلى كراسى الاستشارة في محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والإبرام بل إن المحاماة لتفتخر بأن أحد أعضائها ولى أكبر مركز قضائى في مصر وهو رئاسة محكمة النقض والإبرام .

ولقد ساهم المحامون كذلك في الحركة العلمية القانونية فأصدروا عدة مجلات قضائية كانت هدى ونبراسا للتقاضين والمحامين ورجال القضاء . نذكر منها مجلات الحقوق ، والأحكام ، والمحاكم ، والشرائع ، والقضاء ، والاستقلال ، وميزان الاعتدال ، والدليل ، وكلية الحقوق ، والجريدة القضائية ، وغيرها . كما أن نقابة المحامين أصدرت مجلة " المحاماة " وهى تضارع بلا شك أرقى المجلات القضائية الأوروبية بما تحويه من أبحاث متنوعة في جميع فروع القوانين ، وبما تعلق به على

أحكام المحاكم من وجهتها القانونية . كما أن للمحامين في عالم التأليف كتباً ورسائل وأبحاثاً عديدة في كثير من المسائل المدنية والجنائية والتجارية والمرافعات والمسائل الدولية .

هذه هى حال المحامين بعد إنشاء المحاكم الأهلية ظلوا يرتقون بمهنتهم وبأنفسهم سلماً سلماً حتى أصبح لقب المحامي الآن علماً على حرية الرأى والشجاعة في القيام بالواجب والدفاع عن المظلوم والأخذ بيد المهضوم الحق ، سواء أكان ذلك في القضايا الخاصة أو في المسائل العمومية ، بعد أن كانوا يلقبون قبل إنشاء المحاكم الأهلية بالمزورين والنصابين والدجالين . ولا شك مطلقاً في أنهم سينتفرون على خطة الرقى بمهنتهم وبلادهم والسير بها إلى الأمام ، حتى تصبح مصر في المستوى اللائق بها بين الأمم وحتى تصبح العائلة القضائية فيها بوجه عام ، وعائلة المحاماة على الخصوص ، في طليعة مثيلاتها في العالم .



بیان لاسماء شقباء المحامین هم هورهم

... .. من أول نوفمبر سنة ١٩١٢ إلى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣	أبراهيم ألباوي بك
... .. من ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤	عبد العزيز فهمي بك ^(١)
... .. من ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٥	أحمد أبو النصر بك
... .. من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٥ إلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧	أحمد الطفي بك
... .. من ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٧ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩	عبد العزيز فهمي بك
... .. من ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣	أحمد بك
... .. من ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤	أحمد أبو شادي بك
... .. من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥	أحمد الطفي بك

(١) تنظر صورة مع وزراء الحفانية .

... .. من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ إلى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦	أحمد بك
... .. من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧	أحمد حافظ رمضان بك
... .. من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠	الأستاذ أحمد جسيوني
... .. من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢	أحمد كجيب الغرايلي باشا ^(١)
... .. من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ إلى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣	الأستاذ أحمد جسيوني
... .. من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣	الأستاذ أكرم عبيد

(١) تنظر صورة مع وزراء الحفانية .

(ط)

إدارة قضايا الحكومة

لحضرة صاحب العزة صليب سامي بك

١ - كانت الوالي قديما يجمع السلطات في يده ، ويمثل فروع الحكم بشخصه ، فكانت قضايا الأفراد موكولة لحكمه ، ونزاهة الحكم فيها منوطة بعده .

لوقد كان الأمر كذلك في مصر ، فيما عدا قضايا الوقف ، التي كان يوكل الفصل فيها للقاضي الشرعي ، ولو كانت مرفوعة على الوالي . لذلك كانت يكثر وقف الأعيان في عهود الظلم ، وكان للقضاة الشرعيين ، في قضايا الوقف ، مواقف محمودة .

٢ - لكي أن المبادئ الديمقراطية لم تلبث أن انتشرت في أوروبا في القرن الماضي ، ففضت على حكم الفرد ، وجعلت للدولة شخصية مستقلة عن شخصية الحاكم ، فأدى ذلك إلى مساواة الحكومة بالأفراد في حق التقاضي .

لومن البلاد ما جعل مقاضاة الحكومة أمام القضاء العادي ، كإيطاليا ، ومنها ما أنشأ لها قضاءً خاصاً كفرنسا .

٣ - لوعند إنشاء المحاكم المختلطة ، اختار المشرع المصري الطريقة التي اتبعت في إيطاليا ، فنص على اختصاص هذه المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع بين الحكومة والأجانب (مادة ١٠ من لائحة تشكيل المحاكم المختلطة) ، كما نص ، عند إعادة تشكيل المحاكم الأهلية ، على اختصاص هذه المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع بين الحكومة والمصريين (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) .

٤ - لوالذا كانت الحكومة قد أصبحت خاضعة للقضاء المصري ، وجب أن يمثلها أمامه موظفون من رجال القانون ، يقومون بالدفاع عن مصالحها ، قيام المحامين بالدفاع عن مصالح الأفراد .

لذلك عيّنت الحكومة ، قبيل إنشاء المحاكم المختلطة ، بتشكيل هيئة الدفاع عنها أمام هذه المحاكم . وقد تولت هذه الهيئة ، فيما بعد ، الدفاع عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية ، على أثر ترتيب هذه المحاكم .

لوقد أسست الحكومة هذه الهيئة " قومية قضايا الحكومة " أو " لجنة قضايا الحكومة " .

لختارت الحكومة المصرية ، بينما كانت تفاوض حكومات الدول ذوات الامتياز في تشكيل المحاكم المختلطة ، أربعة من رجال القانون المعروفين في أوروبا ، وجعلتهم " مستشارين للدولة " ، ثم شكلت منهم الهيئة الأولى للجنة قضايا الحكومة في سنة ١٨٧٤

٥ - لولما كان قيام لجنة القضايا بالواجب عليها ، على الوجه الأكمل ، يقتضي أن تمنح من السلطة ما يتناسب مع مسؤولياتها الخطيرة ، فقد صدر الأمر العالي في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ ، بمنح اللجنة استقلالاً ذاتياً ، وبمخويل أعضائها سلطة واسعة في دائرة اختصاصهم .

لأشتمل الأمر العالى المشار إليه على تسع مواد :

والأولى منه جعلت القاهرة مقرا للجنة .

والثانية عينت اختصاصات اللجنة ، باعتبارها هيئة استشارية للحكومة ، ثم باعتبارها هيئة ممثلة لها أمام القضاء .

والثالثة جعلت رئاسة اللجنة لجميع أعضائها على التوالى ولمدة شهر .

والرابعة وضعت اللجنة تحت إشراف وزارة الحقانية .

والخامسة أباحَت للجنة كتابة محرراتها بأحدى اللغتين الفرنسية والإيطالية .

والسادسة أجازت تعيين نواب للمستشارين ، للقيام بالأعمال القضائية ، على أن يكون تعيينهم بقرار من وزير الحقانية بناءً على طلب اللجنة .

والسابعة اشترطت فيمن يعين مستشارا أو نائبا أن يكون ممن لهم حق الاشتغال بالحماماة ، أو تولوا القضاء فى بلادهم .

والثامنة احتفظت للمستشارين الأربعة المعيّنين ، بالشروط الواردة فى عقود استخدامهم .

والأخيرة فوضت للجنة وضع لائحتها الداخلية ، بشرط التصديق عليها من وزير الحقانية .

٦ - ثم كون الأمر العالى المشار إليه قد خول أعضاء لجنة القضايا سلطة واسعة ، فهذا ظاهر من نصوصه . وأما كونه قد منح اللجنة استقلالاً ذاتياً ، فهذا ثابت من نص مقدمة الأمر العالى ومن مضمون أحكامه معا .

ولا يعترض على ذلك بإشراف وزير الحقانية ، وبتعيين النواب بقرار منه ، وبمصادقته على اللائحة الداخلية ، لأنه من عهد أن اقتبست الحكومة المصرية نظام الحكومات الأوروبية ، وقسمت مصالحها المختلفة إلى وزارات ، وجعلت الهيمنة على أعمال الدولة لمجلس الوزراء ، أصبح لازما من الوجهة النظامية ، أن تتبع كل مصلحة إحدى الوزارات ، فيكون التعيين فيها بقرار من الوزير ، وتكون المصادقة على لائحتها منه ، دون أن يؤثر ذلك فى استقلال المصلحة الذاتى .

٧ - هلى أنه فيما سلف لم يرق فى نظر الحكومة أن يكون للجنة هذا الاستقلال الذاتى ، وأن تنبى لأعضائها تلك السلطة الواسعة ، فاستصدر المرحوم رياض باشا أمرا عالياً فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ قضى :

(أولا) بتقسيم لجنة قضايا الحكومة إلى ثلاثة أقلام : أحدها - قلم قضايا وزارة المالية ، وتبعه قضايا وزارة الداخلية - والثانى - قلم قضايا وزارة الحقانية ، وتبعه قضايا وزارات الخارجية والمعارف والأوقاف - والثالث - قلم قضايا وزارة الأشغال ، وتبعه قضايا وزارة الحربية والبحرية (المادتان ١ و ٢) .

(ثانيا) بإعطاء كل وزير من الوزراء الحق فى جمع نظار أقلام القضايا (المستشارين) بهيئة قومية تحت رياسته (مادة ٣) .

(ثالثا) بجعل تعيين نظار أقلام القضايا بناءً على طلب الوزير المختص ، وتعيين النواب (المستشارين الماعدين) بقرار من الوزير (مادة ٤) .

(رابعا) بالتصريح لوزير المالية بتعيين مندوبين قضائين بالمحافظات والمديريات ، ووضع لائحة ببيان وظائف هؤلاء المندوبين (مادة ٥) .

(خامسا) بإلغاء الأمر العالى الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ (مادة ٦) .

٨ - (وإذا أخذنا بما جاء في الوثائق الرسمية ، فلا نجد لانتقاص سلطة اللجنة وحقوق أعضائها علة يمكن أن ترجع إلى عمل المستشارين أنفسهم ، فقد جاء في تقرير رياض باشا المرفق بمشروع الأمر العالي :- " وأما قومية مستشارى الحكومة فانها قامت بجميع الخدمات التي كان متوقعا أداؤها منها ، وقد اتفق مجلس النظر رأيا على أن يحيط جنابكم السامى علما بالهمة الدالة على نباهة ودراية أعضاء القومية المذكورة ، الذين لم يفتروا عن بذلها في تأدية الوظائف الصعبة التي كانت أحييت إلى عهدتهم " .

(ولكن رياض باشا علل ، في تقريره ، تعديل نظام لجنة القضايا ، بصدر الأمر العالي الرقم ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ ، القاضى بتتبع جميع المصالح الإدارية للوزارات ، بالرغم من أن الأمر العالي المشار إليه لم ينشئ نظاما جديدا كان مجهولا في مصر وإنما جاء مقررًا لنظام معمول به فيها من قبل ، وبالرغم من أن الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٧٦ يحقق الغرض من هذا النظام ، بتتبع لجنة القضايا لوزارة الحفانية ، كما رأينا .

(ولقد غلى رياض باشا في الانتقاص من سلطة مستشارى الحكومة إلى حد أن ألغى التشريع القديم ، الذى نص تفصيلا على اختصاصاتهم ، دون أن يبين هذه الاختصاصات في تشريعه الجديد .

٩ - (كان لتشريع سنة ١٨٨٠ أن يطول العمل به ، دون أن تتبين عيوبه . لذلك لم يلبث أن ألغى بالأمر العالي الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ في عهد وزارة المرحوم نوبار باشا .

(فأعاد الأمر العالي المذكور تشكيل لجنة القضايا باعتبارها هيئة مستقلة ذاتيا ، تحت إشراف وزير الحفانية (مادة ١) .

(ونص على اختصاصاتها ، على النحو الذى كان منصوبا عليه في الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٧٦ (مادة ٢) .

(وأضاف إلى اختصاصات اللجنة مراجعة القوانين والأوامر واللوائح قبل إصدارها (مادة ١٢) .

(وأجاز لكل وزير أخذ رأى اللجنة في أية مسألة يريد ، دون أن تتعقد اللجنة في ديوانه وتحت رياسته (مادة ٤) .

(ولجعل تعيين المستشارين بناءً على طلب مجلس الوزراء (مادة ٩) .

(وأشأ مأمورية الإسكندرية (مادة ٧ و ٨) .

(فهم أجاز تعيين نواب للوزارات ، إذا اقتضت الحال (مادة ١٠) .

١٠ - (ولقد أضاف الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٤ إلى اختصاصات لجنة القضايا تحضير القوانين والأوامر واللوائح ، على أثر صدور الأمر العالي في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ بوقف أعمال مجلس شورى الحكومة . وكان هذا المجلس قد شكل بالأمر العالي الرقم ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، عملا بالمادة ٤٦ من القانون النظامى ، الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ .

(وكان مجلس شورى الحكومة مؤلفا من عشرين عضوا ، وكان رؤساء أقلام القضايا من أعضائه . وكان من اختصاص هذا المجلس تحضير القوانين واللوائح ، وإصدار الآراء " في كافة المسائل المتعلقة بالمصلحة العمومية ، وفي غير ذلك من المسائل التي يبيحها إليه نظار دواوين الحكومة للبحث فيها " .

(ويتبين من ذلك أن اختصاص مجلس شورى الحكومة كان يجب كثيرا من اختصاصات لجنة القضايا .

لجعل التفكير في إنشاء هذا المجلس هو ما حدا بالمرحوم رياض باشا إلى انتقاص سلطة اللجنة . فلما وقفت أعمال المجلس ، كان لابد من هيئة أخرى لتقوم بتخصير القوانين والأوامر واللوائح ، فأضاف المرحوم نوبار باشا هذا العمل إلى أعمال لجنة القضايا ، وكان لابد كذلك من إعادة سلطة هذه اللجنة ، فأعادها إليها .

١١ - (وفي ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ ، صدر أمر عال بإنشاء هيئة خاصة ، دُعيت "باللجنة الاستشارية لسن القوانين واللوائح" مهمتها "وضع مشروعات القوانين والأوامر واللوائح في صيغة قانونية ، وجعل نصوصها ملائمة للقوانين المتبعة" .

شكلت هذه اللجنة من وزير الحقانية - رئيسا - ومن المستشار القضائي ، وأحد أعضاء لجنة القضايا ، وناظر مدرسة الحقوق ، ووكيل الوزارة المقدم منها مشروع القانون أو اللائحة - أعضاء - "على أن للجنة في كل الأحوال أن تستدعي باقى أعضاء لجنة قضايا الحكومة" .

ولما كانت مشروعات القوانين والأوامر واللوائح ، التي تعرض على هذه اللجنة التشريعية ، من وضع المستشارين الملكيين ، جرى العمل على دعوتهم جميعا لحضور جلسات اللجنة ، كما جرى العمل على تحلف وكيل الوزارة ، ثم على عدم دعوته ، فأصبح المستشارون الملكيون قوام اللجنة التشريعية .

(وفي ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال ، أقر الحالة على ما جرى به العمل ، أى يجعل أعضاء لجنة القضايا أعضاء باللجنة التشريعية ، وبالاستغناء عن عضوية وكيل الوزارة ، اكتفاء بحق الوزارة في ندب من ينوب عنها لحضور الجلسة التي يفتحص فيها المشروع المقدم منها .

لوقد تضمن الامر العالى المذكور حكما جديدا ، بالنص على أن رئاسة اللجنة تكون للمستشار القضائي ، عند غياب وزير الحقانية .

(وفي ١١ يناير سنة ١٩٢٣ ، صدر القانون الأخير "بتنظيم أعمال قضايا الحكومة" . وهو تشريع واف ، جمع بين أحكام الأوامر العالية واللوائح السابقة ، وأضاف إليها أحكاما جديدة .

فصل هذا القانون اختصاصات إدارة قضايا الحكومة (مادة ١) .

لوجعل أخذ رأيها إلزاميا للوزارات والمصالح ، في بعض الحالات (مادة ٢) .

لألحق إدارة القضايا بوزارة المالية (مادة ٣) .

لأخصص لمجلس الوزراء ، ولكل وزارة ، ولكل جماعة من الوزارات ، قسما للقضايا ، مع إجازة لإنشاء فروع لأقسام القضايا بالوزارات (مادة ٤) .

لوجعل تحديد عدد الأقسام والمأموريات بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على طلب وزير المالية ، الذى يتولى توزيع موظفى القضايا على مختلف الأقسام وفروعها ، بناء على اقتراح اللجنة (مادة ٥) .

لأقسم موظفى إدارة القضايا إلى أعضاء ومعاونين ، بفعل أعضاءها المستشارين ، ومساعدتهم عند غيابهم (المواد ٦ و ٨ و ٩) .

لأساوى بين الأعضاء من حيث التعيين بمرسوم (مادة ٧) .

لأعين درجات معاوني الفنيين (مادة ٦) .

لأعين اختصاصات لجنة القضايا (مادة ١٠) .

لأنص على أن تعهد رياستها لأحد المستشارين الملكيين بقرار من مجلس الوزراء (مادة ٩) ثم عين اختصاص هذا الرئيس (مادة ١١) .

١٣ - أولعل مسألة الرئاسة أظهر التعديلات التي أدخلها القانون على نظام لجنة قضايا الحكومة . فانه عندما نظمت الهيئة الأولى للجنة القضايا في سنة ١٨٧٦ ، كانت الرئاسة للمستشارين الأربعة ، يتناوبونها شهرا بعد شهر ، وكانت الرئاسة مقصورة على تولى الزعامة في جلسات اللجنة .

لوفي سنة ١٨٨٠ انفرط عقد اللجنة ، ووزع أعضاؤها على الوزارات ، وكان لكل وزير أن يعقد اللجنة ، إذا شاء ، في ديوانه وتحت رياسته .

للم ينص الأمر العالي الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ على مسألة الرئاسة . وكذلك لم تنص عليا الأوامر العديدة الصادرة بتعيين المستشارين ، بل أثر الشارع أن يترك أمر الرئاسة لحكم التقاليد ، التي كانت تقضى بجعل الرئاسة لمن يختار مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء ، وقصرها على رئاسة الجلسات .

١٤ - لعل أن من التعديلات الظاهرة التي أدخلها القانون رقم ١٩٢٣ أيضا ، ما كان متعلقا بتقسيم درجات موظفي إدارة قضايا الحكومة ، وهو تعديل يشعر باتجاه التشريع في المستقبل .

لقد قسم القانون وظائف إدارة قضايا الحكومة إلى :

(١) وظائف عالية . وهي التي يكون التعيين فيها بمرسوم ، وهي مقصورة على وظائف المستشارين الملكيين ومساعدتهم .

(٢) وظائف معاونين الفنيين . ويكون التعيين فيها بقرار من وزير المالية ، وهي التي تشمل وظائف التواب الأول والتواب والمحامين والمندوبين ، أسوة بوظائف النيابة العمومية كما نص القانون .

(٣) وظائف السلك الكتبي .

لأظهر من تقسيم وظائف معاونين الفنيين على النحو السابق ، ومن النص على مساواتها بوظائف النيابة العمومية ، أن الشارع إنما أراد الأخذ بنظام إدارة قضايا الحكومة في إيطاليا ، وأن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ لم يكن إلا خطوة أولى في هذا السبيل .

١٥ - لومن اختصاصات لجنة قضايا الحكومة ، التي لم ينص عليها القانون المشار إليه ، درس عقود الشركات المساهمة وأنظمتها ، قبل صدور المرسوم باعتماد إنشائها .

لعتبر هذا العمل من أشق أعمال لجنة قضايا الحكومة . وفيه يبذل المستشارون الملكيون كثيرا من وقتهم ، لخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، في حماية الجمهور من أخطار هذه الشركات .

للتحقيق هذه الغاية ، وضعت لجنة قضايا الحكومة للشركات قواعد ، يجب مراعاتها عند تأسيسها ، وشروطا يجب النص عليها في أنظمتها . وقد وردت هذه القواعد والشروط في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ ، و ٣ يونيو سنة ١٩٠٦ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

لذلك وضعت لجنة القضايا نماذج لعقود وأنظمة الشركات المساهمة ، لمساعدة هذه الشركات في تحرير تلك الوثائق ، ولتسهيل عمل اللجنة في مراجعتها . وآخر هذه النماذج وضع في سنة ١٩٢٩

١٦ - لومن اختصاصات المستشارين الملكيين ومساعدتهم التي لم ينص عليها قانون سنة ١٩٢٣ ، الجلوس في المجالس الخصوصية ، أي مجالس تأديب الموظفين في الدرجة الثانية . وقد نصت على ذلك قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتشكيل مختلف هذه المجالس في جميع الوزارات .

لأعلى المستشار الملكي ، في المجالس المخصصة ، العبد الأكبر . فهو الذى يباشر التحقيق عادة في الجلسة ، وإليه يرجع الفصل في المسائل القانونية ، وعليه وضع أسباب القرارات .

لقد جرت الوزارات والمصالح على ندب المستشارين ومعاونيهم ، لإجراء التحقيقات الإدارية في المسائل الهامة .

١٧ - ولما تصح ملاحظته أن اسم لجنة القضايا ، وكذلك لقب أعضائها قد تغير على مرور السنين .

فكانت لجنة القضايا تدعى في الأصل بأحد أسماء ثلاثة هي : " قومية مستشارى الحكومة " ، و " قومية قضايا الحكومة " و " جمعية قضايا الحكومة " ثم أطلق عليها اسم " لجنة قضايا الحكومة " . وكان هذا الاسم يطلق سواء على هيئة المستشارين أو على إداراتهم مجتمعة . والآن يطلق على المستشارين في اجتماعاتهم " لجنة قضايا الحكومة " ، ويطلق على إداراتهم باعتبارها مصلحة " إدارة قضايا الحكومة " ، وهو الأصح .

١٨ - وكان لقب عضو لجنة القضايا عند تشكيلها الأول " مستشار الحكومة " ، وبالترجمة الصحيحة " مستشار الدولة " ، وكان يلقب أحيانا " عضو جمعية القضايا " أو " عضو قومية القضايا " .

ولما وزعت أقسام القضايا على الوزارات في سنة ١٨٨٠ ، اقتصر على تلقيب المستشارين " بناظر قسم القضايا " .

وفي سنة ١٨٨٤ خص " ناظر قسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء " بلقب " المستشار القضائي " وصحته " المستشار القانوني " واحتفظ لعضوى اللجنة الآخرين بلقب " ناظر قسم القضايا " .

وفي سنة ١٨٨٥ منح نظار أقسام القضايا لقب " مستشار خديوى " الذى أصبح في سنة ١٩١٤ " مستشارا سلطانيا " وفي سنة ١٩٢٢ " مستشارا ملكيا " .

وكان وكيل المستشار يلقب " نائب المستشار " فأصبح لقبه " المستشار الملكى المساعد " .

وفيما دون هذه الوظيفة ، كانت الدرجات في أقلام القضايا إدارية ، فأصبحت منذ سنة ١٩٢٣ فنية . فكان يلقب الموظفون بمدير الإدارة ، ووكيل الإدارة ، ورئيس القلم ، ووكيل القلم ، فأصبحوا يلقبون بالتواب الأول ، والتواب ، والمحامين ، والمندوبين .

وكانت لجنة القضايا في سنة ١٨٧٦ تحت إشراف وزير الحقانية . ولما وزع أعضاؤها الثلاثة ، في سنة ١٨٨٠ على ثلاث وزارات ، أصبحت كل إدارة منها تابعة لوزير . وفي سنة ١٨٨٤ عادت اللجنة إلى إشراف وزير الحقانية . وفي سنة ١٩٢٣ ، وضعت تحت إشراف وزير المالية .

والأولى أن تكون تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء مباشرة .

٢ - (وأول هيئة اللجنة القضايا ، في سنة ١٨٧٦ ، كانت مكونة من :

(١) هسيو كازميرارا (إيطالى) .

(٢) هسيو ادوار كيلر (ألماني) .

(٣) هسيو أنطوان مارى بيترى (فرنسى) .

(٤) هسيو انوريه أوجست بويينه (فرنسى) .

٢١ - (أنظر هيئة اللجنة القضائية ، في سنة ١٩٣٣ مكوّنة من :

- (١) عبد الحميد بدوي باشا - رئيس اللجنة والمستشار الملكي لرياسة مجلس الوزراء ولقسم قضايا الخارجية .
(٢) محمود حسن بك - المستشار الملكي لقسم قضايا المالية .
(٣) فيونس صالح باشا - المستشار الملكي لقسم قضايا الداخلية .
(٤) هكليب سامي بك - المستشار الملكي لقسم القضايا الأهلية .
(٥) محمد رياض بك - المستشار الملكي لقسم قضايا الأشغال .
(٦) هسيو إدجار غره - المستشار الملكي للأمورية الإسكندرية .
(٧) هسيو جيوفاني لاباتيه - المستشار الملكي لقسم القضايا المختلط ولقسم قضايا الحفانية .
(٨) أحمد نجيب الهلالي بك - المستشار الملكي لقسم قضايا الزراعة والمعارف والحربية .

(٩) يوسف مينا بك - المستشار الملكي لقسم قضايا المواصلات .

٢٢ - أما المستشارون الذين تعاقبوا على رئاسة لجنة القضايا ، من عهد تنظيم رياستها إلى الآن فهم :

هكير وليم هيتير - عين في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ واعتزل الخدمة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤

هسيو ادواردو بيولا كازالي - عين في أول أبريل سنة ١٩٢٤ ، واعتزل الخدمة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٦

عبد الحميد بدوي باشا - عين في أول مايو سنة ١٩٢٦ وهو الرئيس الحالي .

٢٣ - (عبد الحميد بدوي باشا أول رئيس وطني للجنة قضايا الحكومة . وقد كان ، قبل ذلك ، أول مستشار ملكي وطني عين عضوا بها .

كانت لجنة قضايا الحكومة معقلا للفضلاء الأجانب من كبار المشترعين ، يستعصى فتحه على رجال القانون من الوطنيين . وظلت اللجنة كذلك ثمانيا وأربعين سنة ، حتى قبض الله لها بدوي باشا ، بكفايته المتأززة ، فلم يكده بطرق بابها في سنة ١٩٢٢ ، حتى فتحت له الباب مرحلة .

لهم المأثور عن تعيين بدوي باشا بلجنة قضايا الحكومة ، أن المرحوم عدلي باشا عرض في شيء من التردد على مسيو بيولا كازالي تعيين بدوي بك مستشارا ملكيا مساعدا . ولم يكن سبب تردد عدلي باشا في العرض شكه في كفاية مرشحه ، وإنما تقليد بلجنة القضايا في قصر عضويتها على الأجانب . ولكن مسيو كازالي أجابه على الفور " لا يادولة الباشا ، إن بلجنة القضايا لا تقبل أن تعين بدوي بك مستشارا ملكيا مساعدا ، ولكنها تكون سعيدة جدا لو قبل أن يكون مستشارا ملكيا " . وهكذا دخل بدوي بك بلجنة القضايا .

لهم المأثور عن تقدير زملاء بدوي باشا له ، أن مسيو فرانسوا بيتري ، مستشار قسم قضايا المالية ، تحدث عنه يوما لزملائه يقول " يحيل إلى أن بلجنة القضايا لا تزال محتفظة بتشكيلها الأول . إذ أن المستمع إلى حديث بدوي بك ، إذا ما أغمض عينيه ، لا يتردد لحظة في الجزم بأن المتكلم مشرع أوروبى حاذق " .

لهم كانت هذه كفايته ، وذلك تقدير كبار رجال القانون الأجانب له لا يستغرب عنه أن يدخل بلجنة القضايا في سنة ١٩٢٢ ، فلا يلبث أن يتولى زعامتها في سنة ١٩٢٦ ، وهو لا يزال بعد في منتصف الحلقة الرابعة من عمره .

لهم قد كان بدوي باشا المثل الأعلى لمواطنيه ، الذين أموا بلجنة القضايا بعده ، حتى أصبحت أغلبية أعضائها منهم ، ولم يفترها نشاط ، أو تن لها عزيمه ، أو تمس لها عزة . وإذا كان الفضل في ذلك عائدا على أعضاء اللجنة جملة ،

من أجناب ووطنين ، فان أكبر الفضل لرئيسها الذى أشرف على أعمالها بكفائته وحكمته ، فظفر بما استحق من جانب الحكومة من ثقة وتقود وتأيد .

ثم يدر فى خلدنا أن ننظم لبدوى باشا عقود الشاء ، ولكن الكاتب ، حين يكتب للتاريخ ، ويتحدث عن أداة التشريع فى مصر فى العهد الأخير ، لا يستطيع ألا يعرض فى كلامه لاسم بدوى باشا ، وألا يتحدث عن حياته العملية من ناحية التشريع ، لأن تاريخ التشريع فى مصر ، فى العهد الأخير ، أصبح مرتبطا بتاريخ حياة بدوى باشا . وهكذا شأن الأفذاذ من الرجال .

٢٤ - لوفيا يلى مقارنة بين كادر أقلام قضايا الحكومة فى سنة ١٨٨٧ ، وكادر إدارة قضايا الحكومة فى سنة ١٩٣٣ :

فى سنة ١٨٨٧

كان الكادر يشمل :

٤ مستشارين هديويين .

٣ شواب القضايا .

٤ وكلاء إدارات .

٦ رؤساء أقلام .

١٢ وكيل هلم .

٩ مستخدمين فى الدرجة الأولى .

١٢ مستخدما فى الدرجة الثانية .

١٥ » » » الثالثة .

١١ » » » الرابعة .

٧٧ إجمالى هدد الموظفين .

فى سنة ١٩٣٣

أصبح الكادر يتكون من ثلاث طبقات :

أولا - الوظائف العالية ، وتشمل :

١ رئيس لجنة قضايا الحكومة .

٨ مستشارين ملكيين .

٧ مستشارين ملكيين مساعدين .

ثانيا - ألسلك الفنى ، ويشمل :

٩ شواب أول .

٥ شواب من الدرجة الأولى .

٨ » » الثانية .

١٩ هماميا من الدرجة الأولى .

٢٩ » » الثانية .

٢٧ هندوبا .

ثالثا - ألسلك الكتابى ، ويشمل :

٨ مستخدمين من الدرجة السادسة .

١٩ مستخدما من الدرجة السابعة .

٥٨ مستخدما من الدرجة الثامنة .

٢١٨ إجمالى عدد الموظفين .

٢٥ - لهذا . وإذا جازلنا أن نحتّم هذا المقال بأمنية ، فانا نرجو أن يجعل من لجنة قضايا الحكومة في القريب العاجل ، قضاء خاص للفصل في المنازعات التي تقوم بين الحكومة والأفراد ، على مثال مجالس الدولة في فرنسا .

لقد أصبح اختصاص المحاكم بنظر القضايا المرفوعة على الحكومة ، على صورته الضئيلة المعهودة ، غير كاف لحماية الأفراد من تصرفات الإدارة ، ولا يتلاءم مع ارتفاع روح التشريع في البلاد . فلا بد لتحقيق العدالة من أن تنشأ هيئة يكون لها سلطان على الإدارة ، ترأب أعمالها ، وتوقف أو تلغى من أوامرها ما ترى فيه تجاوزا في السلطة ، أو اعتداء على حق .

ولما كان النظام الدستوري لا يسلم بهذا الاختصاص لسلطة القضاء ، عملا بقاعدة الفصل بين السلطات ، فانا نرى أن خير هيئة تستطيع أن تقوم بهذا الاختصاص هي لجنة قضايا الحكومة .

لقد أثبت المستشارون المليون ، على اختلاف هيئاتهم ، استقلالاً في الرأي ، وإنصافاً للأفراد في الحكم ، وقدرة على التوفيق بين المصلحة العامة والمصالح الأخرى ، فأصبحوا محلاً لثقة الحكومة والأهلين على السواء .

ولئن ترى الحكومة مانعا من أن يكون المستشارون قضاتها الإداريين ، فتزيل أسباب شكواها من اعتداء القضاء على سلطة الإدارة ، وتطمئن الناس إلى عدالة تصرفاتها ، فتضمن للحكم حسن السمعة ، وترجع البلاد من تلك الانقلابات التي تحدث بين حين وآخر ، كلما حلت حكومة بعد أخرى ، ويجد الأهليون من هؤلاء المستشارين قضاة أوسع سلطة من سلطة المحاكم على الإدارة ، وأنفذ كلمة منها لديها ، يحكمون بقواعد العدل ، ولا يتقيدون بنصوص القانون ، قضاة يلجأون

إليهم كلما أقفلت في وجوههم أبواب الإدارة ، ويصلون إليهم بطريق الدعوى ، لا بالالتماس والشكوى ، قضاة يحتم إليهم فيحكمون ، لاحكاما يتظلم إليهم وقد لا يجيبون .

ولاشك أن تنفيذ هذا الإصلاح يحتاج إلى وضع نظام تام للقضاء الإداري ، ولكن يمكن التمهيد لهذا الإصلاح من الآن بكلمة واحدة تجعل رأى المستشار الملكي قطعياً لا استشارياً كما هو الآن .

وليلى المقال ملحقان :

ملحق ١

أسماء جميع المستشارين الذين عينوا أعضاء للجنة قضايا الحكومة ، من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٩٣٣ مع بيان تواريخ تعيينهم :

- ١ - أزميرارا ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٢ - كيلار باشا ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٣ - أنطوان ماري بيتري ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٤ - أونوريه أوجست بونيه ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٥ - جوريللي بك ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠
- ٦ - بي. كافالي ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤
- ٧ - جوردان بيتري ٩ يونيو سنة ١٨٨٧
- ٨ - شارل دي روكا سيرا ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨
- ٩ - جوزيف مور ياندو ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠
- ١٠ - جبير برناردى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤
- ١١ - هالكولم ماك اليرث ١٢ مارس سنة ١٨٩٨
- ١٢ - وليام أدوين براننيت ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩
- ١٣ - بي. شراباني ١٠ يناير سنة ١٩٠٧
- ١٤ - فرنسوا بيتري ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢
- ١٥ - إدواردو بيولا كازيللي ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢

- ١٦ - جوزيف جرانمولان ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢
- ١٧ - أوس تيللور ١٠ يونيو سنة ١٩١٩
- ١٨ - لورد بوريز ١٠ يونيو سنة ١٩١٩
- ١٩ - السير وليام هيت ٨ يناير سنة ١٩٢١
- ٢٠ - عبد الحميد بدوى بك ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢
- ٢١ - حسن نشأت باشا ٢٩ مايو سنة ١٩٢٣
- ٢٢ - لوبرتوروسى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣
- ٢٣ - فوريس لينان دى بلقون ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣
- ٢٤ - ليجول واتليه ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣
- ٢٥ - عبد الحميد مصطفى باشا ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣
- ٢٦ - أرمنى جريس بك ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤
- ٢٧ - إبراهيم وجيه باشا ١٤ يناير سنة ١٩٢٥
- ٢٨ - عبد الله سميكه بك ١١ مارس سنة ١٩٢٥
- ٢٩ - شراد سيد احمد باشا ٢١ مارس سنة ١٩٢٥
- ٣٠ - فوزقالد غره ١٣ مارس سنة ١٩٢٥
- ٣١ - المسترج. ارثوار بختون بوث ٣١ مايو سنة ١٩٢٦
- ٣٢ - حكيم دوس بك ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧
- ٣٣ - محمود حسن بك ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

- ٣٤ - فيونس صالح باشا ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩
- ٣٥ - هليلب سامى بك ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩
- ٣٦ - محمد رياض بك ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠
- ٣٧ - أمين أنيس باشا ٣١ يوليه سنة ١٩٣٠
- ٣٨ - المسيو ادجار غزه ٩ يوليه سنة ١٩٣١
- ٣٩ - المسيو جيوفانى لباته ٩ يوليه سنة ١٩٣١
- ٤٠ - الهامى جريس بك ٩ يوليه سنة ١٩٣١
- ٤١ - سليم الباراقى بك ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١
- ٤٢ - محمد نجيب الهلالى بك ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣١
- ٤٣ - يوسف مينا بك ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣

شلق ٢

بترتيب أقسام القضايا من سنة ١٨٨٠ حتى الآن (سنة ١٩٣٣) .

- ١ - إدارة قضايا المالية والداخلية .
- ٢ - إدارة قضايا الحقانية والخارجية والمعارف والأوقاف .
- ٣ - إدارة قضايا الأشغال العمومية والحربية (الجهادية) والبحرية .

فى سنة ١٨٨٠

- ١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .
- ٢ - إدارة قضايا الحقانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .
- ٣ - إدارة قضايا المالية والداخلية والمعارف العمومية .
- ٤ - شأموورية قضايا الحكومة باسكندرية (رئيسها من درجة نائب) .
- فى سنة ١٨٨٤
- ١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية .
- ٢ - إدارة قضايا الحقانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .
- ٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .
- ٤ - شأموورية قضايا الحكومة باسكندرية .
- فى سنة ١٨٨٥
- ١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية .
- ٢ - إدارة قضايا الحقانية والأشغال والخارجية والبحرية .
- ٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .
- ٤ - شأموورية قضايا الحكومة باسكندرية (رئيسها من درجة مستشار خديوى) .
- فى سنة ١٨٨٧

- في سنة ١٩١٢
- ١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .
 - ٢ - إدارة قضايا الأشغال والحربية .
 - ٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .
 - ٤ - إدارة قضايا الداخلية والحقانية والخارجية .
 - ٥ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

- في سنة ١٩١٩
- ١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .
 - ٢ - إدارة قضايا الأشغال والحربية .
 - ٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .
 - ٤ - إدارة قضايا الداخلية والحقانية والخارجية .
 - ٥ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .
 - ٦ - قسم قضايا المواصلات .

- في سنة ١٩٢٣
- ١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة .
 - ٢ - قسم قضايا الأشغال والحربية .
 - ٣ - قسم قضايا المالية .
 - ٤ - قسم قضايا الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء .
 - ٥ - قسم قضايا الحقانية .
 - ٦ - قسم قضايا الخارجية .
 - ٧ - قسم قضايا الزراعة والمعارف والصحة العمومية .

- ١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة وقسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء .
- ٢ - قسم قضايا المالية والمعارف العمومية والزراعة (ابتداءً من ٢٥ مارس) .
- ٣ - قسم قضايا الأشغال العمومية والحربية .
- ٤ - قسم قضايا الداخلية ومصلحة الصحة العمومية .
- ٥ - قسم قضايا المواصلات .
- ٦ - قسم قضايا الخارجية .
- ٧ - قسم قضايا الحقانية .
- ٨ - قسم القضايا المختلطة (أنشئ في ٢٥ مارس) .
- ٩ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧ ضم قسم قضايا الخارجية إلى الحقانية كما أعيد تنظيم قسم قضايا وزارات الزراعة والمعارف والحربية . وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ أنشئت إدارة قضايا العقود ، وهي الآن تابعة لقسم قضايا الأشغال ورئيسها الحالي من درجة نائب أول .

وفي سنة ١٩٣١ زيد قسم القضايا الأهلية فأصبح ترتيب أقسام القضايا (وهو الترتيب الحالي) كالآتي :

- ١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة وقسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء .
- ٢ - قسم قضايا المالية .
- ٣ - قسم قضايا الأشغال العمومية وإدارة قضايا العقود .
- ٤ - قسم قضايا الداخلية ومصلحة الصحة العمومية .
- ٥ - قسم قضايا المواصلات .
- ٦ - قسم قضايا الحقانية والخارجية ^(١) .
- ٧ - قسم قضايا وزارات الزراعة والمعارف والحربية .
- ٨ - قسم القضايا المختلطة .
- ٩ - قسم القضايا الأهلية .
- ١٠ - شأموية قضايا الحكومة باسكندرية .

في سنة ١٩٣٣

(١) عهدت رئاسة هذا القسم إلى رئيس لجنة قضايا الحكومة والمستشار الملكي لرئاسة مجلس الوزراء في مسائل الخارجية وإلى المستشار الملكي لقسم القضايا المختلطة في مسائل الحقانية بماورئها في ذلك المستشار الملكي المساعد لقسم قضايا الحقانية والخارجية .

(٥)

كلية الحقوق

بقلم عميد الكلية محمد كامل مرسى بك

تاريخ هذا المعهد هو صفحة في تاريخ مصر وسجل صادق يعبر تعبيراً أميناً عن التطورات الاجتماعية والسياسية التي اجتازتها البلاد في السبعين عاماً الأخيرة .
لنستعرض في هذا المقال الموجز مراحل هذا التطور مرحلة مرحلة ، ونبين الصفات البارزة في كل مرحلة منها والاتجاهات التي كان هذا المعهد يتجه نحوها والمزاي التي كان يقصد إليها حتى تنتهي إلى المرحلة الأخيرة : مرحلة العهد الجامعي .

أشور النشوء

١٨٦٨ - ١٨٨٦

لن يتسع هذا المقال للبحث في طريقة دراسة القانون في مصر في الزمن القديم وفي عصر الفتح الإسلامي ، ولما قامت به الجامعة الأزهرية - منذ أسسها

الفاطميون - من دراسة الشريعة الإسلامية . فلنجتري فيه بدراسة القانون في مصر الحديثة التي وضع عاقل مصر الأكبر محمد على دعائم مجدها الحاضر .

إن أول محاولة لدراسة القانون يرجع عهدها إلى الثالث الأول من القرن التاسع عشر حين أوفد محمد على باشا رحمه الله تعالى في سنة ١٨٢٨ إلى باريس أول بعثة من الطلاب لهذا الغرض .

لوقد عاد أعضاء تلك البعثة إلى مصر في سنة ١٨٣١ بعد أن درسوا "القانون الطبيعي والقانون الدولي والقانون العام والاقتصاد السياسي والإحصاء والإدارة" ، فكانوا أول نواة لرجال الحقوق في مصر الحديثة .

لوفي سنة ١٨٣٦ أنشئت "مدرسة الألسن" ، وتولى رياستها رفاعه بك رافع رحمه الله ، وهي المدرسة التي نبتت منها مدرسة الحقوق فيما بعد ، وخصص في البداية جزء صغير من برنامجها لدراسة القانون . وقد قام طلبة هذه المدرسة بترجمة مجموعات القوانين الفرنسية وبعض الكتب القانونية .

لهم ظهرت في ذلك العهد فكرة إنشاء مدرسة خاصة للحقوق تحت إدارة مسيو سوارون ، ولكن المشروع لم يقدر له النجاح . واستمرت الحكومة المصرية في إفساد البعثات إلى أوروبا لدراسة القانون .

للى أن كل هذه المحاولات لم توفق إلى إيجاد ثقافة قانونية مصرية خاصة . ولم تنظم دراسة القانون في مصر إلا في عهد المغفور له الخديو إسماعيل ، إذ اتفق أن الحكومة المصرية قد استدعت الموسيو فيكتور فيدال من فرنسا في سنة ١٨٦٥

لإعداد شبان مصريين لدراسة الهندسة ، وقد كان مهندساً ومحامياً^(١) ، فكلف بوضع لائحة تأسيسية وقانون لتحقيق الجنايات وقوانين أخرى للجالس القضائية ثم بتدريس القانون الإداري لولي العهد . ولأن هذه الدراسة أتت بنتيجة حسنة فقد فكر إسماعيل باشا في سنة ١٨٦٧ في إنشاء مدرسة للحقوق والإدارة يتولى فيكتور فيدال تأسيسها وتنظيمها وإدارتها . فافتتحت مدرسة الحقوق في أكتوبر سنة ١٨٦٨ ، وسميت في أول عهدها بمدرسة الإدارة والألسن . ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الألسن في ديسمبر سنة ١٨٨٢ . وظلت مدرسة الإدارة معروفة بهذا الاسم حتى سنة ١٨٨٦ . إذ صدر قرار وزاري بتسميتها "مدرسة الحقوق" اعتباراً من شهر يونيه سنة ١٨٨٦ ، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات .

لكان الغرض من مدرسة الإدارة ، أو مدرسة الحقوق ، كما سميت ابتداءً من سنة ١٨٨٦ ، إعداد الموظفين اللازمين لمختلف الدوائر الحكومية . ولذلك قامت الدراسة فيها على أساسين : اللغات والقانون .

لحسكان يدرس بها : الشريعة الإسلامية - القانون المدني المصري مع مقارنته بالقانون المدني لأهم الدول الأوروبية - القانون الطبيعي - القانون

(١) ولد فيكتور فيدال باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٣٣ بمدينة تولوز بفرنسا ، والتحق بمدرسة الهندسة عام ١٨٥٣ واتقن طالباً خارجياً مدرسة المناجم في سنة ١٨٥٤ ، واستخدم مواهبه في نفس الوقت لدراسة القانون ، فالتحق في سنة ١٨٥٦ ليسانس العلوم ، وفي سنة ١٨٥٧ بكالوريوس الحقوق ، وفي سنة ١٨٥٨ دبلومه مدرسة المناجم . وفي سنة ١٨٦٠ ليسانس الحقوق ، ثم قيد عقب ذلك محامياً في باريس ، ثم عين في سنة ١٨٦١ مهندساً في سكة حديد أورليانس ، ثم اختاره الحكومة الفرنسية عضواً للجنة تحضير العرض العالمي الذي افتتح في باريس عام ١٨٦٧ ، غير أنه استقال منها في سنة ١٨٦٥ عندما دعت الحكومة المصرية لإعداد شبان مصريين لدراسة الهندسة . وقد أنعم عليه الخديو إسماعيل بلقب الكوية . وبعد ذلك بالنيشان المجيدي من درجة ضابط ، ثم بلقب الباشوية .

الرومانى - القانون التجارى وقانون التجارة البحرى - المحاسبة التجارية وإمساك الدفاتر - المرافعات المدنية والتجارية - العقوبات وتحقيق الجنايات - اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية .

وفي سنة ١٨٨٦ تغير نظام المدرسة ، بناءً على قرار مجلس النظار في ١٢ يولييه ، وقرار ناظر المعارف في ٢٠ يولييه ، ووضعت لها لائحة أساسية قسمت الدراسة فيها إلى قسمين : ابتدائى وعال . فكان الغرض من القسم الابتدائى "تحضير محضرين ومترجمين ومن يلزم من المستخدمين لأقلام الكتاب والنيابة بجميع المحاكم ، وكذلك لأقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح التى تحتاج إلى أشخاص لهم معلومات قانونية" . وكانت مدة الدراسة به سنتين ، وموادها : اللغة العربية - اللغة الفرنسية - الترجمة - التاريخ والجغرافية - الخط العربى - الخط الإفرنجى - إمساك الدفاتر - ترتيب المحاكم ومبادئ المرافعات العملية .

فما القسم العالى فكان الغرض منه "تحضير الكتاب الأول والثوانى والتواب وموظفين لتأدية الوظائف التى تستدعى معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم أو النظارات وغيرها من سائر المصالح الأميرية" . ومدة الدراسة به ثلاث سنوات . وكانت موادها : الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) - القانون المدنى - قانون العقوبات - قانون المرافعات - قانون التجارة - القانون الرومانى (منع درس فى اللغة اللاتينية) - الترجمة - التحرير والإنشاء باللغة العربية فيما يتعلق بالمسائل القانونية - اللغة الفرنسية - اللغة الإيطالية - التاريخ .

لو كان لا يقبل بهذا القسم إلا من تخرج فى القسم الابتدائى . وكان يعنى فى الدراسة بالجانب العملى .

وقد قضى القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٦ بإعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية لمن أتموا دراستهم ، وأن تنشر أسماء الناجحين فى الجريدة الرسمية ، كما صدر أمر عال فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ خاص بالخاصين على دبلوم مدرسة الحقوق هذا نصه : "يجوز لناظر الحفائية أن يلحق بأقلام النيابة العمومية من ينتخبه من الأشخاص المعينين بالمحاكم الأهلية بناءً على شهادة من مدرسة الإدارة (الحقوق) بتميم علومهم ، ويسوغ لمن يلحق بهذه الصورة أن يحضر الجلسات ويؤدى وظائف مساعدى وكلاء النائب العمومى فيها" . وقد سجل هذا الأمر العالى استكمال دور النشوء لمدرسة الحقوق .

والآن ندون ملاحظتنا على هذه المرحلة .

(ثولاً) كان الغرض الأهم الذى تنشده الدولة من هذا المعهد ، الذى كانت تسميته طوال هذه الفترة "مدرسة الألسن" ، إخراج موظفين لشدة افتقار المصالح العمومية يومئذ إلى موظفين لهم دراية ولو قليلة بالقانون ، وهى نزعة سامية رعى بها الخديوى إسماعيل إلى إصلاح الإدارة المصرية وبحق الفوضى السائدة فى دوائرها بتغذيتها برجال درسوا القانون فألفوا احترام أحكامه . ولذلك قسمت الدراسة إلى قسمين : قسم ابتدائى لإخراج صغار الموظفين ، وقسم عال لإخراج كبارهم ، علاوة على إعداد موظفين لتولى المناصب القضائية .

(ثانياً) نظرة إلى البرنامج طوال هذه الفترة ترىنا أن هذا الغرض الأهم لم تتخذ أنجع الطرق لتحقيقه . فالقانون الإدارى والعلوم الإدارية لا ذكر لها فى البرنامج ألبتة ، فى حين أن المدرسة تحمل هذه التسمية "مدرسة الإدارة" ، وإنما كانت

الدراسة مقصورة على فروع القانون الخاص (المدني - العقوبات - المرافعات - التجارى - الرومانى) ، أما القانون العام بفروعه من قانون دستورى وإدارى ومالى فلم يكن له نصيب من عناية مدرسة الإدارة .

(١٨٨٦) كلفت النظر على الأخص أن علم المالية العامة فى التشريع المالى ، ودواشدا ما كانت تفتقر إليه الإدارة المصرية فى ذلك الوقت ، وكذلك علم الاقتصاد السياسى ، لم يكن لها نصيب فى دراسة "مدرسة الإدارة" . وإذا ذكرنا أن لجنة التحقيق الدولية التى شكلت فى سنة ١٨٧٨ للتحقيق فى شؤون المالية المصرية أثبتت فى تقريرها أن المبادئ الأولية فى جباية الضرائب والنظم المالية - وهى قواعد آدم سميث المشهورة فى الضرائب - كانت مجهولة جهلا تاما من رجال الإدارة المصرية ، بل كان العمل يسير على نقيضها - إذا ذكرنا ذلك أدركنا خطورة الأثر الذى ترتب على إغفال هذه المواد فى برنامج مدرسة الإدارة .

الفترة من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٩

فى بداية هذه الفترة ظلت الدراسة فى مدرسة الحقوق سائرة فى قسميها الابتدائى والعالى ، ولم يطرأ عليها من التغيير إلا تعديل البرنامج فى السنة الدراسية ١٨٨٨ - ١٨٨٩ بإضافة القانون الإدارى . إلى أن كانت سنة ١٨٩٢ ، وكان قد مضى نحو عام على تولى مسيو شارل تستو نظارة المدرسة ، فأدخل إصلاحات جمة ، كان فى طليعتها إلغاء القسم الابتدائى ، فأصبحت مدرسة الحقوق مدرسة عالية فقط ، يشترط للالتحاق بها الحصول على شهادة الدراسة الثانوية ، واجتياز امتحان دخول . وجعلت مدة الدراسة أربع سنوات بدلا من خمس ، وحذف من منهج الدراسة كثير من المواد غير القانونية ، فلم يبق منها غير اللغتين

العربية والفرنسية . وزيدت مواد الدراسة القانونية ، كما أضيف منذ سنة ١٨٩٩ القانون الدولى الخاص والاقتصاد السياسى والتاريخ الاقتصادى ، وزادت العناية بالجانب العربى من الدراسة .

لومن أهم الإصلاحات التى تمت فى هذا العهد إنشاء مكتبة للمدرسة فى سنة ١٨٩٣ ، جمعت عددا كبيرا من المؤلفات القانونية . ولم تزل هذه المكتبة فى نمو مطرد .

لأنظرا لعدم كفاية القسم النهارى لسد حاجة البلاد من رجال الحقوق أنشئ فى تلك السنة قسم ليلى لتكوين الطلاب الذين تعوقهم أعمالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على الليسانس . واستمر هذا القسم الليلى قائما إلى سنة ١٨٩٨ - ١٨٩٩ ، ثم ألغى بناء على اقتراح المستشار القضائى (ملكولم ماكريث) رئيس لجنة الامتحانات النهائية بالمدرسة .

لوقد تعاقب على إدارة المدرسة فى هذه المرحلة ناظران فرنسيان ، هما المرحوم مسيو فيكتور فيدال باشا (من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١) والمرحوم مسيو شارل تستو (من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مارس سنة ١٩٠٢) .

لأهم ما نلاحظه على هذه المرحلة هو :

(١) الاتجاه إلى نشر الدراسة الحقوقية إلى أقصى حد مستطاع ، نظرا لشدة افتقار البلاد إليها وعدم كفاية عدد المحامين . وهذا الاتجاه كان أهم مظاهره إنشاء القسم الليلى ، واستمرار تشجيع الطلبة بصرف إعانات شهرية للفقراء منهم .

(ثانياً) الضبعة الفرنسية البحتة في الدراسة ، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هي محل دراسة الطلبة يكملها لهم الأساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية بمذكرات ضئيلة الشأن ، حتى إن الأساتذة الفرنسيين لم يعنوا طوال هذه الفترة بوضع مؤلفات خاصة في شرح القوانين المصرية .

الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٢٣

كل النظار الفرنسيون يتعاقبون على إدارة مدرسة الحقوق إلى سنة ١٩٠٧ وقد خلف مسيو تستو في نظارة المدرسة مسيو جرانمولان (من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦) ، ومسيو لامير (من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧) ، إلا أن النفوذ الإنجليزي كان قد بدأ ينجح إلى هذا المعهد .

ومن مظاهر هذا الاتجاه إنشاء قسم إنجليزي في سنة ١٨٩٩ إلى جانب القسم الفرنسي يؤمه الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية باللغة الإنجليزية والذين كانوا إلى ذلك الحين محرومين من دراسة العلوم القانونية . وقد ظل هذا القسم الإنجليزي ينمو منذ إنشائه ، بينما كان عدد طلاب القسم الفرنسي يتناقص عاما بعد عام بسبب إلغاء اللغة الفرنسية من القسم الثانوي . حتى كانت السنة المكتنية ١٩١٥ - ١٩١٦ ، فألغيت السنة الأولى من القسم الفرنسي ، وأعقب ذلك إلغاء السنين الأخرى تدريجيا في الأعوام التالية ، إلى أن تم إلغاؤه ، وأصبحت الإنجليزية لغة الدراسة بالمدرسة .

لما الأسباب التي بررت هذا التعديل في نظر القائمين بأمره فقد استعرضها المستشار القضائي (ملكولم ماكثيرث) في تقريره عن سنة ١٨٩٩ ، قال : « وقد حصل هذه السنة تعديل جديد ذو أهمية كبرى في نظام التعليم في هذه

المدرسة وفي المواد التي تدرس فيها . فإن التدريس فيها لم يكن من قبل إلا « بلغتين : هما العربية والفرنسية ، فكانت الشريعة الغراء تدرس طبعاً باللغة العربية ، وما عداها من القوانين المصرية وغيرها يدرس بالفرنسية . وقد صدر « ذلك التعديل بقرار وزاري بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٩ ، يقضى بتأسيس « فرق إنكليزية تسير موازية للفرق الفرنسية ، بحيث يتيسر للتلاميذ أن يدرسوا الحقوق « باللغة العربية وبالفرنسية أو الإنجليزية على حسب ما يرغبون . وربما يظهر للبعض « أن الأخذ في استعمال اللغة الإنجليزية لتدريس الحقوق المصرية ، التي هي من « غير شك ناجحة على منوال الحقوق الفرنسية ومؤسسة عليها ، أمر لا يؤمن عقباه . « نعم إنه غير خاف أنه توجد لأول وهلة اعتراضات ظاهرة الواجهة على التدريس « باللغة الإنكليزية ، أهمها أن جميع المؤلفات القانونية وجميع الشروح العلمية « والمجموعات القانونية والموضوعات القضائية إنما هي باللغة الفرنسية ، فيعسر « فهمها على من لا يعرف هذه اللغة . كما أن القوانين الأهلية لم تترجم إلى الآن « إلى اللغة الإنكليزية . ولكن المتبصر في الأمر يتضح له أن تلك الاعتراضات « لا تؤثر في قيمة ذلك المشروع ، لما ينجم عنه من فوائد . فإن في عدم إدخال « اللغة الإنكليزية في الحقوق إقبالا للباب دون الشبان المصريين المتزايد عددهم « سنويا . ممن درسوا العلوم في المدارس باللغة الإنكليزية فقط ، ولم يتعلموا اللغة « الفرنسية . فتدريس الحقوق باللغة الإنكليزية فيه نفع عظيم وقائدة كبرى لأولئك « الطلاب . هذا الإحساس الشريف هو الذي جعلنا نبدل ما في وسعنا للتغلب « على ما يعترض هذا الموضوع من الصعوبات السابق بيانها . ولقد كان أول « ما يجب أن يعمل في هذا الصدد هو ترجمة القوانين ترجمة يراعى فيها الدقة « والإنقان إلى أقصى حد ممكن . وقد قام بهذا العمل الخبير مستر شلدون إيموس « من موظفي نظارة الحفانية ، وأنجزه على أحسن ما يرام بفضل عناية فريق من

« أعضاء محكمة الاستئناف الأهلية وجميل مساعدتهم. ثم، من جهة أخرى، أدخل
 « تعديل في النظام، فرض بمقتضاه على طلبة القسم الإنكليزي في مدرسة الحقوق
 « أن يتلقوا دروسا باللغة الفرنسية مدة ثلاث السنوات الأولى، لكي يكونوا
 « قادرين على مطالعة الكتب الفرنسية، كما فرض اختبارهم في آخر كل سنة من
 « هذه السنوات تحريرا وشفويا اختبارا دقيقا في تلك اللغة. وبذلك يكون
 « طلاب القسم الإنكليزي على درجة من التمكن في اللغة الفرنسية تكفل لهم على
 « الأقل القدرة على المطالعة كطلاب القسم الفرنسي فلا يوصفون بالعجز بالنسبة
 « لهم. بقى علينا الآن أن ننظر في مسألة الكتب القانونية التي ينبغي أن تكون باللغة
 « الإنكليزية، وجلى أنه أصبح من الممكن اتباع طريقة لهذا الغرض أقوم — بالنسبة
 « للاحوال الحاضرة — من الطريقة المتبعة الآن. وذلك لأن الشروح القانونية
 « المستعملة، سواء كانت فرنسية أم بلجيكية، لا تعود بكثير من الفائدة على طلبة
 « الحقوق المصريين. فان القوانين المصرية، وإن كانت في الأصل تابعة للقوانين
 « الفرنسية، إلا أن توالى الأيام وكثرة التجارب أظهرت مواقع النقص والقصور
 « فيها حتى لقد تعين تعديلها من وقت إلى آخر في مواضع كثيرة منها، كما نوهت
 « في تقريرى في العام الماضى. وكانت تلك التعديلات تؤخذ من شرائع أخرى
 « مغايرة كل المغايرة للشرعية الفرنسية في التقاليد والأخلاق والمشارب والغايات،
 « مما جعل القوانين المصرية تتباعد كثيرا سنة بعد سنة عن النموذج الأصلى
 « الذى نستجت على منواله. وترتب على ذلك أن الشروح الفرنسية والأحكام
 « الفرنسية صارت في الغالب تجر الطلبة إلى الغلط أكثر مما تساعد على
 « تفهم القوانين المصرية، التى أخذت تكون قوانين ذات صبغة خاصة عن غيرها
 « من القوانين وصائرة بالتدريج إلى أن تكون منفصلة عنها بالكلية. ولهذا الأسباب
 « يمكن القول بأنه قد حان الوقت الذى ينبغى فيه إيجاد شرح قائم بذاته للقانون المدنى

« المصرى. وقد أوعزت نظارة الحفانية فعلا بالقيام بهذا العمل الشاق إلى كل من
 « مسيو تستو مدير مدرسة الحقوق الخديوية ومستر هريبرت هالتون القاضى
 « في محكمة الاستئناف الأهلية الحائز لشهادة المحاماة من إنجلترا ولشهادة الدكتوراه
 « من كلية باريس. وهذا الشرح يتكون من جزئين، وسينشر بالإنكليزية
 « والفرنسية^(١)، وربما ظهر الجزء الأول منه في خلال هذه السنة، ولا شك
 « في أنه سيكون ذا فائدة عظيمة ومعوانا قويا، لا للطلبة فقط، بل للقضاة أيضا
 « ولكل من يشتغل بعمل من أعمال القوانين المصرية. ومتى تم التعديل الجارى الآن
 « في قانون العقوبات وتحقيق الجنایات يصبح من المرغوب فيه إيجاد شرح لها
 « مماثل للشرح المذكور^(٢).

« (أوقد تم بالفعل أمر إيجاد قسم إنكليزي في مدرسة الحقوق وظهر من إقبال
 « الطلبة عليه ما جعله مقرونا بين الطالع وحسن الحظ، إذ كان عدد الطلبة الذين
 « انتظموا في سلكه في شهر أكتوبر الماضى سبعة عشر طالبا، في حين أن الطلبة
 « الذين بالقسم الفرنسى لم يزد عددهم على واحد وعشرين طالبا. ثم إن مستر هالتون
 « هو الذى يدرس باللغة الإنكليزية المقدمة العامة في القوانين، ومستر شلدون إيموس
 « هو الذى يدرس الاقتصاد السياسى، ومستر مونثيف سميث الحامى السكوتلندى
 « البارع الذى عين حديثا في نظارة المعارف العمومية هو الذى يدرس القانون
 « الرومانى.

« (وهذا القسم الإنكليزي سيراقب بمزيد الاهتمام وجليل العناية من الذين يودون
 « من صميم الفؤاد نمو المحاكم نمو حقيقيا، فان بين هذا القسم وبين مستقبل النظام

(١) لم ينشر الشرح الفرنسى، وظهر الشرح الإنكليزي في جين ١٩٠٤ — ١٩١١

(٢) ظهر شرح لقانون العقوبات باللغة الإنكليزية أخرجه مستر جوردن في سنة ١٩١٤

« القضاء في القطر المصري ارتباطا كبيرا ، فكلمنا سار في طريق التقدم كان نظام القضاء مسارا له ، والعكس بالعكس » .

لهذا التقرير يضع في الواقع دستور هذه المرحلة الثالثة برمتها . فالسياسة الإنكليزية السائدة في البلاد طوال هذه الفترة يلوح أنها كانت ترمي إلى القضاء على النفوذ الفرنسي بفصل الثقافة الفقهية المصرية عن الثقافة الفرنسية ، وتعديل القوانين المصرية تعديلا يلائم حاجات البلاد ومقتضيات البيئة المصرية ، فأدخلت على القوانين المصرية تغييرات كثيرة أخذت ، كما يقول المستشار القضائي ، " من شرائع أخرى مغايرة للشرعة الفرنسية في العادات والأخلاق والمشارب والغايات " ، حتى أصبحت " الشروح القانونية المستعملة ، سواء أكانت فرنسية أم بلجيكية ، لا تعود بكثير من الفائدة على طلبة الحقوق المصرية " ، بل " تيجر الطلبة إلى الغلط أكثر مما تساعدهم " . هذه النزعة إلى تمصير القوانين وتمصير الثقافة الحقوقية كانت تبغى بها إنجلترا في النهاية تعديل النظام القضائي المصري وإلغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية ، حتى تستطيع مصر أن تكون حرة مطلقة اليد في إدارة شؤونها الداخلية ، كما ترددت هذه الأمنية في كثير من تقارير عمداء إنجلترا في مصر ؛ ولكن الأحداث السياسية حالت دون تحقيقها .

لأنستعرض الآن بإيجاز أهم ما تم في هذه المرحلة من التعديلات في نظام الدراسة :

وفي سنة ١٨٩٩ عدل برنامج الدراسة ، وحذف إمسالك الدفاتر والمحاسبة ، وأضيفت اللغة الإنكليزية ونظام القضاء . ونص على أن يدرس باللغة العربية : (١) الشريعة الإسلامية (٢) القانون الجنائي (قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنائيات) (٣) نظام الإدارة والقضاء .

وفي سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ حصل تعديل في لائحة المدرسة^(١) قضى باشتراط شهادة الدراسة الثانوية من القسم الأدبي . وأضيف ، في البرنامج ، القانون المالي إلى القانون الإداري ، ومبادئ عامة للقانون التجاري البحري إلى القانون التجاري ، ومبادئ القانون الدولي العام إلى القانون الدولي الخاص . كما نظمت المحاضرات والتجربات العملية ، ففرضت على الطلبة إلزاما محاضرات إعادة ومحاضرات تطبيق وتجربات عملية .

لأنظرنا لزيادة الإقبال على الدراسة القانونية بدأت المدرسة منذ سنة ١٩٠٥ ترفض بعض المتقدمين بسبب ضيق المكان وظلت الحال كذلك حتى سنة ١٩١٠ ، إذ أصدرت وزارة المعارف قرارا جعلت به امتحانات المدرسة عامة ، وأباحت دخولها لجميع الطلبة ، سواء أكانوا ممن تلقوا دروسهم في المدرسة أم من المنتسبين من الخارج ، وهم الطلبة الذين لم يجدوا مكانا بالمدرسة ، والموظفون والمستخدمون الذين لم تسمح لهم ظروفهم بالانقطاع للدراسة فالتحقوا بخدمة المصالح ، وكل من آتس في نفسه ميلا إلى دراسة علم الحقوق .

لأن أهم التعديلات الأساسية التي حدثت في نظام المدرسة في خلال هذه المرحلة انتقل تبعيتها من نظارة المعارف إلى نظارة الحقانية في سنة ١٩١٢ (الأمر العالي الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢) .

لأن الأسباب التي حدثت بالحكومة إلى هذا التغيير عديدة . وأهمها أن طلبة مدرسة الحقوق ينوون عادة الاشتغال بالقانون في مستقبل حياتهم ، فيكون لهم إذ ذاك بعض الصلة بنظارة الحقانية . ولهذا رأى من الصواب أن يكون إعدادهم

(١) بقرار من مجلس النظار في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وقرار ناظر المعارف في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٦

للك المهنة جاريا تحت إشراف نظارة الحقانية ومراقبتها مباشرة ، وأن يكون
للوظيفين الذين علا قدرهم بين رجال القانون مشاركة في أمر تعليمهم بما لهم من
سديد الاراء ، وفي ذلك من الفائدة ما فيه .

لوفي وقت حدوث هذا التغيير عين للدرسة ناظر جديد ، وهو مستر شلدون
إيموس الذي كان مستشارا بحكمة الاستئناف الأهلية بدلا من مستر هيل^(١) الذي
اختير لمنصب "باشفتش الحاكم الأهلية" بنظارة الحقانية . وكانت مدة نظارة
مستر إيموس ثلاث سنوات أدخل في خلالها في نظام التدريس وأساليبه
إصلاحات كثيرة وروحا جديدة . وخلفه في إدارة المدرسة مستر فريديك
باركر والتون ابتداء من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥ ، وكان من خيرة أساتذة القسم
الإنجليزي . ويقول عنه المستشار القضائي في تقريره لتلك السنة "له خبرة واسعة
في تدريس القانون ، إذ كان من قبل رئيس مدرسة الحقوق في جامعة مايجيل
في ميريال حيث يدرس القانون المحلى ، وهو مزيج من النظام الإنجليزي والفرنسي
يشايح في بعض الوجوه الحالة القضائية في مصر . ولا ريب عندي أن هذا
الاستاذ سيكون أفضل خلف لخير سلف " .

لوفي سنة ١٩٢٣ أعيدت مدرسة الحقوق إلى وزارة المعارف تمهيدا
لضمها إلى الجامعة المصرية .

هذه الخطوة قد أشار إليها المستشار القضائي مستر موريس شلدون إيموس
في تقريره سنة ١٩٢٠ ، إذ قال : " وفي ظني أن الصلة الجديدة التي تربط
مدرسة الحقوق بوزارة الحقانية قد تمجيب أمرا هو أن تدريس القانون باعتباره

(١) عين مستر هيل ناظرا للدرسة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وبقى إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ . وعين مستر شلدون

إيموس ناظرا في أول يناير سنة ١٩١٣ وبقى إلى ٦ يولي سنة ١٩١٥

« فرعا من فروع التعليم مستقل عن تدريب من ينوون الاشتغال بالقانون .
« وإنا إذا كنا حتى الآن نعتبرهما شيئا واحدا فيما يتعلق بالحاكم الأهلية فذلك راجع
« في الأصل ، على ما أظن ، إلى أن مجموع المتخرجين من طلبة الحقوق كان
« إلى عهد ليس بالبعيد لا يكاد يسد حاجتنا منهم . أما الآن وقد أصبح عدد
« الراغبين في درس الحقوق يزيد كثيرا على ما تسعه مدرسة الحقوق وعلى ما يمكن
« اندماجه فيما بعد آخر الأمر في سلك المشتغلين بالقانون ، فقد حان الوقت للتشديد
« في التفريق بين ذينك الأمرين ، وهذا التشديد يسهل كثيرا إذا تم ما هو منوى
« من جمع المدارس العليا تحت لواء نظام جامعي . فتنى برزت تلك النية إلى حيز
« الوجود أرى أن وزارة الحقانية يسرها أن تكل إلى رجال التعليم من جديد أمر
« تدريس القانون باعتباره فرعا من فروع التعليم . ولست أعنى أن يكفوا عن أخذ
« رأينا في ذلك ، إذ لا أتصور ألا يكون لرجال القانون صوت مسموع في أمر
« شديد العلاقة بهم ، ولكن رجال التعليم يكونون مسئولين ، من جهة ، عن
« تدريس علوم الحقوق باعتبارها جزءا من نظام موضوع بمزيد العناية والتدقيق
« لسد الحاجة إلى تسهيل الدراسة العالية ، ومن جهة أخرى ، ترتفع عن عاتقنا
« كل مسئولية صريحة أو ضمنية نحو الطلبة الذين يختارون التخصص بالحقوق .
« وأظن أن أولى المسائل التي تسترعى نظر ولاية الأمر في الجامعة ستكون مسألة
« الطلبة الخارجيين الملحقين بمدرسة الحقوق . وقد بلغ عدد من قيدوا أسماءهم
« من هؤلاء الطلبة ٢٤٩ طالبا في سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ ، بينما بلغ عدد
« من انتظم في سلك طلبة المدرسة في الفرقة ذاتها ٦٨ طالبا . ومن واجب ولاية
« الأمر في الجامعة أن يتخروا عن الطرق التي يتلقى بها أولئك الطلبة الخارجيون
« دروسهم وأن يسعوا في تنظيم تلك الطرق . هذا إذا لم تكن الجامعة مجرد هيئة
« تقوم بامتحان الطلبة ليس إلا ، وهو أمر يكون مناقضا لجميع الميول العصرية

« في خطط التعليم . وقد يكون من الواجب على وزارة الحفانية أن تعنى بهذا الأمر . ولكنى أقول إننى أجمع بعض الإجماع عن القيام بذلك » .

لوقد كان لقيام الحرب الكبرى أثر بعيد المدى في نظام التدريس في مدرسة الحقوق ، فان انخراط عدد كبير من الأساتذة الإنكليز في سلك الحرب أوجد الحاجة إلى مدرسين مصريين يقومون مقام الإنكليز في التدريس . فاستعانت الحفانية بمن كانت أوفدتهم وزارة المعارف في سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠ إلى فرنسا للتخصص في العلوم القانونية فولتهم مناصب التدريس ، وهم الدكتور عبد الحميد بدوى ^(١) ، وعبد الحميد أبو هيف ^(٢) وبهى الدين بركات ^(٣) (بعثة سنة ١٩٠٩) ، وحسن نسات ^(٤) ، ومحمد كامل مرسى ^(٥) (بعثة سنة ١٩١٥) . وكان بالمدرسة منذ سنة ١٩٠٧ غير أساتذة الشريعة الإسلامية استاذان مصريان ، هما أحمد قعقه بك والدكتور سيزوستريس سيداروس بك . قام هؤلاء الأساتذة المصريون بتدريس موادهم باللغات الأجنبية والعربية . وبدأ منذ هذا الحين ازدياد النفوذ المصرى ، حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس في كثير من مواد الدراسة .

لوفي السنوات التالية للحرب عين للتدريس كثير من رجال القانون المصريين ، اختيروا من مناصب القضاء والحماية أو من وظائف حكومية أخرى لتولى مناصب

(١) تول التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى أول مايو سنة ١٩١٤

(٢) تول التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ ، وتول نظارة المدرسة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

(٣) تول التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢

(٤) تول التدريس من ٢٣ يونيو سنة ١٩١٤

(٥) تول التدريس من أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ إلى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، ومن ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ إلى الآن ، وتول عمادة كلية الحقوق من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨

التدريس ، نذكر منهم الأساتذة أحمد امين ، ومكرم عبيد ، وعلى زكى العرابى ، ومصطفى الصادق ، وعبد الفتاح السيد ، وعبد الرحمن فكرى ، ومحمد صادق فهمى ، وعبد السلام ذهنى .

كما أوفدت المدرسة في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ بعثتين من خيرة متخرجيها في السنوات السابقة إلى أوروبا للتخصص في العلوم القانونية ليتولوا مناصب التدريس عند عودتهم .

لوقبل أن نختتم هذه المرحلة يجب أن ننوه بفضل الجهود التى بذلها الأساتذة في هذه الفترة في إخراج المؤلفات القانونية ، لا سيما في السنوات الأخيرة التى تولى التدريس فيها الأساتذة المصريون ، فكانت هذه المؤلفات فاتحة نهضة قانونية جلية لها صبغة مصرية بحتة . وهذه البداية نمت وازدهرت وعظمت ثمارها في المرحلة التالية : مرحلة العهد الجامعى .

فترة الانتقال إلى العهد الجامعى ١٩٢٣ - ١٩٢٥

فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عند ما كان على ماهر بك ^(١) ناظرا للمدرسة الحقوق صدر قرار من وزير المعارف المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا هذا نصه : « بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئيا على اقتراح وزارة المعارف إنشاء جامعة «أميرية» ، وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩١٧ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع نظام الجامعة ، وبعد الاطلاع على التقرير الذى «قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٢١ ، ونظرا لضرورة المبادرة

(١) تول نظارة المدرسة من ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤

«بإنشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة، تشكل لجنة لوضع
نظام للدراسة المتوسطة لأقسام الجامعة الأربعة ، وهى : الآداب ، والعلوم ،
والطب ، والحقوق » .

كلية الحقوق - لعهد لجامعى

فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية، وإدماج
مدرسة الحقوق بها على أن تعتبر كلية جامعية . ولرغبة الدولة فى أن تصبح الكلية
فى أقرب وقت معهدا علميا يضارع الكليات الأوروبية رأت أن تسند إدارة
هذه الكلية فى أول عهدها إلى الأستاذ ديمجى عميد كلية بوردو بفرنسا ، فتولى
إدارتها من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حتى أول مارس سنة ١٩٢٦ . وفى هذه
الفترة الوجيزة تم تحضير أهم لوائح الجامعة وتحديد وظائفها . وأسندت بعده
وظيفة عميد الكلية إلى الأستاذ أحمد أمين بك (من أول أبريل سنة ١٩٢٦
إلى ٢ يولية سنة ١٩٢٧) ، ثم إلى الدكتور محمد كامل مرسى بك من ١٠ أكتوبر
سنة ١٩٢٨

لقد صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية ،
وهو القانون المعدل به الآن ، بعد أن عدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ وقد
ألغى القانون المذكور مرسوم ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الذى صدر أولا بإنشاء
الجامعة وتنظيمها .

لإدارة الكلية - لكلية الحقوق عميد يديرها ، ولها وكيل يديرها عند غيابه
ولها مجلس يسمى مجلس الكلية . ويعين العميد بقرار من وزير المعارف من
بين ثلاثة من الأساتذة ذوى الكراسى يرشحهم مجلس الكلية .

للدرجات العلمية - إلى عهد قريب كان لا يعرف بمدرسة الحقوق غير إجازة
دراسية واحدة ، وهى درجة ليسانس الحقوق ، يحصل عليها كل طالب يتم
دراسته بها ، كما كان يحصل على تلك الإجازة كل منتسب إليها من الخارج .
ولقد لقي إلغاء الانتساب ارتياحا لكثرة ما جره الانتساب من مضار ، حيث
طغى سيل نحرىجى المدرسة إلى درجة كانت موضع شكايات جميع الهيئات المتصلة
بكلية الحقوق .

لقد كان وقوف هذا المعهد عند جد منح درجة الليسانس دون غيرها من
الدرجات العلمية الأخرى مدعاة لتطلع مريدى التعمق فى العلوم القانونية والسياسية
والاقتصادية إلى الجامعات الأجنبية لتتميم دراساتهم تكميلا لكفاياتهم وتوسيعا
ورفعا لدرجة ثقافتهم ، ولكن بفضل إدماج مدرسة الحقوق فى الجامعة المصرية
واعتمادها كلية قد أنشئ بها ، منذ سنة ١٩٢٦ ، قسم الدكتوراه ، كما أنشئت
منذ سنة ١٩٣٢ معاهد علمية للدراسات الجنائية والإدارية والاقتصادية
والمالية والسياسية والقنصلية . وبذلك استكملت الكلية أسباب رفقيها ، وأصبحت
تضارع أكبر كليات الحقوق فى العالم .

لأن كانت مفخرة هذا القسم الخالدة التشرف باهداء درجة الدكتوراه الفخرية
لجلالة الملك فؤاد الأول حفظه الله مؤسس الجامعة المصرية ، كما تشرفت
باهداء هذه الدرجة أيضا لجلالة فيكتور إيمانويل ملك إيطاليا عند تشرفها بزيارته
فى سنة ١٩٣٣ . كذلك منحت هذا اللقب لطائفة من علماء القانون المصريين
والأجانب .

لأصبحت الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة بناء على طلب كلية
الحقوق :

أولاً - ليسانس الحقوق وشهادة المعادلة. ودرجة الليسانس تؤهل لوظائف النيابة والقضاء والالتحاق بأقسام قضائية الحكومة والاشتغال بالحاماة الأهلية والمختلطة والشرعية. كما أنها تعد إعداداً حسناً لمختلف الوظائف الإدارية الحكومية، وتتمى الاستعداد لتولى الأعمال الحرة من مالية وإدارية وغيرها. وشهادة المعادلة ضرورة لحاملي الدبلومات الأجنبية في الحقوق إذا أرادوا الاشتغال بالحاماة الأهلية والشرعية أو بوظائف القضاء والنيابة بالحاكم الأهلية.

ثانياً - دبلومات الدراسة العليا في الفروع الآتية: (أ) القانون الخاص، (ب) القانون العام، (ج) الاقتصاد السياسى. وتمهد هذه الدبلومات للحصول على درجة دكتور في الحقوق.

ثالثاً - لدرجة دكتور في الحقوق. وهى شرط لا بد منه لمن يتولى التدريس في الكلية، كما تمهد للحاصلين عليها من السبل وتفتح لهم من الأبواب فوق ما يتبعه من ذلك درجة الليسانس والدبلومات الخاصة.

رابعاً - دبلوم معهد الدراسات الجنائية. وهى تؤهل لوظائف التحقيق والقضاء الجنائى.

خامساً - دبلوم معهد الدراسات الإدارية، وتؤهل للوظائف العامة الإدارية.

سادساً - دبلوم معهد الدراسات الاقتصادية والمالية، وتؤهل للوظائف المالية وللمهن الاقتصادية والتجارية.

سابعاً - دبلوم معهد الدراسات السياسية والقنصلية، وتؤهل للوظائف السياسية والقنصلية.

خاتمة

بعد أن استعرضنا مختلف المراحل التى اجتازتها كلية الحقوق منذ إنشائها فى عام ١٨٦٨ إلى اليوم، مسيرة فى ذلك حركة التطورات الاجتماعية والسياسية والقضائية التى تعاقبت على مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر - بعد هذا نرى لزماً علينا أن نختم هذا البحث بكلمة شاملة عن الكلية فى عهدها الجامعى الحاضر وما يرجوه لها القائمون بأمرها من مكانة بالغة فى رفع مستوى الثقافة المصرية وأثر عميق فى توجيه حياتنا العامة.

كلية الحقوق فى عهدها الجامعى لم تعد مجرد دار لتوزيع العلم وإجازاته على الناشئين وإعداد نخبها لتولى المناصب الفنية من قضاء ومحاماة، أو المناصب الحكومية والإدارية المختلفة، أو المهن التى تتطلب فى القائمين بها ثقافة اقتصادية ومالية. كلا لم تعد مهمتها فى المجتمع المصرى مقصورة على هذه الرسالة الفذة غسب، بل إن لأساندها إلى جانب هذه الرسالة الخطيرة رسالة أخرى أوسع نطاقاً وأرحب أفقاً، فهم يقومون:

أولاً - بدراسة القوانين المتبعة فى الدولة والنظم القضائية والإدارية والسياسية والاقتصادية بها.

ثانياً - بدراسة التطبيق العملى لهذه القوانين والنظم كما يظهر فى أحكام القضاء وفى الإجراءات الحكومية والإدارية والمالية وفى مظاهر النشاط الاقتصادى الفردى.

ثالثاً - بدراسة البيئة الاجتماعية التى تسرى فيها هذه القوانين والنظم وأثر كل هذا فى التطبيق العملى.

أربعا - لاستبانة وجوه النقص الذى يفتقر إلى تكملة ، ومواطن الخلل الذى يستلزم الإصلاح ، وتمحيص كل ذلك فى الجق العلمى الهادئ حتى تمهد بذلك سبل العمل أمام السلطات المختصة .

لوسيلة الأساتذة إلى أداء هذه الرسالة هى وضع المؤلفات العلمية التى يرمون بها جهد طاقتهم إلى تحقيق هذه الأغراض الأربعة .

أولاً كانت المؤلفات متباعدة فى سنوات ظهورها ، وكان العلم يتقدم بخطى واسعة لا تدركه المؤلفات إلا بعد حقبة من الزمن ، أصدر أساتذة الكلية منذ سنة ١٩٣١ مجلة علمية دورية "مجلة القانون والاقتصاد" للبحث فى الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية . وقد أشرفت المجلة الآن على سنتها الرابعة بعد أن أنجرت الكثير القيم من البحوث القانونية والشرعية والاقتصادية باللغة العربية واللغات الأجنبية فيما يقرب من أربعة آلاف صفحة . كما لم تقتصر مجهودات الأساتذة على هذه المجلة ، بل أمدوا مختلف المجالات العلمية التى تظهر فى مصر باللغات العربية والأجنبية ببحوث كثيرة ، كما اشتركوا فى البحث والنشر بالمجلات العلمية الكبرى التى تصدر فى الخارج .

للم يتصر مجهود الكلية فى اضطلاعها بهذه الرسالة على ما سبق ذكره ، بل اشتركت فى المؤتمرات الدولية ، كالمؤتمر الدولى للقانون المقارن الذى انعقد بلاهاى فى أغسطس سنة ١٩٣١ ، وقدمت بحوثاً قيمة فى المواضيع التى كانت محل بحث المؤتمر . كما شعرت الدولة بمحاجتها لأن يمثلها أساتذة الحقوق فى المؤتمرات الدولية التى تدعى إليها والمتعلقة بشؤون تخصصت فيها الكلية ، فاشتركت بأستاذ من هيئتها فى تمثيل الحكومة المصرية بالمؤتمر الدولى للعلوم الإدارية الذى انعقد

بفينا صيف سنة ١٩٣٣ ، كما اشتركت بأستاذ من هيئتها فى تمثيل الحكومة بالمؤتمر الدولى لقانون العقوبات الذى انعقد بمديرى فى حريف سنة ١٩٣٣

لكم مبلغ أداء الكلية فى عهدنا الجامعى لإحدى رسالتها . أما رسالتها الأخرى فقد حققها بأنجح الوسائل وأصلح الأساليب البيداغوجية . فالطالب الذى يلتحق بالكلية يمر فى القسم الإعدادى ، فيقضى فيه عاماً يهيئه خير تهيئة للدراسات القانونية والاقتصادية التى سيخوض غمارها فى خلال السنوات الأربع التالية التى سيقضيها فى قسم اللسانس . وروعى فى قسم اللسانس إتمام ملكاته الذاتية فى البحث الخاص ، فنظمت للطلبة قاعات بحث إجبارية فى كل فرقة من فرق الدراسة ، كما روى أيضاً إجادة تدريبه العلمى فى تطبيق القانون على الوقائع حتى تتحول الدراسة القانونية من دراسة نصوص جامدة إلى دراسة حية عملية ، فنظمت للطلبة محاضرات فى المواد القانونية التى يتسع فيها مجال التطبيق العلمى . فإذا استكمل الطالب دراسته فى قسم اللسانس وأراد المزيد من الثقافة القانونية فأمامه قسم الدكتوراه بفروعه الثلاثة من قانون خاص وقانون عام واقتصاد ، يمكنه أن يتوفر على دراسة فرعين منها ثم يشرع فى وضع رسالته . ولا تقبل منه الرسالة حتى تتحقق الكلية من أنه قد أضاف نتاجاً إلى ذخيرة العلم العامة .

لماذا اكتفى بما حصل عليه من الثقافة القانونية فى قسم اللسانس ، وأراد التخصص من الوجهة العملية فى أحد فروع الدراسة ، فأمامه المعاهد المختلفة حيث يتلقى التطبيق العلمى من أعلام هذه الدراسة ، سواء أكانوا من رجال الكلية أم من الإخصائين ممن تندهبهم الكلية لفائدة طلبة المعاهد .

لوقد عنيت الكلية فى أداء رسالتها الأولى بأن تجعل الأداة فى حمل هذه الرسالة إلى طلابها هى لغة البلاد "اللغة العربية" فجعلتها اللغة الأساسية فى

التدريس . بعد أن كانت اللغة الأساسية في العهود السابقة هي اللغة الإنجليزية طورا . واللغة الفرنسية طورا آخر . وكان من جراء الاعتماد على اللغة العربية أن كثرت المؤلفات القانونية بها في كل فروع القانون الخاص العام ، وكذلك في فروع الدراسة الاقتصادية . ورأت الكلية بعد أن أعطت لغة البلاد هذه المكانة الرفيعة أن تركز على استدامة الصلة في نشاطها العلمي ، بالحركة العلمية العالمية . ولما كانت اللغة الفرنسية هي أداة التفاهم الدولي في الحيز القانوني فقد رأت أن يأخذ طلبتها بالتعمق في هذه اللغة من الوجهة القانونية ، حتى يكونوا قادرين على الاستزادة من المناهل العلمية الفرنسية ، خصوصا وتشريعنا لازال مستندا في أكثر مصادره إلى التشريع الفرنسي . وتحقيقا لهذه الغاية عملت الكلية على تمكين طلبتها بقسم اللسان من دراسة أجزاء من المواد القانونية باللغة الفرنسية . كما جعلت التدريس بقسم الدكتوراه في بعض المواد بهذه اللغة كذلك .



إعلان

لأسماء عمداء كلية الحقوق ثم هورهم

المسيو فيكتور فيدال باشا ...	من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١
المسيو شارل فوستو ...	من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مايو سنة ١٩٠٢
المسيو ج. هجرانمولان ...	من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦
المسيو أدوار لامير ...	من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧
المسترو. ه. ه. هل ...	من ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢
المستز هوريس هلدون فيموس ^(١) ...	من أول يناير سنة ١٩١٣ إلى ٦ يولي سنة ١٩١٥
المسترو. في. في. لوتون ...	من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥ إلى ١١ يناير سنة ١٩٢٣
هلي هاهم بك ^(٢) ...	من ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ إلى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١) تظروته مع المستشارين القضائيين .

(٢) تظروته مع وزراء الحفانية .

هبد الحميد أبو هيف بك ... من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

المسيو الميجي ... من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ إلى أول مارس سنة ١٩٢٦

محمد أمين بك ... من أول أبريل سنة ١٩٢٦ إلى ٢ يولييه سنة ١٩٢٧

محمد كامل هرسى بك ... من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨

(ك)

التسجيل

لحضرة صاحب العزة صليب سامى بك

يشمل المقال الأبحاث الآتية :

التسجيل قديما - فقرة ١

التسجيل فى بعض القوانين الأجنبية .

فى فرنسا :

قانون ٢٠ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٩٠ - ٢

قانون نابوليون - ٣

قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ - ٤

فى النمسا وبروسيا - ٥

التسجيل فى مصر :

التسجيل قبل وضع قانونى المحاكم المختلطة والأهلية

كجالات التكليف

نظام الأطباء الخراجية - ٦

٧ - تكليف الأَطِيان بأسماء المتفعين بها

٨ - قيود التصرف فيها

٩ - إلغاء نظام الأَطِيان المخرجة

١٠ - التسجيل في المحاكم الشرعية

١١ - لائحة القضاة الصادرة في سنة ١٨٥٦ - ١٠

١٢ - لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ - ١١

١٣ - التسجيل في عهد قانوني المحاكم المختلطة والأهلية

١٤ - إصدار القانون المختلط والقانون الأهلي - ١٢

١٥ - خصوص القانون المدني - ١٣

١٦ - العقود والأحكام الخاضعة للتسجيل - ١٤

١٧ - العقود والأحكام غير الخاضعة للتسجيل

١٨ - العقود والأحكام التي خرجت من نصوص القانون - ١٥

١٩ - مسائل الإرث - ١٦

٢٠ - الوصية - ١٧

٢١ - الوفاق - ١٨

٢٢ - أسباب التملك المادية - ١٩

٢٣ - التسجيل في الشفعة وفي قانون المرافعات والقانون التجاري - ٢٠

٢٤ - قيود التسجيل في القانون المدني

٢٥ - إعدام خضوع بعض العقود والأحكام لقاعدة التسجيل - ١٥ - ١٨

٢٦ - صعوبة الكشف في السجلات الشخصية - ٢١

٢٧ - صعوبة كبرى في حالة خاصة - ٢٢

٢٨ - إعدام وضع نظام تسجيل الدعاوى - ٢٣

٢٩ - علاج هذه العيوب بإنشاء السجلات العقارية - ٢٤

٣٠ - التمهيد للسجلات العقارية بالقانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ - ٢٥

٣١ - التسجيل بعد صدور القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣

٣٢ - تنظيم طريقة التسجيل

٣٣ - الحث على تسجيل العقود - ٢٦

٣٤ - إلقاء على المنازعات التي تنشأ عن تزوير العقود والقصور في تحريرها

٣٥ - التصديق على توقيعات العاقدين - ٢٧

٣٦ - وضع نماذج لصيغ العقود - ٢٨

٣٧ - رقابة مصلحة المساحة - ٢٩

٣٨ - تصحيح نصوص التسجيل - ٣٠

٣٩ - إطلاق حكم التسجيل على كافة التصرفات العقارية

٤٠ - التصرفات التي أدخلت في حكم التسجيل - ٣١

٤١ - التصرفات التي لا تزال غير خاضعة للتسجيل - ٣٢

٤٢ - تعديل الجزاء في حالة عدم التسجيل

٤٣ - اختلاف الجزاء باختلاف أثر الحكم أو العقد - ٣٣

٤٤ - فائدة التعديل ومصدره - ٣٤

٤٥ - اتفاق النظرية الجديدة مع أحكام القانون وأصول المنطق - ٣٥

٤٦ - تقيد التفرقة في الجزاء في القانون الجديد - ٣٦

٤٧ - المسائل التي أثارها قانون التسجيل - ٣٧

٤٨ - تنظيم شهر الدعاوى

٤٩ - تسجيل الدعاوى قبل صدور القانون - ٣٨

٥٠ - تنظيم طريقة تسجيل الدعاوى - ٣٩

٥١ - حفظ لا محل له - ٤٠

٥٢ - احتياط لا بد منه - ٤١

٥٣ - أثر الحكم بطلان العقد أو فسخه أو الرجوع فيه - ٤٢

٥٤ - إعدام جواز تجديد الخصومة أمام المحاكم المختلطة بعد الحكم فيها من المحاكم الأهلية - ٤٣

٥٥ - تحويل الديون المضمونة برهن أو بامتياز عقارى - ٤٤

١ - فُظِن أكثر الشرائع ، من قديم العهد ، إلى وجوب حماية التصرفات العقارية ، لضمان حقوق المشتري من عبث البائع .

لما أُجمعت هذه الشرائع على أن خير وسيلة لهذه الحماية هي أن تشهر التصرفات العقارية ، حتى يكون مالك العقار معروفا عند المشتري وقت الشراء .

لما أداة شهر هذه التصرفات ، فقد اختلفت قديما باختلاف الشرائع ، ثم تدرجت وتبدلت في كل منها ، و انتهت أخيرا بعملية "التسجيل" أى إثبات التصرف في سجل عام يكون في متناول الكافة .

لكن أن حكم التسجيل ، في العصور السالفة ، ما كان يجرى مباشرة على عقود التصرف ذاتها .

ففى "أثينا" كانت تشهر التصرفات بسجلات دفع رسم البيع ، الذى كان يؤديه المشتري .

لوفى "جرمانيا" قديما كانت تسجل محاضر تسليم العقارات .

لوفى "فرنسا" كان التسجيل معروفا في المقاطعات الخاضعة لحكم العادات وحدها . وكانت التسجيل يجرى فيها على محاضر التسليم كما في "جرمانيا" . وفى مقاطعة "بريطانيا" الفرنسية ، كان يسجل محضر إثبات علانية البيع . ثم أخذت "فرنسا" عن "روما" طريقة تسجيل مدخس العقود ، وأطلقت حكم التسجيل على كافة التصرفات العقارية .

وهذا لاشك أساس نظام التسجيل في القوانين الحديثة .

٢ - فى ٢٠ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٩٠ ، على أثر قيام الثورة وسقوط محاكم الأشراف في فرنسا ، صدر قانون يقضى بتسجيل العقود المنشئة أو الناقلة للملكية العقارية ، بالمحاكم المركزية الواقع في دائرتها العقار ، وإلا أصبحت لاقيمة لها .
لولا شك أن في شرط حصول التسجيل بحكمة العقار تحقيقا لعلانية التصرف ، لذلك أصبح هذا الشرط من الشروط الأساسية لنظم التسجيل في جميع البلاد . ولكن لاشك أيضا أن في النص على أن العقود التي لا تسجل تصبح لاقيمة لها ، تجاوزا لا يتفق مع روح التشريع في ذلك العصر ، ولو أن ما نسميه هنا تجاوزا أصبح بعد قرن أساسا لنظام التسجيل في مصر .

لقدلنا على هذا التجاوز أنه لم تمض ثمانى سنوات على هذا القانون حتى عدل بقانوني أول نوفمبر سنة ١٧٩٨ ، اللذين جعلنا "العقود ناقلة للملكية بين العاقلين بمجرد صدورهما ، ولكنها لا تصبح حجة على الغير إلا من تاريخ تسجيلها" . وهى القاعدة التي سارت عليها القوانين المصرية ، من عهد وضعها إلى أن صدر القانون رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣

٣ - لومن المستغرب أن قانون "نابليون" قد ألغى قانوني سنة ١٧٩٨ ، وقضى بذلك على نظام التسجيل ، فأصبحت العقود بعوض ، وكذلك الوصية ، ناقلة للملكية بمجرد صدورهما ، سواء بين العاقلين ، أو إزاء الغير .

للم يستثن قانون "نابليون" من هذه القاعدة سوى عقود الهبة ، التي احتفظ فيها بحكم القانون الروماني ، فنص في المادة ٩٣٩ على وجوب تسجيلها لتكون حجة على الغير .

٤ - لولا شك أن قانون "نابليون" كان معيبا من هذه الناحية ، فكان لابد من تعديله . ولقد حمل رجال القانون في منتصف القرن الماضي حملة صادقة

في هذا السبيل - ومن الكلمات المأثورة في هذا الموضوع ، قول النائب العام "دوبان" لحكمة النقض في سنة ١٨٤٠ "يشتري الإنسان ولا يعلم إذا كان سيصبح مالكا أولا ، يرتن ولا يدري إن كان سيتقاضى دينه أولا" - فلم يلبث أن صدر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ "قانون تسجيل عقود الرهن" . وهو بالرغم من تسميته القاصرة مطلق الحكم على جميع التصرفات المنشئة أو المقررة للملكية وللحقوق العينية العقارية ، فيما عدا الوصية ، التي لم ينص على تسجيلها ، وإجراءات نزع الملكية للخدمة العامة ، التي نظم طريقة إعلانها قانون نزع الملكية ، الصادر في ٣ مايو سنة ١٨٤١

القانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ هو مصدر التشريع لنصوص التسجيل في القوانين المختلط والأهلي .

٥ - وكذلك عدل "الجرمان" عن الاكتفاء بتسجيل محاضر التسليم ، إلى إنشاء السجلات العقارية ، التي نظمها في "النسا" قانون ٢٥ يولييه سنة ١٨٧١ ، وفي "بروسيا" قانون ٢٥ مايو سنة ١٨٧٢ ، وهي أساس تشريع السجلات العقارية في سائر الممالك الأخرى .

٦ - والتسجيل في التشريع المصري أدوار ثلاثة :

(١) سجل وضع قانوني الحاكم المختلطة والأهلية .

(٢) سجل عهد القانونين المذكورين .

(٣) لجعد صدور القانون رقم ١٨-١٩ لسنة ١٩٢٣

٧ - لا ندري كيف كان يقع بيع العقار في عهد الفراعنة ، وهل كان يشهر البيع أولا . ولا ندري كذلك إذا كانت شرائع الدول الفاتحة ، قبل الفتح الإسلامي ،

قد طبقت في البلاد المصرية عند فتحها أولا . فلا نعلم إن كان نظام التسجيل ، الذي كان معروفا عند قدماء اليونان ، ووسائل شهر التصرفات التي شرعها الرومان ، كان معمولا بها في مصر أولا .

والبحث في ذلك من اختصاص علماء الآثار الذين نرجو أن يوافونا بما يعلمونه في هذا الموضوع .

كل ما نعلمه أنه في عهد الفرس واليونان والرومان ، كانت رقبة الأرض في الديار المصرية ملكا للحاكم ، ومنفعتها لواضع اليد عليها . وأن الأرض كانت تنقسم إلى قسمين : الأراضى المنعم بها على كبار القوم ، وكانت معفاة من كل ضريبة ، والأراضى التي كان لعامة الناس حق الانتفاع بها مقابل دفع الخراج عنها .

أما من عهد الفتح الإسلامي إلى عهد القوانين الوضعية المصرية ، فكانت أحكام الشريعة الإسلامية سارية على الديار المصرية . ولم تنص هذه الأحكام على شهر البيع ، فكانت ملكية العين تنتقل للشترى بمجرد البيع . وكان البيع يثبت بالينة كسائر العقود ، وكان للشترى التصرف في العين قبل استلامها ، إن كانت عقارا ، وإذا ماثبت البيع أصبح حجة على الغير .

لويتين من ذلك أن حالة التشريع في مصر ، في العهد المشار إليه ، كانت تتفق تماما مع حالة التشريع في "فرنسا" في المدة بين وضع قانون "نابليون" سنة ١٨٥٥

٨ - هل أن الأخطار التي كانت تتعرض لها المعاملات العقارية في "فرنسا" في ذلك الحين ، بسبب إلغاء نظام التسجيل ، كانت أبعد مدى من الأخطار التي كانت تتعرض لها تلك المعاملات في مصر . ويرجع ذلك إلى أسباب ثلاثة :

الأول - لأن الأراضى ، وهى الجزء الأعظم من الثروة العقارية ، كانت فى مصر خراجية ، أى كانت رقبها مملوكة لبيت المال ، بينما كان حق الانتفاع بها متروكا للأهالى ، لا يتصرفون فيه لا بالبيع ولا بالرهن .

الثانى - لأنه من أوائل القرن الماضى (١٨١٣) ، كلفت الأراضى فى سجلات الحكومة بأسماء واضعى اليد عليها ، فكان هذا النوع من التسجيل كافيا للإعلان عن أصحاب حق الانتفاع بها .

الثالث - لأنه لما أتيح التصرف فى هذه الأراضى ، فى النصف الثانى من القرن الماضى ، أحاطت اللوائح ، الصادرة بشأن الأراضى الخراجية ، هذه التصرفات بالضمانات الكافية لمنع التعاقد مع غير المالك . فكان لابد لصحة التصرف من تحرير حجة شرعية به ، وكانت هذه الحجة لا تحرر إلا بعد الإذن من المديرية ، التى ما كانت تأذن بخبر الحجة إلا بعد التحقق ، بواسطة الكشف على سجلاتها ، من أحقية ذوى الشأن فى التصرف - راجع لائحة سنة ١٨٤٦ (٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) ولائحة سنة ١٨٥٤ (٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١) ثم اللائحة السعيدية الصادرة فى سنة ١٨٥٨ (٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٤) .

٩ - أولكن فى سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة ، التى أجازت للأهالى تملك الأرض ملكا مطلقا ، وإعفاءهم من دفع نصف الضريبة طول حياتهم ، إذا هم عملوا دفع الخراج عن ست سنوات . ومن الأهالى من دفع الخراج معجلا ، فتملك رقبة العين ، ومنهم من لم يدفع فبقى متفععا بها فحسب .

لوفى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ ، صدر قانون التصفية ، الذى ساوى بين جميع الأهالى ، سواء منهم من عجل الخراج ومن لم يعجل ، وجعل صاحب الأرض

ملكاً مطلقاً لها . وبذلك ساوى القانون المذكور بين الأتبان الخراجية والقليل من الأتبان العشرية ، التى كانت ملكا خاصا لأصحابها (وهى الأتبان التى كانت بورا فلم تسمح فى سنة ١٨١٣ وقد أنعم بها ملكا خالصا لأصحابها فى نظير إصلاحها . وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب حتى سنة ١٨٥٤ ، وفى هذه السنة ربط عليها المال بواقع عشر غلتها عينا أو نقدا . ومن ذلك نشأت تسميتها بالأراضى العشرية أو العشورية) .

لويصدر اللائحة والقانون المذكورين ، أصبح لأصحاب الأراضى مطلق الحق فى التصرف فيها ، وسقطت عنهم القيود التى نصت عليها اللوائح الصادرة بشأن الأراضى الخراجية . وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع نظام لحماية من يتعامل معهم شراء أو ارتهانا .

لوقد عجل وضع هذا النظام لإنشاء المحاكم المختلطة ، والرغبة فى حماية رموس الأموال الأجنبية فى مصر .

١٠ - لى أن قانون المحاكم المختلطة لم يكن أول عهد التشريع المصرى بنظام السجلات . فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٦ وضعت "لائحة القضاة" التى نظمت طريقة تحرير الحجج الشرعية ، ووضعت لأول مرة قاعدة التسجيل فى مصر .

للى أن من يراجع نصوص هذه اللائحة يجد فوارق عدة بين الأصول التى بنيت عليها ، وبين الأصول التى جرت عليها النظم الحديثة الأخرى ، سواء فى طريقة ضبط العقود وتسجيلها ، أو فى الأثر الذى يترتب على الضبط والتسجيل .

لئن ذلك أنه عند ضبط العقود بالمحكمة الشرعية ، كانت الحجة ، أى أصل العقد الموقع عليه من القاضى ، تسلم لصاحبها وكانت تنسخ صورتها فى "السجل

المصان". وفي هذا مخالفة أساسية لما هو جار في العقود الرسمية بالحاكم الأخرى، حيث يحفظ الأصل الذي يقع عليه من العاقدین ومن موثق العقود بحفظات المحكمة، وتسلم صور منه لدوى الشأن^(١). فكانت طريقة ضبط العقود أشبه شيء بعملية التسجيل بالحاكم المختلطة. وكان الغرض من التسجيل أن يكون للحجة مرجع للمضاهاة عليه. فان كانت الحجة غير مسجلة أو لم تكن مطابقة "للسجل المصان" أصبحت لا قيمة لها، فلا يجوز الاحتجاج بها على صاحب التصرف أو ورثته أو من تلقى الحق عنه.

فما إذا كانت الحجة مسجلة ومطابقة "للسجل المصان" فانها تصبح حجة على العاقدین ومن تلقى الحق عنهم بسبب عام أو خاص. ولا يكون لها قوة العقد الرسمي في الإثبات فحسب، بل يصبح القضاة ممنوعين من سماع أى دعوى تخالف مضمونها، سواء من العاقدین أو من خلفائهم - راجع المادة ٩.

ليرجع ذلك إلى ما قدمنا من أن الحجج الشرعية ما كانت توقع إلا بعد إذن الجهة الإدارية الواقع في دائرتها العقار، التي كانت تحقق الملكية بالاطلاع على سجلاتها، التي كانت المرجع الوحيد في إثبات الملكية.

١١ - (وفي ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠، أى بعد صدور القوانين المختلطة، صدر الأمر العالى بلائحة الحاكم الشرعية).

لقد عدلت هذه اللائحة نظام ضبط العقود، فجعلت المضابط الأصل الواجب حفظه بمضابط المحكمة، والحجج الشرعية صوراً منها تسلم لدوى الشأن فيها، كما هي الحال في نظام العقود بالحاكم المختلطة^(٢).

(١) راجع المادتين ٩ و ١٠ من اللائحة المذكورة وقارن بينهما وبين المواد ٧٧ و ١٠٧ و ١١١ من لائحة

سنة ١٨٨٠

(٢) راجع المواد ٧٧ و ١٠٧ و ١١١ من اللائحة المذكورة.

لأنظمة اللائحة دفاتر التسجيل، وجعلت لها فهارس خاصة، كما نصت على تسجيل العقود الناقلة للملكية العقار، والمقررة للحقوق العينية العقارية، بسجلات المحكمة التي بدأرتها العقار، إذا صدرت هذه العقود بمحكمة أخرى، وعلى وجوب قيد ما يرد إليها من العقود الصادرة من الحاكم المختلطة، أو المسجلة بها من العقود العرفية، وخلاصات الأحكام الصادرة بالبيع القضائي.

لذلك وضع نظام التسجيل بالحاكم الشرعية على النحو المقرر بالحاكم المختلطة.

١٢ - (ولما أنشئت المحاكم المختلطة، كان مفروضاً وضع نظام تام للتسجيل، لضمان مصالح الأجانب في مصر. فنص في القانون المدني المختلط على وجوب تسجيل العقود المنشئة أو المقررة للملكية العقارية، أو الحقوق العينية العقارية، لتكون حجة على الغير، ثم وضع باب خاص في هذا القانون لتنظيم عملية التسجيل. ولقد أخذت جميع هذه النصوص عن القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥، كما قدمنا).

لما أنشئت المحاكم الأهلية، أخذ قانونها المدني بنصوص القانون المدني المختلط، فتضمنت نصوصه أحكام قانون التسجيل الفرنسي المشار إليه.

لقد نص القانون الأهلى على إنشاء أقلام للتسجيل بالحاكم الأهلية. ولكن عدل عن إنشاء هذه الأقلام، اكتفاءً بأقلام التسجيل بالحاكم المختلطة، لتوحيد أعمال التسجيل بجهة واحدة.

١٣ - (ولقد ورد بعض نصوص التسجيل، في القوانين المختلط والأهلى، متفرقا مع النصوص المتعلقة بأسباب الملكية، والنصوص الخاصة بسائر الحقوق العينية. وورد البعض الآخر منها مجموعاً في باب إثبات الحقوق العينية.

لهذه هي النصوص المشار إليها . نورد هنا لبيان وجه الخطأ في بعض عباراتها، ثم لتثبت مجزها عن الوفاء بالغرض الذي شرع من أجله التسجيل ، باعتباره أداة لحماية المعاملات العقارية .

فقد نصت المادة ٤٧ أ (٦٩ مختلط) على أن ملكية الأموال الثابتة والحقوق العينية عليها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين إلا بالتسجيل .

لأن نص المادة ٢٧٠ (٣٤١) على أن ملكية العقار ، بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوي الفائدة فيه ، لا تنتقل إلا بالتسجيل عقد البيع ، كما سيدكر بعد ، متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظ قانونا ، وكانوا لا يعلمون ما يضر بها (في النص العربي للمادة ٢٧٠) وكانوا حسن النية (في النص الفرنسي للمادة المذكورة) .

لوجاء بالمادة ٦١١ (٧٣٧) أن " الحقوق بين الأحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن ، أو من العقود المثبتة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقاري ، أو المشتمة على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين ممن يدعى حقا عينيا بتسجيل هذه العقود " .

لوجاء في المادة ٦١٢ (٧٣٨) أن " الأحكام المتضمنة لبيان الحقوق (اقرأ المؤيدة للحقوق) التي من هذا القبيل ، أو المؤسسة لها يلزم تسجيلها أيضا . وكذلك الأحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمزاد ، والعقود المشتمة على قسمة العقار " .

١٤ - ولتبين من هذه النصوص أن العقود والأحكام الخاضعة للتسجيل في عهد القانون المدني هي :

(١) العقود الناقلة للملكية أو للحقوق العينية العقارية القابلة للرهن العقاري .

(٢) العقود المنشئة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقاري .

(٣) العقود المشتمة على ترك هذه الحقوق .

(٤) الأحكام المؤيدة لهذه الحقوق أو المنشئة لها .

(٥) أحكام مرسى المزاد .

(٦) عقود الشركات العقارية ، فيما يتعلق بدخول أنصبة الشركاء في رأس المال ، إذا كانت عقارية .

(٧) عقود قسمة العقارات المشتركة لا الموروثة (١) .

١٥ - ولظاهر أنه بجانب تلك العقود والأحكام ، توجد عقود وأحكام أخرى ، لم ينص القانون على وجوب تسجيلها ، بالرغم من أن في إهمال تسجيلها ضررا بالغير وهي :

(١) العقود المؤيدة لحق الملكية أو للحقوق العينية العقارية .

(٢) الأحكام التي تقضى بزوال الحقوق المنصوص عليها في المادتين ٦١١ و ٦١٢ (٧٣٧ و ٧٣٨) .

١٦ - ولقد نص القانون المدني في المادة ٦١٠ (٧٣٦) .

على أن ملكية العقار والحقوق العينية العقارية الآيلة بالإرث تثبت في حق كل إنسان بثبوت الوراثة .

(١) راجع الفقرة ١٦

لُيُفسر ذلك بأن الحق في الإرث آيل عن القانون مباشرة فلا يحتاج إلى تسجيل . وعلى ذلك لا تخضع للتسجيل :

(١) فحاضر حصر التركات والأحكام الصادرة بتثبيت حق الوارث على عقار ، أو على حق عيني عقارى .

(٢) فحقود قسمة العقار بين الورثة ، والأحكام الصادرة بالقسمة بينهم ^(١) .

(٣) فحقود تخارج الورثة عن حصتهم في عقارات التركة ، والأحكام الصادرة في هذا الموضوع .

(٤) فحقود استرداد الورثة للحصة العقارية المبيعة من التركة والأحكام الصادرة باستردادها .

لُيُبين من هذا التفصيل أن العلة ، التى من أجلها أعفيت هذه التصرفات من التسجيل ، لا تنهض إزاء المضار التى تلحق بالغير من عدم التسجيل .

١٧ - ولم ينص القانون على وجوب تسجيل الوصية ، بل أشار ضمنا إلى أن لا حاجة إلى تسجيلها ، بنصه فى المادة ٦١١ (٧٣٧) على تسجيل الحقوق الالية بين الأحياء ، بينما الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت .

لُوالعلة فى إهمال التسجيل فى الوصية أقل ظهورا منها فى الإرث . لأن الحق فى الوصية لا يؤول بحكم القانون ، وإنما يؤول بتمليك الموصى للموصى له مباشرة .

١٨ - ولم ينص القانون المدنى على وجوب تسجيل كتب الوقف لتكون حجة على الغير ، ولم يكن نص المادة ٦١١ (٧٣٧) لينطبق على التصرف

(١) استئناف مغلط فى ٢٩ إبريل سنة ١٩٠٣ - مجلة التشريع والقضاء ص ١٥ ص ٢٦٢

بطريق الوقف . وكذلك لم تنص لوائح المحكمة الشرعية على وجوب شهر الوقف . ولم يكن الغرض من صدوره بإشهاد شرعى ، وضبطه بمضابط المحكمة الشرعية ، إعلانه للغير ، وإنما الغرض من ذلك تحرير حجة على الطريقة التى تحرر بها العقود الرسمية كما رأينا .

لُوقد ترتب على ذلك أن حكمت المحاكم المختلطة والأهلية بأن الوقف حجة على الغير بمجرد صدوره ، أى بمجرد ضبطه بالمضبطة الشرعية . وقد قامت حجة البنوك العقارية على أثر صدور هذه الأحكام ، وطالبت الحكومة المصرية بوضع تشريع يجههم من عبث الواقفين . ولقد صدر هذا التشريع فعلا ، وهو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ ، الذى نص على وجوب تسجيل كتاب الواقف ليكون حجة على الغير .

١٩ - لُهل أن هناك من أسباب التمليك ما أغفل القانون بحق وجوب علانيته بالتسجيل ، كالتمليك بوضع اليد على العقار الذى لا مالك له ، أو بإضافة الملحقات لللك ، أو بمضى المدة . لأن هذه هى من الأسباب المادية المؤدية لللكية ، والعلة فيها الغصب ، فلا تعاقد ولا عقد ، وإذن فلا محل للتسجيل .

٢٠ - لُونجد فى بعض القوانين المدنية الخاصة ، كقانون الشفعة ، وفى القوانين الأخرى كقانون المرافعات والقانون التجارى ، نصوصا على التسجيل تتفق مع الغرض الذى شرع من أجله التسجيل فى القانون المدنى ، ألا وهو حماية الغير . بينما نجد فى القانون المدنى ذاته ، وللغرض نفسه ، نصوصا تفرض التسجيل على بعض الحقوق الشخصية . وليس هنا محل الإفاضة فى ذلك .

٢١ - لُما طريقة التسجيل التى وضعها القانون المدنى فهى طريقة التسجيل الشخصى ، وليست طريقة التسجيل العينى ، المعروفة بنظام "السجلات العقارية" .

والفارق بين الطريقتين ، أن في نظام التسجيل الشخصي ، تثبت العقود في دفاتر التسجيل متابعة حسب تواريخ ورودها . ولهذا الدفاتر فهارس تبين أصحاب الحقوق في هذه العقود ، وملخص العقد ، وتاريخ ورقم تسجيله .

فإذا رغبت في شراء عين ، وأردت أن تتحقق من ملكية صاحبها ، وجب عليك الإطلاع في هذه الفهارس على تصرفات المالك الأصلي ، خشية أن يكون قد تصرف في العين قبل أن يبيعها لبائعك ، أو أن حقا عينيا يكون قد أخذ عليها بفعله ، أو وفاء لدين عليه ، ثم الإطلاع على تصرفات بائعك ، بالطريقة نفسها ، وللأسباب عينها . كما يجب عليك بعد ذلك الرجوع إلى السجلات عن كل تصرف على حدة ، للإطلاع على تفاصيل العقود وشروطها .

وإذا كان البائع لك أكثر من واحد ، تكررت هذه العملية بقدر عدد الباعين . وتكرر كذلك إذا كان المالكون الأصليون متعددين ، أو كانت العين قد انتقلت من مالك إلى آخر ، ثم لسان فثالث فراجع ، في فترات قصيرة لم تبلغ المدة القانونية المكتسبة للملكية .

والويل لمن يقدم على شراء عين موروثه . لأن القانون لم ينص على وجوب تسجيل انتقال الملكية بطريق الإرث ، بل نص صراحة على إعفائه من التسجيل ، ولأن القانون لم يشترط هذا التسجيل للتصرفات التي تحصل بين الورثة عن الحقوق الموروثة . فإذا رغبت في شراء عين من بعض الورثة ، فن أين تعلم فيمن منهم انحصر الإرث ، ومقدار نصيب الباعين لك منهم ، واختصاصهم أو عدم اختصاصهم بالعين المبيعة ، بعقد قسمة أو تخارج .

فقد تهتدى إلى معرفة الورثة وإلى العلم بنصيب كل منهم ، بتكليف الباعين لك بأثبات الوراثة ، ولكن قد يخفون عليك القسمة أو التخارج وهما حاصلان .

وقد تكون دائئا لبعض الورثة وتريد الاختصاص بنصيبه ، أو نزاع ملكيته منه وفاء لدينك ، فلا تستطيع الالتجاء إليهم لمعرفة الواقع ، ويقف القانون عاجزا عن حمايتك وإيصال حقاك إليك .

٢٢ - لو قد لا يسجل أحد المالكين الأصليين عقده ، فتقطع سلسلة بحثك ، وتقتصر السجلات عن أن تهديك إلى الغاية التي وضعت من أجلها . وبيان ذلك أن المادة ٦١٩ (٧٤٦) من القانون المدني نصت على أنه ، في حالة تعدد البيوع عن عين واحدة ، يكتفى بتسجيل عقد البيع الأخير ، فيقوم هذا التسجيل مقام تسجيل العقود السابقة .

فإذا باع (أ) عقارا لـ (ب) ولم يسجل الأخير عقده ، ثم باع (ب) العقار لـ (ج) فيسجل عقده ، انتقلت الملكية إلى الأخير ، وأصبح عقده حجة على الغير . فإذا ما باع (أ) العقار نفسه لـ (د) ، وأراد الأخير أن يتحقق من أن بائعه لم يتصرف في العين لغيره ، لم يهده البحث في دفاتر التسجيل إلى وجود هذا التصرف ، لأن (ب) لم يسجل عقده ، فيقدم (د) على الشراء ثم يتزاحم على العقار مع (ج) ، فينتصر عليه الأخير بحكم القانون .

وكثيرا ما حاولت أقلام التسجيل معالجة هذه الحالة بتسجيل العقد غير المسجل إذا تقدم لها مع العقد الأخير ، أو بالتأشير في هامش تسجيل عقد المالك الأصلي ، بحصول التصرف منه ، إذا كان العقد الأخير يشير إلى المالك الأصلي وإلى صدور البيع منه بعقد غير مسجل . ولكن هذا العلاج لم يف بالغرض ، لتعذر تقديم العقد غير المسجل في كثير من الحالات - إما لكونه مستندا مشتركا بين البائع وآخرين ، وإما لأنه يشمل عقارات غير العقار المبيع ويستلزم تسجيله أداء رسوم باهظة لا يرضى أن يخملها كلا العاقلين ، وإما لكونه

العقد المقدم للتسجيل لا يشير إلى أصل الملكية فلا يمكن التأشير بالتصرف في هامش تسجيل عقد المالك الأصلي .

ولقد حاولت المحاكم مرارا أن تعالج هذه الحالة بنفسها ، ولكن أحكامها تضاربت ، دون أن تهتدى إلى رأى يوفق بين مبادئ العدالة وأحكام القانون .

٢٣ - ولقد فات القانون وضع نظام لتسجيل عرائض الدعاوى ، لحماية من يدعى ملكية عين من تصرف لاحق لدعواه . فكانت أقلام التسجيل تقوم بتسجيل هذه العرائض حيناً ، وتعرض عن تسجيلها حيناً ، ولكنها لم تعترف بحجية التسجيل على الغير على كل حال .

٢٤ - وهذه العيوب ، التي أظهرها العمل بنصوص القانون المدنى ، ما كان يمكن التغاضى عنها طويلا ، لو أريد أن يكون هناك نظام للتسجيل ، يقوم بحماية التصرفات العقارية حماية صحيحة . لذلك فكر المشرع المصرى من قديم فى تعديل هذه النصوص .

وليشمل هذا التعديل أمرين أساسيين :

الأول - شريات حكم التسجيل على جميع التصرفات العقارية .

الثانى - لجعل نظام التسجيل عينيا ، بإنشاء السجلات العقارية .

والمقصود بالتسجيل العيني أن يكون لكل عين صفحة أو أكثر فى دفاتر التسجيل ، تثبت فيها جميع التصرفات التى تقع على هذه العين . فإذا أردت أن تعرف المالك الأخير للعين ، أو الحقوق المترتبة عليها ، اكتفيت بالإطلاع على الصفحة الخاصة بها ، فتستعرض فيها جميع التصرفات التى وقعت عليها . وبذلك تزول الصعاب التى تعترضك الآن عند الكشف على العين ، باستعراض أسماء

المالكين وذوى الحقوق العينية ، والكشف عن هذه الأسماء ، واحدا بعد آخر ، فى السجلات الحالية ، التى سميت من أجل ذلك "سجلات شخصية" .

فالفارق إذاً بين "السجلات الشخصية" و "السجلات العقارية" أن فى الأولى قوام التسجيل على الأشخاص ، من مالكين وذوى حقوق ، فتزد التصرفات على أسمائهم - بينما فى الثانية قوام التسجيل على العين ، ترد عليها أسماء المالكين وذوى الحقوق .

لومن مزايا نظام السجلات العقارية إمكان تعدد أقلام التسجيل فى الجهات ، بحيث يكون عمل كل منها مقصورا على العقارات التى بدائرتها . وتزول بذلك شكوى الأهلىين من حصر التسجيل فى المحاكم المختلطة الثلاث .

٢٥ - فلى أن إنشاء السجلات العقارية ليس بالأمر الهين ، الذى يمكن أن يتخذ بين ليلة وضحاها . فلا بد أن تسبقه أعمال تحضيرية إدارية ، من مسح الأراضى وتقسيمها ، وإعداد السجلات وإنشاء أقلام التسجيل . كما يجب أن يجهدها بوضع القوانين ، وتنظيم عملية التسجيل ، وتعديل نصوص التشريع . ولقد شرعت الحكومة من زمن فى مسح الأراضى لإعداد السجلات ، وأصدرت فى الوقت نفسه القانونين رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ، اللذين أصالحا كثيرا من عيوب التشريع القديم ، تمهيدا للعمل بالنظام الجديد .

٢٦ - كان لابد ، لفائدة العمل بنظام السجلات العقارية ، من أن يقوم جميع ذوى الشأن بتسجيل عقودهم ، حتى تصبح السجلات صورة صحيحة للواقع ، وأن تكون العقود محررة بطريقة قانونية ، تضمن عدم النزاع بشأنها فى المستقبل ، فلا تحدث اضطرابا فى تلك السجلات .

لذلك عنى القانون الجديد بحث الناس على تسجيل عقودهم ، بأن جعل جزءا
عدم التسجيل بقاء العين في ملكية البائع ، وعدم انتقالها إلى ملكية المشتري ،
سواء ذلك بالنسبة للغير أو بالنسبة للعاقدين أنفسهم .

ولاشك أن هذه القاعدة الأساسية ، التي بنى عليها التشريع الجديد ، هي النظرية
الصحيحة لاستقرار الملكية العقارية ، كما أنها هي الطريقة العملية الوحيدة لإلزام
الناس بإجراء التسجيل .

ولعل أثر صدور القانون ، أسرع أصحاب العقود القديمة في تقديمها للتسجيل
في الموعد الذي حدد لذلك . أما أصحاب العقود الجديدة ففهم من سجل عقده ،
ومنهم من اكتفى بالتصديق على توقيعه .

لذلك أصدرت وزارة الحفانية قرارا بوجوب تحصيل رسوم التسجيل قبل
التصديق على توقيعات العقد . وبذلك ضمن تسجيل العقود ، وأصبحت السجلات
صورة صحيحة للواقع .

٢٧ - ولقد عنى القانون أيضا بطريقة تحرير العقود ، لاتقاء المنازعات
التي كانت تنشأ عنها ، والتي كانت سببا لعدم استقرار الملكية العقارية .

لما أبطل نظام الأتبان الخراجية ، سقطت قيود التصرفات العقارية (تحرير
الحجة الشرعية وإذن المديرية) ، وزال تبعاً لإشراف الحاكم الشرعية على تحرير
عقود التصرفات ، وانهت رقابة جهة الإدارة في تحقيق أسباب الملكية . فأصبح
الناس يتناقلون الملكية العقارية ، في ظل أحكام القانون المدني ، بعقود عرفية ،
وكان كثير منهم يحرر عقده على يد مأذون الشرع ، أو فقيه القرية ، أو أحد
الكتبة العموميين . فكان كثيرا ما تقوم المنازعات بين العاقدين على أثر توقيع

العقد ، بسبب اضطراب عبارته ، أو لنقص في أركانه ، أو لخالفته لأحكام
القانون . لذلك كان ضروريا أن يتلافى الشارع هذه العيوب ، عند وضع التشريع
المهد لنظام السجلات العقارية .

ولقد شرط قانون التسجيل التصديق على توقيعات العاقدين بأحد أقلام
التصديق . وكان لابد من هذا الشرط في بلد أكثر سكانه أميون ، لا يزالون
يتعاملون بالأختام ، لاتقاء التزوير على الغير ، ولمنع دعوى إنكار التوقيع من
العاقدين . ولقد أثبت العمل بقانون التسجيل نجاح التشريع في هذا الموضوع نجاحا
باهرا ، بالقضاء على دعاوى التزوير وإنكار التوقيع قضاء يكاد يكون تاما .

٢٨ - ولما كان لصيغة العقد أهمية ، لمنع اضطراب عبارته ، ولاستكمال
شكله القانوني ، فقد نص القانون على وضع نماذج للعقود المتداولة ، لترشد الناس
إلى وضع عقودهم على الوجه الأكمل ، دون أن يتحملوا في سبيل ذلك عناء
أو نفقة . وبذلك امتنعت المنازعات التي تقوم بينهم بسبب صياغة العقد .

٢٧ - ولقد نصت الأوامر بالآلا يوقع عقد قبل التصديق عليه من مصلحة
المساحة ، التي تقوم بمراجعة تعيين العقار تعيينا لا يقبل اللبس أو الخطأ .
وبذلك تنفي دعاوى الجهالة والخطأ والعجز والزيادة بين العاقدين ، ودعاوى
الغضب ، والاعتداء على الحد بين المشتري والجار .

وكذلك تقوم مصلحة المساحة بقسط من الرقابة على تحرير العقود ، فتراجع
سندات الملكية ، وتحقق من تسجيلها ، وترشد العاقدين عند الاقتضاء إلى استكمال
ما ينقص العقد من ركن أو شرط ، ليخرج العقد جميع آثاره .

وبذلك أدى قانون التسجيل غرضا هاما من الأغراض التي وضع من أجلها ،
تمهيدا لإنشاء السجلات العقارية .

٣٠ - ولقد عني القانون بتصحيح نصوص التسجيل الواردة في القانون المدني، فأقالها من الأخطاء اللفظية، ومن أخطاء الترجمة، ومن الخلاف بين النصين للقانون الواحد، كما رأينا. ثم جمع شتاها ونسقها في مادتين، وأفرد لكل من نوعي العقود والأحكام مادة خاصة، وجعل لكل منهما حكما خاصا، عند عدم التسجيل، على النحو الذي سنفصله بعد.

٣١ - لكي أن التعديلات الأساسية، التي أدخلها قانون التسجيل على أحكام القانون المدني، والتي رعى بها الشارع إلى الغرض الرئيسي من قانون التسجيل، وهو التمهيد لإنشاء السجلات العقارية، تنحصر في أمرين:

الأول - لإطلاق حكم التسجيل على كافة العقود والأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية، ثم على كافة العقود والأحكام المؤيدة لتلك الحقوق، وألحق بها عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المعجلة.

الثاني - لجعل الجزاء، في حالة عدم التسجيل عند لزومه، عدم انتقال الملكية والحقوق العينية بين المتعاقدين أنفسهم، في العقود والأحكام المنشئة للحقوق، وعدم انتقال الملكية بالنسبة للغير، في العقود والأحكام المؤيدة للحقوق، وفي عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المعجلة.

ومن مقارنة نصوص القانونين نجد أن القانون المدني قد نص، في أبوابه المختلفة، ثم في باب التسجيل، على العقود والأحكام التي يجري عليها حكم التسجيل، كأنما الأصل في التصرفات العقارية عدم التسجيل، وأن التسجيل استثناء من القاعدة، بينما قانون التسجيل قد وفق إلى نص جامع شامل لجميع التصرفات العقارية التي يسرى عليها حكم التسجيل بهذه العبارة، "جميع العقود

والأحكام الصادرة بين الأحياء، بعوض أو بغير عوض، والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقاري آخر أو نقله أو تغييره أو زواله - والعقود المقررة لهذه الحقوق ...". وبذلك جعل القانون جميع التصرفات العقارية خاضعة لحكم التسجيل، فلا يستثنى من حكمه منها إلا ما نخرج عن النص.

لويتين من مقارنة النص المذكور بنصوص القانون المدني، أن قانون التسجيل قد نص على وجوب تسجيل عقود وأحكام لم تكن خاضعة لهذا الإجراء في عهد القانون المدني وهي:

(١) العقود المؤيدة للحقوق العينية العقارية، فإن القانون المدني لم ينص في المادة ٦١١ (٧٣٧) إلا على العقود المنشئة للحقوق، بينما نص قانون التسجيل صراحة في المادة الثانية على وجوب تسجيل العقود المؤيدة لها أيضا.

(٢) الأحكام التي من شأنها زوال الحقوق المنصوص عليها في المادة ٦١١ (٧٣٧) من القانون المدني، فإن القانون المدني، بينما نص في المادة المذكورة على العقود التي من شأنها إنشاء أو انتقال أو ترك هذه الحقوق، قد اكتفى في المادة ٦١٢ (٧٣٨) بالنص على الأحكام المنشئة أو المقررة لهذه الحقوق.

ولما كان النص على سبيل الحصر كما رأينا، كانت الأحكام المزيلة للحقوق العينية العقارية غير خاضعة للتسجيل، في عهد القانون المدني، بينما هي خاضعة له بنص المادة الأولى من قانون التسجيل.

(٣) العقود والأحكام التي من شأنها تغيير هذه الحقوق. فإن كان التغيير بالزيادة، فهو إنشاء لحق، فلا مناص من التسجيل. وإن كان بالنقصان، فهو ترك للحق، فإن كان بعقد، وجب تسجيله في عهد القانون المدني، وإن كان

بحكم ، فلا حاجة إلى التسجيل . أما قانون التسجيل فقد نص صراحة على وجوب تسجيل العقود والأحكام التي من شأنها تغيير الحقوق العينية العقارية .

٣٢- فكل أن الشارع ، على ما يظهر ، أراد أن يتوحي الاعتدال ، في تعديله لأحكام القانون المدني ، ولم يرد أن يذهب إلى فرض التسجيل طرفة على جميع التصرفات العقارية الأخرى ، وهي :

(١) العقود والأحكام الصادرة في البيع الجبري للنفقة العامة .

(٢) الوصية والأحكام الصادرة فيها .

(٣) مسائل الإرث . كحاضر حصر التركة ، والأحكام الصادرة بتثبيت حق الورثة على العقار الموروث ، وعقود القسمة والتضارح الصادرة بينهم ، والأحكام الصادرة فيها .

ولا شك أن في خروج هذه التصرفات من حكم المادة الأولى من قانون التسجيل نقصا في التشريع ، من شأنه عدم ضمان المعاملات العقارية على الوجه الأكمل ، خصوصا في الوقت الذي يمهّد فيه لإنشاء السجلات العقارية .

٣٣- كان الجزء في القانون المدني ، ألا يكون العقد حجة على الغير ، ولكنه يبقى نافذا على العاقدین ، فتنقل الملكية بينهما ، ولكنها لا تنتقل في حق الغير . أما قانون التسجيل فقد قسم العقود والأحكام ، كما رأينا إلى قسمين :

ففي المادة الأولى نص القانون على العقود والأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية ، سواء كانت منشئة لها أو ناقلة أو مغيرة أو مزيلة . وفي المادة الثانية نص على العقود والأحكام المؤيدة للحقوق ، وألحق بها عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المعجلة .

لقد أعطى القانون لكل من هذين القسمين حكما خاصا .

ففي المادة الأولى ، نص القانون على أن الملكية لا تنتقل بين العاقدین إلا بالتسجيل . وفي المادة الثانية ، نص على أن الملكية لا تنتقل بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، فقضى بانتقالها بين العاقدین بمجرد العقد .

وفي المادة الأولى ، لم يجعل القانون حسن النية شرطا للتمسك بالتسجيل . وفي المادة الثانية نص صراحة على أن العقود والأحكام المؤيدة للحقوق لا تكون حجة على الغير ، ولو كانت مسجلة ، لو داخلها التدليس .

٣٤- الواقع أنه إذا أريد حماية التصرفات العقارية حماية صحيحة ، وجب استقرار الملكية على أساسين جسي ثابت ، يجري حكمه على الكافة ، ولا تؤثر فيه المعنويات .

وإذا كانت الشرائع قد اهتدت إلى التسجيل ، باعتباره أصلح أداة لإعلان الملكية ، وجب أن يكون حكمه قاطعا يسرى على العاقدین وغيرهم سواء بسواء . فإذا لم يسجل العقد ، لن تنتقل الملكية ، حتى بين العاقدین . وإذا سجل انتقلت الملكية بين العاقدین وإزاء الغير . وإذا صدر عقدان من المالك لشخصين على التوالي ، انتقلت الملكية لصاحب التسجيل الأسبق ، ولا يجوز أن تحول دون ذلك دعوى التدليس ، أو ادعاء العلم بالبيع . وبالأصطلاح الفقهي يجب أن يكون التسجيل " قرينة قانونية قاطعة على علم الكافة بحصول البيع " ، لا يجوز نفيها أمام القضاء .

ولقد كانت محكمة النقض الإيطالية أسبق المحاكم الأجنبية إلى الأخذ بهذا المبدأ ، إذ فطنت هذه المحكمة قبل غيرها إلى أن المعاملات العقارية تحتاج إلى ضمان واثق ، وأن لا ضمان إذا ما أجاز للشترى اللاحق في التسجيل الادعاء

بسوء نية المشتري السابق عليه ، فتضيق الفائدة التي من أجلها شرع التسجيل ، ويقضى على نظام شهر التصرفات العقارية . لذلك قضت المحكمة المذكورة في سنة ١٩١١ بعدم جواز إثبات سوء النية ، وبنت حكمها على أن القانون قد وضع دليلا على العلم وهو التسجيل ، فهو قرينة قانونية قاطعة لا يجوز إثبات عكسها أمام القضاء .

ولقد أخذ قانون التسجيل بقضاء محكمة النقض الإيطالية كما رأينا .

٣٥ — (الواقع أن قانون التسجيل قد أحسن في جعل جزاء عدم التسجيل واحدا ، بالنسبة للعاقدين وبالنسبة للغير . وليس ذلك فقط لأن المصلحة العامة تقتضي صرامة الاجراء وتوجيهه ، ولكن لأن هذا الحكم أكثر انطباقا على مبادئ القانون وعلى أصول المنطق .

الأصل أن يكون للبيع حكم واحد ، وهو انتقال الملكية للمشتري بمجرد البيع ، سواء فيما بين العاقدين أو إزاء الغير . ولا يمكن أن يكون للبيع حكمان ، فننتقل الملكية بالنسبة للمشتري ولا تنتقل بالنسبة للغير ، الذي تعاقد مع البائع . لانه بانتقال ملكية العين من البائع إلى المشتري ، زالت ملكية البائع ، فلا يستطيع أن يملكها لثالث .

لكن القانون المدني قد نص في المادة ٢٧٠ على صحة هذا البيع إذا حفظه المشتري الثاني بالتسجيل ، بل فضله على البيع السابق ، فبماذا تفسر حكم القانون ؟ لاشك أن القانون قد هدم بحكمه هذا قواعد الملكية المقررة ، وخالف المنطق الصحيح ، فلا يفسر حكمه ، إلا تلك الغاية التي شرع من أجلها التسجيل أي تأمين المعاملات العقارية . فالمصلحة العامة هي أساس هذا التشريع ، وهي التي فازت هنا على قواعد القانون . وفي سبيلها ضحيت النظريات الصحيحة والمنطق السليم .

كلى أنه إذا كانت المصلحة العامة تقضى بالتسجيل ، فلماذا لا يجعل التسجيل شرطا لانتقال الملكية ، سواء بين العاقدين أو إزاء الغير ، أو بعبارة أخرى شرطا لصحة العقد ، أخذا بأحكام التشريعين الهولاندي واليوناني ، وقياسا على شرط رسمية عقدى الهبة والرهن ، فإن هذا أقرب إلى قواعد القانون وأصول المنطق ، وأقرب إلى تحقيق المصلحة العامة .

٣٦ — أما علة اختلاف حكم التسجيل في العقود المنشئة للحقوق العينية العقارية ، وفي العقود المؤيدة لهذه الحقوق ، سواء فيما يتعلق بانتقال الملكية ، أو في أثر التدليس في أرجحية التسجيل ، فغير ظاهرة في قانون التسجيل . والتعليل الذي ورد في المذكرة الإيضاحية عن هذا الاختلاف لا يفي الغليل .

ولعل توحي الاعتدال في تعديل القانون ، والرغبة في عدم الانتقال طفرة من التقيض إلى التقيض ، هو السبب الحقيقي لهذا الاختلاف .

نحسب أن ينص الشارع في الخطوة التالية من التشريع ، على وجوب تسجيل التصرفات العقارية التي لا تزال معقاة من التسجيل ، وأن يساوى بين حكم التسجيل وأثره في كافة العقود والأحكام .

٣٧ — ولقد أثار قانون التسجيل بعض مسائل كثر فيها الجدل بين رجال القانون ، منها ما فصلت فيه المحاكم ، ومنها ما لم تفصل فيه إلى الآن .

لنؤمن هذه المسائل :

(١) شهادة الالتزامات الشخصية التي تنشأ عن العقد غير المسجل .

(٢) كمنشأ حق الشفعة في العقود غير المسجلة .

(٣) كمنع عدم انتقال الملكية في جريمة بيع العقار غير المملوك للبائع .

(٤) نظرية سوء النية في القانون الجديد .

(٥) إلتقادم الخمسى أو السبب الصحيح وقانون التسجيل .

(٦) حقوق دائنى البائع ودائنى المشتري .

لنترجع جميع هذه المسائل فى الواقع إلى مسألة واحدة ، وهى تفسير القاعدة الأساسية التى بنى عليها التشريع الجديد ، قاعدة عدم انتقال الملكية بين العاقدين إلا بالتسجيل .

وليس هنا طبعاً محل بحث هذه المسائل .

٣٨ - نصت المادة ٦١٢ (٧٣٨) من القانون المدنى على وجوب تسجيل الأحكام المؤيدة أو المنشئة لحقوق العينية العقارية .

لننص قانون التسجيل على وجوب تسجيل "الأحكام النهائية التى من شأنها إنشاء حق ملكية ، أو حق عيني عقارى آخر ، أو نقله ، أو تغييره أو زواله" (المادة الأولى) . كما نص على وجوب تسجيل "الأحكام النهائية المقررة لهذه الحقوق" - (المادة الثانية) .

ولما كان الأثر المترتب على الأحكام يرجع أصلاً إلى تاريخ رفع الدعوى ، وقد يرجع إلى تاريخ العقد ، كان واجباً إعلان الغير بهذه الدعوى ، حتى تكون حجة عليه ، فيما إذا تعاقد مع أحد الأخصام ، بشأن الحق العقارى المتنازع عليه ، قبل صدور الحكم فى الدعوى . فمن البدييات ، مادام الحكم لا يصبح حجة لصاحبه على الغير إلا بالتسجيل ، ألا تكون الدعوى حجة على الغير إلا من تاريخ إعلانها بالتسجيل أيضاً . فلا يرجع أثر الحكم إلى الماضى ، بالنسبة للغير ، إلا من تاريخ تسجيل عريضة الدعوى .

لقد جرى العمل بذلك قبل قانون التسجيل . لذلك رأى الشارع ضرورة تنظيم طريقة تسجيل الدعاوى ، متبعا فى ذلك أحدث القوانين الأجنبية . وخطا بذلك خطوة واسعة نحو نظام السجلات العقارية .

٣٩ - جاء فى المادة ٧ من القانون "يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من دعاوى البطالات أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع فيها . فإذا كان المحرر الأصل لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى . وكذلك دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية ، يجب تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر" .

لجاء فى المادة ١٠ "يؤشر بمنطوق الحكم الصادر فى الدعاوى الميينة فى المادة السابقة فى ذيل التأشير بالدعوى أو فى هامش تسجيلها" .
لوهاتان المادتان لاحتاجان للتعليق .

٤٠ - جاء فى المادة ١١ "لأجل أن تكون الدعوى حجة على الغير من ذوى الجنسية الأجنبية ، يجب أن يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشيرات المذكورة فى المواد ٧ و ٨ و ١٠ بقلم الرهون المختلط الكائن فى دائرته العقار . وكذلك تبليغ الأوامر الصادرة بشطب التسجيلات والتأشيرات المذكورة إلى قلم الرهون المختلط ليقوم بتنفيذها بناءً على طلب صاحب الشأن" .

لوهذا امتياز قد احتفظ به الأجانب فى مصر من عهد إنشاء المحاكم المختلطة وتنظيم أقلام الرهون بها . ولقد ساعدهم على الاحتفاظ به ، اضطراب عملية التسجيل بالمحاكم الشرعية وعدم إنشاء أقلام الرهون بالمحاكم الأهلية ، عملاً بالمواد ٦٢٢ وما بعدها من القانون المدنى الأهلى .

لأنه لم يكن هناك محل لهذا التحفظ في قانون التسجيل، لأن هذا القانون لم ينص على أن تسجيل الدعاوى يحصل في أقلام المحاكم المرفوعة إليها الدعوى، وإنما نص على حصوله في الجهات التي تسجل بها العقود، وهي أقلام الرهون بالمحاكم المختلطة.

لأن يكون هناك محل لهذا النص عندما توحد أقلام التسجيل، بإنشاء السجلات العقارية، التي لم يوضع القانون إلا ليكون مجازاً لها.

٤١ - ولقد خشي الشارع سوء استعمال الحق المنصوص عليه في المادة ٧، فترفع دعاوى كيدية وتسجل عرائضها، لا لغرض سوى تعطيل صاحب الحق عن التصرف فيه، لذلك نص في المادة ٩ على أن "لكل طرف ذي شأن أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة شطب التأشير أو التسجيل المشار إليه في المادة ٧، فيأمر به القاضي إذا تبين له أن ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب إلا لغرض كيدى".

ولهذا لا شك احتياط لا بد منه.

٤٢ - وهنا يثار البحث في أثر الحكم ببطالان العقد أو فسخه أو الرجوع فيه، في عهد القانون المدني وفي عهد قانون التسجيل، في حالة تسجيل الدعوى، وفي حالة عدم التسجيل، وأثر ذلك بين العاقلين، وفيما بين دائن البيع والعاقلين، أو فيما بين دائن البائع والغير، ثم بالنسبة للغير على وجه عام.

لأنه مسائل دقيقة محل بحثها في مطولات الكتب.

٤٣ - ولا شك أن القانون، بنصه على أن الدعوى تصبح حجة على الغير، وأن أثر الحكم فيها يرجع إلى تاريخ تسجيل إعلانها، بالنسبة للأخصام وبالنسبة

للغير على السواء، قد قضى على الدعاوى الصورية، التي كان يلجأ إليها الأخصام، لتجديد الخصومة أمام المحاكم المختلطة، بعد نظرها أمام المحاكم الأهلية والحكم فيها ضدهم.

لأنه أصبح حكم المحكمة الأهلية لأول مرة حجة على الغير الأجنبي.

٤٤ - ولقد نص القانون المدني إجمالاً وتفصيلاً على وجوب حفظ الرهن العقاري وحقوق الامتياز العقارية بالتسجيل.

فخص في المادة ٦١١ (٧٣٧) على أن انتقال الحقوق العينية العقارية لا يثبت في حق الغير إلا بالتسجيل. ولما كان الرهن العقاري والامتياز العقاري من الحقوق العينية العقارية، كان لا بد من أن يجري عليهما حكم التسجيل.

فخص نص القانون المذكور في مواد متفرقة على وجوب تسجيل قائمة الرهن العقاري ٥٧١ (٦٩٥) - والاختصاص العقاري ٥٩٩ (٧٢٥) - وحق امتياز بائع العقار ٦٠١ (فقرة ٦ مادة ٧٢٧) - وحق امتياز الشركات في القسمة العقارية ٦٠٢ (٧٢٨) - وحق امتياز الرهن الحيازي ٥٥٠ (٦٧٤) - وحق امتياز المرتهن رهن حيازة لاستيفاء مصاريف الصيانة ٥٥٢ (٦٧٦).

لأنه كان لا بد من تسجيل انتقال أو "تحويل" الديون المضمونة برهن عقارى أو بامتياز عقارى، في عهد القانون المدني، لتكون الحوالة حجة على الغير، ولو لم ينص على ذلك في باب الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق لغير المتعاقدين.

لأنه إذا وقع تسجيل الحوالة، فإن التأشير بها بهامش التسجيل الأصلي لا بد أن يقع بطريقه آلية، بواسطة قلم الرهن.

لأنه لم يدخل قانون التسجيل بالمادة ١٣ حكما جديدا على القانون المدني، فيما يتعلق بحالة الديون العقارية .

لعل الشارع أراد بالمادة ١٣ ألا يؤخذ "الغير" بتقصير قلم الرهون ، أو صاحب الشأن، في حالة إهمال التأشير ، أو في حالة التأخير في حصوله . أو أنه لم يرد أن يكلف الغير البحث في السجلات عن تصرفات الدائن ، اكتفاء بالاطلاع على تسجيل الدين ، وماعساه أن يجد بهامشه من التأشير . أو لعل الشارع أراد أن يجعل مسئولية إجراء التأشير على ذوى الشأن ، دون أقلام الرهون .

هكذا أن هذه الفروض لا يمكن أن تعرض للشارع في الوقت الذي يجهل فيه لإنشاء السجلات العقارية ، وحيث يكون لكل عقار صحيفة ، تقوم أقلام التسجيل فيها بإثبات كافة التصرفات التي ترد على العقار .

لعل أقرب الفروض احتمالا - بالرغم مما ورد في المذكرة الإيضاحية ، شرحا لمادة ١٣ عن مركز "الغير" في التشريع الجديد - أن الشارع إنما أراد بهذه المادة أن يضع نصا جامعاً لحالات الحوالة بالديون العقارية ، وأن ينظم طريقة التأشير بها في السجلات بالنص على ما يجب أن يشمله التأشير من البيانات .

لأن المحقق على كل حال أن قانون التسجيل لم يدخل بالمادة ١٣ حكما جديدا على أحكام القانون المدني في مسائل الحوالة بالديون العقارية .

٤٥ - ههنا اتفينا من الكلام على القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ولعلنا قد أفلحنا في إظهار مزايا هذا التشريع ، بإيضاح القصد منه ، ومقارنة أحكامه بنصوص القانون المدني ، وشرح الأسس التي بنى عليها القانون ، وإثبات وفائه بالغاية التي رعى إليها ، بالرغم من الصعاب التي اعترضته في التنفيذ ، سواء

من الوجهة القانونية ، لما أحدثته القانون من الانقلاب في قواعد التشريع ، أو من الوجهة العملية ، لما اقتضاه تنفيذه من إجراءات إدارية ، تحضيرية وتكميلية .

لأن الحق أن الجهود الجبارة ، التي بذلها جهات التشريع في وضع هذا القانون ، قد قوبلت بجهود مثلها من رجال القانون ، لإيضاح ما أبهم من نصوصه ، والتوفيق بينها وبين أحكام القانون المدني ، واستقصاء المسائل التي أثارها التشريع الجديد ، والتماس الحلول الموفقة لها ، ففهدوا ، بذلك ، السبيل للقضاء ، لتطبيق أحكام القانون على الوجه الصحيح .

لأنه لا يقل فضل رجال القضاء ، في تطبيق القانون ، عن فضل رجال التشريع والقانون في وضع القانون وتفسيره . فقد أيدوا بأحكامهم القيمة أبحاث رجال القانون ، وجعلوا من جدلهم مبادئ ثابتة .

لأن الإجراءات الإدارية التحضيرية والتكميلية ، التي قامت بها مصلحة المساحة ، لتنفيذ هذا القانون ، فإن القلم يعجز عن تقديرها التقدير اللائق بها ، كما يعجز عن وفاء رجال هذه المصلحة حقهم من الثناء والشكر . ولا يستغرب ذلك فإن مهمة إنشاء السجلات العقارية واقعة على عاتقهم ، ونجاح المشروع منوط بكفائتهم .



رجال القضاء الراحلين

الشيخ محمد عبده - حسن فاضل - فاسم أمين
بقلم حضرة الأستاذ إبراهيم الهلباوى بك

الشيخ محمد عبده

لم تكن تربية الأستاذ الشيخ محمد عبده تعدد لأن يكون قاضيا في النظام الجديد للقضاء الأهلي ، بل كانت تربية أزهرية بحتة تعدد لأن يكون من عطاء رجال الدين وأئمة . ولذلك لما عين في القضاء الأهلي - لأول مرة - بوظيفة نائب قاض بمحكمة بناها في يونيو سنة ١٨٨٨ كان قد سبق أن سجل لنفسه أنصع صحيفة من صحف الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي تكفي لترفع اسمه علما من أعلام الشرق ومصلحيه ، فلقد كان من أوائل تلاميذ السيد جمال الدين الأفغاني منشئ النهضة الاجتماعية والسياسية في مصر من سنة ١٨٧١

هذه التلمذة أفادت الأستاذ والبلاد كثيرا كما حملته تبعات قاسى بسببها أخطارا جساما سيما في أثناء الثورة العربية . فقد عهد إليه المرحوم رياض باشا في رئاسة تحرير الوقائع الرسمية في أوائل سنة ١٨٨٠ وأجاز له إنشاء قسم غير رسمي بالوقائع الرسمية يسمح له وللحررين الذين يشتغلون معه ببحث المسائل التي تهم مصر عامة اجتماعية أو إدارية أو قضائية ، كما صرح لهم بأن يتصلوا بأعمال مصر الإدارية والقضائية ، وأن ينشروا الأحكام الهامة التي تصدرها المجالس الملغاة ، وأن يعقبوا عليها بما يروونه من الملاحظات والنقد . هذه الملاحظات خدمت الحكومة والعدالة كثيرا يومئذ في مراقبة تلك المجالس . مركزه في الوقائع الرسمية وصل بينه وبين الثورة العربية فقد كان قبل الثورة من أكبر أصدقاء المرحوم أحمد محمود من أعيان الرحمانية وإبراهيم افندى الوكيل (جد كامل بك الوكيل المستشار الآن بمحكمة أسبوط) من أعيان سمخراط ، وقد كانا في ذلك العهد من أكبر الزعماء في مجلس النواب الذي تشكل في بداية الثورة العربية برئاسة محمد سلطان باشا ، كما كان صديقا حميما للشاعر الكبير المرحوم محمود سامي البارودي باشا رئيس الوزارة العربية ، وأحد الزعماء السبعة الذين تقوا مع عراقى إلى سيلان . وقد انتهت حوادث الثورة بدخول الجيش الإنجليزي والقبض على العراقيين ، فاتهم الشيخ محمد عبده بأنه كان لسان الثورة وقلها فقصى عليه المجلس الذي كان مشكلا لمحكمة الثوار بالنفى ثلاث سنوات قضاهما بين سوريا وباريس وبلاد المغرب . وأذكر أن جميع الذين ابعدهوا عن مصر بسبب الثورة بعدت عنا ذكراهم وجهلنا سيرتهم من يوم نفيهم إلى يوم عودتهم إلا الأستاذ الشيخ محمد عبده فقد كان اسمه يحلجل في جميع المحافل المصرية في أثناء هذه المدة كأنه بين ظهرانيها .

اشتغل بالتدريس في سوريا واتصل بأكثر زعمائها ، وكان من نتيجة هذه الصلة أن صاهر أكبر عائلات بيروت حيث تزوج من سيدة من بيت حماده . وفي باريس

اشترك مع أستاذنا السيد جمال الدين في إنشاء مجلة العروة الوثقى لاتحاد المسلمين وقد كانت الفصول التي تنشر فيها صورة حقيقية من المعنى المقصود من اسمها، ولذلك حاربتها الحكومات فلم تعيش طويلا .

شخصية الشيخ البارزة جعلته وهو خارج مصر لا يشعر بأنه منفي من مصر فكان لنفسه مركزا جديرا بالتقدير في كل ناحية حتى إنه لم يعد لمصر بعد انتهاء المدة المحكوم عليه بها بل بقي بسوريا ثلاث سنوات أخرى يشغل بالتعليم والتأليف والترجمة . شعر كثير من أنصاره في مصر بالحاجة إلى عودته فدعوه ملحين عليه ليعود . والقائمون بأمر القضاء في وزارة الحفانية كانوا يشعرون بحاجة القضاء إلى وجود مثل هذا الرجل بين رجاله .

شواهبه والإجماع على الحاجة إليه ذللا العقبة التي كانت قائمة بشأن رجوعه أو دخوله في القضاء حتى رضيت السراى بتعيينه على أن يكون نائب قاض .

في يونيو سنة ١٨٨٨ عين نائب قاض ببها ثم رقي قاضيا بمحكمة المنصورة من الدرجة الثانية .

وفي ٧ يناير سنة ١٨٩٢ نقل قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة مصر وبقى بهذه الوظيفة نحو أربع سنوات . وأذكر أنه في كل هذه المدة الطويلة لم يشغل في الدوائر الكلية إلا بعض جلسات قليلة ، أما عمله المستمر فكان في محكمة عابدين ، ومحكمة عابدين كانت ولا تزال أهم محاكم القاهرة . ولا أذكر أن كرسي القضاء فيها جلس عليه رجل كان موضع إعجاب جميع الطبقات من متقاضين ومن صحفيين وسواهم مثل المرحوم الشيخ محمد عبده أولا والمرحوم عبد الخالق ثروت باشا . من بعده ، فلقد كان الوقار والجلال والهيبة تفيض جميعا في أفق هذه المحكمة .

كان محمد عبده يصدر الحكم ويشفعه أو يسبقه أحيانا بدروس ومواعظ يلقيها على المحكوم عليه والجمهور إلقاء يشعر الجماهير والمحكوم عليه نفسه أنهم في حضرة أب ومصلح كبير . ولقد كنا نتحدث في مجالسنا بهذا ونعجب لهذه النتائج التي يحصل عليها هذا المعلم المفطور بطبيعته بين سامعيه أو متقاضيه إذ لم يحصل - إلا نادرا - أن عاد إليه متهم أو خصم بمثل ما حكم عليه به من قبل .

لحق بعد ذلك نائب مستشار بمحكمة الاستئناف في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وبقى بها إلى ٥ يونيو سنة ١٨٩٩ يوم اختير مفتيا للديار المصرية مع اشتراطه على الحكومة أنه لو أقبل - بل ولو استقال - من تلك الوظيفة كان له أن يعود لمركزه في محكمة الاستئناف كما كان .

إذا لم نجد للأستاذ عملا بارزا في القضاء فذلك إلا لأن عمل القضاة فيما بينهم مشترك مستور ولا تجوز إذاعة فضل فيه لأحد دون آخر، وكل ما نستطيع أن نقوله عن مدة الأربع السنوات التي لبثها في الاستئناف أنه كان من أوائل القضاة جدا وذكاء وتزاهة واستقلالا، وكان فيها مفعرة من مفانح الوطن، كما كان محمد عبده أينما كان علما من أعلام الدولة وإماما لا ينازع .

لهذه السامة موجزة من تاريخه في القضاء من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٩ أما حياة محمد عبده ككاتب ومصلح في الأزهر وفي الأمة وفي السياسة وإمام في الدين فمحيط واسع يتكفل به المؤرخون .

حسن عاصم باشا

وُلد حسن عاصم في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٥٨ في مدينة القاهرة (كما جاء في الشهادات الدراسية التي حصل عليها من فرنسا) ومن أبوين من الطبقة العامة ، وكان والده من حاشية المرحوم محمد عاصم باشا الذي تقلب في وظائف عالية منها مدير في جملة مديريات ، وكان هذا الرجل كريم النفس واليد واللسان ولم يكن له من صلبه ولد ، فلما ولد المرحوم تبناه عاصم باشا وسلبه إلى مرضع ثم إلى مربية كان الباشا المشار إليه قد رتب لها مرتبا استمر مكافأة لها على حضانه متبناه ثم أدخله كاتبا بالجزء بأسيوط في السادسة من عمره .

لهذه العبارة استهل المرحوم الشيخ على يوسف صاحب المؤيد وكبير الصحفيين في ذلك العصر كتابته عن حسن باشا وهو يتحدث في ثالث يوم لوفاته في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧

لما حياته في الدراسة فقد ابتدأها بمدرسة أسيوط زميلا للتلميذ على نغرى ثم سار فيها سيرة أمثاله . وكان الأقدار شاءت أن تجمع بين هذين الرجلين في فجر حياتهما وطول هذه الحياة .

لإننا نترك له بيان تلك المرحلة من تاريخ حياته فننقل ما جاء في خطاب منه بطلب تسوية المعاش موجه إلى وزير المالية عقب إحالته إلى المعاش من وظيفته وهو رئيس الديوان الخديوي "إني تعلت في مدارس الحكومة من سنة ١٢٨٤ هـ لغاية ١٣ شوال سنة ١٢٩٢ هـ (سنة ١٨٦٨ م إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ م) وفي هذا التاريخ أرسلتني الحكومة إلى فرنسا لإتمام تعليمي علم

الحقوق والعلوم السياسية وبعد ذلك عدت منها في صفر سنة ١٣٠١ هـ (ديسمبر سنة ١٨٨٣ م) فأرسلتني نظارة المعارف لنظارة الحقانية وهذه عينتي مساعد وكيل النائب العمومي بمحكمة استئناف مصر في فبراير سنة ١٨٨٤ م

لحين بعد ذلك في ١٩ يناير سنة ١٨٨٧ م رئيسا للنيابة في اسكندرية. وفي ٢٩ مايو سنة ١٨٨٨ م نقل رئيسا لنيابة طنطا ثم زيد مرتبه إلى مرتب رئيس للنيابة من الدرجة الأولى في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٤ م وكان في تلك الأثناء متديبا للجنة المراقبة القضائية بالوزارة من أول إنشائها في سنة ١٨٩١ م ثم ترك لجنة المراقبة وعين أفوكاتو عموميا لدى المحاكم الأهلية في ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤ م بعد ذلك عين نائب قاض بمحكمة الاستئناف في ١٨ ابريل سنة ١٨٩٥ م ثم ترك السلك القضائي إلى وظيفة سر تشريفاتي الخديوي في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م وظل سبع سنين في هذه الوظيفة حتى عين رئيسا للديوان الخديوي في أول يناير سنة ١٩٠٣ م وبقي فيها حتى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ م يوم أحيل إلى المعاش وهو في السادسة والأربعين .

كل أن يوجد في حياة التلميذ حسن عاصم حوادث ذات بال، أما في حياته العامة فكم كان فيها من حادثات جسام ... تنقسم حياة حسن باشا إلى أربعة أقسام ، قسم في النيابة ، وقسم في لجنة المراقبة وفي محكمة الاستئناف بين أفوكاتو عمومي ونائب قاض ، وقسم في السراي ، وأخيرا قسم في حياته الحرة بعيدا عن الحكومة .

لم يلبث طويلا في نيابة الاستئناف ولم تمر به فيها قضايا تظهر شخصيته لأنه انتقل بعد زمن قليل إلى رئاسة نيابة اسكندرية . وفي هذه الوظيفة لا أذكر له حادثا خطيرا في القضاء ، وكل ما أذكره حادث يتعلق به خاصة .

فهناك تزوج بشقيقة المرحوم أمين باشا سيد أحمد ويظهر أنه لم يكن موقفاً في زواجه فلم يستمر طويلاً . أذكر هذه الحادثة الشخصية لعلنى بأن آثارها كانت من ضمن العقبات التي اصطدم بها كثيراً في طريقه وتجهل من جرائمها كثيراً .

لما توفي مصطفى باشا الخازندار عن غير عقب وعن مال وفير تقدمت شكوى من سمو الأمير حلیم الوارث بالولاء ضد وصية ادعى تزويرها لمصلحة ممتاز معتوق المتوفى ، وكان من بين شهود هذه الوصية المرحوم الشيخ البحراوى الذى كان رئيساً لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل وأخذت القضية عناية فائقة من الملا ، خصوصاً وقد قيل إن الذى أفتى ممتازاً وأصحابه بفتح خزان الخازندار هو أحد كبار المحامين فى ذلك العصر الأستاذ الحسينى بك وإنه أخذ أتعاباً لهذه الفتوى أربعة آلاف جنيه ، كما قيل إن ممتازاً أشياعاً عديدين لهم مناصب فى السراى يهمهم أمر ممتاز كما يهمهم ألا يكسب الأمير حلیم شيئاً من التركة .

كل هذه الظروف دعت ناظر النظار (رياض باشا) إلى أن يطلب من وزير الحفانية انتداب حسن عاصم عند ما كان رئيساً لنيابة طنطا لمباشرة تحقيق هذه القضية مع قاضى التحقيق المرحوم أحمد خيرى باشا . باشر حسن عاصم تحقيق هذه القضية وقد كان فيها هائلاً ، فن رجع إلى التحقيقات يشهد فيها تصرفات من حسن باشا كانت فى غاية الخطورة ، وإنى لأعلم ، وقد كنت محامياً عن ممتاز ، أن حسن عاصم كان يعتزم الخطوة الجريئة فى التحقيق وهو على يقين من أنه يستهدف للاقعة من جرائمها فيخطوها غير هياب بل ويتبعها بأخرى أشد منها خطورة ورجولة وجسارة ، وأخيراً وصل هذا الرهان الشجاع بقضيته إلى أن حصل على إدانة جميع المتهمين فى الابتدائى وفى الاستئناف .

لقد كان حسن عاصم إلى طنطا ولم يلبث طويلاً حتى اختاره السير سكوت للاستعانة به فى الإصلاحات التى يريد إدخالها فى القضاء . وبهذا الانتداب جاء

حسن عاصم من طنطا وعلى نفقته من الإسكندرية إلى القاهرة يتضافران فى إصلاح القضاء الأهلى ، كما كانا معا فى مدرسة أسبوط يبدأ أن عهد التلمذة . كانت المهمة الأولى فى إصلاح القضاء الأهلى تنقيته ممن ليسوا أهلاً لخدمته ، وكان تحقيق تلك المأمورية لذلك عملاً شاقاً ومجلاً للمحلات والمطاعن . أما حسن عاصم فلم يكن ذلك الذى يهاب شيئاً فى سبيل الصالح العام حتى لقد أذكر أنه فى المدة بين سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ نخرج من بين قضاة المحاكم الابتدائية نحو النصف واستبدلت بهم طبقة أخرى كانت هى الحجر المكين فى أساس القضاء الأهلى ، وهانت كثيراً مهمة الإصلاح ، ولم يبق محل لبقاء هذين الرجلين الجليلين معطلين فى لجنة المراقبة فعين على نفقته مستشاراً بمحكمة اسكندرية المختلطة محل أمين سيد أحمد بك الذى استقال ، وعين بعد ذلك حسن عاصم فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤ أفوكاتو عمومياً .

لقد يلاحظ القارئ أن على نفقته صعد به الخط إلى ترقية سبق بها حسن عاصم ولكنها ليست ملاحظة جديدة ، فإن على نفقته نفسه طالما تهكم بها فى وجه صديقه الكبير وفى وجهها جميعاً فى دعاية حلوة وهو يقول (ادفع ثمن صلابتك ياسعادة البك) . أما حسن عاصم فكان هذا المزاج أشبهى مزاج يسمعه مدة طويلة . مع هذه المشاغل الجمة التى كانت تستغرق جهود حسن عاصم كان يفكر دائماً فى مستقبل الأمة السياسى والاجتماعى وكان يشعر بأن قناعاته بأداء عمله فى وظيفته تقصير منه فى حق أمته لا يغنى عنه أى شئ ، لذلك كانت داره ممتلئة لأصحاب الرأى وأحرار الفكر يفكرون فيها طويلاً فى قيود الأمة ونكباتها ويعملون لترقيتها اقتصادياً وعلمياً ، ومن هذا النادى تكونت جمعية باسم إحياء اللغة العربية كان هو رئيسها وكان المرحوم عبد الخالق ثروت باشا سكرتيراً لها زمناً طويلاً . غير أن اجتماع هذه الطبقة من الكآب والشبان المتأججين وطنية وحماساً حول حسن

عاصم ، خصوصا وقد كان من بينهم كتاب يكتبون في الصحف ، أدخل في روع البعض أن حسن عاصم رأس مثير للرأى العام ضد الإنجليز في مصر فطلب إلى السير سكوت عزله من وظيفته ، ولاقتناع المستشار بأن عاصم مصلح لامهيج فقد وجد إجابة هذا الطلب وبالا على القضاء كما وجد فيها إنكارا لأيدى حسن عاصم على الإصلاح فعرض أن ينقل حسن باشا إلى وظيفة نائب قاض بمحكمة الاستئناف وشفع ذلك العرض بالقول بأن مرتبه ينقص في وظيفته الجديدة ستين جنيها في العام ، وقد تم هذا النقل في ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥ م

أذاعت الصحف هذا الحادث وتحدثت به المجالس وبقى نحو أسبوعين قبل البت فيه ، أما صاحبه وصاحبنا فكانت متصلا به ويعلم ما جرياته ، والله أشهد أن حسن عاصم في كل تلك الفترة كان باش الوجه باسم النغر مرفوع الرأس .

كان من ضمن مشروعاته وهو أفوكاتو عمومي إلغاء قلم المحضرين في محكمة الاستئناف وتوزيع من يحتاج إليه منهم الحاكم الابتدائية على تلك الحاكم وتوفير الباقي بفصلهم ، وكانت حجة في ذلك أن هذا القلم عالة على الخزينة وملهامة لموظفيه ، فالأحكام التي تصدرها محكمة الاستئناف إما مؤيدة وإما ملغية للأحكام الابتدائية ، فاذا أيدت حكما ابتدائيا قضى بحق فتنفيذ هذا الحكم يرجع إلى محضرى المحكمة الابتدائية ، وإذا ألغت حكما فلا تنفيذ . وكان موظفو ذلك القلم أغلبهم ممن بسم لهم الحظ بصلات طيبة بذوى النفوذ حتى عينوا بهذا القلم حيث لا عمل وحيث يقيمون بالقاهرة ، وكان تشبث حسن باشا كثيرا لسخط هؤلاء وأولئك إلا أنه كان ، كما جبلت عليه طبيعته ، يستخف بكل هذا حتى حانت أزمة فصله أو نقله في ذلك الوقت وكان المشروع تحت الإمضاء ، وفهم هو أن الرؤساء المختصين يعطلون عرضه عليه حتى يقضى الله في أمره إشفافا عليه من تحمل سخط أصحاب

الشأن ، فدعا إليه الموظف المختص وطلب المشروع ووقعه خشية أن يفصل قبل توقيعه فتفوت مصلحة كهذه .

لم يكن حسن عاصم يستحق معاشا في ذلك العهد - على ما أذكر - أكثر من ثلاثين جنيها في الشهر ، وكانت المرتبات التي قطع على نفسه عهدا بإخراجها صدقة شهرية قد تبلغ هذا المقدار ومع ذلك كان جسورا لا يثنى عن طريقه ولا يعاب بما قد يكون .

قبل حسن عاصم وظيفته الجديدة ، وظيفة نائب قاض في محكمة الاستئناف ، بنفس راضية وقال كلمته المعروفة " أينما كنت فأنا أؤدى واجبي لأمتي ولا يهمنى ما وراء ذلك " .

لم يلبث حسن عاصم في وظيفته الجديدة إلا نحو من الثمانية أشهر حتى اختاره الخديوى عباس سر تشريفاتى لسموه في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ م

كان هذا الرجل مخلوقا لوضع النظام وتطبيقه ، فلما أُلقيت إليه مقاليد التشريفات لم يجد قانونا ولا نظاما للأمر ولا لأفراد العائلة الخديوية ولا نظاما للتشريفات ، فاستصدر إرادة سنية بتحديد ذلك كله وكان من نتيجة هذا القانون أن خسر كثير من طبقات العائلة المالكة لقب الإمارة الذى كانوا متمتعين به فعلا وأن كسب حسن باشا سخط هؤلاء جميعا .

وفي يوم من أيام التشريفات الكبرى دخلت بغتة عربية بها اللورد كرومر ومعه قائد الجيش الإنجليزي تحف بها كوكبة من الفرسان ووقفت أمام سلم الباب الخصوصى للخديوى ، فهبط حسن باشا السلام مسرعا لا يستقبلها ولكن ليأمر السائق بالرجوع فورا والوقوف أمام باب التشريفات العمومى فعادت بعد شئ من الجدل ،

عاصم ، خصوصا وقد كان من بينهم كتاب يكتبون في الصحف ، أدخل في روع البعض أن حسن عاصم رأس مثير للرأى العام ضد الإنجليز في مصر فطلب إلى السير سكوت عزله من وظيفته ، ولاقتناع المستشار بأن عاصم مصلح لامهيج فقد وجد إجابة هذا الطلب وبالا على القضاء كما وجد فيها إنكارا لأيدى حسن عاصم على الإصلاح فعرض أن ينقل حسن باشا إلى وظيفة نائب قاض بمحكمة الاستئناف وشفع ذلك العرض بالقول بأن مرتبه ينقص في وظيفته الجديدة ستين جنيها في العام ، وقد تم هذا النقل في ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥ م

أذاعت الصحف هذا الحادث وتحدثت به المجالس وبق نحو أسبوعين قبل البت فيه ، أما صاحبه وصاحبنا فكان متصلا به ويعلم ما جرياته ، والله أشهد أن حسن عاصم في كل تلك الفترة كان باش الوجه باسم النفر مرفوع الرأس .

كان من ضمن مشروعاته وهو أفوكاتو عموى إلغاء قلم المحضرين في محكمة الاستئناف وتوزيع من تحتاج إليه منهم المحاكم الابتدائية على تلك المحاكم وتوفير الباقي بفصلهم ، وكانت حجته في ذلك أن هذا القلم عالة على الخزينة وملهات لموظفيه ، فالأحكام التي تصدرها محكمة الاستئناف إما مؤيدة وإما ملغية للأحكام الابتدائية ، فإذا أيدت حكما ابتدائيا قضى بحق فتنفيذ هذا الحكم يرجع إلى محضرى المحكمة الابتدائية ، وإذا ألغت حكما فلا تنفيذ . وكان موظفو ذلك القلم أغلبهم ممن بسمهم الحظ بصلات طيبة بذوى النفوذ حتى عينوا بهذا القلم حيث لا عمل وحيث يقيمون بالقاهرة ، وكان تشبث حسن باشا مثيرا لسخط هؤلاء وأولئك إلا أنه كان ، كما جبلت عليه طبيعته ، يستخف بكل هذا حتى حانت أزمة فصله أو نقله في ذلك الوقت وكان المشروع تحت الإمضاء ، وفهم هو أن الرؤساء المختصين يعطلون عرضه عليه حتى يقضى الله في أمره إشفاقا عليه من تحمل سخط أصحاب

الشان ، فدعا إليه الموظف المختص وطلب المشروع ووقعه خشية أن يفصل قبل توقيعه فتفوت مصلحة كهذه .

لم يكن حسن عاصم يستحق معاشا في ذلك العهد - على ما أذكر - أكثر من ثلاثين جنيها في الشهر ، وكانت المرتبات التي قطع على نفسه عهدا بإخراجها صدقة شهرية قد تبلغ هذا المقدار ومع ذلك كان جسورا لا يثنى عن طريقه ولا يعبأ بما قد يكون .

قبل حسن عاصم وظيفته الجديدة ، وظيفة نائب قاض في محكمة الاستئناف ، بنفس راضية وقال كلمته المعروفة " أينما كنت فأنا أؤدى واجبي لأمتي ولا يهمنى ما وراء ذلك " .

لم يلبث حسن عاصم في وظيفته الجديدة إلا نحو من الثمانية أشهر حتى اختاره الخديوى عباس سر تشرىقاتى لسموه في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ م

كان هذا الرجل مخلوقا لوضع النظام وتطبيقه ، فلما أقيمت إليه مقاليد التشرىقات لم يجد قانونا ولا نظاما للأمر ولا لأفراد العائلة الخديوية ولا نظاما للتشرىقات ، فاستصدر إرادة سنية بتحديد ذلك كله وكان من نتيجة هذا القانون أن خسر كثير من طبقات العائلة المالكة لقب الإمارة الذى كانوا متمتعين به فعلا وأن كسب حسن باشا سخط هؤلاء جميعا .

لوفى يوم من أيام التشرىقات الكبرى دخلت بغتة عربية بها اللورد كرومر ومعه قائد الجيش الإنجليزى تحف بها كوكبة من الفرسان ووقفت أمام سلم الباب الخصوصى للخديوى ، فهبط حسن باشا السلام مسرعا لا يستقبلها ولكن ليأمر السائق بالرجوع فورا والوقوف أمام باب التشرىقات العموى فعادت بعد شئ من الجدل ،

وبقى الناس يتناقلون هذه الحادثة زمنا طويلا . وبعد قليل أقيمت حفلة راقصة بسرأى رأس التين باسكندرية كانت الدعوة إليها مقصورة على المقيمين باسكندرية . وعندما توافد المدعوون إليها ظهر من بينهم قنصل جنرال النمسا والمجر وقد كان عميد القنصل في عهده ومقامه بالقاهرة ولم يك مدعوا بل كانت الدعوة خاصة بقنصل النمسا باسكندرية ، فاعترضه حسن باشا وطلب إليه العودة من حيث أتى لأنه غير مدعو . قال القنصل الجنرال إن الدعوة موجهة لوكيلي في اسكندرية وقنصلي فيها فلي حق حضورها بدلا منه لأنه مدعو بالنيابة عني وأنا القنصل الجنرال، وما دامت الدعوة مقصورة على واحد فأرى الآن أن يخرج هو وأن أبقى أنا خصوصا وقد جئت فعلا ولا يليق أن أخرج أمام هذه الجموع . قال حسن باشا إن الدعوة شخصية لا تقبل الإنابة وأنا مضطر إلى تكرار التماس الخروج، فخرج القنصل الجنرال وتبعه قنصل اسكندرية .

وفي غداة اليوم حضر اللورد كرومر إلى السراى وبلغ الخديوى شكوى القنصل الجنرال وكان في أثناء حديثه يرى إلى حل المسألة بإقالة حسن عاصم ، وخرج موعودا من الخديوى بأن ينظر في الأمر .

لما علم حسن باشا بذلك عرض على سمو الخديوى أن يعهد إليه هو في مفاوضة اللورد في هذا الموضوع وكان له ذلك وانتهى من هذه المفاوضة برضاء نغامة اللورد عن عمله وسحب اعتراضه .

المتصلون بذلك العهد وبحسن باشا ما يزالون في عجب من هذه النتيجة التي وصل إليها حسن عاصم ، وعن الطريقة التي اتخذها لمقابلة اللورد ، بل ومن الأسلوب الذي يكون قد استعمله في مفاوضته حتى حمله على نسيان هذه الحادثة وحادث عربته هو في سراى عابدين .

لحق حسن عاصم سر تشريفات للديوان الخديوى سبع سنوات وشهرين تقريبا من ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥ إلى أول يناير سنة ١٩٠٣ يوم رقى رئيسا للديوان الخديوى واستمر رئيسا للديوان الخديوى إلى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وفي ذلك اليوم أحيل إلى المعاش ولم يكن تجاوز السادسة والأربعين من عمره .

لأول السبب في هذا أن رئيس الديوان الخديوى يعتبر قانونا عضوا في مجلس الأوقاف الأعلى ، فحسن باشا كان لذلك عضوا فيه وربما كان له رأى في بعض المسائل يكون قد حسب عليه .

كان حسن عاصم يجمع مع هذا كله عملا ضخما في الجمعية الخيرية الإسلامية فهو منشئها ووكيلها وواضع قانونها ومدير التعليم من يوم نشأتها سنة ١٨٩٢ إلى يوم وفاته في سنة ١٩٠٧

خمس عشرة عاما كاملة لم ينعقد مجلس إدارتها إلا وكان هو أول حاضر فيه وأول منبه للأعضاء لحضوره ولم تنعقد لجنة إلا لبحث مشروع قدمه هو ولا فتحت مدرسة إلا وكان رأسه هو الذى أوحى بإنشائها .

* *

هذه الإمارة موجزة جدا من تاريخ هذا الرجل الضخم وإن فيها لصورة لتلك الشخصية النادرة في تاريخ مصر ، تعطيك فكرة عما يحتمله الرجل البار في سبيل وطنه ، سواء في الأعمال الحرة أو في أعمال الوظيفة ، من مصاعب وأحداث لا تقل عما يحتمله الجندي في حومة الوغى ، هذا يتعرض للقذائف والبريان ، وهذا يتعرض لألوان لا عداد لها ولا وصف لها من الدس ومن النفاق ومن الطغيان .

فأش حسن عاصم في خصومة وجدل مع خصومه وحتى مع أصدقائه، وكلما كان يرمح معركة كان يدخل أخرى ليظفر فيها بالحق الذي يبتغيه ولو خسر فيها مصلحته أو خسر فيها صديقه .

لأمن الغريب في حياة حسن عاصم أن تكون جلائل أعماله مما لا يمكن تدوينه أو تفصيله لخطورة تدوينه أو لما عداها .

لأن من واجبي أن أقر إنصافاً لحسن عاصم أن مصرفي الستين عاماً الماضية أنجبت رجالاً ممن تفان بهم الأمم ولكني مع هذا ما زلت أعتقد أن حسن عاصم ليس له نظير في كل رجالنا هؤلاء ، وأعتقد أن الفراغ الذي خلفه موت هذا الرجل الذي كان يبنى الأمة ويبني الحكومة ويبني الديوان الخديوي ، هذا الفراغ الذي خلفه من يوم وفاته في نوفمبر سنة ١٩٠٧م لا يزال شاغراً إلى اليوم .

قاسم أمين

كنت صديقاً لقاسم من سنة ١٨٨٧ إلى يوم وفاته في أبريل سنة ١٩٠٨ واشتركت في تأييده بخطبة نشرت في جريدة المؤيد في ٦ يونيه سنة ١٩٠٨ ومع ذلك كنت ولا زلت أجهل كثيراً من التفاصيل الدقيقة المتعلقة بحياته العائلية . وكل ما أعلمه أنه ولد في أول ديسمبر سنة ١٨٦٣ بقرية طره من ضواحي القاهرة ، حيث كان أبوه الأمير الـ محمد أمين بك ضابطاً بالفرقة العسكرية هناك ، أما عائلته فقد سبق أن جاءت لمصر في عهد محمد علي من بلاد الكرد وكان رأسها حاكماً للسليمانية من أعمال بغداد .

لدخل قاسم مدرسة اسكندرية الابتدائية ثم الخديوية ثم مدرسة الإدارة وبعد أن نال شهادته منها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر في بعثة حكومية لفرنسا في صيف ذلك العام وأتم دراسته بكلية الحقوق في مونتبييه ، وعاد لمصر في أواخر سنة ١٨٨٥ بعد أن حصل على ميدالية الشرف في العلوم الجنائية . ليقول زملاؤه في المدرسة أمثال محمد صدق باشا وزير الأوقاف السابق وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف السابق ، إن الطالب قاسم كان في سلوكه وفي أخلاقه موضع رضاء جميع زملائه بل موضع إعجابهم .

لشد عودة قاسم من أوروبا اشتغل مساعداً للنيابة المختلطة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٥ ثم دخل إلى قسم قضايا الحكومة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وكان معظم موظفي أقلام قضايا الحكومة من الأجانب فأدخل قاسم والمرحوم فتحي زغلول بعد ذلك ومصطفى فتحي في أقلام القضايا في أوقات متقاربة، ولقد تعرف

بقاسم في إبان وظيفته تلك ، فقد كنت أترافع أمام محكمة بنها في قضية ضد الحكومة التي كان يمثلها هو .

لو كنت أتوقع ، وقاسم خصمى في هذه القضية ، أن يشعر أحدنا بشيء من الوحشة لاختلاف البيئة التي تخرج كل منا فيها (الأزهر والمدارس الأوربية) ، ولكنى إذ سمعته يترافع ويدلى بحجته لمصلحة الحكومة ضد موكل شعرت بقلبي يصدق إعجابا بحسن أسلوب هذا الخصم وحسن تقديره وعظيم كفاءته . فالتصفت أرواحنا من تلك الساعة وقامت بيننا صداقة كأنها ترجع إلى عهد الطفولة .

لحقى قاسم بقلم قضايا المالية يعاني ما يعاني بين أقران ومرءوسين ورؤساء تختلف نزعاتهم ومشاربهم حتى أنشئت في يونيه سنة ١٨٨٩ محاكم الوجه القبلى فقيض الله له ولفتحى من يخرجهما من هذا المضيق ، فعين فتحى رئيسا لنيابة أسبوط ، وقاسم رئيسا لنيابة بنى سويف ثم نقل إلى طنطا في مارس سنة ١٨٩١ .

لحقى طنطا ذاعت بعض مواهبه حتى وصلت إلى الرجل الوحيد من العربيين المحكوم عليه بالإعدام وقد كان محتفيا بمديرية الغربية من سبتمبر سنة ١٨٨٢ تاريخ دخول الجيش الإنجليزي ، فقدم نفسه لقاسم ليتصرف في الأمر بما تقتضيه حكمته فقام له من كرسية وسافر معه إلى القاهرة ليلتمس العفو عنه اكتفاء بما ذاقه مدة السنوات التسع التي اختفأها وكان المرحوم رياض باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية فعمل معه لهذه الغاية ولم يرجع قاسم لطنطا إلا بعد أن صدر العفو عن عبدالله نديم .

لوأنا شخصا أعلم من صلتى بالمرحوم رياض باشا أنه بعد ذلك تجاوز حد العفو إلى حد المنحة حيث صرح لعبد الله نديم بأصدار جريدة الأستاذ مع إعطائه ٥٠٠ جنيه من جيبه الخاص ليستعين بها على إصلاح حاله .

لوفى ٢٦ يونيه سنة ١٨٩٢ عين قاسم وسعد ويحيى إبراهيم نواب قضاة بمحكمة الاستئناف بأمر واحد .

لحقى ذلك العهد كانت درجة القضاء في الاستئناف تنقسم ماليا إلى قسمين قسم يسمى نائب قاض مرتبه ٤٥ جنيتها ، وقسم يسمى قاضيا مرتبه ٥٥ جنيتها ، وبعد زمن قليل ألغيت هذه الميزات المالية وتساوى جميع رجال القضاء في الاستئناف . وبذلك صار قاسم وسعد ويحيى قضاة بمرتبات كمرتبات المستشارين ؛ حتى فكرت الحكومة في تعديل نظم القضاء الجنائى ، ورأت أن تنقل الاختصاص في الجنائيات من المحاكم الابتدائية إلى محكمة الاستئناف لنظره بصفة نهائية . وبعد أن كان تشكيل الدوائر بمحكمة الاستئناف بقرار من الجمعية العمومية للمستشارين رأت الوزارة أن تجعل انتخاب أعضاء محاكم الجنائيات من محكمة الاستئناف على الطريقة الواردة بقانون تشكيل تلك المحاكم ، وكان في أصل المشروع أن الوزارة إنما تنفذه إذا قبله المستشارون كتابة ، وعرف يومئذ أن مرتب مستشارى الاستئناف سيصير ٨٦ جنيتها بدلا من ٦٠ جنيتها شهريا ، فلم يقبل المستشاران قاسم وسعد هذا المشروع واحتجا عليه . لكن الحكومة نقلته ثم رفعت مرتبات جميع مستشارى محكمة الاستئناف من وطنيين وأجانب بزيادة نحو الثلث عما كان من قبل ولم يبق بالمرتب القديم إلا قاسم وسعد . وقد بقيا كذلك سنتين تقريبا يجلسان مع الآخرين بل ويرأس أحدهما الآخرين أحيانا وهم مع ذلك أقل منهم أجرا .

للى أن كان أول يناير سنة ١٩٠٦ وفيه صدر دكريتو بجعل راتبه هو وسعد ١٠٠٠ جنيه كبقية المستشارين .

أوجعت إلى بعض اصدقاء قاسم أيام دراسته وكنت أظن أنه كان دائما في مقدمة التاجين في الامتحانات ، ولكني علمت مع الدهشة من طلعت باشا أن قاسما كان يؤدي امتحانه في أغلب السنين بدرجات متوسطة ، قل أن كان بين الأوائل اللهم إلا في السنة الأخيرة التي نال فيها شهادة الليسانس سنة ١٨٨١ فقد كان في امتحان الليسانس أول التاجين .

هكـلت لطلعت باشا إن خاصة الدين عرفوا قاسما بنبوغه وفرط ذكائه كانوا يظنون أنه كان دائما في أوائل زملائه في الامتحان فقال نعم ولكنه ألف من صغره أن يوزع جهوده بين دروسه وبين قراءة كتب الأدب الفرنسي والتاريخ فكان يحصل ضعف ما يحصله الزملاء في الدرس وفي المعارف العامة . وقد بقي ذلك شأنه لا يكتفى بعمل واحد في الحياة بل يجمع بين الأعمال والدراسات الشتى حتى كان في القضاء قاضيا ومؤلفا بالفرنسية والعربية ومحررا للراة ودأب البحث في الشريعة الإسلامية ومنشئا للجامعة ومؤسسا للجمعية الخيرية الإسلامية وغير ذلك من جلائل الأعمال .

لورده على الدوق داركور بشأن المرأة المسلمة أمر يستحق الالتفات ، فهو وإن كان يقوم على مشكلة اجتماعية فالبحث فيه يرجع إلى مسائل دينية إسلامية محضة ، ونحن قد تعلمنا أن الذين يضيفون إلى تربيتهم المصرية تربية أوروبية يعودون إلينا أقل عناية بالمسائل الدينية ، فاشتغال قاسم بهذا الموضوع يدل على أن شخصيته المصرية الإسلامية لا تزال عنده مرتبطة بعزته القومية وشرف وطنه .

لبحثه في هذه الرسالة جره إلى البحث في مسألة المرأة المسلمة ولقد كانت حاجة مصر في ذلك العصر إلى تحرير المرأة وتعليمها مسألة المسائل . وعمل قاسم في تحرير

المرأة سيضعه في التاريخ موضع (المعلم الأول) فان إليه وحده في هذه الأمة فضل هذه المحاولة التي توجت بعد عشرين سنة من جهاده بالنجاح التام الذي نشهده اليوم .

كان مذهب قاسم في تحرير المرأة من أشد المذاهب بغضا واستحقةا للحرارية عند كل الذين يستقون أفكارهم من رجال الدين ، وكان قاسم يقابل هذه الحملات بما عنده من الشجاعة الهائلة ، والاستخفاف بالأذى ، ولم يكن يدخر مجهودا للدفاع عن عقيدته ، والذين لم يتصلوا بحوادث ذلك الزمن لا يدركون خطورة ما يلقى بمن كان في مركزه من العنت والاضطهاد .

فرض رأى في الجمعية الخيرية الإسلامية لوقف كل ماتملك على الوجوه الخاصة بأغراض الجمعية . ولما كان قاسم يرى أن الوقف كثيرا ما يعطل على أصحاب الشأن فيه التصرف بما تقتضى الحاجة والظروف التي لا تمكن الإحاطة بها عارض معارضة شديدة وكانت الأغلبية ترى غير ذلك فبقى قاسم مصرا على رأيه قائلا إن هذه مسألة من المسائل الأساسية التي لا يمكن أن أخضع فيها لحكم الأغلبية بل واجبي في هذه الحالة يقضى على بالاستقالة من خدمتها فتراجع الجميع وسلموا برأيه . ولقد مات قاسم واثقينا خطر استقالته وبقيت الجمعية من سنة ١٩٠٨ ولم يفكر أحد من أعضائها إلى اليوم في الخروج عن رأيه .

لما أثره في الجامعة فلم يكن أقل جلالا من آثاره في المسائل الأخرى فقد قام قاسم بالدعوة إلى إنشاء هذه الجامعة والجامعة ليست إلا أثرا من آثاره والمجهود الذي بذله في سبيلها ليس هنا مقام تفصيله .

كان قاسم يعمل ولا يتكلم ، وكان يحب الوحدة والعزلة ويكره الاشتهار ولكنه كان من أوائل المرافقين لإخوانه في بث الشكوى ومدافعة الظلم . كان

يفكر ونحن نكتب ، كان يشير ونحن نعلن ، كذلك كان شأن قاسم بين الشيخ عبده وسعد زغلول ولطيف سليم وعلوى باشا وإبراهيم بك مصطفى وحسن عاصم وعلى نفري وغيرهم من الرجال الذين قضوا كل حياتهم فى هذا السبيل .

كان قاسم مشغولا بفن الأدب وخاصة بالفنون الجميلة كالتصوير ولذلك تراه الرجل الوحيد من طبقته الذى سار وراء نغش المرحوم عبده الحامولى مجدد فن الغناء بمصر .

أما فيما يتعلق بحياته القضائية ، فقد كان قاسم المثل الأعلى لما يجب أن يكون عليه القاضى علما ودراية وسما وجلالا .

كانت أعصابه تكاد تقطر رقة وحساسية . كله دماثة وكله رقة حاشية ومع ذلك فإنه كان يستشرى كالأسد الكاسر كلما وقف فى وجه العدالة عائق أو اكتشفها شبهة أو وجه إليها أى افتراء .

وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨ توفى قاسم بغثة ونحن نتظره فى محكمة الاستئناف ، توفى ذلك الرجل الذى ما يزال يملا فم التاريخ ويدوى فى سمع الزمن كصلىح اجتماعى وكاتب ضخم والذى سبى اسمه شرفا لنظام القضاء المصرى ونفارا لقضاة أجمعين .

شاعة الجنايات الكبرى لمحكمة قصر

لحضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم

للحجارة ذاكرة أقوى من ذاكرة الإنسان . عرف الأعرابي ذلك فيها . فكان إذا أراد أن يسترجع الماضى ، عقل ناقته بجوارها ووقف فى ظلها يسألها عن أسرارها . ويستردّها ودائع أخبارها . وأدرك الفراعنة أنه إذا كانت صمتها طويلا فلائها تعى التاريخ وتحفظه . ثم تتمخض عنه على الزمن دروسا بينات . وآيات مفصلات . فكلمنا زدها بحتا وتنقيا ردت إلينا من أسرارها حجرا دفيناً بل كنزا ثميناً .

فإذا عمدت اليوم إلى قاعة من قاعات المحاكم ، أضع تاريخها وأدون أخبارها فليس فى هذا عجب ، فلقد كانت هذه القاعة ولا تزال مسرحا للحوادث تمثل بين جدرانها ، وميدانا للتاريخ السياسى والاجتماعى يسجل فى ساحتها ويدون فوق منصتها .

كشف ببابها ملقيا السمع إلى الصدى الذى يرتد إليك من أعماقها ، ويخلص إلى نفسك وسمعك من بين حناياها وأركانها فى صمت وخشوع واحترام . فانت على أبواب معبد . ولكن الرجوع الذى يتردد بين الجدران صدها ، وتدوى بين

أعمدة القاعة تموجاته وهزاته أو بقاياه ، ليس مع ذلك أذان المؤذنين في مسجد ، أو أنغام المرتلين في هيكل أو معبد ، ولكن تلك دار العدالة وهذا هيكلها وأنت في محرابها . وما تتلقفه أذنك ليس إلا قطعا من التاريخ تتناثر من حين لآخر ، وصيحات وعبرات وأنات تخرج من أعماق نفس معذبة ، بل تلك صرخات محكوم عليه صمعت نفسه تحت وطأة الجريمة أو شدة العقوبة فذابت حشرات أو انطلقت لعنات داويات ، بل ذلك صوت الندم والاستغفار تحركت به شفتا مجرم ، بل هو طغيان النفس المتمردة على المجتمع ترتكب الإثم وتعمله مسئوليته : خليط من غيظ مكظوم ، أو حقد مكتوم ، أو كبرياء محطمة .

لجل ذلك معمل النفس الانسانية . فيه تشرح وتكشف عن أسرارها . وفيه تفضح وتعلن عن سؤاتها . وعلى مائدته الممدودة تحلل إلى أجزائها الأولى .

لجل ذلك بركان الطبيعة البشرية . فيه تنور ثورتها ، وتبرز قوتها ، وتخرج من مكان النفس الأمانة بالسوء ، غلبة ، قوية ، منفعة . يلمع الشر في أسرتها ، وينضج الدم من عروقها ، ويطل الغدر من عيونها . ويتفجر الإثم دما ونارا .

* *

لأدخل معي تلك القاعة التي تشبه سائر قاعات المحاكم في بنائها ومظهرها ونظامها ، ولكنها تختلف عنها في كل شيء . فهذه القاعة قد اقترنت بتاريخ مصر السياسي والاجتماعي وعاصرتها ، وأصبحت ساحتها مرصدا تسجل فيه هزات العالم السياسي وأحداث مصر الكبرى — قاعة انطلقت فيها أدوار الحياة المصرية العامة والخاصة . فكلمة حدث في البلاد حدث سياسي ، أو تفاعل بين مختلف التيارات التي تتجاذب الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الوطنية ، شهدت في ساحتها صدى ذلك كله معروضا في قضية جنائية . وكلما اهتزت قوائم الحياة السياسية رأيت أثر الهزة معروضا في هذه القاعة بعد فترة من الزمن عرضا محقوفا بالاهتمام — في حادث من الحوادث التي تجذب إليها جمهور النظارة يتهافون على مقاعدها ، ويتهاكئون على الوقوف في جوانبها .

لأتعصف العواصف السياسية وتدوى صواعقها ، فتثير الغبار وتغذف باللهب والنار . ثم تتركز ثورتها وتنبور حرارتها في قضية من القضايا تعرض في هذه القاعة ، فتنتقل إليها ثورة الشارع بكل ما فيها من معاني الحياة المتدفقة المتدافعة . أليس هناك معرض الحياة السياسية بجوها المكهرب ومظاهرها المختلفة ، وما ينبعث عنها من حماس نازر وفتنة ؟؟؟ أليس هنا معرض البلاغة والبيان الساحر ؟؟؟ لقد نصبت العدالة الميزان ، ووقفت بين الخصوم يتقاذفون الحجج ، ويتجادلون ، ويتصارعون حتى اذا ما استنفدوا كلامهم وأتموا دفاعهم تنزلت من سماء العدالة كلمة الحق نغروا لها ساجدين .

لوهناك في قفص الاتهام توالى وقوف شخصيات لها خطرها في كل مسالك الحياة . هنالك من خلف أعواد الحديد المدببة كالسهم اطلت رءوس قادة الرأي العام : من أصحاب المذاهب والآراء ، كتابا وساسة وزعماء ، ليتلقوا ضربات الاتهام . هنا وقف رجال كانت قضاياهم جزءا من تاريخ مصر الحديث . وكانت الأحكام التي صدرت فيها نقطة التحول في مجرى الحوادث . وقفوا وقد سلطت عليهم شهوات الخصومة نارها التي لا ترحم ، وسد عليهم الاتهام منافذ الخلاص وجمع حولهم الشهود ورماهم بالتهم . وقفوا بين معتز يبرأته يستل من الخصومة القضائية السهام التي رماه بها الاتهام ليرسلها أقواسا حاصدات ، ويرى بها نبالا قاصدات . وبين معتز بوطنيته متحصن بمصريته يأبى أن يتقدم لغير قضائه المصريين بدفاع . وبين متهم ينزل عليه القضاء حكما بالإعدام فلا يحرك ساكن نفسه التي راضها على ماتلقى في سبيل ماتعتقد .

* *

في عام ١٩١٠ نشطت الحركة الوطنية وأخذ الكتاب والشعراء والخطباء يغذونها بأقلامهم وألسنتهم ، وتعددت المحاكمات الصحفية ، ونشر الشيخ علي الغاياني أحد محرري جريدة العلم التي كانت إذ ذاك لسان الحزب الوطني بعد تعطيل " اللواء "

كتاباً اسماه "وطنيتي" ضمنه كثيراً من المنظومات الشعرية ، وقدم المغفور له الشيخ عبد العزيز شلويس الكتاب الى الجمهور بكلمة . ثم طلب الشيخ الغاياتي من المرحوم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني أن يكتب له رسالة في الشعر والشعراء جعلها مقدمة لكتابه . ورأت النيابة أن في الكتاب ما يؤخذ عليه فباشرت التحقيق واجتاز الغاياتي حدود البلاد فحُكِمَ غيابيا . وقدم الشيخ شلويس لمحكمة جنايات مصر ، واحتواه قصص هذه القاعة وتولى الدفاع عنه المرحوم أحمد بك لطفى والأستاذ محمد على بك . وعقدت الجلسة برئاسة المرحوم محمد مجدى بك وحضور حضرات على ذى الفقار بك ومسئو سودان مستشارين ومحمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف . وثبت لدى المحكمة أن الشيخ شلويس قد حسن ومجد أقوالا معاقبا عليها قانونا بصفة جنحة، وذلك بأن امتدح هذا الكتاب بمقدمة وضعها فيه بامضائه وقضت بحبسه ثلاثة أشهر في يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩١٠ . وكان فريد بك غائبا عن مصر ، فلما عاد حققت معه النيابة وقدمته للمحاكمة واتهمته بأنه حسن كتاب "وطنيتي" المشتمل على عدة أمور معاقب عليها قانونا . ونزل المرحوم فريد بك بدوره ضيفا على هذه القاعة في مقعد الاتهام . وشكلت المحكمة برئاسة المستر دلبراوغلو وعضوية حضرتي أحمد بك ذو الفقار وأمين بك على المستشارين وجلس في كرسى النيابة محمد بك توفيق نسيم . ودخل فريد بك المحكمة لا يصحبه محام ولا مدافع ، وقضت المحكمة بحبسه ستة أشهر . وقد أثارت هاتان المحاکمتان اهتمام الرأى العام إذ ذاك .

لُوفى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ نزل رئيس الوزارة المصرية المأسوف عليه "بطرس غالى باشا" يحيط به كعادته رجال الحكومة حتى بلغوا سلم نظارة الحفانية ولم يكد يودع مشيعيه حتى ابتدره الشاب "إبراهيم ناصف الوردانى" فأفرغ فيه عدة رصاصات طرحته على الأرض يتخبط في دمه ، أطلقها من مسدس كانت تحمله يده .

لُوكان هذا أول حادث قتل سياسى فى البلاد . فارتج القصر للحالة .

لُوقبض على الجاني مثلثا بالجريمة . ثم قدمت القضية للمحاكمة . وكتب لهذه القاعة أن تشهد تلك المحاكمة الكبرى . وتولى رئاسة المحكمة جناب المستر دلبراوغلو وجلس حوله المستشاران أمين بك على وعبد الحميد بك رضا . وتولى الاتهام من بدايته لنهايته المرحوم عبد الخالق ثروت باشا النائب العام . ودام نظر القضية من يوم ٢١ أبريل سنة ١٩١٠ الى يوم ١٨ مايو سنة ١٩١٠

لُوقف النائب العام يصف هول الجريمة وسوء وقعها ، ويطلب برأس المتهم فى بيان رافع يعتبر مثالا عاليا للبلاغة القضائية الهادئة لحل فيه شخصية المتهم وأثبت مسئوليته عن عمله . وتولى الدفاع الأستاذة ابراهيم الهلباوى بك والمرحومان أحمد بك لطفى ومحمود بك أبو النصر . تغلغل الدفاع فى صميم الأسباب الملائمة للجريمة ، وحل شخصية المتهم والعلل النفسية التى قال إنها تنزلت اليه بالوراثة أو بحكم البيئة التى عاش فيها . واستدعى الشهود والخبراء لإثبات ضعف عقله ليصل الى تحديد مسئوليته . وأثار كثيرا من المسائل الفقهية لثنى سبق الإصرار عن المتهم . وكان صراعا قضائيا جبارا ذلك الذى تولاه من جانب المرحوم عبد الخالق ثروت باشا والمحامون الثلاثة من الجانب الآخر كان صراعا حول رأس الوردانى . يطلبها النائب العام باسم العدالة لتتناولها يد الجلاد جزاء ما اقترف . ويحاول الدفاع انتزاعها لأنه يرى أن المتهم غير مسئول مسئولية كاملة . وأخيرا اختتم الدفاع بعبارات مؤثرة ألقتها المرحوم أحمد لطفى بك . ثم انتهى الدفاع وخلا القضية الى أنفسهم . ثم عادوا لينطقوا بالحكم بإعدامه شنقا . وهكذا سقطت رأس أول قاتل سياسى تحت ضغط جبل الجلاد .

لُوجاء عام ١٩١٢ فشهدت هذه القاعة من جديد المحاكمة فى قضية مؤامرة سياسية اتهم فيها إمام واكد واثنان من الشباب . بأنهم فى يوم أول يونيه سنة ١٩١٢ اتفقوا على ارتكاب جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار على شخص

كل من سمو الخديوى (عباس باشا حلى) وعطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار وجناب اللورد كشنر المعتمد البريطانى وسعادة محمد مجدى باشا وجناب المستر دلبراوغلو المستشارين بحكمة الاستئناف الأهلية - وعرفت هذه القضية بمؤامرة شبرا .

لخصت المحكمة على إمام واكد بالأشغال الشاقة خمسة عشر عاما وعلى زميله بالسجن مدة خمسة عشر عاما . وفيها طبقت محكمة الجنايات لأول مرة المادة (٤٧) مكررة الخاصة بالاتفاقات الجنائية) وهى التى وضعت عقب حادثة الوردانى . وفى هذه القضية عرفت مصر لأول مرة نظام شاهد الملك فى شخص أحد الشهود الذين سمعوا فى القضية . وكانت بطل الاتهام فى مؤامرة شبرا هو "جورج بك فليبيدس" مأمور ضبط العاصمة - الرجل الذى جمع بين أصابعه كل خيوط التحقيقات السياسية التى جرت قبل الحرب العظمى وفى بدايتها . فلما أعلنت الحرب وأعلنت معها الأحكام العسكرية البريطانية فى البلاد كان هو الأمين على تنفيذ كثير من الإجراءات التى رأت السلطة العسكرية أن تتخذها ضد بعض الأفراد أو الهيئات .

لوقوف جورج فليبيدس أثناء المحاكمة فى قضية مؤامرة شبرا يؤكد للمحكمة إدانة المتهمين وبناء على ما قال إنه رآه بعينه وسمعه بأذنيه أخذ المتهمون من قفص الاتهام إلى غيابات السجن .

لؤشاء القدر أن تشهد هذه القاعة بعد ذلك "جورج فليبيدس بك" متهما وأن ينزل هو وزوجه بعد خمس سنوات ضيق فى نفس القفص ، فقد أتمته النيابة العمومية بأنه أساء استعمال السلطة التى كانت فى يده ، وخان أمانة رؤسائه ومؤتمنيه وانجر بما كان بيده من نفوذ واستغله لمنفعته المادية ، واتهمته هو وزوجه بالرشوة . ونظرا لخطورة المركز الذى كان يشغله وخطورة التهم التى نسبت إليه رأت الحكومة لأول مرة بعد ما نقل القانون التحقيق الى النيابة العمومية " أن يقوم بالتحقيق

قاض . فتولى التحقيق فى القضية حضرة "محمود بك شكرى" القاضى ، وكان يمثل الاتهام أمامه حضرة "محمد بك زكى الأبراشى" .

لؤتولى الدفاع عن المتهمين الأساتذة : عبد العزيز بك فهمى (الذى شهد التحقيق فقط) وإبراهيم بك الهلباوى ، ومرقص بك حنا .

لؤتابع رأى العام والسلطات - باهتمام وعناية - إجراءات هذه القضية حتى صدر الحكم فيها أخيرا بإدانة فليبيدس بك .

لؤوزحت البلاد تحت أعباء الأحكام العرفية البريطانية ، وجاءت معها محاكمها وقضاؤها وقوانينها وإجراءاتها . واختيرت هذه القاعة مكانا لعقد جلسات المحاكم العسكرية فى القضايا الكبرى ، فعقدت فيها محاكمة المتهمين بخالفة منشورات التميمين .

لؤعقدت فيها فى أواخر عام ١٩١٥ المحكمة العسكرية لمحاكمة محمد شمس الدين ومحمد نجيب الهلباوى اللذين اتهما بالاعتداء على حياة المغفور له السلطان حسين كامل والشروع فى قتله فى مدينة الاسكندرية .

* *

لؤانتهت الحرب الكبرى ولما انتهت الأحكام العسكرية ، بل ظلت مفروضة على البلاد . وشكل سعد زغلول باشا الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وهى لا تزال مبسوطة الظل وقبض على سعد وصحبه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ فنارت البلاد ثورتها الكبرى . ثم أفرج عنهم وسافر الوفد الى باريس تاركا خلفه لجنة الوفد المركزية وسكرتيرها عبد الرحمن بك فهمى وتقع حوادث الاعتداء على حياة بعض الرعايا البريطانيين ، فيتهم عبد الرحمن بك وكثيرون من الشبان الوفديين : محامين وطلبة ، بالاشتراك فى ارتكابها ويقبض عليهم ثم يفرج عنهم ، ثم يعاد القبض عليهم ويحقق ضدهم فى الوقت الذى تجرى فيه مفاوضات غير رسمية بين الوفد المصرى ولجنة لورد ملتر بلندن .

لترفع الدعوى العمومية ويقع الاختيار على نفس هذه القاعة التاريخية لتشهد هذه المحاكمة العسكرية الكبرى . ويجلس على منصة القضاء في هذه القاعة قضاة المحكمة العسكرية ويقوم القاضي "تورب" بوظيفة نائب الأحكام العسكرية . ويتولى الدفاع في القضية الأستاذ ديفولشير وطائفة من كبار المحامين المصريين . في مقدمتهم مصطفى النحاس بك ، ومرقس حنا بك ويعهد الى أحد كبار المحامين بلندره بالدفاع فيأتى الى مصر في طائرة مستر متشل لإنس والميجور هيدلى ويشتركان في الدفاع .

لُصدر الحكم بعد ذلك بادانة كثير من المتهمين فأودعوا السجون المصرية وظلوا بها نحو أربع سنوات حتى أفرج عنهم سعد زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية في ٩ فبراير سنة ١٩٢٤

* *

لُأشكل وزارة عدلى باشا في مارس سنة ١٩٢١ ويعود سعد من باريس . وتختلف الوزارة والوفد على إجراءات المفاوضات ويسافر عدلى ومعه وفد حكوى للمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ثم تقطع المفاوضات ويعود الى مصر - وتتحرك مصر من جديد للقيام في وجه الانجليز فتتحرك السلطات العسكرية للبطش . وينتفى سعد وبعض زملائه الى جزائر سيشل ، وتعلن انجلترا بتصرف ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن مصر أصبحت دولة مستقلة . ويعاد تشكيل الوفد المصرى من جديد من حضرات حمد الباسل باشا ، ويصا واصف بك ، واصف بطرس غالى بك ، مرقس حنا بك ، محمد علوى الجزار بك ، مراد الشريعى بك ، جورج خياط بك .

لُأتانى الى مصر الأخبار السيئة عن صحة سعد فتثور الخواطر ، ويعلن الوفد المصرى نداء يتهم فيه الانجليز والحكومة المصرية بالعمل على القضاء على حياة سعد . فتتحرك السلطات العسكرية للقبض عليهم . وتسوقهم الى نفس القاعة وتزلم نفس

القفس بتهمة الاعتداء والتحريض ضد النظام الحاضر . ويقف حمد وإخوانه ويدعون الى الدفاع عن أنفسهم فلا يستجيبون ويواجهون فى كبرياء وعزة الرجال الذين أجلسهم السلطة العسكرية فوق منصة القضاة المصريين قائلين : " لو أن المحكمة تأخذ بتصرف حكومتها أو تعتبره تصرفا جديا وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمة . لكم أن تحكموا علينا وليس لكم أن تحكموا . نحن لانعرف مهيمنة علينا غير ضمائرنا وتوكل الأمة التى شرفتنا به وقوانين بلادنا ومحاكمنا . فهما تكن العقوبة التى يروفكم أن تشرّفونا بها فاننا سنقابلها بالسورور والفضار لأنها خطوة الى الأمام فى طريق المجد الذى تسير فيه مصر الى مضيها الخالد " .

لُتواجه المحكمة هذا التحدى الجرىء بالحكم بالإعدام ، فيمتف المحكوم عليهم لمصر بالحياة قبل أن يسمحوا تعديل الحكم الى سبع سنوات وخمسة آلاف جنيه غرامة .

* *

لُألغيت الأحكام العسكرية وأعلن الدستور ، وعاد سعد وأصحابه من المنفى ونخرجوا من السجون ، وشكل سعد وزارته فشهدت هذه القاعة من جديد طائفة من المحاكمات الصحفية .

لُحدث سعد مستر رامزى مكدونلد بلندرة وقطعت المحادثات ، وعاد سعد الى مصر وافتتح الدورة الثانية للبرلمان . ولم يكدهمضى على افتتاحها أيام معدودات حتى اكفهر الجو وثار العواصف ووقعت "حادثة السردار" .

لُفى ظهر يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينا كان المغفور له "السيرلى ستاك" باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام "عائدا من وزارة الحربية أطلقت عليه عدة عبارات نارية قرب وزارة المعارف العمومية فنقل الى دار المندوب السامى حيث توفى فى اليوم التالى .

لوقعت هذه الحادثة في جو لم يكن لينقصه إلا شرارة لتثير أكبر احتكاك بين الحكومة الوفدية والحكومة الانجليزية .

لكن مساء اليوم التالي لوقوع الحادث ركب الباريسال اللبني في موكب عسكري من دار المنسوب السامي إلى دار رئاسة الحكومة المصرية — وهناك سلم باسم حكومته إنذارا رسميا إلى "سعد زغلول باشا رئيس الحكومة" : طلبت فيه الحكومة البريطانية التحقيق مع المسؤولين عن جناية القتل من غير نظر إلى أشخاصهم ومحاكمة المجرمين أيا كانوا وأيا كان سنهم . واستقال سعد زغلول وشكلت وزارة جديدة . وسحب الجيش المصري من السودان . وعطلت الحياة النيابية .

لكن خلال ذلك تولى "محمد طاهر نور باشا" النائب العام التحقيق في القضية وقبضت السلطات العسكرية على بعض التواب الوفديين البارزين ثم سلمتهم للسلطات المصرية ، وجرى التحقيق . وأخيرا أصدرت النيابة قرارا بآتهم عبد الفتاح عنایت الطالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنایت الطالب بمدرسة المعلمين العليا ، وشفیق افندی منصور المحامي ، ومحمود أحمد إسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف ، وخمسة من العمال بقتل السرى ستاك باشا مع سبق الإصرار .

لأحيل المتهمون إلى محكمة الجنايات المشكلة من المغفور لهم أحمد عرفان باشا رئيسا وجناب المستر كيرشو ومحمد مظهر بك المستشارين ، وسعادة محمد طاهر نور باشا النائب العمومي .

لوجلسه ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ أصدرت المحكمة حكمها بحضور يا على كل من عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلى إبراهيم محمد وراغب حسن وشفیق منصور ومحمود أحمد إسماعيل بالإعدام ، وعلى محمود صالح محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

لوقعت هذا الحكم في شهر أغسطس في المحكوم عليهم عدا عبد الحميد عنایت الذي استبدل بحكم الإعدام الصادر ضده حكم الأشغال الشاقة المؤبدة .

لأنزل الستار على هذه القاعة عقب محاكمة المتهمين بمقتل السردار ثم رفع من جديد بعد عام لتشهد هذه القاعة محاكمة أكبر منها خطرا وأجل شأنا — تلك هي قضية "الاغتيالات السياسية" . وهي القضية التي تمخضت عنها التحقيقات في قضية مقتل السردار . وكان شفيق منصور صلة الوصل بين القضيتين وكانت اعترافاته وتقاريره حجر الزاوية في التحقيقات الجديدة . وعلى أساس هذه الاعترافات اتهمت النيابة العمومية الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف في وزارة سعد زغلول باشا ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية بها ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني المدرس بمدرسة التجارة العليا ، والأستاذ عبد الحليم البيل سكرتير المفوضية المصرية بأقصر وبعض العمال بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا الانجليز وبعض المصريين .

لأستأثرت القضية باهتمام الجمهور والساسة في مصر وبريطانيا ، لما لبعض المتهمين من مركز خطير وخطورة الملاحظات التي أحاطت بالقضية والنتائج السياسية التي تترتب على الفصل فيها .

لورئي ألا تنظر القضية أمام الدائرة التي فصلت في قضية مقتل السردار . ولم يخل شكل الدائرة الجديدة من صعوبات استدعت عقد الجمعية العمومية لمستشاري محكمة الاستئناف ، وأخيرا شكلت المحكمة من جناب المستر كيرشو رئيسا وكامل بك إبراهيم وعلى بك عزت مستشارين ، وجلس في كرمي النيابة حضرة مصطفى بك حنفي ، وتولى الدفاع في القضية طائفة من كبار المحامين في مقدمتهم مصطفى النحاس باشا ، مرقس حنا باشا ، محمد نجيب الغرابي باشا ، مكرم عبيد ، أحمد لطفي بك .

لما أصبحت هذه القاعة وأصبح قفص الاتهام فيها ملئ أنظار الرأي العام المصرى والبريطانى . ولم يكن فى فضاء القاعة ما يتسع لكل من يرغبون فى شهود المحاكمة فحدد عدد من يسمح لهم بدخول القاعة ، وأقيمت الحواجز والموانع حولها وأصبح ما يدور فيها ويجرى فى ساحتها يدور فى الصحف ويطير الى الخارج .

لوقد كانت جهود المحامين فى هذه القضية شاقة فقد بلغت صحف التحقيق فيها نيفا وثلاثة آلاف عدا الملاحقات . وتوفر المحامون على دراستها واستيعابها قبل بدء المحاكمة .

لوان استجواب الشهود آية من آيات الفن القضائى . ثم جاء دور الدفاع وترافع المحامون فكانت مرافعاتهم صورة حية للبيان الساحر والمنطق السليم . كانت مرافعاتهم من وحى قلوبهم وعقائدهم . وكانت الكثيرون منهم تربطهم بالمتهمين روابط أعظم توثقا من الصداقة . ودافع المحامون عن سمو الحركة الوطنية وتجريدها عن النوايا الإجرامية . فكانوا فى دفاعهم ملهمين موفقين . وفى الوقت الذى كانت ألسنتهم تفيض بالسحر حلالا ينزل فوق منصة القضاء . كانت عيونهم وقلوبهم مشدودة الى القفص حيث وقف رجال كرام عليهم وأعضاء على مصر ، فكانت نبراتهم أبلغ من عباراتهم وأشد تأثيرا .

لوتوفى المرحوم أحمد بك لطفى بعد صدور الحكم بقليل ، فكانت قضية الاغتيالات السياسية آخر قضية كبرى ترافع فيها وكانت آخر عهده بهذه القاعة .

لوجرت المحاكمة داخل هذه القاعة . وكان يجرى فى نفس الوقت خارجها صراع انتخابى بين الوفد ومن ائتلف معه من الأحزاب وبين حزب الاتحاد . وكان الواقفون على ما يجرى خلف ستار الحوادث السياسية يدركون مقدار ما بين الحكم الذى يخرج من داخل هذه القاعة والحكم الذى يخرج من صناديق الانتخاب من صلة وتلازم . وشاءت الأقدار أن يصدر حكم القضاة وحكم الناخبين فى وقت واحد :

أصدر القضاة حكمهم بعد دفاع دام شهرا ببراءة خمسة من المتهمين هم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والأستاذ حسن كامل الشيشينى والأستاذ عبد الحليم الببلى والحاج أحمد جاد الله . وصدر حكم الناخبين لصالح الائتلاف ومرشحيه .

لواهتزت البلاد طربا لهذه النتائج كلها وشرع الساسة يتبادلون الرأى فى استثمارها واخيرا تعكر الجو حين نرج جناب المستر كيرشو على تقاليد القضاء فكتب الى وزير الحقانية يعلن أنه كان معارضا فى براءة الدكتور أحمد ماهر والحاج أحمد جاد الله وقال انه اعتبر من واجبه الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة فتوجه بعد إصدار الحكم الى دار المندوب السامى وأطلع نغمته على رأيه باعتباره حاميا للأجانب .

لوعقب وصول هذا الخطاب استقالت الوزارة . وشكلت بعد ذلك وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا . فتولى المرحوم أحمد زكى ابو السعود باشا وزير الحقانية فيها الرد على الخطاب ، واستقال جناب المستر كيرشو .

لوهكذا لم تنته قضية الاغتيالات السياسية بالحكم الذى صدر فيها ، بل كانت لها ذيل ، ولم ينزل الستار على القاعة التى كانت ميدانا للمعارك القضائية إلا ليرفع فى ميدان آحرليس هنا مجال الكلام عنه .

لومتعت البلاد بفترة استقرار دامت أكثر من عامين فى ظل ائتلاف الوفد والأحزاب السياسية الكبرى ، ثم توفى سعد وبعد وفاته بقليل أسندت رئاسة الحكومة الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الذى خلفه فى رئاسة الوفد ولم تدم وزارته طويلا حتى تصدع الائتلاف وتعكر الجو مرة أخرى ، فاختلف الأحرار الدستوريون والاتحاديون مع الوفد .

لوقبل أن تسند رئاسة الحكومة الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كان قد وكل هو والأستاذ ويصا واصف بك وكيل مجلس النواب والأستاذ

النائب جعفر نغرى بك الخامى عن الأميرة نوجوان هانم والدة الأمير احمد سيف الدين للطالبة بزيادة النفقة المقدرة له أمام مجلس البلاط ولرد أملاكه إليه بعد رفع الحجر ، وحررت وثائق بشأن الأتعاب .

ثم انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسا لمجلس النواب فى الوقت الذى أسندت فيه .رياسة الحكومة الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فتنحيا عن القضية .

لوطلت الصحف المتكلمة بلسان حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاد فجأة على الناس بصورة وثائق الاتفاق مع ترجمة خطاب قيل إن جعفر بك نغرى أرسله الى محمود شوكت بك وكيل الأميرة نوجوان هانم . وزعمت أن رئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب وزميلهما استغلوا نفوذهم فأبلغ رئيس الوزارة الأمر الى النيابة التى تولت التحقيق ، ثم أقيمت الوزارة . وسارت النيابة فى التحقيق ضد حضرات المحامين . وقدمتهم الى مجلس تأديب المحامين متهمين بعدة تهم من بينها أنهم استخدموا نفوذهم وتقاضوا أتعابا باهظة لا تتناسب مع عملهم .

لواختيرت نفس هذه القاعة مكانا لعقد مجلس التأديب للنظر فى هذه القضية التى عرفت " بقضية الوثائق " .

لوعرضت القضية على مجلس تأديب المحامين الذى عقد برياسة حضرة صاحب المعالى المرحوم حسين درويش باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة عبد الحكيم عسكر بك ومحمود سامى بك ومحمد بهى الدين بركات بك مستشارين ، والرحوم الأستاذ عبد الخالق عطية افندى عضو النقابة وأحمد شرف الدين بك رئيس نيابة الاستئناف . وتولى الدفاع فى القضية حضرات الأساتذة محمد نجيب الغرابى باشا ، محمود بسيونى بك ، كامل صدق بك ، محمد يوسف بك ، حسن صبرى بك . ومكرم عبيد .

لوكأن لجوانب هذه القاعة التاريخية جاذبية خاصة تجذب إليها كل قضية سياسية ، فاختيرت من جديد مكانا لعقد جلسات مجلس التأديب الذى شكل للنظر فى هذه القضية الجديدة . وجلس قضاة مجلس التأديب وجلس أمامهم فى حرم المحكمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف بك والأستاذ جعفر بك نغرى . واحتل المحامون المترافعون ومن عاونهم فى إعداد المرافعات المقاعد الأولى ، واستغرق نظر القضية عدة جلسات . وأخيرا أصدرت المحكمة حكمها فى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ براءة حضرات المحامين مما نسب إليهم جميعه .

لوقد أثارت هذه القضية اهتمام الهيئات السياسية بمصر والمجتمعات ، كما أنها استرعت اهتمام الرأى العام الذى تابع بشغف عظيم جميع المراحل التى قطعتها من يوم أن بدئ فى تحقيقها فى شهر يولييه سنة ١٩٢٨ الى أن تم الفصل فيها .

لوهكذا ظهرت المحاماة فى مصر بريئة مما نسب إليها ، وثبت أن أعلام المحامين فى مصر قد حافظوا على خير تقاليد المهنة المعروفة فى مصر والخارج ، ولم يجرد مجلس التأديب الأعلى مجالا لنقد تصرفاتهم .

لوقبذت من جديد أحكام الدستور فى أواخر عام ١٩٢٩ وعادت الحياة النيابية . ولكن لم يكتب لها الحياة طويلا : فخل البرلمان وألغى الدستور وقامت بالحكم وزارة جديدة - استصدرت دستورا جديدا ودعت الى انتخابات قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون ، وجرى قبيل الانتخابات وخلالها حوادث دموية . واضطرابات شديدة شغلت الرأى العام مدة طويلة انتهت الى قضايا ومحاکات وجذبت منفذا الى هذه القاعة التى تنتظر كل المحاکات السياسية الكبرى فنظرت فيها " قضية العنابر " وقضية " الخطابات المزورة " .

لقد شهدت القاعة أثناء نظر القضية الأخيرة تحولات بغائية مثيرة مدهشة .
وكان التحقيق الذى أجرته المحكمة - وكانت مشكلة من حضرات محمود بك
غالب رئيسا ومصطفى بك حتى واحد بك نظيف مستشارين - دقيقا شاملا .
أحاط بالحوادث والأشخاص . وكان من نتائجه أن انتقل بعض الأشخاص من مقاعد
الشهود الى قفص الاتهام وقضى عليهم بالعقوبة ، إذ ثبت أنهم هم الذين زوروا
الخطابات السياسية التى نشرتها إحدى الصحف على أنها مكتوبة بتوقيع بعض أنصار
حزب الشعب وبعض موظفي الإدارة .

لأخيرا تهيأت هذه القاعة لتشهد آخر المحاكمات السياسية الكبرى التى جرت
فيها في الخمسين عاما الماضية ، فقد توالى حوادث إلقاء القنابل في أوائل عهد
حكم حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا في ظروف روائية مدهشة .
ولم يقع فيها اعتداء على الأرواح . ولم يضبط أحد وقت ارتكاب الحوادث .
وقبض على الدكتور نجيب اسكندر بتهمة تمويل هذه الجماعة بالمال والاشتراك
معه في ارتكاب الحوادث وتحريضها على ارتكابها .

لوجأت القضية أمام الدائرة التى نظرت قضية الخطابات المزورة ؛ وبعد أن
نظرتها عدة جلسات اجتمع لدى رئيسها من الأسباب ماحله على التنجى عن
نظرها ، فنظرتها الدائرة المشكلة برئاسة المرحوم محمد بك نور المستشار .

لواستغرق نظر القضية عدة أشهر ، ولم تخل جلساتها من زوايع ومفاجآت
ومواقف مثيرة . وأخيرا عصفت العواصف وانسحب كثير من المحامين في القضية
وعلى رأسهم الاستاذ مكرم عبيد . وكان لانسحابهم آثار وذبول . واستأنفت
المحكمة نظر القضية وقضت فيها ببراءة الدكتور نجيب اسكندر وبعض المتهمين .

* *

لوكانت آخر قضية سياسية شهدت هذه القاعة وقت أن احتفل بانقضاء خمسين
عاما على إنشاء المحاكم الأهلية .

لوهكذا كتب لهذه القاعة أن تمر بها مواكب الحوادث السياسية الكبرى التى
شهدتها مصر خلال أكثر من ربع قرن ، فكان لكل حادث في أركانها صدى
وعلى جدرانها ظلا - توالى عليها صور الحوادث وألوانها ومشت فيها مواكب
الحياة السياسية والاجتماعية التى لبست لباس الجريمة أو شبه لذوى الرأى أنها لبسته
وأصبح قفصها قنطرة تعبر عليها الحوادث والرجال تمشى من التهم على أسنة
وحراب .

هنا وفي هذه القاعة جلس قضاة مصر نحو أكثر من ربع قرن أو يزيد يحكمون
باسم ولّى الأمر في القضايا السياسية فكانت كلمتهم فصل الخطاب .

هنا وأمام منصة القضاء سكن مد الحوادث وانحسر طغيانها ، وهدأت
الشهوات .

هنا لم يعرف القضاء المصرى شيئا ولا أحزابا ولا حاكما ولا محكما ، وإنما
عرف مصريين يقيم بينهم العدل ويرفع مناره ، وينشر لواء القانون ويعلى جداره ،
فكان للمصريين في ليل الحوادث واضطرابها الملجأ الأمين والمانع الهادى .